جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الموضوع:

التحديات التنموية في الدول العربية للألفية الثالثة

دراسة حالة الجزائر من 2000-2016

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية

من إعداد الطالب: بلخير لعربي أحمد

تحت إشراف: أ.د. سعداوي موسى

نوقشت وأجيزت علنا يوم 02 جويلية 2019

أعضاء لجنة المناقشة			
شبوطي حكيم	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	مقررا
فرج شعبان	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البويرة	ممتحنا
مداني محي الدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة المدية	ممتحنا
معيزي قويدر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البليدة	ممتحنا
خلف الله بن يوسف	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي آفلو	ممتحنا

السنة الجامعية 2018 / 2019

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له أولا وآخرا على نعمه وفضله ان اعاننا على إتمام هذا العمل العلمي، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه اجمعين.

أخص بالشكر لكل من علمني وأمدني بقبس من النور أضاء لي مكامن العلوم وزواياه الغامضة.

كما ارفع كلمة شكر وعرفان بالجميل الى المشرف الأستاذ الدكتور: سعداوي موسى الذي كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل بإرشاده وتواضعه واهتمامه بكل صغيرة وكبيرة.

وفي الأخير أتقدم بالشكر لكل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الدكاترة كلٌ باسمه ولقبه منزلته العلمية.

اهداء

اتقدم بإهداء هذا العمل لكل من تفضل علي وأعانني في
مساري البحثي والعلمي من بعيد أو قريب
وبصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بشكر خالص إلى:
الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، اللذين ذللت لي
دعواتهما كثير الصعاب. فاللهم جازيهما عني خير الجزاء الى كل
اخوتي واخواتي خاصة اختي فاطمة.
الى من قاسمتني عناء إنجاز هذا العمل الى زوجتي العزيزة
الى قرة العين ابنتي الغالية نهى
الى اهل زوجتي الكرام
كما أتوجه بالشكر الى كل الأصدقاء كلٌ باسمه.

الملخص

تهم هذه الدراسة بوصف وتحليل الوضع التنموي في الدول العربية بالتركيز على حالة الجزائر، وذلك من خلال التطرق الى اهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة مع بداية الألفية الثالثة على اختلاف مجالاتها، خاصة مع تصاعد وتيرة التحديات التي تحيط بها على كافة مستوياتها الاقتصادية، والتي تسعى الدول العربية جاهدة الى تذليلها لتحقيق تنمية بشرية مستديمة.

رغم كل المقومات البشرية والمادية التي تزخر بها الدول العربية خاصة النفطية منها، إلا أن واقع التنمية يشير إلى عكس ذلك، إذ لا تزال عديد الدول العربية تعاني من تدهور وضع التنمية فيها، بل إن الوضع لا يزال يتأزم نتيجة الأوضاع الأمنية الخطيرة التي تعرفها بعض الدول العربية والتي شكلت عائقا حقيقيا اما التنمية، وهذا راجع قصور الدول العربية في إدراكها للمفهوم الشامل للتنمية.

إن الوضع التنموي المتردي الذي تعيشه الجزائر، هو نتاج فشل محاولات التنمية التي بدأت منذ الاستقلال، حيث أن تركيز هذه المحاولات على الجوانب المادي للتنمية، وإهمال الاستثمار في رأس المال البشري فوت على الجزائر فرص إنمائية حقيقية، كان من المفروض أن تضع الجزائر على سكة الإقلاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: تنمية، ألفية ثالثة، تحديات تنموية، تنمية مستديمة، رأس مال بشري.

Abstract:

The purpose of this study is to describe and analyze the development situation in the Arab countries by focusing on the situation of Algeria by addressing the most important issues facing the countries of the region at the beginning of the third millennium. In various areas, especially in the face of growing challenges at all levels of the economy. Arab efforts to achieve sustainable human development.

However, the reality of development shows the opposite, as many Arab countries continue to suffer from the deterioration of their development, a situation that continues to deteriorate due to the serious security situation defined by some countries. This is a real obstacle to development because of the failure of Arab countries to recognize the concept of global development.

The deterioration of the development situation in Algeria is the result of the failure of the development efforts initiated since independence, which have focused on the material aspects of development and the neglect of investment in human capital, offering to Algeria real opportunities for development. Economic development.

Keywords: Development, Third Millennium, Development Challenges, Sustainable Development, Human Capital.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان _____ **I**

اهداء _____ **II**

الملخص _____ **III**

فهرس المحتويات _____ **II**

قائمة الأشكال _____ **VI**

قائمة الجداول _____ **VII**

قائمة الرسوم البيانية _____ **IX**

قائمة الخرائط _____ **XI**

قائمة الملاحق _____ **XII**

مقدمة _____ **أ-ق**

الفصل الاول: تطور التنمية في الفكر الاقتصادي _____ **1-51**

تمهيد _____ **2**

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة _____ **3**

المطلب الأول: مفهوم التنمية _____ 3

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي _____ 8

المطلب الثالث: مفهوم التحديات _____ 9

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستديمة _____ 10

المبحث الثاني: تطور الفكر التنموي _____ **12**

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية _____ 12

المطلب الثاني: التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي _____ 14

المطلب الثالث: تمييز مفهوم التنمية عن بعض المفاهيم المشابهة _____ 16

المطلب الرابع: علاقة التنمية بالتخلف _____ 18

المطلب الخامس: تصنيف الدول حسب نسبة التقدم والتخلف 21

المبحث الثالث: خصائص وسمات الدول المتخلفة 23

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية 24

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية 28

المطلب الثالث: الخصائص السياسية والإدارية 32

المبحث الرابع: التطورات الحديثة في الفكر التنموي 35

المطلب الأول: تصنيف نظريات التنمية 35

المطلب الثاني: نظريتي الدفعة القوية والنمو المتوازن 38

المطلب الثالث: نظريتي اقطاب النمو والنمو غير المتوازن 43

المطلب الرابع: نظريتي مراحل النمو والتبعية الدولية 46

خلاصة 51

الفصل الثاني: تحديات التنمية في الدول العربية مع بداية الألفية 52-169

تمهيد 53

المبحث الأول: الملامح العامة لاقتصادات الدول العربية 54

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية للدول العربية 54

المطلب الثاني: الدول العربية اقتصاديا 58

المطلب الثالث: الإمكانيات الزراعية للدول العربية 65

المطلب الرابع: الموارد البشرية 70

المبحث الثاني: مسح لأهم المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية 76

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي 77

المطلب الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 83

المطلب الثالث: المديونية الخارجية في الدول العربية 88

المطلب الرابع: التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية 96

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية 102

المطلب الأول: ضعف تنافسية اقتصادات الدول العربية 102
المطلب الثاني: تدني مستوى التجارة العربية البينية 106
المطلب الثالث: ضعف الاستثمارات العربية البينية 110
المطلب الرابع: ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك 113
المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الدول العربية 115
المطلب الأول: موقع الدول العربية من مؤشر التنمية البشرية 115
المطلب الثاني: التعليم في الدول العربية 119
المطلب الثالث: المؤشرات الصحية في الدول العربية 126
المطلب الرابع: الأمية في الدول العربية 130
المطلب الخامس: البطالة في الدول العربية 132
المطلب السادس: الفقر في الدول العربية 139
المبحث الخامس: التحديات السياسية والإدارية للتنمية في الدول العربية 145
المطلب الأول: الاستقرار السياسي في الدول العربية 145
المطلب الثاني: الفساد في الدول العربية 151
المطلب الثالث: التطرف والإرهاب في الدول العربية 156
المطلب الرابع: الاحتلال الصهيوني ومحاولة بلقنة الدول العربية 164
خلاصة: 169
الفصل الثالث: التحديات التنموية للجزائر مع بداية الألفية 170– 260
تمهيد 171
المبحث الأول: مقومات التنمية في الجزائر 172
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والبنية التحتية 172
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية 174
المطلب الثالث: الامكانيات الزراعية 181
المطلب الرابع: الموارد البشرية 183

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق التنمية **188**

المطلب الأول: تجربة الجزائر في تحقيق التنمية من 1962-1999 188

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 194

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 199

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 205

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الجزائر **209**

المطلب الأول: اقتصاد احادي التصدير 209

المطلب الثاني: التفاوت في توزيع الدخل 213

المطلب الثالث: التفاوت الجهوي 217

المطلب الرابع: تحدي الامن الغذائي 221

المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الجزائر **227**

المطلب الأول: مشكلة الفقر في الجزائر 227

المطلب الثاني: أزمة البطالة في الجزائر 232

المطلب الثالث: الامية لدى البالغين في الجزائر 239

المبحث الخامس: التحديات السياسية والامنية في الجزائر **243**

المطلب الأول: التحديات السياسية للتنمية في الجزائر 243

المطلب الثاني: استفحال الفساد في الجزائر 248

المطلب الثالث: التحديات الأمنية 252

المطلب الرابع: التحديات البيئية في الجزائر 256

خلاصة **260**

الخـاتمـة **261- 265**

قائمة المراجع **266**

قائمة الملاحق **281**

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: الحلقة المفرغة للدخل _____ 19

الشكل رقم 2: الحلقة المفرغة للفقر _____ 41

الشكل رقم 3: الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار السياسي _____ 147

قائمة الجداول

جدول رقم 1: فجوة الدخل بين الدول المتخلفة والمتقدمة _____ 20

جدول رقم 2: متوسط الدخل الفردي للدول المتقدمة والدول المتخلفة سنة 2016 _____ 25

جدول رقم 3 : تطور مستوى إنتاجية العامل في الدول المتقدمة والمتخلفة _____ 26

جدول رقم 4 توزيع معدلات الفقراء في العالم وبعض الأقاليم _____ 31

جدول رقم 5: مساحة الدول العربية _____ 57

جدول رقم 6: احتياطي الدول العربية من النفط _____ 59

جدول رقم 7: إنتاج واستهلاك الدول العربية للبترول. _____ 60

جدول رقم 8: إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية لسنة 2016 والاحتياطي المؤكد _____ 62

جدول رقم 9: استخدام الأراضي الزراعية في الدول العربية لسنة 2015 _____ 65

جدول رقم 10: المساحة الرعوية في الدول العربية _____ 67

جدول رقم 11: نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية 2015-2016 93

جدول رقم 12 : ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية 2002-2016 _____ 104

جدول رقم 13 :تطور متوسط التجارة الخارجية الاجمالية والبينية العربية خلال الفترة 2000 – 2016 ___ 107

جدول رقم 14 : تطور حجم الاستثمارات العربية البينة خلال الفترة 2000 – 2016 ____ 111

جدول رقم 15: هيكلة النظم التعليمية في الدول العربية _____ 119

جدول رقم 16 : عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في الدول العربية لسنة 2015 ___ 124

جدول رقم 17: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لسنة 2016 _ 150

جدول رقم 18: ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد بين سنتي 2010-2016 _____ 154

جدول رقم 19: الجدول رقم: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الإرهاب العالمي _____ 160

جدول رقم 20: أكثر الاعتداءات الإرهابية دموية في الدول العربية سنة 2015 _____ 161

جدول رقم 21: تطور صادرات الجزائر من النفط الخام حسب الوجهة خلال الفترة 2012-2016 175

جدول رقم 22: تطور انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعاته خلال الفترة 2009-2016 _____ 176

جدول رقم 23 :إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر _____ 179

جدول رقم 24: تقسيم المساحة الزراعية الاجمالية في الجزائر لسنة 2015 _____ 182

جدول رقم 25: توزيع الاغلفة المالية عبر القطاعات والسنوات في برنامج دعم النمو الاقتصادي ____ 196

جدول رقم 26 : توزيع الاغلفة المالية وفق البرنامج التكميلي لدعم النمو _____ 200

جدول رقم 27: البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات الإضافية _____ 202

جدول رقم 28 : محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية والمبلغ المخصص لكل محور _____204
جدول رقم 29: تطور عدد السكان واجمالي الدخل الوطني في الجزائر 2000-2016 _____215
جدول رقم 30: بعض مؤشرات التفاوت بين أقاليم الجزائر 2016 _____219
جدول رقم 31 : تطور كمية الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016_226
جدول رقم 32: تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 2000-2016_____229
جدول رقم 33: مؤشرات البطالة لدى الشباب في الجزائر 2009-2015 _____236
جدول رقم 34 :تطور معدل البطالة لدى الجامعيين في الجزائر خلال الفترة 2003-2016 _____238
جدول رقم 35: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 _____249
جدول رقم 36 :تطور حجم النفقات العسكرية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016 _____255
جدول رقم 37 :الأنظمة البيئية الطبيعية في الجزائر واهم عوامل تدهورها _____258

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني رقم 1: إمدادات الطاقة الأولية العربية في عام 1977 بالمقارنة مع 2016 _____ 63

رسم بياني رقم 2 :حصة اهم المعادن في الإنتاج العالمي وتجارته العالمية في الدول العربية سنة 201_____ 64

رسم بياني رقم 3: نسبة المساحلة الرعوية في مختلف الأقاليم العربية في مجمل المساحة الرعوية. _____ 67

رسم بياني رقم 4: الموارد المائية في الوطن العربي_____ 69

رسم بياني رقم 5: معدل نمو السكان في الدول العربية بين سنتي 2005-2016. _____ 71

رسم بياني رقم 6: حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية للفترة 2000-2016. _____ 73

رسم بياني رقم 7: التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية لسنتي 2005-2015 _____ 75

رسم بياني رقم 8 :تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2016 _____ 81

رسم بياني رقم 9 :تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة 2000-2016 _ 84

رسم بياني رقم 10: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 _____ 86

رسم بياني رقم 11: تطور حجم التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 2000-2016_____ 97

رسم بياني رقم 12: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2016 _____ 100

رسم بياني رقم 13 : نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2001 – 2016 108

رسم بياني رقم 14: تطور معدل اجمالي القيد الصافي في التعليم الابتدائي في الدول العربية في سنة 2010 و2015 122

رسم بياني رقم 15: معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية لسنوات:2015،2010،2005،2000. ___ 127

رسم بياني رقم 16: تطور نسبة الامية في الوطن العربي مقارنة بالدول النامية وبالمتوسط العالمي للامية _____ 131

رسم بياني رقم 17 معدل البطالة حسب الإقليم في العالم سنة 2016 _____ 133

رسم بياني رقم 18: تطور معدل البطالة في الوطن العربي 2000-2016_____ 134

رسم بياني رقم 19: نسبة البطالة في الدول العربية سنة 2016 _____ 135

رسم بياني رقم 20: معدلات البطالة لدى الشباب في الدول العربية وبعض الأقاليم الجغرافية الأخرى_____ 136

رسم بياني رقم 21: دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية سنة 2015_____ 142

رسم بياني رقم 22: نسبة الفقر إلى خصائص الأُسر _____ 144

رسم بياني رقم 23: نسبة الإنتاج المسوق من اجمالي الإنتاج للغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2016_____ 177

رسم بياني رقم 24 : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2016_____ 184

رسم بياني رقم 25: تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2000-2016 _____ 185
رسم بياني رقم 26: التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الريفية والحضرية في الجزائر 2000-2016_____ 187
رسم بياني رقم 27:توزيع الاغلفة المالية على الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية وفق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 197
رسم بياني رقم 28 :توزيع الغلاف المالي المخصص للإصلاحات _____ 198
رسم بياني رقم 29: التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 _ 206
رسم بياني رقم 30 :تطور قيمة اجمالي الصادرات ومتوسط سعر برميل النفط _____ 210
رسم بياني رقم 31: تطور نسب تركيب اجمالي صادرات الجزائر 2000 -2016 _____ 212
رسم بياني رقم 32 : منحنى لورنز لتوزيع الدخل في الجزائر _____ 216
رسم بياني رقم 33 :توزيع المؤسسات الخدماتية العمومية في الجزائر سنة 2012 _____ 220
رسم بياني رقم 34: تطور قيمة الواردات الغذائية في الجزائر 2000-2016 _____ 223
رسم بياني رقم 35: التركيبة الأساسية لسلة غذاء الجزائر خلال الفترة 2010-2016_____ 225
رسم بياني رقم 36: تطور حجم القوى العاملة في الجزائر 2000 – 2016 _____ 233
رسم بياني رقم 37: تطور معدل البطالة في الجزائر 2000-2016 _____ 235
رسم بياني رقم 38: تطور معدل الامية في الجزائر في الفئة العمرية أكبر من 15 سنة _____ 240
رسم بياني رقم 39: تطور معدل الامية حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2015/2000 _____ 241

قائمة الخرائط

خريطة رقم 1: الخريطة السياسية للدول العربية 54

خريطة رقم 2: خريطة الغابات المدارية والمعتدلة في الدول العربية..... 66

خريطة رقم 3: المناطق الأكثر عرضة للرياح في الجزائر 180

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1 تطور عدد سكان الدول العربية 2000 – 2016 _____ 282

ملحق رقم 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 _____ 283

ملحق رقم 3 الدين الخارجي العام القائم في ذمة الدول العربية _____ 284

ملحق رقم 4 نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي _____ 285

ملحق رقم 5 نسبة الدين الخارجي الى الصادرات _____ 286

ملحق رقم 6 تطور مؤشر التنمية في الدول العربية _____ 287

ملحق رقم 7 بعض المؤشرات الصحية في الدول العربية _____ 288

ملحق رقم 8 مؤشرات حول البطالة في الدول العربية _____ 289

مقدمة

أ: تمهيد

شهد العالم منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم أحداثاً عالمية متسارعة أحدثت تغيرات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي العالمي، وضعت شعوب العالم المختلفة عشية القرن الحادي والعشرين أمام عقبات وتحديات تنموية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي حتم على دول العالم البحث عن مختلف الآليات والسبل للتخفيف من وطأة هذه العقبات. وتحتل قضية التحديات التنموية موقعا متميزا في الدراسات الاقتصادية وعلى مستوى كل الدول، خاصة النامية منها. فلا تكاد تخلو وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي من طرح هذا الموضوع وإبراز أهميته، وليس من المبالغة القول بأن مواجهة التحديات التنموية للألفية الثالثة أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

إن الحديث عن الدول النامية يحتم علينا تسليط الضوء على تجربة التنمية في الدول العربية. لقد سعت هذه الأخيرة الى تحقيق التنمية عقب نيل كل دولة عربية استقلالها السياسي، وذلك من خلال تبني استراتيجيات ونماذج مختلفة، وقد افرزت هذه المحاولات نتائج متباينة بين الدول العربية، فمن المحاولات ما حقق نتائج مرضية الى حد ما، ومنها ما لم يحقق الكثير. مع نهاية عقد التسعينيات، والذي تزامن مع اعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، وجدت جل الدول العربية نفسها في مواجهة عدد من التحديات والعقبات التي افرزتها التغيرات الكبيرة للاقتصاد العالمي والتي تعتبر عائق في طريق التنمية، بل أضحت هذه المعوقات تهدد بإلحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادي للدول العربية، ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها بل ووجودها القومي في حد ذاته.

الجزائر كغيرها من الدول العربية، سعت منذ الاستقلال الى تحقيق التنمية، وإحداث القطيعة مع الظروف المزرية التي عاشتها طول سنوات الاستدمار، الذي خلف وراءه مشاكل وعقبات كبيرة جدا من الصعب مجابهتها او التخفيف من وطأتها، لذلك فقد تبنت نموذجا تنمويا اشتراكيا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والمتمثل في نموذج الصناعات المصنعة، وقد اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج. ولإتمام هذه السياسة قامت باستثمارات ضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات...إلخ، لما لها تأثير على باقي القطاعات لكن النتائج المحققة من وراء تلك المحاولة التنموية كانت دون الأهداف المسطر لها.

تواصلت التجربة الجزائرية في محاولة النهوض بالتنمية، لكن بأيديولوجية مختلفة عن سابقتها، غير ان الظروف التي مرت بها الجزائر عقد التسعينيات من القرن الماضي اثرت سلبا على الأداء الاقتصادي للجزائر، ومنه على

النتائج المحققة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني لم يخرج من نفق الاعتماد على عائدات النفط الذي عرفت أسعاره تراجعا كبيرا. مع بداية الالفية الثالثة بدأ سعر برميل النفط في الارتفاع، الامر الذي وفر على الجزائر عائدات معتبرة، فقامت الجزائر التوسع في الانفاق العمومي، والمتمثل في برامج إنمائية خماسية، في محاولة منها النهوض بالتنمية، غير أن ذلك لم يحل دون مواجهتها العديد من التحديات في شتى المجالات.

ب: الإشكالية

إن مسيرة التنمية في الدول العربية حققت نتائج مقبولة في عدد من المجالات، هذه النتائج احدثت نقلة نوعية في تحسين مستويات المعيشة لشعوب المنطقة، غير ان التحديات التي واجهتها الدول العربية مع بداية الألفية الثالثة فوتت على المنطقة فرص إنمائية حقيقية. حيث لا تزال عدد من الدول العربية تعاني العديد من مشاكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ...الخ، وبالتالي عدم التمتع بحياة كريمة ومستديمة، بل إن الأوضاع عرفت تأزما وتفاقما في عدد من الجوانب خاصة الأمنية منها، الامر الذي اضحى يهدد المقومات الحضارية لشعوب الدول العربية.

ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هي طبيعة التحديات التي حالت دون تحقيق التنمية في الدول العربية، والجزائر بشكل خاص؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية الى التساؤلات الجزئية التالية:

- هل تواجه الدول العربية نفس التحديات وبصورة متجانسة؟
- هل استفادت الدول العربية من عائدات النفط للنهوض بالتنمية؟
- ما هو موقع الجزائر من اهم التحديات التنموية؟
- كيف كانت مسيرة التنمية في الجزائر؟

ج: الفرضيات

سنقوم من خلال هذه الدراسة محاولة إثبات أو نفي صحة الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر التحديات الاقتصادية أكبر معيق للعملية التنمية في الدول العربية وخاصة الجزائر.

وتتفرع عن هذه الفرضية العامة الفرضيات الجزئية التالية:

- تواجه الدول العربية نفس التحديات وبصورة متجانسة بحكم المقومات المشتركة بينها؛
- يمكن اعتبار ان العائدات النفطية للدول العربية هي المحرك الرئيسي للتنمية؛

- تواجه الجزائر عددا من التحديات التنموية خاصة الاقتصادية منها؛
- إن مسيرة التنمية في الجزائر هي تجربة ناجحة استطاعت من خلالها تحقيق العديد من الأهداف.

د: أهمية الدراسة

إن التطور الكبير لمفهوم التنمية، وانتقاله من المفهوم الاقتصادي الضيق، الى المفهوم الواسع والشامل لكل جوانب حياة الإنسان. هذه الثورة الكبيرة في المفهوم افرزت بدورها عديد التحديات الواجب مجابهتها في سبيل تحقيق التنمية. إن الدول العربية ليست بمنأى عن هذه التحديات التي زادت حدتها مع بداية الالفية الثالثة، وهذا ما تزامن مع إعلان الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي حدد عام 2015 كموعد لبلوغها. ومن هنا جاءت الدراسة لمحاولة تشخيص وتحليل واقع التنمية في الدول العربية، والتعرف على ما مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في الدول العربية والجزائر بصورة خاصة.

هـ: اهداف الدراسة

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- إبراز الاختلاف بين مصطلح التنمية وبعض المفاهيم المشابهة؛
- معرفة سبب الانتكاسة الكبيرة التي تعرفها التنمية في الدول العربية على الرغم من المقومات البشرية والمادية التي تزخر بها دول المنطقة؛
- الوقوف على اهم الإنجازات التي حققتها الجزائر في مجال التنمية؛
- معرفة الأسباب الحقيقية التي تحول دون النهوض بالتنمية في الدول العربية.

و: حدود الدراسة

للإلمام بإشكالية الدراسة المطروحة، تم تحديد الإطار العام وحدود الدراسة في النقاط التالية:

- الحدود المكانية: الدول العربية والجزائر؛
- الحدود الزمانية: مع بداية الالفية الثالثة اي من سنة 2000 الى غاية 2016.

ز: دوافع اختيار موضوع الدراسة

لقد تم اختيار الموضوع بناء على عدد من الاعتبارات، منها الموضوعية ومنها الذاتية:

دوافع موضوعية:

- الأهمية البالغة التي أصبحت ترافق الموضوعات المتعلقة بالتنمية؛
- كون الأهداف الإنمائية من المواضيع تحوز على حيز كبير في الدراسات الاقتصادية.

دوافع ذاتية:

- الرغبة الذاتية للتخصص في موضوع التنمية؛
- الطموح لصياغة نموذج تنموي متكامل نابع من المقومات الحضارية للجزائر.

ح: منهج الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة عملنا على الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال سرد لمختلف المفاهيم الأساسية والادبيات المتعلقة بالتنمية بصورة عامة، ووصف مشكلة الدراسة بتحديد اهم التحديات التنموية التي تواجهها الدول العربية خلال حدود الدراسة، وذلك من خلال تمحيص وتحليل مختلف المعطيات المتاحة من إحصائيات وجداول تتعلق بإشكالية الدراسة.

ط: الدراسات السابقة

من خلال شروعنا في دراسة موضوع تحديات التنمية في الدول العربية بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة، قمنا بمحاولة الإلمام بمجموعة من الدراسات السابقة التي قام بها باحثون في جمال التنمية، وهيئات و جهات دولية سلطت الضوء على الموضوع، هذه الدراسات كثيرة ومتنوعة وهذا راجع إلى الأهمية البالغة التي أصبحت مرتبطة بالتنمية التي كانت ولا تزال تشكل الهدف الأسمى والأساسي لواضعي السياسات الاقتصادية في الدول هذا من جهة، من جهة أخرى نتيجة التغيرات والظروف الراهنة والمتسارعة التي تتميز عالم اليوم، لكن الكثير من هذه الدراسات ركزت على جانب واحد من جوانب التنمية، فمنها مر ربط التحديات الراهنة بالتنمية الاقتصادية، ومنها ما ربطها بالتحديات السياسية أو الأمنية...الخ، وعليه يمكن القول أن هناك مجموعة من الدراسات المتميزة التي حاولت التطرق إلى شمولية الموضوع من بينها:

8-1: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: هي دراسة سامرة نعمه، **التنمية العربية ...التحديات وسبل المواجهة** كلية الزراعة، جامعة بابل 2009.

حيث تناولت الدراسة آثار التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة وبالأخص تحدى العولمة وما تمخض عنه من بروز نظام عالمي أصبح مطلوب من الدول العربية الاندماج فيه سواء كان ذلك عن اقتناع أو عن غير اقتناع، هذا النظام الجديد الذي حمل في طياته خصوصا للدول النامية والوطن العربي في مقدمتها الكثير من المخاطر كما يحمل الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها، وبالتالي مدى التقليل من المخاطر وكيفية استغلال الفرص المتاحة في سبيل تسريع الجهود التنموية العربية وقد ركزت الدراسة على جملة من التحديات التي تعطل سيرورة التنمية في الدول العربية، يمكن ايجازها فيما يلي:

انطلقت الدراسة بطرح التساؤل حول ما مدى تأثير التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة على مشهد التنمية العربية وعلى مستقبلها؟

وبناء عليه تم بناء البحث على فرضية مفادها أن التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية الراهنة لها تأثيرات إيجابية وسلبية على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية للدول العربية الأمر الذي يستوجب بحث كيفية الاستفادة من تلك الإيجابيات والتقليل قدر المستطاع من تأثير سلبيات تلك التحولات الدولية.

في حين استندت الدراسة إلى منهج التحليل الوصفي، كما تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع العلمية والدوريات وإلى تقارير المنظمات الدولية، وقد ركزت سامرة نعمة كامل على جملة من التحديات التي تعطل سيرورة التنمية في الدول العربية يكمن إيجازها فيما يلي:

- معدلات البطالة: إذ يعتبر تسارع معدلات البطالة في الدول العربية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية وأخطرها في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.
- ارتفاع نسبة الأمية: يمثل ارتفاع نسبة الأمية واتساع الفجوة المعرفية في الوطن العربي عائقا في طريق التنمية، خاصة بعد أن أصبح النمو في القطاعات الاقتصادية في العالم يعتمد على العلم والتقنية اللذان يعتبران الأساس للتقدم الاقتصادي.
- محدودية المياه وكثرة الهدر منها: تعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي، وتبرز الأهمية البالغة لهذا المورد لارتباطه بالتنمية الزراعية في الوطن العربي ومنها تحقيق الأمن الغذائي.

إضافة إلى عدد من التحديات الأخرى هي:

- ضعف التجارة والاستثمار العربي.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما أفرزت الدراسة جملة من النتائج والتوصيات تمثلت في:

- تنمية القدرة العربية على التنافس: وذلك من خلال العمل على تنمية القطاعات الاستراتيجية والتعاون الإقليمي، وكذا تكوين وبناء أنظمة قوية ومرنة لخلق اقتصاد قابل للتكيف.
- تطوير مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- خلق البيئة العربية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات البيئية.

أوجه الشبه والاختلاف:

يمكن القول أن هذه الدراسة وعلى الرغم من أن عنوان الدراسة كان التنمية العربية، إلا أن مضمونها اقتصر على التطرق على التحديات الاقتصادية للتنمية، فالتنمية بمفهومها الحديث هي عملية شاملة لكل الجوانب (اقتصادية، سياسية، اجتماعية...الخ) وبالتالي فالتحديات التي تواجهها ليست مقتصرة على الجانب الاقتصادي، وبالتالي فدفع عجلة التنمية يستدعي مجابهة كل التحديات بمختلف جوانبها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الدراسة توصلت إلى حملة من التحديات التي تواجهها الدول العربية والتي من شأنها تعطيل مسار التنمية، لكن في واقع الأمر أن هناك تحديات كبرى وذات أهمية بالغة فمثلا نجد أن عددا من الدول العربية تعاني من معدلات الفقر المرتفعة كالسودان، اليمن، جيبوتي، وبالتالي لا يمكن الحديث عن معوقات العمل الإنساني العربي دون الحديث عن هذا التحدي والمتمثل في الفقر.

فلا ننكر أن موضوع بحثنا يتقاطع في عدد من نقاط مع هذه الدراسة، لكن هناك أوجه اختلاف سنحاول التركيز عليها ومحاولة الإلمام بجميع التحديات التي تواجهها الدول العربية وهذا استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية سالفة الذكر.

الدراسة الثانية:

دراسة أحمد الكوار تحت عنوان "**هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية**" **المعهد العربي للتخطيط سنة 2006** إذ تناولت الدراسة محاولة تقييم تجربة البلدان العربية في مجال التنمية، واقتصرت على تقييم التجربة المصرية والعراقية وهذا منذ بداية نيل استقلالها السياسي، وفي هذا الصدد قام أحمد الكوار بمحاولة وضع مقارنة بين تجربة كوريا الجنوبية في النهوض بالتنمية وبين تجربة البلدان العربية، إذ يمكن القول أن كلا التجربتين، كانت من نفس نقطة الانطلاق...إلا أن الأهداف المحققة لاحقا عرفت تباينا جليا وشاسعا، فكوريا الجنوبية اليوم تعتبر من بين

أكبر الاقتصاديات وجهودها التنموية أثبتت أكلها، وهي بذلك تصنف في مراتب متقدمة في مجال التنمية، وهذا كله على عكس كل الدول العربية بدون استثناء والتي لا تزال تتخبط في مشاكل عديدة تحول دون الهدف المنشود، كما ركزت الدراسة على دور الدولة في الحياة الاقتصادية في كل من مصر والعراق، هذا الدور الذي كان له تأثير كبير على العمل الإنمائي في هذه الدول.

أوجه الشبه والاختلاف:

توجد العديد من نقاط التشابه بين دراستنا ودراسة أحمد الكوار، فمن خلال السؤال المطروح "هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية" فالإجابة على هذا السؤال كان لزاما تقييم تجربة البلدان العربية في العمل الإنمائي وهذا التقييم يكون بعد التمحيص في الجهود المبذولة والنتائج المحققة.

والإجابة دون شك تكون بالإيجاب فالدول العربية أضاعت على نفسها فرص تنموية قد لا تكرر مستقبلا.

إلا أنه يبقى نوع من القصور في هذه الدراسة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- إن الاقتصار على تجربة كلا من مصر والعراق في تحقيق التنمية، كعينة من الدول العربية ومن ثم تعميم النتائج على كافة الدول العربية أمر غير موضوعي، فالظروف السائدة قبل نقطة الانطلاق تختلف كثيرا في العديد من الدول العربية وهذه الظروف لها تبعاتها فمصر والعراق كانتا تحت الانتداب الإنجليزي، وعلى سبيل المثال الجزائر كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي وشتان ما بين الانتداب والاستدمار، هذا من جهة ومن جهة أخرى نالت استقلالها السياسي بعد هذه المدة بكثير (الجزائر 1962).
- إن محاولة المقارنة بين كوريا الجنوبية وباقي الدول العربية، ومن ثم الحكم على ما مدى نجاح هذه التجربة يشوبه نوع من قصر النظر، فالظروف الخارجية لها تأثير كبير على عملية التنمية، فكوريا الجنوبية توفرت لها جملة من الظروف الخارجية ساهمت في تهيئة أرضية متينة للنهوض بالتنمية فالاحتلال الياباني لكوريا من 1910-1945 قام اليابانيون بإلغاء العبودية، تنظيم القانون المدني، إنشاء محاكم مستقلة...الخ

بعد ذلك ومنذ قيام الجمهورية الأولى 1948-1960 تحصلت كوريا الجنوبية على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة في إطار مشروع مارشال، كل هذه الظروف الخارجية ساهمت بالإيجاب على العمل التنموي الكوري الجنوبي، هذا على عكس الدول العربية والتي عرفت ولا تزال تعرف العديد من الظروف الخارجية التي تؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية، فحتى بعد نيل الدول العربية استقلالها السياسي لا تزال تعاني من التدخلات الأجنبية والنزاعات والحروب والانقلابات...الخ.

وبالتالي يمكن القول ان مقارنة كوريا الجنوبية بإحدى الدول العربية خالية من الموضوعية وهذا للاختلاف الكبير في الظروف السابقة واللاحقة عند الشروع في جهود تحقيق التنمية، ففرضا لو توفرت الظروف القبلية والبعدية نفسها للدول العربية لكانت النتائج غير المحققة الآن.

الدراسة الثالثة:

دراسة حسن محمد شعبان تحت عنوان "**إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها**"جامعة دمشق 2007.

حملت الدراسة في طياتها الأولى تشخيص واقع التنمية في البلدان العربية وأهم التحديات والمشاكل التي تعيق العمل الإنمائي العربي، حيث ركز حسن محمد شعبان على مسألة السكان وارتباطها بالتنمية وهذا نظرا إلى العلاقة المتشابكة بينهما فالزيادة في عدد السكان غالبا ما يصاحبها زيادة في الحاجات يتعين على راسمي السياسات الاقتصادية والمخططين أخذها بعين الاعتبار بهدف تلبية هذه الحاجيات وامتصاص هذا الضغط في إطار برامج التنمية.

كما ركزت الدراسة على تحد

يد عناصر التنمية المستقلة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تحديد نموذج لتنمية المنشودة في ظل اتجاه سير المجتمع.
- إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع.
- الاستقلالية في تحديد الحاجات.
- الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات ...استقلالية الإنتاج.

ومن أجل تحديد مكمن المشاكل التي تعاني منه الدول العربية في مجال التنمية ركزت الدراسة في التحليل على ربط التنمية بما يسمى ببناء أو تكوين القدرات البشرية وكذا بتوظيف هذه القدرات في النشاط الاقتصادي وعليه كان لزاما على حسن محمد شعبان تحليل خصائص التنمية البشرية في البلدان العربية وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام، الأول يتضمن الخصائص الاقتصادية وتتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة والدين الخارجي، معدل الفقر.

في حين تمثل القسم الثاني في دراسة المؤشرات المعبرة عن حياة صحية ومديدة، وينقسم بدوره إلى: العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال الرضع.

أما القسم الثالث والأخير فتمثل في درجة اكتساب المعرفة ويشمل: معدلات الأمية، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، البحث العلمي، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أوجه الشبه والاختلاف:

سلطت دراسة حسن محمد شعبان الضوء على العديد من مكامن الخلل التي تعيق عملية التنمية في البلدان العربية وهي بذلك تشكل تحديات كبيرة على الدول العربية مجابهتها، وهي بذلك –هذه الدراسة –تتقاطع في عدد من نقاط التشابك مع دراستان التي سنحاول من خلالها إبراز أهم التحديات التي تواجه التنمية في البلدان العربية.

وحتى تكون لدراستنا قيمة مضافة في ميدان البحث العلمي توجب علينا الانطلاق أين انتهى أو وصل الآخرون، فدراسة حسن محمد شعبان اقتصرت في تحديد معوقات التنمية في الدول العربية على تحليل جملة من المؤشرات الكمية، وبالتالي يتبادر إلى الذهن أن مشكلة التنمية في البلدان العربية هي مشكلة اقتصادية فقط، بيد أن الأمر أكثر تعقيدا وتشابكا مما نتصور، فالمفهوم الحديث للتنمية يشمل جميع الجوانب، يقتضي الأمر معالجتها بصورة متكاملة ومتزامنة بدون استثناء.

كذلك ما يمكن أن يؤخذ على الدراسة هي الاحصائيات والأرقام المذكورة، إذ أن الدراسة كانت في سنة 2007 في حين أن بعض الأرقام المذكورة غير متوافقة مع الإطار الزماني، فعلى سبيل المثال ذكرت الدراسة أن معدل البطالة في الجزائر لسنة 2005 يمثل بنسبة 29.8% غير أن هذه النسبة بعيدة كل البعد عن الواقع، فهذه النسبة تعود لمعدل البطالة في الجزائر لسنة 1999 وأن معدل البطالة سنة 2005 يقدر بـ 15.27% لكن في الأخير هي دراسة قيمة حاول من خلالها حسن محمد شعبان تشخيص مشكل التنمية في الوطن العربي على ضوء مختلف.

الدراسة الرابعة:

دراسة حسين الطلافحة الموسومة بعنوان **التخطيط والتنمية في الدول العربية سنة 2012** حيث تناولت الدراسة بدايات اهتمام الدول العربية بموضوع التنمية، إذ قسم حسين الطلافحة مسيرة التنمية في الدول العربية إلى ثلاثة مراحل رئيسية، كل مرحلة تضمنت عدد من الأهداف الإنمائية والتي جابهتها مجموعة من التحديات والمعوقات، وتمثلت هذه المراحل في :

- **المرحلة الأولى: التخطيط الشامل:** والتي بدأت في معظم الدول العربية بعد نيلها الاستقلال السياسي وانتهت في نهاية السبعينيات، وكذلك الأهداف المنشودة هي أحداث تغيرات هيكلية اقتصادية اجتماعية

من خلال برامج تديرها وتسيطر عليها الحكومات بشكل عام، وذلك إلى القناعات السائدة تلك الفترة بضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال التخطيط اعتمادا على الفكر التنموي الذي كان سائدا آنذاك.

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات فقد زاد دور الحكومات في الاقتصاد وزادت ملكيتها للموارد مما أضعف دور القطاع الخاص وكذلك دور السوق في تخصيص الموارد وظهرت بذلك تشوهات في الاقتصادات العربية، وبدأت الدول العربية تعاني من عجز كبير في موازناتها وزادت مديونيتها بشكل ملحـوظ.

- **المرحلة الثانية: برامج التصحيح الهيكلي**: وامتدت هذه المرحلة من الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات، حيث أظهرت الدراسة الحاجة للرجوع إلى تفعيل دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي فرضت في بعض الأحيان أو اقترحت، حيث قامت برامج التصحيح الهيكلي على ثلاثة مبادئ أساسية هي تحير الأسواق، تحرير الأسعار، وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد، ومنه التقليل من العجز في الميزانيات الحكومية، وتحرير التجارة وخصخصة الاقتصاد واعتماد معدل العائد الداخلي كأساس لتخصيص الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق معدلات نمو متزايدة ومنه تحقيق التنمية.

لكن لم تليت هذه الإجراءات – التصحيح الهيكلي – نجاعتها فقد صاحب ارتفاع معدلات النمو تزايد كبير في معدل النمو السكاني، ومنه تزايد معدلات الفقر وتدهورت مستويات معيشة أغلب السكان خاصة الطبقة المتوسطة، وبالتالي فقد ظهرت عقبات أخرى في سبيل التنمية المنشودة.

- **المرحلة الثالثة: الأهداف الاستراتيجية للتنمية**: وتمتد منذ بداية القرن الحالي حتى اليوم، فقد أظهرت الدراسة أنه مع ظهور تحديات جديدة استوجب الأمر الاعتماد على سياسات مختلفة عن السابقة، وذلك من خلال التركيز على دور جميع الشركاء في التنمية على ضوء ما تبناه البنك الدولي عام 1999 ما سمي إطار التنمية الشاملة (*Comprehensive Development Framework* (*C.D.F*، حيث أصبح القضاء على الفقر والجوع وتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، استدامة البيئة، أهداف إنمائية على الدول العربية تحقيقها معظمها أو كلها. إن التغيير الحاصل في تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية مع بداية هذه الألفية صاحبه بروز العديد من التحديات والمعوقات لدى الدول العربية، لكن التركيز كان على معوقين رئيسيين هما الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات.

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم الأسباب الداعمة والمساعدة للعملية التنموية وبشكل عام فقد عانت الدول العربية من عدم الاستقرار السياسي، هذا ما جهة، ومن جهة أخرى فقد ورثت الدول العربية من

فترات سابقة مؤسسات ضعيفة بشكل عام، لم تكن قادرة على إدارة عملية التنمية بل كانت عائق في كثير من الأحيان أمامها.

أوجه الشبه والاختلاف:

تتشابك دراسة حسين الطلافحة مع دراستنا في عدد من النقاط، فالأهداف الإنمائية التي تسعى الدول العربية تحقيقها مع بداية الألفية جابهتها العديد من التحديات والمعوقات التي تسعى الدول العربية القضاء عليها أو التخفيض من وطأتها في سبيل تحقيق الهدف المنشود وهو تنمية شاملة مستدامة يساهم فيها الجميه وتشمل جميع الجوانب ويكون الإنسان هو الغاية كما يعتبر هو الوسيلة الفاعلة في تحقيقها.

إن المتتبع لواقع الدول العربية يجد أن المعوقات التي تعاني منها هذه الأخيرة كثيرة ومتشعبة وجميعها تحضي بنفس القدر من الأهمية، لكن حسين الطلافحة ركز على معوقين أساسيين هما الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات، هذا التركيز قد يوحي للبعض أنهما يشكلان أكبر تحدي وأهم معيق للتنمية في الدول العربية، كذلك فإلى جانب هذين العائقين نجد معدلات الفقر المرتفعة في المنطقة العربية، كذلك معدلات البطالة خاصة بين المتعلمين، والتي تعرف معدل مرتفع جدا مقارنة بأقاليم أخرى للدول النامية، كما يشكل ارتفاع معدلات الأمية عائقا حقيقيا أمام التنمية إضافة إلى عدد من التحديات الأخرى، لذا لا يمكن حصر معوقات الدول العمل الإنمائي العربي مع بداية الألفية الثالثة في عائقين فقط وإهمال باقي العوامل الأخرى.

8-2: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

وهي الدراسة التي قام بها مجموعة من الخبراء التابعين مناصفة ما بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سنة 2010، تحت عنوان ***The Third Arab Report of the Millennium development goals 2010, and the impact of the global economic crises***

تقع هذه الدراسة في ثلاثة أقسام رئيسية، إذ تناول القسم الأول منها استعراض لأداء المنطقة العربية وأهم النتائج المحققة بشأن كل هدف من الأهداف التنموية للألفية وذلك كما يلي:

القضاء على الفقر والجوع المدقع

أظهرت الدراسة ان الدول العربية قد حققت ثلاثة إنجازات رئيسية في إطار الهدف التنموي الأول، أولها أن معدل الفقر قد سجل انخفاضا كبيرا في غالبية الدول العربية، ثانيا أن المنطقة العربية لا تزال مقارنة بمناطق أخرى _دول نامية _ تتحكم بالفقر في مستويات متدنية وبعد المساواة في توزيع الدخل عند مستويات متوسطة، ثالثا أنت دول المغرب العربي أحرزت تقدما ملموسا إذ نجحت في خفض معدل البطالة وأحرزت تقدما كبيرا في خفض معدل الفقر إلى النصف مقارنة بالعقد الأخير من القرن الماضي، في المناطق الريفية والحضرية.

تعميم التعليم الابتدائي:

رغم التقدم المعقول الذي تم إحرازه في تحقيق تعميم التعليم، إلا أن الدراسة تظهر أن الدول العربية لا تزال تواجه مشاكل عديدة تحول دون تحقيق الهدف التنموي، فلا يزال الحصول على التعليم الابتدائي يشكل تحديا رئيسيا في بعض الدول ك "اليمن، المغرب، السودان، موريتانيا"، كما تطرح الدراسة مشكل التكافؤ بين الجنسين حيث حظوظ الفتيات أقل من حظوظ الفتيان في مواصلة التعليم، إضافة إلى الاختلافات الجغرافية داخل الدولة وذلك فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما تشكل النزاعات والحروب عائقا حقيقيا دون تحقيق الهدف المنشود.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

تبين الدراسة أن الدول العربية قد احرزت تقدما ملحوظا في إزالة الفجوة بين الجنسين على الرغم من بعض التباينات بين هذه الدول، فقد ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يقيس نسبة البنات إلى البنين في كل مراحل التعليم، كما قامت العديد من الدول العربية إصلاح التشريعات التي تميز بين الجنسين ووضع قوانين جديدة لحماية المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة، وعلى الرغم من هذه الإنجازات فالدراسة تظهر المشاركة الضعيفة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية في بعض الدول.

خفض معدل وفيات الأطفال

تظهر الدراسة وجود تباين كبير من حيث مواجهة هذا التحدي، ففي الوقت الذي تعرف فيه عدد من الدول العربية (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي) تقدما كبيرا من حيث النتائج المحققة والتي وصل فيها معدل وفيات الأطفال إلى 14 حالة في كل 1000 والذي يقترب كثيرا من المعدل المحدد والهدف التنموي الرابع 12 حالة في كل 1000، إلا أن هناك دول أخرى تعرف معدلات مرتفعة خاصة الدول العربية الأقل نموا (اليمن، السودان، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، موريتانيا) تبلغ 110 حالة في كل 1000 وهو معدا مرتفع جدا.

تحسين صحة الأمهات

حافظت العديد من الدول العربية ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي على معدلات منخفضة في معدل وفيات الأمهات، ولكن لا يزال هناك تفاوت أساسي بين الدول في هذا المجال، فبعض الدول أحرزت تقدما ملحوظا، بينما البعض الآخر تطورا بسيطا أو لم يتوصل لتحقيق أي تقدم يذكر، كما أظهرت الدراسة أنه حتى ضمن البلد الواحد تكون النسب في المناطق الريفية أعلى بخمس مرات عن تلك النسب في التجمعات الحضارية الكبرى.

مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وغيرهما من الأمراض

تشير الدراسة أن هذا الهدف التنموي والذي يشكل تحديا كبيرا للدول العربية يعرف تفاوتا وبدرجات مختلفة فعلى الرغم من أن انتشار مرض نقص المناعة لا يزال منخفضا في الدول العربية إلا أن مخاطره وهشاشة السيطرة عليه قد يزداد مع تزايد الوباء، كما أن بعض الدول العربية كمصر، السودان، الصومال تعرف معدلات مرتفعة لحالات الإصابة بهذا المرض تصل إلى 3% من عدد السكان.

كفالة الاستدامة البيئية

يؤكد القائمون على هذه الدراسة على أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق هذا الهدف الذي يسعى إلى انحسار فقدان الموارد البيئية والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، إضافة إلى تحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة وعلى الرغم منن أن الغابات لا تعد من بين الموجودات الطبيعية الرئيسية في الدول العربية، إلا أن البعض من هذه الأخيرة التي تحتوي على مناطق هامة من الغابات تسعى لحماية هذه المناطق.

لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يتطلب إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتمثلة في هذه الدراسة بالدول العربية تعاونا مشتركا من الطرفين، لذلك فمن الضروري أن تدعم الدول المتقدمة الدول الفقيرة من خلال تقديم المساعدات الرسمية للتنمية ($O.D.A$) وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وتواجد التجارة العادلة.

أوجه الشبه والاختلاف:

تعتبر هذه لدراسة من بين الدراسات المتخصصة والقليلة والتي أبرزت العديد من المؤشرات والنتائج إضافة إلى تشخيص واقع التنمية في الدول العربية والأهداف الإنمائية المحققة في المنطقة وهي بذلك – هذه الدراسة – تلتقي في العديد من النقاط مع دراستنا والتي نحن بصدد تقديمها من بين أهم هذه النقاط تحديد أهم التحديات التي

تقف في طريق التنمية العربية خلال العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، إلا أن هذه الدراسة يكتنفها نوع من القصور في تحليل مشكل تحقيق التنمية في الدول العربية، وذلك نظرا للخصوصية التي تتميز بها المنطقة والتي يمكن إبراز أهم هذه المآخذ في النقاط التالية:

- إن الحديث عن تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يركز على مسألة جوهرية وهي قضية المساعدات الدولية للتنمية والمقدمة من طرف الدول المتقدمة (خاصة الغربية)، هذه المسألة لا تخضع تبانا إلى الالتزام المقدم والموقع عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1970.

فعلى مدار الثلاثين عام الماضية أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بتخصيص 0.7% من الناتج الوطني الإجمالي لصالح المساعدات الإنمائية، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، فقد اتضح أن دول المعارضة لهذه المسألة تسعى جاهدة لجعل هذه المساعدات الإنمائية أداة للضغط على حكومات الدول الفقيرة (العربية منها) لتمرير سياستها الخارجية، وبالتالي انحراف هذه المساعدات عن مجراها الاقتصادي التنموي إلى جوانب سياسية وغيرها.

- إن الدراسة أهملت وبشكل كلي دور التعاون العربي البيئي، فالحديث عن التكتلات الإقليمية والدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق التنمية، يوجب التطرق إلى مسألة تقرير التعاون العربي البيئي، ووضع استراتيجية مشتركة لتفعيل العمل الإنمائي العربي المشترك وبالتالي وضعه كهدف رئيسي للخروج من الوضع الراهن.
- إن أهم ما يمكن أن يعتبر كقصور لهذه الدراسة، هو عدم الإشارة المباشرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والذي يعتبر أكبر معيق للتنمية ووجوده يحول دون تحقيق التنمية المستدامة ودون تحقيق الأهداف الإنمائية، فالدراسة تطرقت بصورة عامة عن الموضوع وذلك في إشارتها للمناطق التي تعيش حالة نزاع، فلا يمكن الحديث عن التنمية بوجود الاحتلال الإسرائيلي وهو الذي يعتبر أحد المسببات الرئيسية للفقر والبطالة وتدمير للأراضي الزراعية ونهب للموارد...الخ.

الدراسة الثانية:

هي الدراسة التي قامت بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ***UNDP*** سنة 2011 تحت عنوان " ***Arabe Development Challenger Report 2011*** " صدر هذا التقرير في وقت كانت الدول العربية تمر بمنعطف تاريخي حاسم، حيث حاول القائمون على الدراسة بالنظر الى ما وراء الأرقام، و ذلك من اجل كشف النقاب على السيرورة التي شكلت الأرضية التي قامت عليها أهم العوامل المساهمة في عملية التنمية، كما حاولت هذه الدراسة عكس الصورة الحقيقية للتنمية في المنطقة و ذلك بالتحليل لتحديات التنمية الأساسية و المتداخلة

في المنطقة العربية و قد انقسمت الدراسة الى قسمين رئيسيين تناول الأول منها تحديات التنمية في المنطقة العربية من منظور التنمية البشرية، النمو و التحول الهيكلي، العمالة و الحماية الاجتماعية، الامن المائي، الامن الغذائي و التغيرات المناخية . في حين تطرق القسم الثاني الى قضية ما يسمى بالربيع العربي، وذلك من خلال فهم تطلعات شعوب المنطقة وكيفية الاستجابة لها.

توصلت الدراسة الى مجموعة من التحديات يمكن ايجازها فيما يلي:

التنمية البشرية والفقر:

تعتبر التنمية البشرية والحد من الفقر غايتين أساسيتين ونهائيتين لأي سياسة اجتماعية – اقتصادية، إذ تشير الدراسة الى أن الدول العربية قد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية البشرية، وذلك باستخدام سنة 1970 سنة الأساس. وهذا أمر متوقع بالنظر الى حجم الاستثمارات الضخمة في الخدمات الأساسية التي قامت بها أغلب الدول العربية، غير أن الأمر يبدو مختلفا إذا تغيرت سنة الأساس بسنة 1990، إذ يتحول معدل الزيادة في دليل التنمية البشرية إلى وتيرة أبطأ، فضلا عن ذلك تظهر الدراسة أنه بمقاربة الدول العربية ككل أو على حدة بدول نامية مماثلة لها في مستوى الدخل، فإن مستويات التنمية البشرية في الدول العربية هو أدنى مما يمكن توقعه خاصة في الدول العربية أقل نمواً.

كذلك الامر بالنسبة للفقر فالدراسة تشير الى أن الفقر سواءً قيس بالقدرات البشرية أو فقر الدخل أو الفقر متعدد الابعاد يعكس تضافر الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يطال على نحو صارخ غالبية السكان القاطنين بالريف في كافة الدول العربية، إذ أن شدة الفقر تتركز في الريف والتفاوت الكبير في التنمية بين الريف والحضر، مما يدل على فشل سياسات التنمية الريفية في الدول العربية.

الموارد الطبيعية:

أظهرت الدراسة أن الموارد الطبيعية يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً، كما يمكن أن تكون فرصة، إذ أن استخدام الموارد الطبيعية هو على الأرجح أخطر تحديات التنمية على المدى الطويل. وقد بينت المعطيات والبيانات أن الدول العربية ثلث قوتها العاملة هي في قطاع الزراعة، في حين انها تستورد قسما كبيراً من احتياجاتها الغذائية. كما أظهرت الدراسة أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة يقع تحت خط الفقر العالمي (100 متر مكعب سنويا)، إضافة إلى ذلك تعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق تأثرا بتغيرات المناخ العالمي، فمن شبه المؤكد أن تؤثر نوبات الجفاف تأثيرا سلبيا مباشرا على الفقر والهجرة من الريف الى المدينة.

وفي سياق أخر أظهرت الدراسة أن الدول العربية (النفطية منها) قد بددت ثروتها النفطية الكبيرة عن طريق تمويل الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، فأصبحت المنطقة العربية تشمل على أعلى معدل في استهلاك الطاقة في العالم، الامر الذي يعيق أي بحث جدي في الطاقات المتجددة. هكذا أصبح سوء إدارة الموارد الطبيعية في الدول العربية مثالا على الإخفاقات المركبة للحكومة والسياسات الاقتصادية.

التعاون والتكامل العربي:

تشير النتائج المتواصل اليها أن الدول العربية سواء الغنية أو الفقيرة سوف تستفيد جميعها من التعاون و تفعيل التكامل الإقليمي، و ذلك بحكم المقومات المشتركة بين الدول العربية لقيام تكامل اقتصاد، غير أن افتقار الدول العربية للإدارة السياسية جعلها تهدر فرصا تنموية لا تعد و لا تحصى، و من الأمثلة على ذلك هو تبخر 300 مليار دولار من الأموال العربية المودعة بالخارج و في وقت وجيز أثناء الازمة المالية العالمية سنة 2008 ، و هو ما يعادل ضعف الاستثمارات السنوية المطلوبة لمعالجة مشكلة البطالة في الدول العربية سنة 2010 الى سنة 2030.

وعلى الرغم من ضخامة تحدي التعاون العربي في تفعيل التنمية فقد أظهرت الدول العربية عدم اكتراثها بهذا التحدي، وبقيت دعوات تحقيق التكامل حبيسة القرارات والشعارات الدوغمائية والمسيسة في الغالب، وفاقدة للإرادة السياسية القوية.

تحديات الربيع العربي:

بينت الدراسة أن النموذج التنموي في الدول العربية قد نهض على عقد اجتماعي مضمونة التدخل وإعادة التوزيع وبالتالي فقد اقتصر مفهوم التنمية على المنظور الاقتصادي، والتي تتمحور حول زيادة إنتاج السلع والخدمات، رافقها وبشكل موازي تراجع في التماسك الاجتماعي واغتصاب للحقوق والحريات، كما جعل هذا المنظور يقوض كرامة الانسان من خلال التعامل مع البشر كسلع. كما أن التنمية البشرية فإن كانت تعتمد اعتمادا واضحا على الرفاه المادي من خلال وزيادة المعروض من السلع الضرورية للحياة، إلا انها تعني أولا حصول البشر على قدر أكبر من التحرر من قيود الطبيعة ومن التبعية القسرية لغيرهم من البشر.

واستنادا إلى الشواهد التي استعرضتها الدراسة فإن أغلبية الدول العربية ونظرا لقصور نظرتها للتنمية تستأثر وحدها وعلى متعاظم بثمار النمو الاقتصادي، فقي كلاً من مصر وتونس كان أحد جذور السخط الشعبي يكمن في الشجع الواضح لنخبة صغيرة من رجال الاعمال والسياسيين، الامر الذي أظهر أن معظم السكان يزداد فقرا

بينما كان البلد على الاجمال يزداد ثروة، وهو ما دفعهم الى الخروج في مسرات حاشدة بالغضب والشعور بالظلم الاجتماعي والاقصاء.

هذه الاحتجاجات التي أطاحت بعدد من الأنظمة السياسية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا) أوصلت المنطقة الى مفترق طرق، و اصبح من الواضح أن استمرار النسق على نفس المنوال لم يعد خيارا فعالاً للتعامل مع عدد لا يحصى من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية التي تواجهها، في حين تجلى عدد من المطالب تمثلت أساساتها في :

- تعزيز شرعية القيادة من خلال انتخابات حرة ونزيهة في مناخ من حرية التعبير والتنظيم؛
- سياسات متجاوبة ومستوعبة تضمن مشاركة الجميع دون استبعاد أو اقصاء؛
- التنفيذ الفعال للسياسات الاجتماعية من خلال الرقابة الصارمة على الفساد؛
- المعالجة الإدارية للانتهاكات حقوق الانسان تحت مراقبة يقظة من سلطة قضائية مستقلة.

ي: صعوبات الدراسة

حتى نكون أكثر موضوعية، فان صعوبات هذه الدراسة تكمن أساسا في كون موضوع التنمية من المواضيع المتشعبة، خاصة فيما تعلق بتحديات التنمية. من جهة أخرى من الصعب التكلم عن الدول العربية وكأنها كيان واحد، فعلى الرغم من المقومات المشتركة، نجد أن الدول العربية تفرقها العديد من العوامل أكثر مما تجمعها، وبالتالي لا يمكن باي حال من الأحوال الحكم على التجربة التنموية في الدول العربية، إلا إذا تم دراسة كل تجربة على حدة. وهذه ما يمثل معيق حقيقي امام الباحثين.

ك: هيكل الدراسة

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، سيتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ثلاثة فصول ثم الخاتمة على النحو التالي:

- **الفصل الاول**، من خلال هذا الفصل الذي يتناول الجانب النظري للتنمية من خلال التطرق الى اهم النظريات المفسرة للتنمية وتطورها الفكري، اضافة الى التطرق الى مختلف المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية كالنمو الاقتصادي والتخلف والتطور ...الخ.
- **الفصل الثاني**، فقد تناولنا فيه موقع الدول العربية من التحديات الإنمائية، حيث تم التطرق الى اهم المعوقات والتحديات التي تقف عائق امام التنمية في الدول العربية.

- **الفصل الثالث،** في هذا الفصل تم الإشارة الى تجارب الجزائر في محاولتها النهوض بالتنمية منذ نيلها الاستقلال السياسي، كما سيتم التطرق الى اهم التحديات التنموية مع بداية الألفية الثالثة. خاصة وان الجزائر باشرت بإطلاق برامج خماسية للتنمية، الهدف منها النهوض بالتنمية.

الفصل الاول: تطور التنمية في الفكر الاقتصادي

تمهيد :

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين احتل موضوع التنمية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وخرج هذا العلم الجديد المتعلق أساسا بمعالجة مشكلتي الفقر والحرمان إلى حيز الوجود في سياق تاريخي غير عادي، وقد كان ظهوره بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وثقافية مختلفة .

وكان من الطبيعي ان تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية، ففي البداية كان النقاش يقود إشكال رئيسي حول طبيعة العلاقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، ألا وهو ما مدى الترابط والتطابق أو الانفصال والاستقلال بينهما.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث على الشكل التالي:

- **المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة**
- **المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية**
- **المبحث الثالث: خصائص وسمات الدول المتخلفة**
- **المبحث الرابع: تطور الفكر التنموي**

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد اهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال تقدير التعريف اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي، وأخيرا التعريف الاجرائي. وذلك بهدف إزالة الغموض عن بعض المفاهيم والمصطلحات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

حتى يتسنى لنا الالمام بمفهوم التنمية وجب علينا تقديم مفهوم جامع للتنمية، اضافة الى ذلك يجب توضيح الاختلاف بين عدد من المفاهيم المرتبطة بالتنمية والتي تنسب للعديد من المفكرين على اختلاف مدارسهم الاقتصادية وتوجهاتهم الفكرية.

أولا: التنمية لغة

يقال نمى المال وغيره، ينمي ونماء أي زاد وانتشر، فالنماء هو الزيادة، ويقال أنميت الشيء ونميته أي جعلته يزداد ويكثر، ويقال تنمّى الشيء أي ارتفع من مكانه إلى مكان آخر.[1]

أما في اللغة الانجليزية فالتنمية (***development***) والتي تعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف.

من هنا يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، ذلك أن لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق في اللغة العربية،[2] لكن نظيره في الانجليزية (***Growth or Increase***) والذي يختلف كثيرا عن لفظ التنمية (***Development***).

وطبقا لهذا فلو حاولنا المطابقة بين مفهوم التنمية في اللغتين (العربية والانجليزية) لوجدنا تناقصا كبيرا، فمثلا معنى التنمية أو النماء في المفهوم العربي الاسلامي نجده مرتبطا بمفهوم الزكاة والذي يعني الاخراج من المال وهو بذلك نقص مادي (اقتصاديا) لكنه في حقيقة الأمر نماء وزيادة بالبركة والأجر، في حين أن التنمية في اللغة الانجليزية ترتبط بالزيادة المستمرة والمتراكمة أي ارتباطها بمؤشرات اقتصادية ومادية بحته.[3]

---

[1] – صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، دار المفردات للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 2010. ص 692.

[2] – جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 23.

[3] – نفس المرجع ، ص 24.

ثانيا: التنمية اصطلاحا

بعدما تطرقنا إلى المفهوم اللغوي للتنمية، سنمر إلى المعنى الاصطلاحي، وعليه سنستعرض مجموعة من التعاريف:

- يرى **مدحت العقاد** أن التنمية "**هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه**"[1].

من خلال هذا التعريف فإن مدحت العقاد يرى أن التنمية ما هي إلا أداة لزيادة الدخل الوطني الإجمالي، وبالتالي فحسب هذا المنظور فإن التنمية وسيلة لبلوغ النمو وهو بذلك يرى أن التنمية مرادفة للنمو، وبالتالي فإن الهدف الأسمى ونقطة الوصول تكون عند تحقيق زيادة في الناتج الوطني الاجمالي، وبهذا يعد هذا المفهوم جد ضعيف للمعنى الحقيق للتنمية.

- ويعرفها **علي خليفة الكواري** على أنها" **عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط الدخل الحقيقي ويعيق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وضمان الأمن الفردي والقومي**"[2].

يتضح من تعريف علي خليفة الكواري ان التنمية عملية تهدف إلى إشراك الجميع وهي بذلك تهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة الأجل تتمثل في إحداث تحولات في الاقتصاد والتي من شأنها أن ترفع من نصيب الدخل الفردي الحقيقي، أما الأهداف طويلة الأجل فالغرض منها تحقيق الشعور بالرضى والأمن وذلك بعد تلبية الحاجات الأساسية، وهو بذلك يركز على الطابع المادي للحياة الإنسانية وحصر أهداف التنمية في توفير حاجيات الفرد والمجتمع وتحقيق الأمن، وبذلك إهمال العديد من الجوانب المهمة في حياة الفرد.

- كما يعرف **ابراهيم العيسوي** التنمية بقوله" **إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية**"[3].

---

[1] – اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 10، 2012، ص 9.

[2] – محمد حسين دخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2009، ص 18.

[3]– ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2001، ص 18.

- في حين يرى **صبري فارس الهيتي** التنمية بأنها " **الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية**"[1].

لو تمعنا جيدا في المفاهيم السابقة لوجدنا أنها تركز بصورة كبيرة على الجانب الاقتصادي أي المادي البحث، فهي بذلك تؤكد أن الهدف من التنمية هي إشباع الحاجات المادية للفرد والمجتمع.

لكن من بين التعاريف الأكثر شمولية وإلماما بمفهوم التنمية هو ما جاء في كتابات "مالك بن نبي" المفكر والعلامة الجزائري الذي لا يزال يمثل تعبيرا عن رؤية منهجية، فضلا عن كونه مفكرا معرفيا أدرك أزمة الامة.

فمن خلال إمعان النظر بمشكلات التنمية تجاوز مالك بن نبي الظواهر الطافية على السطح إلى الجذور المتغلغلة في الأعماق، وبذلك تجاوز النظرة المادية للتنمية والتمركز حول الذات الغربية في نظرتها للتنمية.

فمالك بن نبي أكد أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والحضارة، فالتنمية متطابقة مع الحضارة، وبالتالي فالتنمية هي مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتوفر لمجتمع معين أن يقدم لكل فرد في كل طور من أطوار وجوده المساعدة الضرورية، وهي بذلك عملية تغيير شاملة تستهدف الظروف البنائية والوظيفية للمجتمع وذلك لا يكون الا بتكامل كل الاطراف والجهود. [2]

من خلال المفهوم السابق وما قدمه مالك بن نبي من كتابات وأفكار مرتبطة بالتنمية يمكن الخروج بالنقاط التالية:

- لقد أقر مالك بن نبي بأن مشكلة التنمية لا تحل باستيراد منتجات حضارية موجودة، ذلك أن استيراد المنتج الحضاري لا ينتج حضارة، وإنما ينتج ترفا متبوعا بإفراط أو تفريط.[3]
- يوضح **مالك بن نبي** خطأ المسلك الذي يرى أن الوسيلة إلى التنمية هي شراء وتكديس منتجات الحضارة العربية، ويؤكد أن التنمية هي عملية إبداع ذاتية توجد بنفسها قيمتها ومثلها ووسائلها وأدواتها[4] "**فالتنمية لا تُشترى من الخارج بالعملة الصعبة** ".

وفيما يلي سنحول التطرق لبعض المفاهيم التي تنسب لعدد من المفكرين والاقتصاديين الغربيين:

---

[1] – صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط 1، 2013، ص 14.

[2] – العابد ميهوب، "مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 02، 2012، ص 165.

[3] – نفس المرجع، ص 142.

[4] – الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2006، ص 273/272.

- تعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين أمثال ***Baldwin*** و ***Meier*** التنمية على انها " **عملية يزداد فيها الدخل الوطني ودخل الفرد المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم**"[1].
- أما الاقتصادي ***Charles Kindleberger*** يؤكد أن التنمية هي عبارة عن" **الزيادة التي تطرأ عل الناتج الوطني الاجمالي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات حول تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي تطرأ أو التي ينتظر إنشاؤها**"[2].

إذا نظرنا غلى التعريفين السابقين من منظار آخر، فيمكن أن نؤكد انهما ينظران إلى عملية التنمية من وجهة واحدة هي الواجهة المادية البحتة، وكأن الهدف الوحيد لحياة الإنسان هو إشباع حاجاته الأساسية وفقط، وعلى هذا الأساس جاءت اسهامات أخرى حاولت مقاربة مفهوم التنمية بتوسيع نطاقه ليشمل تحقيق الاهداف المادية والروحية معا.

فيعرف كلا من ***Michael P.Todaro*** و ***Stephen.C.Smith*** التنمية على أنها " **عملية تحسين جودة حياة الأفراد في المجتمع، عن طريق الرفع من مستوى المعيشة واحترام الذات والحريات**"[3].

فالتنمية بهذا المعنى ليست عملية اقتصادية بحته وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان في المجالين المادي والروحي.

هناك العديد من المفاهيم والتعاريف التي تنسب الكثير من المفكرين الذين أدلوا بدلائهم في محاولة منهم تقديم مفهوم عريض للتنمية، وفي هذا الصدد يعد "أمارتيا صن– ***Amartya kamar Sen*** الفيلسوف والاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية سنة 1998 من أهم المفكرين الذين قدموا بديل فلسفي لمفهوم التنمية من خلال كتابه تحت عنوان " التنمية حرية " والذي يعتبر تلخيصا مكثفا لقضايا التنمية، فحسب أمارتيا فإنه يمكن النظر الى التنمية على أنها " **عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر**"[4]

إذ يتجاوز هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية التي تعتبر التنمية على انها نمو الناتج الوطني الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد.

---

[1] - M.Vesal, Economic of Development, University of London, United Kingdom, 2014, P 37.

[2] – محمد موسى حربي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، عمان –الأردن، ط1، 2014، ص64.

[3] - Michael P Tadoro, Stephlen.c.Smith , Economic Development, Addion Wesley Pearson ,Boston USA , 11edition, 2012, P 05.

[4] - Amartya sen .development as freedom, Anchor group, New York. USA .2011. P 4.

وتعتبر عملية توسيع الحريات بأن كلا منها يساهم في توسيع استطاعة الفرد للعيش بحرية، وتشتمل هذه الحريات على ما يلي:[1]

***1-* التسهيلات الاقتصادية**: وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل، هنا يكون أمام قضية توزيع الدخل بين الأفراد وما يترتب عليها من فروقات معنوية في الحريات التي يتمتع بها الأفراد.

***2-* الحريات السياسية**: بمعناها العريض أي الحقوق المدنية وما يتعلق بالفرص المتاحة للأفراد ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة.

***3-* الفرص الاجتماعية**: وتتمثل هذه الفرص في المجالات المؤثرة في الحريات الحقيقية للأفراد ليعيشوا حياة طبيعية كالتعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي ...الخ.

***4-* ضمانات الشفافية**: وتتمثل في تعزيز الثقة في المعاملات بين الأفراد ومختلف مؤسسات الدولة، وتلعب هذه الضمانات دورا واضحا في الحد من الممارسات الفاسدة والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.

ثالثا: المفهوم الإجرائي

بناءا على ما سبق ذكره يمكن الاستنتاج ان التنمية ببساطة هي الاستقلال من حال إلى حال أأفضل وانتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس، هذه النقلة تكون بالاعتماد على الذات وغير مقتصرة على مجال دون آخر، بل عملية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئي.

كما يمكن القول بأن:

- التنمية عملية موجهة: أي يتم التخطيط لها وإدارتها بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة.
- التنمية عملية وليست حالة: أي أنها تتميز بالاستمرارية والتصاعدية والتغيير، فاحتياجات الفرد والمجتمع اليوم ليست تلك السائدة بالأسس، ولن تكون نفسها غدا.

[1] – أحمد عراف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان–الأردن، ط1، 20110، ص 40/39.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد وقد اختلف العديد من الكتاب والمفكرين في تحديد المصطلحين من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل منهما مدلوله.

أولا: المفهوم اللغوي

نمو مصدر نما، ويعني الزيادة، فنقول: نما الزرع أي زاد وكثر، ونقول الشيء ناقص النمو أي غير تام بصورة طبيعية او متكاملة.[1]

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي

يري محمد مصطفى وآخرون أن النمو " **ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني** "[2]

أما عبد القادر عطية فيرى أن النمو " **يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي انه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الإجمالي، وهذا يعني أن النمو لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما يتعدة ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي**" [3].

وتعرفه بعض الكتابات الغربية من خلال ***Doron Acemoglu*** الذي يرى أن النمو الاقتصادي" **هو زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من سنة إلى أخرى، ويمكن قياس النمو من حيث القيمة الأسمية والتي تشمل التضخم، أو من حيث القيمة الحقيقية وذلك بهدف مقارنة النمو من ب إلى بلد آخر**"[4].

في حين يعرف ***E.Wayne Nafriger*** النمو الاقتصادي على أنه" **الزيادة في الإنتاج ومنه الناتج القومي الإجمالي وهذه الزيادة يعبر عنها بمخرجات الاقتصاد من سلع وخدمات**"[5]

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذ الاخير ***(GDP)*** الأداة المناسبة في قياس الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن.[6]

---

[1] – صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص 690.

[2] _ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 10

[3] –. نفس المرجع، ص 10

[4]- Doron Acemoglu ,introduction to modern economic Growth , Department of Economics, Massachusetts institute of technology .USA. 1edition.2007. P 17.

[5] E.Wayne nafziger ,Economic Development ,Cambridge University press ,United Kingdom ; 4th Edition .2006.P 15.-

[6] – وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص8.

ثالثا: المفهوم الإجرائي

بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة أو القيمة المضافة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين في فترة معينة من الزمن، وبالتالي زيادة الدخل الإجمالي للدولة، وهو يعد من أين أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يقاس باستخدام النسبة المئوية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي على أن تقارن هذه النسبة في سنة معينة بالنسبة السابقة لها، وهو بهذا مقياس كمي اقتصادي بحت.

المطلب الثالث: مفهوم التحديات

إن مصطلح التحديات في حقيقة الامر بقدر ما هو قريب من مفهوم العقبات، غير انه يختلف عنه ضمنيا في المعنى. ولتوضيح هذا الاختلاف سنقوم بتحديد دقيق لهذا المصطلح.

أولا: المفهوم اللغوي

تحدّ والجمع تحديات، ومصدر تحدّى: يقال تحدّى ليصل إلى هدفه أي واجهها، ويقال لم يكن أمامه إلا تحدّي المخاطر أي مجابهتها ومواجهتها.[1]

وورد في الأدبيات عدة تعاريف للتحديات ومنها:

التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده تهديدا أو إضعافا أو تشويها كليا كان أو جزئيا، دائما كان أو مؤقتا لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار.[2]

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي

يرى **سمر خيري مرسي غانم** التحديات التنموية على أنها " **مجمل المعوقات التي تواجه بعض الدول في سعيها لتحقيق التنمية، ولعل من أهم هذه المعوقات الفقر، التضخم السكاني غير الرشيد، تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، عدم كفاية مصادر التمويل، ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية والديون**"[3].

[1] – صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] – ابراهيم فويري، خصائص وقسمات الرسالة الإعلامية والإسلامية وطرق مواجهة التحديات، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للإعلام الإسلامي، جاكرتا، إندونيسيا، ديسمبر 2013، ص 22.

[3] – سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 18.مقالة منشورة على شبكة الأنترنت على الموقع:
http://www.iepdia.com/arab/iopcontent/uploads/2013/09.

ثالثا: مفهوم التحديات التنموية إجرائيا

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن التحديات التنموية هي تلك الصعوبات ومختلف الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية الداخلية منها والخارجية التي تقف في وجه التنمية والتي تقف في طريق التنمية، وعلى الرغم من أنه أصبح من المعتاد استخدام مصطلح التحديات كمرادف لمصطلح الصعوبات أو العقبات والمعوقات، غير أن التحديات تستدعي المجابهة بقصد الغلبة، في حين أن العقبات والمعوقات تعني اليأس وربما الاستسلام.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستديمة

أولا: المفهوم اللغوي

مستديم من فعل استدام يستديم استدامة، فهو مستديم، ويقال استدام الشيء، أي استمر وثبت ودام[1]، وقد جاء على لسان العرب في معان متعددة منها: التأمن في الشيء، وطلب دوامه والمواظبة عليه.[2]

تجدر الإشارة هنا أن هناك مصطلحين هما:

التنمية المستدامة والتنمية المستديمة، وقد تناولت العديد من الدراسات هاذين المصطلحين على أنهما مترادفين، كترجمة المصطلح الانجليزي ***Sustainable Development*** لكن البعض يرى أن هناك فرق بين المصطلحين.[3]

فمصطلح التنمية المستديمة هي صيغة اسم الفاعل، والتنمية المستدامة صيفة اسم المفعول، وبالتالي فاسم الفاعل يدل على الحدث ومحدث الحدث، فحيث نصِف التنمية بأنها مستديمة، فهي محدثة الاستدامة، بينما صيغة اسم المفعول تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وعلى صعيد آخر فإن واضعي مصطلح ***Sustainable Development*** أكدوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ، أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية، وبالتالي لابد من قوة دفع ذاتية تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء عليه يمكن القول أن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوة الذاتية والمتمثلة أساسا في الجهود الإنسانية.[4]

---

[1] – صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص 643.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1986، ص33.

[3] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص23.

[4] –نفس المرجع ،ص ص 24-25.

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي

إن أول ظهور لمصطلح التنمية كان سنة 1987، وذلك في التقرير الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة للتنمية والبيئة تحت عنوان مستقبلنا المشترك (***Our Common future***) حيث عرفت فيه رئيسة هذه المفوضية النرويجية غروهارلم براندتلاند (***Groharlem Brudtland***) التنمية المستدامة على أنها "**التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**"[1]

كما يوجد عدة تعاريف لهذا المصطلح ومن بينها:

- التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريف قدرة أجيال المستقبل في تلبية حاجاتهم إلى الخطر، كما أنها توفر الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل مع ضرورة الحفاظ على البيئة.[2]
- كما تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها " **ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**"[3]

إن الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة قدمت العديد من المفاهيم تختلف باختلاف زوايا وجوانب الأخذ بالموضوع لكنها تتفق على أن التنمية المستدامة مستمدة من ثلاث أبعاد رئيسية وهي العدالة الاجتماعية، حماية البيئة والعقلانية الاقتصادية، . وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الفصل الموالي إن شاء الله.

ثالثا: المفهوم الإجرائي

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك العملية المتوازنة والشاملة والتي يهدف من مرائها الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية حاجات وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع دون إلحاق الضرر بحاجات الأجيال القادمة وهذ كله في إطار تحسين القاعدة البيئية أو على الأقل المحافظة عليها، وبالتالي فهي عملية توزان ديناميكية بين استغلال الموارد المتاحة والحفاظ على البيئة، وبين تلبية حاجات الحاضر مع مراعاة حاجات المستقبل.

---

[1] - Geneviève Ferone , Dominique Deleas Etoube ,ce que développement durable veut dire, Edition d'organisation ,Paris ;France ,2em Edition, 2005, P 05.

[2] – عبد العزيز قاسم حرب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 171.

[3] – دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية، القاهرة–مصر، ط 1، 2000،ص 11.

المبحث الثاني: تطور الفكر التنموي

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالتنمية عموما من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وهذا نظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا سبل تحقيقها فإننا سنحاول الوقوف على مختلف النقاط التي شكلت اللبنات الأساسية لتطور مفهوم التنمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية

عموما يشير معظم الباحثين في الحقل الاقتصادي إلى أن مفهوم التنمية قد تطور عبر مراحل متواصلة تعكس مدى تأثير الفكر التنموي الغربي على الفكر التنموي في البلدان النامية، ففي البداية أي قبل خمسينات القرن الماضي كانت التنمية تحدد وتعرف من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي .

حتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع. وجرى الربط بين التنمية والتقدم الاقتصادي أي بمعنى القدرة على الحصول على مزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان التي تتنامى بصورة مستمرة، واتجه الاهتمام في هذه الفترة إلى النمو الاقتصادي من خلال قياس النمو في الناتج الوطني الخام ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر للنمو، ثم أدى ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تدمير لمعظم اقتصاديات الدول الصناعية وما صاحبها من مشاكل اقتصادية كبيرة كالبطالة التي استفحلت بشكل كبير في تلك الفترة. كل هذا أدى بالاقتصاديين إلى الاهتمام بتوفير فرص العمل للشعوب كهدف أساسي للتنمية الاقتصادية المنشودة[1]

[1]– محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى،2006 ، ص ص :347، 348.

وبالتالي كان تحديد مفهوم التنمية يتم بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، مما أدى إلى خلط كبير وواضح بين طبيعة العملية التغييرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية كالزيادة في الناتج الوطني ونصيب الفرد منه. [1]

وهكذا تم تعريف التنمية في هذه الفترة على أنها :الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة[2] ، ثم انتقل الفكر الاقتصادي مع بداية الخمسينات إلى تحديد مفهوم التنمية وتعريفها بالتركيز على الجانب الاقتصادي المحض من خلال إدماج المتغيرات الاقتصادية المختلفة في إطار الاعتقاد بأن عملية التغيير التنموية تنطلق من الجانب الاقتصادي وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان المتقدمة، ويشار إلى أنه في هذه المرحلة من تطور الفكر التنموي كان هنالك تضاد كبير بين المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي. وفي الجهة الأخرى في البلدان النامية وخاصة العربية منها والإسلامية تم تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب ومحاولات التحديث التي تتميز بها الدول الغربية المتقدمة، فالواقع يؤكد أن الفكر الاقتصادي انقسم في تحديده لمفهوم التنمية إلى تيارين رئيسيين: [3]

- أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية بحيث يستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والعالم الغربي ويؤكد فكر هذا التيار على أن التنمية ما هي إلا عملية هادفة إلى خلق طاقات جديدة وقيم مضافة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم ومنظم لفترة طويلة من الزمن؛
- أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث ويؤكد هذا التيار على أن التنمية هي تلك العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة وتعميم المساواة في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

ثم برزت هناك مناداة بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق التنمية في الدول النامية خلال السبعينات من القرن الماضي، أما في العالم الغربي فكانت هناك مناداة وأصوات تتعالى لتغيير مفهوم التنمية السائد خلال الستينات والسبعينات بسبب القصور الذي تخلل العملية التنموية في هذه البلدان

[1]– صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2006، ص 88.

[2]– نفس المرجع، ص 88.

[3] – نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 226 .

خلال هذه الفترة والفترات السابقة، حيث كانت الثروة تخلق من أجل الثروة وليس من أجل الإنسان وتم التأكيد على تطوير وتعميم

مفهوم التنمية البشرية خلال الثمانينات من القرن الماضي، والاهتمام بالجانب البشري باعتباره محور التنمية وهدفها

الاستراتيجي فمع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بعد ذلك برزت هناك أصوات تنادي بضرورة عقلنة التنمية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتحسين النشاطات الإنسانية المسببة للتلوث .وبذلك تأكد للجميع أنه يجب تبني مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسس وفعال لمحاولة الحد من التدهور البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية شاملة[1].

المطلب الثاني: التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد كان ومازال موضوع التنمية يشكل محور اهتمام الكثير من الدراسات في الاقتصاد الإسلامي، وابرزت هذه الدراسات الطبيعة الشاملة لمفهوم التنمية من منظوره الإسلامي، فقد كان مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي عبارة عن عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية تؤدي الى تحسين في أداء الاقتصاد حاليا ومستقبلا.

فالتنمية مصطلح حديث لم يعرفه الفكر الإسلامي، غير انه تضمن من المصطلحات ما يحوي مضمون التنمية و كان اقرب تعبير عن التنمية بمضمونها الواسع و الشامل مصطلح العمارة و التمكين، فالعمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب و قطاعات الحياة[2]، و قد ورد ذكر هذا المصطلح في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾[3] **و** لقد قال بعض اهل التفسير في معنى هذه الآية ان الله سبحان و تعالى يامر عباده بالقيام بعمارة الأرض و استغلالها بمختلف الأنشطة كالزراعة و الفلاحة و البناء...الخ، و ان يقيموا فيها المساكن و كل ما يلزم من مرافق لشؤون حياتهم.

---

[1]- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر تونس المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص: 71، 72.

[2]- جنان احمد، "سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 24، ديسمبر 2014، ص63.

[3]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.

كما ورد لفظ العمارة بمعنى التنمية في العديد من كتب الفكر الإسلامي، ومن ذلك قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه " من كانت له ارض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها" والهدف من ذلك هو تعمير الأرض والبلاد عن طريق استغلال جميع الأراضي مما يزيد معه الإنتاج وبالتالي تزداد معه الدخول ومنه تحسن حياة الافراد وهذا من صميم التنمية[1].

وبهذا فان مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر اهم هذه الخصائص في النقاط التالية[2]:

- **خاصية الشمولية:** تتميز التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي بانها شاملة حيث لا تهتم بزيادة الإنتاج فحسب، ولا تركز على الرفاه المادي دون غيره من مكونات الحياة الإنسانية، انما تهتم أيضا بالجوانب الروحية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية وذلك كله بقدر متوازن يحقق الحياة الكريمة والطيبة للإنسان؛
- خاصية الإنسانية: تتميز أيضا بانها تنمية إنسانية، بمعنى انها تجعل الانسان محور اهتمامها وأساس خططها، لذا كانت الحضارة الإسلامية التي صنعتها هذه التنمية هي حضارة الانسان بكل مقوماته، وليست حضارة المادة والأموال فهي وسائل فقط لتحقيق سعادة ورفاهية الانسان؛
- خاصية التوازن: فهي توازن بين الجوانب المادية والروحية من الحياة الإنسانية، كما توازن بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وهي توازن في الاهتمام بقطاعات المجتمع وفئاته المتعددة، وتوازن بين المبادرة الفردية ودور الدولة؛
- خاصية المرونة: تظهر خاصية المرونة من خلال تحديد وإقرار المبادئ والقواعد الأساسية للتنمية وتركها الخطط التفصيلية والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق التنمية، فترتب إجراءات الاستثمار وتقرر أنواع المشاريع على ضوء الواقع ونمو المجتمعات وتطورها، وتحقيق الحاجات والمنافع في ظل القواعد والمبادئ المقررة؛
- خاصية التميز: التنمية في الفكر الإسلامي متميزة في أهدافها ووسائلها ومتطلباتها ومنهجها في تحريك الفعاليات الاقتصادية ودور الدولة في تحقيقها هذا بالإضافة الى اعتمادها على الاكتفاء الذاتي وتحقيق استقلالها الاقتصادي.

[1]- أبو يوسف يعقوب، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص: 61.

[2]- عبد السلام داود العبادي، ندوة التنمية من المنظور الاسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الجزء الثاني، ص ص 704 705.

إذا فالتنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي هي عبارة عن عملية إعادة بناء اجتماعية اقتصادية فكرية...الخ شاملة بذلك كل جوانب الحياة وذلك وفقا لنموذج مختلف كل الاختلاف عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية وبالتالي في تهدف لإعداد الانسان الصالح وبناء المجتمع السليم لان صلاح الفرد سيؤدي لمحالة الى صلاح المجتمع، وبهما يمكن بناء القوة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق الحياة الكريمة والطيبة لكل فرد في المجتمع.

المطلب الثالث: تمييز مفهوم التنمية عن بعض المفاهيم المشابهة

ان عددا من الكتاب والباحثين في ميدان التنمية يقعون في لبس وتداخل في المفاهيم حول مصطلح التنمية حيث نجد في العديد من الكتابات خلطا بين هذا المفهوم وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له، وقد يرجع ذلك الى غموض المصطلحات او ابتذالها أحيانا، كما قد يكون هذا التشابه تقاربا لغويا كمصطلح النمو، او تشابها في المدلول الاصطلاحي ومن بين اهم هذه المصطلحات نجد:

التحديث	***Modernization***
التغير	***Change***
التطور	***Evolution***
التقدم	***Progress***

من هنا سنحاول إزالة هذا اللبس في تحديد المفهوم المناسب لكل مصطلح ومنه تبيان الفرق بين هذه المصطلحات وبين مصطلح التنمية.

اولا: التنمية والتحديث

لقد حاول بعض المفكرون تلخيص جوانب التحديث او الحداثة في: التصنيع، الفعالية الديمقراطية وتوسيع مشاركة الشعب في الحياة السياسية، تحول الأنشطة البشرية والمراكز السكانية من الريف الى المدن، استبدال الأسلوب التقليدي في تفسير الظواهر ومحاولة تفسيرها بالأسلوب العلمي ...الخ[1]. كما يعبر التحديث في لغة علم الاقتصاد عن التصنيع والتمدن وكذا التحول التكنولوجي، فالتحديث في جوهره يتضمن تحول كامل في الهياكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية[2].

[1]– فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2012، ص 56.

[2] - Barbara Ingham, Economics and Development, Mcgraw Hill Book, New York, USA,4th edition,2013.*p 23*.

كما يعبر عن التحديث من خلال تطبيق الفرد للتكنولوجيا من اجل السيطرة على المصادر الطبيعية بهدف الوصول الى زيادة ملحوظة في دخل الفرد[1].

كما يعبر التحديث أيضا عن" استحداث شيء قديم وتحويله الى صورة حديثة للأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة، او بمعنى آخر إعادة تشكيل شيء لكي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث"[2].

من خلال التعريف السابق لمفهوم التحديث يمكن القول ان التحديث يقوم على العناصر التالية:

- وجود شيء قديم يجب تغييره؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات؛
- وجوب التماشي مع متطلبات الوقت الراهن.

وعليه يمكن القول أن التحديث يعتبر أداة ووسيلة فعّالة لتحقيق التنمية على المدى القصير، كما يمكن القول ان مصطلح التحديث مرتبط وبصورة وطيدة بالنموذج التنموي الغربي ذلك انه يتجاهل الخصائص النوعية للدول النامية التي تفتقر الى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. وبالتالي فان مفهوم التنمية اشمل وأوسع من مفهوم التحديث، ذلك ان التنمية تتضمن إضافة الى الجوانب المادية والتكنولوجية الجوانب الثقافية والروحية للإنسان وان الانسان هو الغاية والوسيلة على عكس التحديث الذي لا نجد في طياته الاهتمام بكيان الانسان.

ثانيا: التنمية والتغير

يعتبر مصطلح التغير من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالتنمية، اذ يشير الى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون ان يكون هناك اتجاه واضح لهذا التغير، فقد يكون ارتقاء وتقدما وقد يكون نكوصا وتخلفا، ذلك ان المجتمعات تشهد تطورا في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الآخر، وبالتالي فليس هناك تقد م مطرد وتحسن مطلق، ولكن هناك تغير[3]، وبالتالي فالتغير يشير وبكل بساطة الى الانتقال من حالة الى حالة أخرى مهما كان نوع او وضعية الحالة المنتقل منها او اليها.

مما يبق ذكره نجد ان التنمية تخص جانبا وحيدا من التغير، وهو الجانب الإيجابي وبالتالي هدف التنمية هو التغير نحو حالة أفضل وذلك بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

---

[1]- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 261.

[2]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصاديا. سياسيا. اداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 18.

[3]- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سابق، ص، 22.

ثالثا: التنمية والتطور الاقتصادي

أصل التطور هو تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل عن الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع اقتصادي معين بعد مرور فترة زمنية معينة، مثل التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، كأن التطور معيار للتقييم[1].

بذلك فإن التطور الاقتصادي غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وجذرية تضمن الاستمرارية وتمس بذلك كافة القطاعات وكل جوانب الاقتصاد , كما ان مفهوم التطور الاقتصادي يختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي إذ من الممكن أن يحدث تطور في قطاع اقتصادي معين ولكن بوتيرة أقل من زيادة عدد السكان مما يعني عدم وجود نموا اقتصادي حقيقي.

رابعا: التنمية والتقدم

التقدم هو صفة لا يمكن لصقها بأي دولة إلا إذا قورنت بأخرى، وهو بذلك (التقدم) يخضع في تقييمه لمعايير مادية بالأساس، فان لدولة المتقدمة هي الدولة التي تملك اقتصادا قويا وتطورا علميا، صناعة متفوقة.... إلخ، كل هذا يضمن لها تبعية دول أخرى أقل كفاءة منها[2]، وكما أشرنا سابقا فإن التنمية تهدف في الأخير إلى تحقيق التقدم وبذلك فإن هذا الأخير لا يشير إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.

المطلب الرابع: علاقة التنمية بالتخلف

إن مصطلح التخلف (***Under Development***) من المفردات الشائعة في الأدبيات المعاصرة وهو يشكل نقطة تشابك للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، كما يشكل المدخل الرسمي لبحوث التنمية والمفاهيم المطروحة للتخلف من حيث طبيعته وأسبابه، وطرق علاجه لا تقل تنوعاً عن حجم شيوع هذه المفردة، إلا أن الطابع السائد في بحوث التخلف هو الطابع الاقتصادي.

فقبل الثورة الصناعية كانت مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف الدول متقاربة نسبياً والتفاوت بينها لم يكن كبيراً إلا أنه منذ الثورة الصناعية أي منتصف القرن الثامن عشر عرف هذا التفاوت اتساعا مصرداً، فنجد أن هناك مجموعة من الدول تراجعت كثيراً بالمقاربة من البلدان التي سارت في مضمار التضييع وازدادت الفجوة لهذا لم يظهر حتى وقت قريب نسبياً الاهتمام الكافي بمشكلة التخلف سواء من الحكومات أو من الباحثين أومن قبل

[1] مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص11.

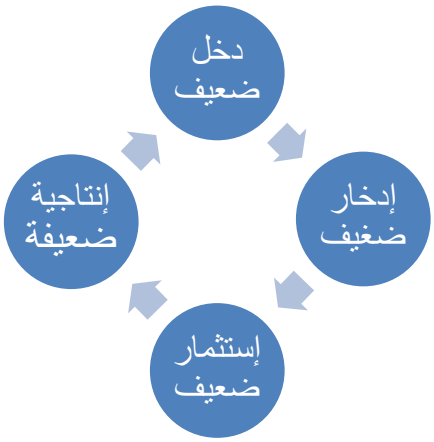
[2] سهام أمسفرو، "مفاهيم ملتبسة الحضارة والنهضة والمدنية"، مقال منشور في شبكة الأنترنت تاريخ التصفح:2015/08/10 على الساعة 15.27 على الموقع الإلكتروني http://www.feker.net/ar/2012/07/29-11503.

المنظمات الدولية، إلا أن الإحساس بمشكلة التخلف ظهر بشكل واضح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(مع بروز وزيادة الاهتمام باقتصاد التنمية) وعلى كافة المستويات الدولية[1].

كما لعب مفكرو العالم الثالث دوراً مهماً في التنمية لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأبرزوا في كتاباتهم انعكاسات الآثار السلبية للتخلف وما يعنيه من فشل في الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم، وبينوا في كثير من إسهاماتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف أو التخفيف من آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بموضوع التنمية[2]، ومن دواعي دراسة ظاهرة التخلف ما يلي[3]:

اتساع الفجوة في متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة، وبالتالي فجوة في مستويات المعيشة مما أدى إلى الاعتقاد بأن انخفاض الدخل المتوسط للفرد في هذه الدول هو سبب حالة الانخفاض والركود في معدلات نموها، أي هناك حلقة مفرغة على الشكل التالي:

الشكل 1: الحلقة المفرغة للدخل



المصدر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص68.

كما توجد دواعي أخرى للاهتمام بمشكلة التخلف منها[4]:

-تزايد حركات التحرر والاستقلال وحصول الكثير من الدول على استقلالها السياسي.

-تزايد الوعي لدى شعوب الدول المستقلة حديثاً نتيجة ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007 ص17.

[2] سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية–حالة الجزائر، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص13.

[3] نفس المرجع، ص14.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص19.

-بروز المنظمات الدولية وخاصة منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والتي أصبحت تهتم بمشكلات التخلف، وقد برز هذا الاهتمام بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً اعتبرت فيه عقد الستينات العقد الأول المخصص للتنمية، وقد عقدت العديد من المؤتمرات الخاصة بالتنمية أبرزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ***UNCTAD***.

لهذه الأسباب وغيرها فقد نال موضوع التنمية اهتماما كبيراً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وقد نتج ذلك من الشعور المتزايد في كثير من بلدان العالم المتخلف الاقتصادي والاجتماعي، والذي اخذت مستويات المعيشة تتباعد بينها وبين ما هو سائد في البلدان المتقدمة، وأصبح علاج الوضع المؤلم الذي يعيش فيه ما يقارب من ثلاثة أرباع سكان العالم من المشكلات الأساسية للإنسان الحديث.

إن مفهوم القاصر للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يعتبر أن التنمية هي مرادف للنمو الاقتصادي، أنعكس على علاقة التنمية بالتخلف، إذ أن الفجوة التي تفصل بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة تسمى بفجوة التخلف أو بفجوة التنمية، وتقاس هذه الفجوة باستخدام معايير متعددة أبرزها الدخل، وأن الفروقات في متوسط الدخل الفردي الحقيقي تمثل فجوة الدخل، وتتسع هذه الفجوة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه منه الدول، وتقاس الفجوة علمياً بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من خلال نسبة معدل دخل الفرد في المجموعة الثانية إلى المجموعة الأولى، وبذلك نحصل على حجم الفجوة بعدد المرات التي يزيد فيها متوسط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة على مثيله في الدول المتخلفة، وعلى سبيل المثال: يكمن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 1: فجوة الدخل بين الدول المتخلفة والمتقدمة

السنة	*متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة*	*متوسط الدخل في الدول المتخلفة*	*العملية*	*مقدار الفجوة بالتقريب*
1960	*1405*	*210*	*1405/210*	*7*
1970	*2809.9*	*216.2*	*2809.9/216.2*	*13*
1980	*9593.5*	*319.6*	*"*	*30*
1990	*18946.6*	*298.3*	*"*	*63*
2000	*25755.8*	*266.6*	*"*	*96*
2010	*39310.4*	*517.8*	*"*	*76*
2016	*40677.7*	*615.1*	*"*	*60*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متوفرة على الموقع:

http://donnees.banquemandiale.org/indicateur/NY.GDP.PCAP.CD

المطلب الخامس: تصنيف الدول حسب نسبة التقدم والتخلف.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لانقسام دول العالم بين من سلكت طريق التصنيع وبين الدول التي عرفت تراجع، أصبح هناك تمايز كبير بين مختلف دول العالم من حيث درجة التقدم والتخلف، ونتيجة لاتساع هذه الفجوة ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى إيجاد معيار أو صيغة معينة يتم من خلالها تصنيف الدول كلاً حسب أدائها الاقتصادي إلى مجموعات.

فنجد من الدول من تمتلك جميع المقومات التي تصنف على أنها متقدمة، وفي المقابل نجد دولاً تتميز بالركود وضعف الأداء الاقتصادي، في حين هناك دول تمتلك كل الموارد (البشرية ومادية) لكنها تفتقد إلى التكنولوجيا وأدائها الاقتصادي متذبذب،...إلخ، من هنا نجد العديد من التصنيفات في الأدبيات الاقتصادية والتي ركزت بصورة كبيرة على الدول التي لم تكن سباقة في سلوك طريق التصنيع، إضافة إلى تفاقم مظاهر التخلف بها، وعادة ما تكون هذه التصنيفات على شكل مصطلحات ثنائية نعكس التباين الكبير في مستوى التقدم والتخلف، وفيما يلي أهم هذه التصنيفات[1]:

أولا: دول العالم الثالث:

ظهر تعبير العالم الثالث ***The Therd World*** لأول مرة سنة 1952 عندما استخدمه الاقتصادي الفرنسي ألفريد سوفي ***ALFRED SOUVY***، وهو يفسر لمجموعة الدول التي يقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية للسكان عن المستوى المسجل في الدول المتقدمة، وتمثل هذه الدول الطرف الثالث مقابل كلاً من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ويغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي، غير أن هذا التصنيف يشوبه نوع من القصور إذ نجد أن بلدان العلم الثالث تتنوع فيما بينها بدرجة كبيرة ولا تمثل كتلة متجانسة على عكس الدول المتقدمة (دول العالم الأول) التي تمتاز بنوع من تجانس الخصائص المشتركة ونتيجة لذلك ظهر مصطلح جديد يتمثل في دول العالم الرابع التي لا تزال متأخرة في مجال التصنيع، كما أنها تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية وتسجل أدنى المؤشرات الخاصة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وهي بذلك تختلف من دول العالم الثالث حيث استطاعت عدة دول أن تحقق تطوراً صناعياً معتبراً مكنها من إثبات وجودها على الصعيد العالمي كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا.

ثانيا: الدول المتأخرة

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص10.

جاء هذا المصطلح كنقيض للدول المتقدمة، وهو بذلك مفهوم شامل لا يتضمن التأخر الاقتصادي والتكنولوجي فحسب بل يشمل التأخر الحضاري والاجتماعي، لكن سرعان ما تم الاستغناء عن استخدام هذا المصطلح كونه أصبح يجرح مشاعر ويحرج شعوب كثيرة من الدول التي كونت حضارة عريقة ورفعت راية التقدم والمدنية لقرون طويلة ممتدة من تاريخ البشرية كمصر والعراق والهند.

ثالثا: الدول الفقيرة

ويقصد بها بصفة عامة كل الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات فالبنك الدولي مثلاً يقوم بتصنيف الدول وفقاً لمستويات الدخل إلى دول غنية ودول فقيرة والملاحظ من هذا التعريف يركز على الجانب المادي دون الجانب الحضاري والاجتماعي، وفي كثير من الاحيان يؤدي استخدام هذا التعريف بدون تدقيق إلى الوقوع في تباينات واضحة، كان تدرج دولاً غنية بمواردها الطبيعية مثل الخليج الغنية بالنفط ضمن الدول المتقدمة.

رابعا: دول الجنوب

من الناحية الجغرافية يتم التميز بين دول الشمال المتقدمة، في مقابل دول الجنوب المتخلفة* التي تضم دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا باستثناء اليابان وأستراليا، والملاحظ أن دول الجنوب تشمل مجموعة من الدول المتباينة في الاداء الاقتصادي كالدول المصدرة للنفط والدول شديدة الفقر[1].

خامسا: الدول غير المتطورة أو المتخلفة

يرى العديد من الباحثين أن هذا المصطلح يشخص كثيراً حال عدد كبير من الدول المتخلفة، فهو يشير إلى نسبة مفهوم التخلف والتقدم حيث أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة، كما يشير أيضاً إلى أن الدول الموصوفة بهذا المصطلح تأخرت عن الركب الحضاري في مختلف المجالات، غير أن هذا التعريف لا يميز بين الدرجات المختلفة في التخلف، فهناك دولاً حققت قدراً معتبراً من النمو ودول اخرى لا تزال تعاني من التخلف وتتخبط في مشاكل كثيرة.

سادسا: الدول الأقل تقدما

استخدم المهتمون بقضايا التنمية مصطلح "الدول الأقل تقدماً" في مقابل الدول الأخرى الأكثر تقدما وذلك للتعبير عن التغير المستمر في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واعتقادا منهم بأن مصطلح الدول الأقل نمواً يعبر

*هناك بعض الاستثناءات فمثلاً الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ودولة جنوب إفريقيا لا يصنفان في أغلب الأحيان ضمن دول الجنوب رغم الانتماء الجغرافي لدول الجنوب.

[1] مالكوم جبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص30.

بصفة أكبر عن الحيادية العلمية، لأنه يشير الى نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم، فهو يعتبر أن الدول توجد في درجات متفاوتة من التقدم، غير أنه من الناحية الواقعية نجد أن هناك عدد معتبر من الدول تلازم حالة الركود والتقهقر[1].

سابعا: الدول النامية

تم استحداث مصطلح الدول النامية من طرف خبراء الهيئات الدولية وخاصة مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، وذلك من أجل إعطاء دفعة معنوية للدول المتخلفة على بذل مجهودات مضاعفة للخروج من دائرة التخلف، ويبدو أن المفهوم الإنجليزي للمصطلح *DEVELOPING COUNTRYS* أقرب للواقع حيث يشير بوضوح إلى معنى الدول التي تسير في طريق النمو، عكس مفهوم الدول النامية في اللغة العربية الذي يقترب كثيراً من معنى الدول المتقدمة، وقد لقى هذا المفهوم قبولاً واسعاً لدى الهيئات الدولية والحكومات وشعوب الدول رغم أنه لا يعبر بدقة عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول التي تكون في حالة ركود، كما أن صفة النمو لا تقتصر على الدول المتخلفة فقط، لأن الدول المتقدمة أيضاً تهدف إلى تحقيق نمو مستمر[2].

على ضوء ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من تعدد التصنيفات والتقسيمات بين الدول واختلاف التسميات إلا أن جوهرها واحد، فكلها تشير إلى وجود دول رائدة في مجال التنمية، الأمر الذي مكنها من التقدم في شتى المجالات، في المقابل هناك دول ونظراً لعوامل متعددة تراجعت عن مواكبة عجلة التنمية في الدول المتقدمة، وهي بذلك متأخرة مقارنة بالمجموعة الأولى، وبالتالي فهي تعاني من مشاكل متعددة الأبعاد وتواجهها مجموعة من التحديات مع ذلك فالحكم ليس مطلقاً وإنما يبقى نسبي، إذ توجد حالات لا تتوافق فيها ظروف عدد من الدول مع السمات الأساسية المشتركة بين الدول المتخلفة.

المبحث الثالث: خصائص وسمات الدول المتخلفة

تتعلق خصائص التخلف بكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلخ، وليس من الضروري أن تتوافر كل هذه المؤشرات في دولة معينة حتى تتصف أو تصنف ضمن الدول المتخلفة، بل يكفي أن تتوافر بعضها بالشكل الذي يضفي عليها صفة التخلف وتختلف هذه المؤشرات بين ما هو كمي وبين ما هو وصفي، وعلى

[1] علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية–حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص4.

[2] – علام عثمان ،مرجع سابق، ص5.

الرغم من صعوبة تقسيم وحصر جميع هذه المؤشرات على كافة الدول المتخلفة، إلا أنه يمكن تشخيص أهم هذه الخصائص والتي تنطبق على أغلب الدول المتخلفة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية.

تتمثل هذه الخصائص أساساً في اختلال العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة للدولة (مادية وبشرية) وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل وتتعدد هذه المؤشرات في:

أولا: انخفاض مستوى الدخل الفردي

تتأثر مستويات المعيشة للدول المتخلفة بتردي مستويات الدخل والناتج المحلي الإجمالي وهذا نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي لهذا الدول، حيث يمثل انخفاض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي مؤشر وخاصية مشتركة لغالب الدول المتخلفة*، حيث تظهر مختلف الإحصائيات عن تفاوت كبير في مستوى الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أن سكان الدول المتخلفة(والتي تضمن كلاً من الدول منخفضة متوسطة الدخل) البالغ عددهم أكثر من 6.25 مليار نسمة[1] سنة 2015، والذين يشكلون 84% من سكان العالم (البالغ عددهم 7.44 مليار نسمة) يحصلون على 36% من الدخل أو الناتج الإجمالي العالمي والمقدر بحوالي 76671.78 مليار دولار، هذا في حين يحصل سكان الدول المتقدمة ونسبتهم أقل من 16% على حوالي 64% من إجمالي الناتج العالمي، وللتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالجدول التالي الذي يبين مدى حجم هذه الفجوة.

*يستخدم معيار الدخل من طرف البنك الدولي وعليه يتم تصنيف الدول إلى مجموعات المجموعة الأولى: الدول منخفضة الدخل (975 دولار أو أقل)، المجموعة الثانية: الشريحة الأدنى من الدول متوسطة الدخل(976-3855 دولار)، المجموعة الثالثة: الشريحة الأعلى من الدول متوسطة الدخل(3856-11905دولار)، المجموعة الرابعة: الدول ذات الدخل المرتفع(أكثر من 11906دولار)، للمزيد من التفاصيل أنظر:.http://www.worldbank.org/about/country-clossifications

[1]- https://data.worldbank.org/indicator. April 2017.p.4

جدول رقم 2: متوسط الدخل الفردي للدول المتقدمة والدول المتخلفة سنة 2016

الدول	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة	عدد السكان مليار	النسبة	متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي ألف دولار
مجموع الدول المتخلفة	27.826.15	36.3%	6.25	84%	4452.18
مجموع الدول المتقدمة	48.845.63	63.7%	1.19	16%	42035.10
العالم	76.671.78	100%	7.44	100%	10390.55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://data.worldbank.org/indicator, APRIL.2017.

من القراءة الأولية للجدول يتضح جليا حجم الفارق، فالفجوة بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتخلفة وبين الدول المتقدمة شاسعة تكاد تمثل 10 أضعاف كما أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي للدول المتخلفة بعيد حتى من المعدل أو متوسط دخل الفرد العالمي من الناتج الإجمالي الذي يمثل أكثر من الضعف (*10390.55* ألف دولار)، وتبقى درجة الاختلاف والتفاوت حتى ما بين الدول المتخلفة نفسها، فدولة كالهند يبلغ نصيب الفرد منها من الناتج المحلي *1861.49* دولار سنة *2016* في حين يبلغ *6894.46* دولار في الصين، وكلا الدولتين تعدان دولة نامية.

كما تجدر الإشارة أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ظاهرة خطيرة، تفوقها خطورة الموجودة بين أغنياء وفقراء الدولة الواحدة، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل الوطني في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20%من السكان إلى 46.6%في حين ما يحصل عليه أفقر 20% يصل إلى 5.2% فقط من الناتج الإجمالي[1].

ثانيا: انتشار البطالة الهيكلية والمقنعة

إن زيادة القوة العاملة مع عجز القطاعات الغير زراعية على التوسع لاستيعاب الأعداد المتزايدة، فإنه لن يكون هناك ملجأ لهذه الزيادة سوى القطاع الزراعي، حتى يصل القطاع الزراعي إلى حد التشبع ليتحمل بعد ذلك قوة

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، محاضرات في الاقتصاد الإقليمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، ص44، متوفر على الموقع: http://www.kou.edu.sa/files/0002132/subjects/ed2.pdf

عاملة تزيد عن حاجته الفعلية، هذه الزيادة تسمى بالبطالة المقنعة *Disguised Unemployment* إن الوفرة الكبيرة في الأيدي العاملة بالنسبة لندرة عوامل الإنتاج الأخرى من موارد طبيعية، رؤوس الأموال وتنظيم تعمل على وجود ما يعرف بالبطالة الهيكلية *Structural Unemployment* وهي تلك الناشئة عن وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف نوعية عرض العمل عن المطلوب منه[1]، وبما أن فرص العمل تكاد تكون ضعيفة في أغلب الدول المتخلفة، إذ تشير إحصائيات المنظمة الدولية للعمل أن نسبة العاطلين عن العمل في العالم لسنة 2016 تمثل 5.7% أي أكثر من 197 مليون شخص من مجموع القوة العاملة في العالم والمقدر عددهم بحوالي 3.45 مليار شخص، بالإسقاط على الدول المتخلفة سنجد أن أكثر من 158 مليون شخص عاطل عن العمل من مجموع 197 مليون عاطل عن العمل في العالم أي ما يمثل 80.6% العدد الإجمالي.[2]

ثالثا: انخفاض إنتاجية العامل

لعل من أهم الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ينحصر في مستوى إنتاجية العامل حيث يعتبر انخفاض الإنتاجية أحد العوائق الرئيسية للتنمية ومظهراً من مظاهر التخلف وذلك يعود للعديد من العوامل، من أهمها[3]:

- النقص في عوامل الإنتاج الأخرى المكملة كرأس المال، والتنظيم الكفء؛
- غياب الحوافز الاقتصادية؛
- نقص المدخرات والاستثمارات العامة خاصة في المجالات الصحية والتعليمية؛
- ضعف النمو الجسمي والعقلي للأفراد والناجم عن سوء التغذية منذ الطفولة؛
- تفشي مظاهر الكسل واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء.

إن الأسباب السابقة تفسر لحد بعيد حجم التباين في مستويات الإنتاجية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، مثلما يوضحه الجدول التالي:

***جدول 3*: تطور مستوى إنتاجية العامل في الدول المتقدمة والمتخلفة الوحدة: ألف دولار**

العالم	1991	2001	2011
الدول المتقدمة	48	57	64
الدول المتخلفة	6	8	13

***Source** : United Nation. The Millennium Development goal report.2012.p.9.*

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص56.

[2] - International Labor Organization.Report World Employment, social Outlook. Geneva

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص39.

ملاحظة: تحسب الإنتاجية بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على متوسط عدد ساعات العمل سنوياً من قبل جميع المواطنين العاملين، وتشمل ساعات العمل للعمال بدوام كامل وبدوام جزئي، باستثناء أيام العطل.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى الفرق الكبير، حيث بلغ إنتاج العامل الواحد في الدول المتقدمة 64319 دولار سنة 2011، مقارنة بمتوسط قدره 13077دولار في الدول المتخلفة، وهذا يعنى أن متوسط إنتاج العامل العادي في الدول المتخلفة يمثل خمس (1/5) إنتاج العامل العادي في البلدان المتقدمة وهذا ما يفسر استمرار العمالة الفقيرة في الدول المتخلفة.

رابعا: ضعف الأداء الصناعي وتمركز العمالة في الزراعة

تعتمد الدول المتخلفة في جملتها على الصناعات الاستخراجية أو الزراعة، حيث يستأثر هذا القطاع بالشطر الأعظم من النشاط الاقتصادي للدول المتخلفة مع ضعف وتخلف البنيان الزراعي في هذه الدول، نتيجة إتباع الأساليب البدائية وعدم التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ولعل السبب الرئيسي لهيمنة هذا القطاع في هذه الدول إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية للسكان هي محاولة إتباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

تتمثل الصناعات الاستخراجية في استخراج مختلف المعادن والثروات الباطنية وتصديرها في شكلها الأولي: كالبترول، النحاس، القصدير...إلخ، مع ملاحظة أن معظم الصناعات التعدينية الطاقوية يقوم بإنتاجها عادة شركات اجنبيه وتسخرها لصالح اقتصاديات دولها[1].

هذا كله يفسر بالجمود النسبي للجهاز الإنتاجي لاقتصاديات الدول المتخلفة حيث يغلب عليه طابع الإنتاج الدولي. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة مقارنة بالدول المتقدمة، إذ تعتبر الزراعة وكسب العيش الريفية الأخرى مسؤولة عن أكثر من 38% من العمالة في الدول المتخلفة وأن 60% تقريباً من حجم العمالة في قطاع الزراعة هم أطفال دون سن 15 سنة أي ما يقارب 100 مليون طفل[2].

خامسا: التبعية الاقتصادية:

تتمثل التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ومن ثم تنظيم الإنتاج الدولي في البلاد المتخلفة والواقعة تحت السيطرة الأجنبية بما يلائم مصالحها الاقتصادية، وعليه تمثل التبعية الاقتصادية جوهر وضع التخلف الذي تعيشه الدول المتخلفة فهي تعني الحالة المشروطة لاقتصاديات هذه الدول

[1] *عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 32*

[2] – نفس المرجع، ص 34.

والمحكومة بالنمو والتوسع أو الانكماش الذي يحدث في الدول المتقدمة[1]، وتتجلى أهم مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول المتخلفة فيما يلي[2]:

- اعتماد الدول المتخلفة على أسواق المال الدولية كمصدر رئيسي للحصول على التمويل.
- الاعتماد الكبير لعدد من الدول المتخلفة على المساعدات والهبات المقدمة من طرف الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.
- اتساع الفجوة التقنية والتكنولوجية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة
- الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة نتيجة لضعف حجم المدخرات المحلية.

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية.

ترتبط هذه الخصائص مباشرة بحجم المشاكل التي يتخبط فيها سكان الدول المتخلفة والمتعلقة بالظروف الصحة التعليمية، الفقر والبطالة...إلخ، ومن أهم هذه السمات ما يلي:

أولا: زيادة عدد السكان

إن الزيادة في عدد السكان ينظر إليها من زاويتين مختلفتين وذلك وفق الفلسفات الاقتصادية والاعتبارات الدينية والأوضاع الاقتصادية السائدة، فنجد من ينظر إلى هذه الزيادة بنظرة إيجابية والتي تؤيد زيادة عدد السكان وتعتبره ضماناً للأمن السياسي والعسكري للدولة، وذلك ما ذهب إليه إبن خلدون في مقدمته الفكرية، كما جاء الفكر التجاري مشابها لابن خلدون، استمر تيار الفكر المتفائل بزيادة السكان حتى في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث وريكاردو، حيث اهتموا بدور القوة العاملة في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن حجم السكان يعد مصدراً للقوة الاقتصادية والفكرية والحضارية[3]، فنجد أن ماليزيا وضعت خطة لمضاعفة عدد سكانها خلال الفترة *1980-2000*، هذا في حين تبنت سنغافورة برنامج يهدف إلى تشجيع زيادة النسل للمتفوقين من خريجي الجامعات والعلماء، مع تحديد نسل الأفراد الأقل تعليما لتحسين القاعدة العلمية ودعم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

غير أن النتائج التي توصل إليها **مالتوس** سنة *1798*، اتخذت نظرة تشاؤمية عندما اعتبر بأن الزيادة السكانية يجب ضبطها لأن حجم السكان إذا لم يضبط سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن، في حين لا يتزايد إنتاج

---

[1]- *Food and Agriculture Organization of the United Nations. Strategic Works of FAO. To reduce rural poverty. rome.2016.p14. http://www.FAO.ORG/3/A-I6835E.PDF.*

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، سابق، ص56.

[3]- نفس المرجع، ص51.

الغذاء في أفضل الظروف إلا على أساس متتالية حسابية في نفس الفترة، وهو ما فتح المجال لسنوات عديدة للبحث عن مدى تأثير تزايد عدد السكان على تطور المجتمع[1]، ومما لا شك فيه أن نظرية **مالتوس** رغم نظرتها التشاؤمية المبالغ فيها والتي وضعت في ظروف اقتصادية واجتماعية مزرية (فترة الحروب الفرنسية)، إلا أنها نظرية تفسر أوضاعاً سكانية اتضحت معالمها في العديد من الدول المتخلفة الأمر الذي تسبب في حدوث مجاعات كبيرة مثل ما حدث في الهند والصين وعدد من دول إفريقيا...إلخ، مما أجبر حكومات هذه الدول بإعادة النظر في سياستها السكانية لتحديد النسل وتنظيميه، بهذا فإن زيادة حجم السكان يكون مصدراً لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع اعتبارات حضارية وثقافية ،اقتصادية واجتماعية ومن ثم يكون هذا النمو مرغوباً فيه كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، غير أن ما يميز الزيادة السكانية في الدول المتخلفة أن الزيادة في عدد السكان هي عبارة عن زيادة كم بشري خامل لا يؤثر في محيطه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه، ومن ثم لا يمكن وصف هذه الزيادة إلا بالانفجار السكاني، هذه الظاهرة التي ساهمت بشكل مباشر في تفاقم العديد من المشاكل في الدول المتخلفة كالبطالة، سوء التغذية، انتشار الأمية، تدهور المرافق العامة، المشاكل المتصلة بالأمن الغذائي والجريمة. إلخ[2].

على الصعيد العالمي شهد عدد سكان نمواً كبيراً فخلال الفترة 1990-2016 ازداد عدد السكان بحوالي 40% ليصل إلى حدود 7.44 مليار نسمة نهاية سنة 2016، وتسجيل أعلى معدلات النمو السكاني في الدول المتخلفة، حيث يقدر متوسط معدل النمو السكاني في الدول المتخلفة ما مقداره 2.7% خلال الفترة 2000-2016 مقابل 1.2% كمعدل عالمي للنمو السكاني و0.7% معدل نمو السكان بالنسبة للدول المتقدمة لنفس الفترة[3]. في المقابل يبقى الأداء الاقتصادي في العديد من الدول المتخلفة ضعيف وبعيد عن مسايرة حجم السكان المتزايد، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً لدفع مسار التنمية في هذه الدول.

ثانيا: انتشار الأمية

يغلب على مناهج التعليم بالدول المتخلفة الطابع النظري، مفتقرة إلى الطابع المهني والعلمي والأساليب الحديثة في البحث والدراسة العلمية، وبهذا فإن المناهج لا تنسجم واحتياجات التنمية في هذه الدول، هذا من جهة، من جهة أخرى، أكدت الدراسات الحديثة على وجود ترابط بين مستويات الدخل والتعليم والصحة، مما يعني أنه

[1]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- نفس المرجع، ص12.

[3]- The World Bank, world developement Indicators, p 182 .available at ; http://www.wdi.worldbouk.org/tables.

كلما انخفض مستوى الدخل الفردي في دولة ما فإن تأثير ذلك سيتسع ليؤثر سلباً على مجالات عديدة أهمها الصحة والتعليم، لذلك نجد أن الدول النامية تسجل مؤشرات ضعيفة تلك المرتبطة بالتعليم مثل: تفشي الأمية لدى البالغين والتسرب المدرسي لدى الأطفال، حيث تشير الإحصائيات إلى[1]:

- في الدول المتخلفة لا يزال هناك عدد كبير من الأطفال ممن بلغوا سن التمدرس ولم يلتحقوا بالمدارس ويتركزون بصورة كبيرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء ليبلغ عددهم أكثر من 57 مليون طفل؛
- إن 20.6% من الفئة العمرية 15سنة فما فوق في الدول المتخلفة لا يعرفون القراءة والكتابة في حين تبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة أقل من 1% وذلك سنة 2015؛
- يشكل الإنفاق العام على التعليم الذي يمثل إجمالي الإنفاق العام على التعليم من الحساب الجاري وحساب راس المال مقسوماً على إجمالي أحد أهم المؤشرات التي تشير إلى مدى اهتمام الدولة بالتعليم، فحجم الموارد التي تخصصها الدول المتقدمة لقطاع التعليم نفوق بكثير ما تخصصه الدول المتخلفة لهذا القطاع، فخلال الفترة 2005-2010، أنفقت الدول المتخلفة *3.7%* من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي مقابل *4.9%* لكل دول العالم في حين أن إنفاق الدول المتقدمة على التعليم تجاوز *5*%. [2]

ثالثا: الفقر المطلق

إن مصطلح الفقر المطلق يعبر عن عدد السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى اللازم لتوفير الحاجات الأساسية(تحت الحد الأدنى للكفاف) وهو ما يمثل أقل من دولاران أمريكيان في اليوم*، وتعتمد حدة الفقر في أي دولة على كل من مستوى الدخل الوطني والتفاوت في توزيع الدخل وبهذا تزداد حدة الفقر وعدد الفقراء كلما انخفض الدخل وزادت حدة التفاوت في توزيعه ووفقا لتقديرات البنك الدولي لسنة 2015 فإن أكثر من 9% من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر المطلق، وهو ما يمثل أكثر من 656 مليون شخص في العالم، وأن النسبة الأعلى منهم يعيشون في الدول المتخلفة، ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

[1] - The World Bank.op cit.p.198.

[2]-علام عثمان، مرجع سابق، ص13.

*وضع البنك الدولي خط الفقر المطلق أو المدقع بمقياس 1.90 دولار في اليوم وذلك حسب القوة الشرائية الدولار لسنة 2011 وهو ما يمثل عتبة للفقر

جدول رقم 4 توزيع معدلات الفقراء في العالم وبعض الأقاليم %من السكان

السنة / الأقاليم	2002	2005	2008		2011	2013	2015
العالم	%25.3	%20.5	%17.8		%13.5	%10.7	%9.6
إفريقيا جنوب الصحراء	%55.6	%50	%47		%44.1	%41	%37
جنوب آسيا	%38.5	%33.6	%29.4		%19.9	%15.1	12.2%
أوروبا وأمريكا الشمالية	%6.3	%5	%3.1		%2.6	%2.2	%1.6

Source : world bank-world development Indicators. poverty rates. http://wdi.world bank.org/table/1.2.2.

من الجدول السابق تشير هذه النسب إلى حجم التفاوت الكبير في عدد الفقراء في العالم بين عدد من الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ تبرز هذه الأرقام أن الدول المتخلفة تضم أكبر عدد من السكان الذين يعيشون في فقر مطلق أي على أقل من 1.9دولار في اليوم.

ففي بلدان المتخلفة نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية في المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء الدول المتقدمة ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 18 دولة في العالم، بينما يموت 35 ألف طفل يومياً بسبب الجوع والمرض، ويقضي خمس (1/5) سكان الدول المتخلفة بقية اليوم وهم يتضورون جوعاً.

في الأخير يمكن القول إن ما تبرزه الأرقام السابقة هو الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليه من آثار وخيمة على البشرية.

رابعا: سوء التغذية الحاد*

تعاني معظم الدول المتخلفة من حالة سوء التغذية الحاد وعدم حصول نسبة عالية من السكان على القدر الكافي من الغذاء، وما يترتب على ذلك من تفشي للأمراض والأوبئة، ولعل أبلغ إنذار التقديرات الجديدة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، التي تفيد بأن عدد من يعانون نقصاً مزمناً للتغذية في العالم يبلغ 815 مليون نسمة سنة 2017 يعيش معظمهم في الدول المتخلفة[1]، في حين أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية(بدرجة أقل خطورة) في الدول المتقدمة مجتمعة هو حوالي 7ملايين، ففي إفريقيا جنوب الصحراء والقرن الإفريقي يظل الجوع يشكل السبب الرئيسي للوفاة عند الأطفال، إذ تشير الإحصائيات أن نصف الوفيات للأطفال دون خمسة سنوات سببها الجوع، وهو بذلك متجاوزاً بعدد قتلاه مجموع الوفيات الناجمة عن الإيدز والسل والملاريا مجتمعة. وبهذا فإن سوء التغذية المزمن يسبب أعظم الأضرار أثناء الألف يوم الأولى من حياة الطفل ويؤدي إلى تغيرات خطيرة وغير قابلة للإصلاح في صحة الطفل الرضيع. بذلك فان سوء التغذية الحاد أو المزمن أو الجوع المستتر هو الدرجة الأعلى في تصنيف سوء التغذية.

المطلب الثالث: الخصائص السياسية والإدارية:

تتميز الدول المتخلفة إضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية بخصائص سياسية وإدارية تكاد تكون سمة على أغلب هذه الدول، ويمكن عرضها فيما يلي:

أولا: محدودية المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار

إن محدودية المشاركة الجماهيرية بالدول المتخلفة من أهم العوامل التي أسهمت في تفاقم ظاهرة التخلف الاقتصادي والسياسي، حيث كان للأنظمة الديكتاتورية وسيطرة فئة قليلة على الحكم بسبب عدم وجود أنظمة ديمقراطية في عدم إشراك الشعب في مختلف القرارات، حيث تعاني أغلب الدول المتخلفة من الاستبداد السياسي الذي يستخدم الأساليب القمعية المقيدة للحريات والتي تنعدم منها المشاركة الجماهيرية.

*سوء التغذية الحاد أو المزمن أو الجوع المستتر هو الدرجة الأعلى في تصنيف سوء التغذية.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل،2017، ص5، متوفر على الموقع:.http://www.fao.org/3/a-17658a.pdf

ثانيا: انكشاف العلاقات الاقتصادية الدولية.

يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقاً بالتبعية الاقتصادية، فقد أسفرت نتائج التوزيع الغير متكافئ للقوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة عن بروز دور العوامل الخارجية في إعاقة مسيرة التقدم الاقتصادي والتقني للدول المتخلفة، وذلك يهدف إبقائها معتمدة على الاقتصاد العالمي بدلاً من زيادة الاعتماد على ذات، وأصبح النظام العالمي أداة أو وسيلة تسيرها الدول المتقدمة لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهي تتحكم وتتدخل في العلاقات الدولية لخدمة مصالحها[1].

ثالثا: التبعية

وهي مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية، وتعد التبعية في كتابات بعض المحللين مفهوماً يتكون من شقين أساسين، أحدهما شق العلاقة التي تكون فيه اقتصادات الدول المتخلفة مشروطة بنمو وتوسع اقتصادات الدول المتقدمة، أما الشق الثاني حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يصبح نسخة مشوهة عن مجتمع دولة أخرى، وبهذا فإن الدول المتخلفة تقبع تحت هيمنة الدول المتقدمة وعادة مثل الجانب الثقافي مدخلاً مناسباً لخلق التبعية ثم تكريسها، إذ يحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الاستهلاكية بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولما كانت التبعية السياسية قرينة التبعية الاقتصادية فإن هذا يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية للدول المتخلفة[2].

كما نجد أن الدول المتخلفة وفي محاولة منها تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة وتقليص فجوة التبعية تبنت هذه الدول بعض المفاهيم كالاعتماد على ذات، والتنمية المستقلة...إلخ.

لكن المشكلة الأساسية أن تلك المفاهيم ظلت مجرد شعارات إيديولوجية أكثر من كونها مناهج عمل، بل أن المفارقة أنه عندما حاولت بعض تلك الدول تنمية قطاعها الصناعي إصلاح خلله الهيكلي لجأت إلى وسائل لم تفعل غير تكريس تبعيتها[3]، كون الدول المتخلفة عادة ما تلجأ إلى نقل التكنولوجيا الغربية، وهذا يربطها بالدول المتقدمة وبالشركات متعددة الجنسيات التي تساهم بالنصيب الأكبر في إنتاج التكنولوجيا، وفي وقت نفسه فإن

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص57.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص24.

[3] نفس المرجع، ص26.

تلك الدول لا تتمتع بالحرية المطلقة في المفاضلة بين أنواع التكنولوجيا المتاحة واختيار ملا يتلاءم منها مع ظروفها لأسباب تتعلق بنقص الخبرة، أو لأن الدول المتقدمة تفرض حالة من السرية على مستجدات إنتاجها التكنولوجي.

خامسا: عدم احترام حقوق الإنسان

كذلك من مميزات أو خصائص الدول المتخلفة عدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عدداً من النظم السياسية في الدول المتخلفة ترى أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية[1]، إن هذا التجاوز لحقوق الإنسان لا يتطابق مع التوجهات الدستورية الكبيرة المنصوص عليها في مجال الحريات وحقوق الإنسان، إذ أن أغلب الدساتير في الدول المتخلفة نجدها نصت صراحة على هذه الحقوق، إلا انها لم تؤد إلى إشاعة مناخ وفلسفة التعددية السياسية في المجتمع إما لوجود نصوص دستورية أخرى تحظر إنشاء أحزاب سياسية غير الحزب الحاكم أو تعلي من شأنه على باقي الأحزاب الأخرى وإما لإحالة الدستور إلى التشريع العادي ليقيد هذه الحقوق والحريات او يصادرها نهائيا[2].

وعليه يمكن القول إن الخصائص او السمات مشاكل السياسية البارزة في أغلب الدول المتخلفة يمكن أن تشملها سنة رئيسية تتمثل في:

- أزمة هوية: وهي مشكلة الولاء والانتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري والقبلي على حساب الولاء للمجتمع القومي.
- أزمة الشرعية: وتتعلق بدرجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها.
- **أزمة التغلغل**: وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطانه إلى كافة أطراف المجتمع وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الأقاليم.
- **أزمة المشاركة**: ويشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار.
- **أزمة الاندماج**: وتتعلق لمدى تنظيم النظام السياسي ككل، كنظام علاقات متفاعلة، وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بمؤسسات الحكومة وعلاقة الجماعات مع بعضها البعض، وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.

[1]- الصكوك الدولية لحقوق الانسان، الأمم المتحدة، ص 56، تاريخ الاطلاع: 2016/04/12 متوفرة على الموقع: https://www.ohchr.org/english/bodies/icm-mc/docs/8th/HRI.GEN.1.Rev9_ar.doc

[2]- نفس المرجع، ص 58.

- **أزمة التوزيع**: وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

المبحث الرابع: التطورات الحديثة في الفكر التنموي

من المعلوم ان التنمية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية فحسب، بل ان لها ابعادا مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد، وأنها عملية شاملة لا يمكن باي حال من الأحوال ان تتم بشكل تلقائي بل يجب ان تكون عملية ارادية مخطط لها تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية. ولا بد من وجود إطار نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

ان محاولة استكشاف التطور الفكري لرؤية التنمية وأسباب تحققها في دول او أقاليم وعدم تحققها في دولة او إقليم آخر، يتم عبر مراجعة نظريات التنمية واعتبار تلك النظريات مداخل بديلة او مختلفة لدراسة حالة او عملية التنمية من خلال اكتشاف كيفية قيام كل منها بإعطاء تصورات قيمة ومنظور مفيد حول طبيعة عملية التنمية. كما ان الاهتمام بفلسفة ومرجعية الأطر النظرية للتنمية بمختلف مجالاتها يرتبط بدوره بتحسين وتطوير الميادين المعنية بها، ذلك أن الحديث عن السياسات التنموية قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير والتغيرات الجذرية والمستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تصنيف نظريات التنمية

يمكن القول ان الفكر التنظيري للتنمية ينقسم الى تيارين رئيسين، كلا منهما له نظرته الى عملية التنمية وذلك راجع الى اختلاف الزاوية والموقف بين رواده من المفكرين والاقتصاديين. فنجد التيار او المدرسة الأولى تركز على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وهي تعكس الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة وتشمل فكر الاقتصاديين من" آدم سميث" "فريكاردو واركس "و" هانسن "وغيرهم. بينما يمثل التيار الثاني النظريات التنموية التي قدمها الاقتصاديون الانمائيون أو المفكرون المشتغلون مباشرة بقضايا التنمية في الدول المتخلفة.

أولا: تيار الدول المتقدمة

فإذا استعرضنا نماذج النمو لهذه المدرسة انطلاقا من النموذج الكلاسيكي ومرورا بالنموذج الماركسي ثم النماذج النيوكلاسيكية ثم نموذج **شومبيتر** و**نموذج هارود–دومار** لوجدنا جميع هذه النماذج تعتمد على مجموعة فروض أساسية مشتقة من بيئة الدول الغربية وذلك لأن تحليلات روادها ومناهجهم كانت منصبة أساسا على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج أو متقدم نسبيا. فكان يشغلهم في المقام الأول مسألة النمو وفقا لهيكل

إنتاجي قائم، ومن ثم كان اهتمامهم مركزا على جانب الطلب الكلي الفعال وعوامل تغيره دون الاهتمام بالقدر نفسه باقتصاديات العرض.

مع ذلك فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحكمة في عملية التنمية فمن الاقتصاديين الكلاسيك **كمالتوس** في تركيزه على أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكاني على مسار التنمية، في حين ركز **ديفيد ريكاردو** على ما اسماه بالسلوك الطبيعي للأحداث وذلك من خلال تناقص العوائد في الزراعة، والنمو الداخلي من خلال الادخار والاستثمار. و من الاقتصاديين النيوكلاسيك و على رأسهم **مارشال** يمكن أن تستفيد الدول المتخلفة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر .ومن **شومبيتر** نحصل على الدور الهام الذي يلعبه راس المال باعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، و وفقا لكتابات **كينز** خاصة ما جاء في كتابه ثروة الامم الذي ركز فيه على المؤشرات الاقتصادية الكلية يتأكد الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة، و التدخل الإيجابي للدولة في النشاط الاقتصادي من أجل ترشيد الأداء و دفع عملية التنمية بصفة خاصة، و أخيرا أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد **كينز** على أهمية بعض المتغيرات السابقة مع تشديدهم على أهمية رأس المال و هذا يتضح بصفة خاصة في تحليلات **هارود** و **دومار** أما **هانسن** فقد ذهب أبعد من ذلك، إذ حذر من خطورة الضغوط التضخمية و الركود طويل الأجل، وضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية وهذا أيضا اقتراح مفيد، تظهر أهميته خلال عملية التنمية. رغم هذه الجوانب التي يمكن أن تستفيد منها الدول المتخلفة، إلاّ أن هذه النماذج تبقى ملائمة أكثر لبيئتها الغربية المتقدمة، قليلة النفع لبلادنا المتخلفة وذلك للأسباب التالية:

- نجد مثلا فرضيتي التوظف الكامل والمنافسة الكاملة يسيطران على نماذج النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والمعروف أن البلدان المتخلفة تعاني من أنواع مختلفة من البطالة الإجبارية والمقنعة، وكذلك من الممارسات الاحتكارية خاصة في مجال النشاط التجاري.
- كذلك نجد جميع النماذج تشترك في افتراض التقدم التكنولوجي المستمر، وهذا الفرض بعيد المنال عن البلدان المتخلفة حتى ولو أخذنا في الاعتبار أن بعض النماذج تناولت بالتحليل آثار الإبطاء في عملية التقدم التكنولوجي؛
- إن جميع النماذج تفترض صراحة أو ضمنا الرشادة الاقتصادية لدى الأفراد سواء مستهلكين أو مدخرين أو مستثمرين ومنتجين وبائعين، ويترتب على هذا الافتراض تعظيم المنفعة أو الإشباع، والادخار لأجل الفائدة أو لأجل الاستثمار، وتحقيق أقصى ربح ممكن، ويترتب عليه أيضا البحث عن أفضل الفرص للاستثمار

والتحرك بمرونة من قبل المنتجين والبائعين تبعا لتغييرات الأسعار والأرباح .وجميع الذين بحثوا في ظروف التخلف الاقتصادي يعلمون أن بعض هذه التصرفات المشتقة من افتراض الرشادة الاقتصادية قد توجد في البلدان المتخلفة، ولكن الغالب هو أن الأفراد يتصرفون وفقا لدوافع أخرى مختلفة تماما أحيانا، فالأفراد قد يدخرون ويعطلون مدخراتهم تماما وقد يستثمرون في أكثر الفرص أمانا وليس بالضرورة أبدا أكثرها ربحية، وقد تبقى الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية الأقل نجاحا بسبب عوامل تقليدية اجتماعية أو عوامل سياسية تفوق في أهميتها العامل الاقتصادي؛

- نجد أيضا ان نموذج **شومبيتر** مثلا يفترض أن كل شيء يسير على ما يرام في ظل المحاولات المستمرة للتجديد من قبل المنظمين، حتى يفسد المناخ الاقتصادي والاجتماعي بسبب الضرائب المرتفعة على الأرباح، والارتفاع في نسبة الأجور إلى الأرباح .وإذا بحثنا في واقع البلدان المتخلفة لوجدنا أن الضرائب المرتفعة، وانخفاض معدلات الأرباح لدى رجال الأعمال يفسد مناخ النشاط الخاص، ولكنه ليس أبدا بالعامل الوحيد أو الرئيسي، فمن أكثر ما يفسد المناخ المحيط بالنشاط الخاص التدخلات الحكومية المباشرة والحاجة إلى رشوة الموظفين العموميين، وبعض كبار المسؤولين والبيروقراطية القاتلة في استخراج التراخيص الرسمية وكثرة التعديلات في اللوائح المنظمة، والقوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي وغموضها؛
- وفي نموذج هارود–دومار الذي أثار إعجاب كثير من رجال الاقتصاد في البلدان المتخلفة نجد علاقات منطقية قائمة على افتراضات خاصة بالادخار والاستثمار، ومعامل رأس المال ومعدل نمو السكان .ومثل هذه العلاقات المنطقية تستند إلى ظروف سادت في البيئة الغربية في الفترة بعد الكينزية ولكنها بعيدة كل البعد عن واقع البلدان المتخلفة .ولقد تحمس البعض للنموذج حتى افترض أن من الممكن الاستفادة منه في ظل التخطيط الاقتصادي، في حين ليس ثمة ضمان أن هذا الأسلوب يمكن أن يحقق هدف النمو المنتظم في البلدان المتخلفة في ظل الظروف التي تمر بها قبل حدوث تغيير جوهري في المناخ الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تيار الدول المتخلفة

تصدت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة مشكلة التخلف ومن ثم بدأ مفكروها، أي الاقتصاديون الانمائيون أمثال : **نيوكس، هيرشمان، رودان،** و **روستو** و غيرهم برفض الأخذ بنظريات الدول المتقدمة لاختلاف طبيعة المشكلة و من ثم تركز اهتمامهم على مسألة التنمية، و مع ذلك استخدم هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل و منهجية المدرسة الأولى، كما أخذوا منها المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة و لعل هذا يرجع إلى أن معظم هؤلاء الاقتصاديين ينتمون الى العالم المتقدم ويمثلون في الواقع امتدادا طبيعيا لفكر هذا العالم و نظرته المادية، فبعد

قبول التنمية كقضية مسلم بها بالنسبة للدول المتخلفة وجه الاقتصاديون الانمائيون جهودهم لمسألة البداية الجادة لعملية التنمية أو للإجابة على تساؤل استراتيجي هام و هو: ما العمل الأساسي المطلوب لجعل هذه الدول تخرج من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟

لعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في نقطة أساسية تتمثل أساسا في تحديد نقطة البداية. فبحكم محدودية رأس المال في الدول المتخلفة، عليها تركيز كل مقوماتها في المجال الذي يمكن أن يمثل قيمة مضافة وتراكمية للاقتصاد. ويمكن القول أن تركيز هذه الجهود الإنمائية للاستثمار في رأس المال البشري استثمارا حقيقيا نابع من المقومات الحضارية لكل دولة، هو السبيل الوحيد للخروج من حالة التخلف، ووضع التنمية في المسار الصحيح.

ولقد قدم هؤلاء الاقتصاديون إجابات شكلت استراتيجيات أو مناهج تنمية عديدة، تقريبا بعدد من كتب في هذا المجال وعددهم كثير، وعليه فلدينا الكثير من نظريات التنمية التي تنتمي الى هذه المدرسة، وعليه سنحاول التطرق الى أهم هذه النظريات.

المطلب الثاني: نظريتي الدفعة القوية والنمو المتوازن

أولا: نظرية الدفعة القوية *Big Push Theory*

ان صاحب هذه النظرية هو روزنشتاين رودان (***Rosentein Rodan***) الذي يؤكد على وجود قيود مفروضة على التنمية في الدول المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق. ولهذا فان التقدم خطوة خطوة في نظر رودان لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود والحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها الدول المتخلفة، بل يتطلب الامر حدا أدنى من المجهود الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود الى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والذي يسميها رودان بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13.2% من الدخل الوطني الإجمالي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.[1]

ويشبه مبدأ الدفعة القوية في الدول المتخلفة بالطائرة التي تحتاج الى دفعة قوية لكي تقلع وتبدأ في الطيران، ويبدأ رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها ان إغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء مشاريع القاعدة الأساسية، مثل هذه المشروعات تخلق وفورات اقتصادية خارجية تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وتعد ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية التي يكون من الصعب

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 88.

إقامتها لولا توافر مثل هذه الخدمات [1].هذا إلى جانب كتلة أخرى من الاستثمارات تستخدم لإقامة جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة فيما بينها تؤمن بدورها وفورات اقتصادية خارجية على جانبي كل من العرض و الطلب ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لمدخل الدفعة القوية أن ضخامة الاستثمارات ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة سريعة في الدخل الوطني، و من ثم ارتفاع في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد في مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية مما يجعل عملية التنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة مستمرة[2]، و يرى رودان أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتطوير الاقتصاديات المتخلفة، فمن خلال التصنيع يصبح بالإمكان استيعاب فائض العمالة الزراعية .ومن خلال إقامة مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات الاستهلاكية المتكاملة فيما بينها يصبح بالإمكان ضمان شرط الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات .ويصر أيضا على أهمية تحقيق التوازن فيما بين مشاريع الصناعة الاستهلاكية من جهة، وبين مشاريع القاعدة الأساسية من جهة أخرى .كما يرى أنه ينبغي أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة.[3]

كما أشار رودان ان نظرية الدفعة القوية تتطلب ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:[4]

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج :بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.
- عدم التجزئة في الطلب :حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات :تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

[1]- زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص35.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 89.

[3]- زليخة بلحناشي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[4]- كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان،2013، ص 63 .

تقييم النظرية:

من الطبيعي ان يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون، ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:[1]

- ان ما يميز الدول المتخلفة هو العجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها، كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.
- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقادها لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الامثل، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن *Balanced Growth Theory*

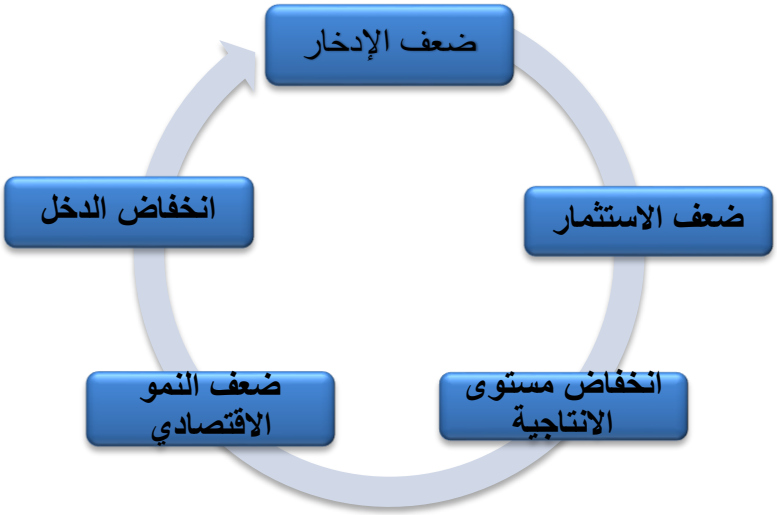
لقد صاغ نوركس نظريته تحت تسمية نظرية او استراتيجية النمو، وهي تعتبر امتدادا لنظرية الدفعة القوية، حيث كان من اشد المؤيدين لنظرية رودان، حيث وجد نوركس ان الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية والتاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق[2].

ويمكن للشكل التالي توضيح الترابط بين مختلف المشاكل التي تشكل الحلقة المفرغة للفقر.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 63 .

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 91.

الشكل 2: الحلقة المفرغة للفقر



Source : Bernard Schwengler, Problèmes Economiques Contemporains, De Boeck Supérieur, Paris, 2017, p 20.

يرى نوركس ان القول بأن الدولة تكون فقيرة لأنها فقيرة قول غير صحيح، فكما يلاحظ أن كثير من الدول المتخلفة لم تستمر في دائرة مفرغة للفقر، ولكنها مرت بمراحل من التطور والنمو أي لم تكن دائماً فقيرة. وعليه تدور فكرة الحلقة المفرغة للفقر حول وجود مجموعة من القوى أو العوامل التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل تفاعلاً دائرياً من شأنه إبقاء الدول الفقيرة في حالة فقر مستمر ما يعني وجود علاقة قوية ومتبادلة بين السبب والنتيجة، مما يترتب عليه أن تظل الدولة مقيدة في إطار خصائص الدول المتخلفة.

ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما

يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة[1].

تجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني ان تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب. وهناك منهجان للنمو المتوازن، يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، أما الآخر فيشير الى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، وهذا على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي[2]

ولتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو نوركس الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية[3].

تقييم النظرية:

وجهت العديد من الانتقادات الى هذه النظرية من قبل بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم **ألبرت هيرشمان** و**سنجر** وغيرهما، ومن اهم هذه الانتقادات ما يلي:[4]

- يرى الاقتصادي هيرشمان وهو من مؤيدي نظرية النمو الغير متوازن_كما سنرى لاحقا_ بان تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي الى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وان التنمية هنا تكون عبارة عن احياء لظاهرة ازدواجية الاقتصاد؛
- يؤكد سنجر بان مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على الدول المتقدمة من انطباقه على الدول المتخلفة، وان هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المكائن والمعدات والمدراء والعمالة المطلوبة والعادات الاستهلاكية؛

[1]- كبداني سيد احمد، مرجع سابق، ص 64.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 92.

[3]- كبداني سيد احمد، مرجع سابق ص 64.

[4]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص.95.

كما نجد أيضا مجموعة من الانتقادات منها: [1]

- يتطلب تنفيذ برنامج التنمية المتوازنة كتلة هائلة من رؤوس الأموال غير المتوفرة لدى غالبية الدول المتخلفة، مما يقلل من إمكان تطبيقها ويحد من واقعيتها، وللتغلب على هذه الصعوبة ينصح بعض أنصار هذه النظرية باللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، وفتح الأبواب في وجه الرأسمال الأجنبي، وهذا الحل الأخير يوقع البلدان المتخلفة في أزمة التبعية والارتباط بالأسواق الخارجية والمديونية؛
- تفترض نظرية النمو المتوازن أن الطلب على منتجات مختلف الصناعات يساوي قيمة هذه الصناعات، و يواجه هذا الافتراض بعض نقاط الضعف، إذ أنه ليس من الضروري أن يوجه المتعاملون الاقتصاديون كامل دخولهم للإنفاق على الاستهلاك، بل إنهم يحتفظوا بجزء منها في صورة اكتناز، أو أن يحصلوا على جزء من احتياجاتهم عن طريق الاستيراد حتى بفرض تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب فإنه من المستحيل تحقق ذلك بالنسبة لكل صناعة، حيث لابد من ظهور حالات من فائض الإنتاج غير القابل للبيع في بعض الصناعات، و حالات من قصور العرض أمام حجم الطلب الفعال بالنسبة لصناعات أخرى، مما يدفع مستويات الأسعار إلى الارتفاع أو الانخفاض حسب كل حالة، و تبرز مظاهر عدم التوازن الجزئي بالنسبة لبعض السلع رغم احتمال تحقق التوازن الإجمالي بين العرض و الطلب.

المطلب الثالث: نظريتي اقطاب النمو والنمو غير المتوازن

أولا: نظرية اقطاب النمو *Growth Poles Theory*

يعتبر فرانسوا بيرو ***François Perroux*** السَّباق في شرح ما يعرف بنظرية التنمية القطبية أو أقطاب النمو، فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

ويعرف قطب التنمية بأنه صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات والأنشطة الإنتاجية، ويتوفر لها سوق واسعة وتتمتع بآثار تحفيزية كبيرة، وتؤدي في حال إقامتها إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام والحث على تطوير النشاط الاقتصادي في مختلف جوانب هذا الاقتصاد. ويستطيع قطب التنمية أن يمارس دوره في كسر طوق التخلف، والانطلاق في مسار التنمية من خلال الآثار التحفيزية الكبيرة التي يولدها .فهو

[1]- زليخة بلحناشي، مرجع سابق.ص ص 37-39.

من جهة يخلق فرصا جديدة للعمل في داخله وفي داخل الصناعات والأنشطة المرتبطة به ويدفع قوة العمل للانتقال إلى مواقع العمل الجديدة. وقطب التنمية يساهم في زيادة حجم الدخول النقدية وزيادة حجم الطلب الفعال، وتطوير إطار العلاقات النقدية السلعية، وبالتالي تطوير حجم السوق الوطنية وقدرتها الاستيعابية.

إن تركز الاستثمار على صناعة أو صناعات رائدة مختارة يتفق وإمكانيات البلدان المتخلفة على تأمين مصادر التراكم اللازمة ويقلل من مدى حاجة هذه البلدان إلى توجيه استثمارات كثيرة إلى مشاريع رأس المال الاجتماعي ذات التكلفة المرتفعة، والاستعاضة عن ذلك بالتركيز على مشاريع الإنتاج المباشرة. كما أن مجمل الآثار التحريضية لقطب أو أقطاب التنمية تساهم في تكوين آلية ذاتية للتنمية ودفع الاقتصاد الوطني بمجمله إلى الأمام.

تقييم النظرية:

على ضوء ما سبق يمكن الخروج ببعض النقاط التي تعتبر من مآخذ هذه النظرية على النحو التالي:

- ان تركز عملية التنمية في مناطق معينة في البلد الواحد، تصبح هذه الأخيرة أقطاب للنمو، وهذا ما يفسر انتشار مشكلة الإسكان الحضري في هذه المناطق، وما يصاحبها من الهجرة الريفية وانتشار التجمعات السكانية الفوضوية في الضواحي، الامر الذي يخلق مشاكل عديدة؛
- ان حدوث التباين في حجم النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المصاحب لأقطاب التنمية بين أقاليم البلد الواحد، قد ينجر عنه ما يسمى بالتفاوت الإقليمي لعملية التنمية،
- اهمال البعد البيئي للآثار الناجمة عن تمركز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق (اقطاب التنمية) وما يترتب عن ذلك من تلوث وضوضاء وازدحام مروري ...الخ، الامر الذي يخلق ضغوطا كبيرة في هذا القطب التنموي؛
- ان ظهور هذه النتائج السلبية غير المرغوب بها لهذا التفاوت تنشأ عنه حلقه من الآثار المتبادلة تساهم الى حد ما في تفاقم المشاكل والتي ستعيق حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي المتوازن، كما يمكن إن تفضي الى حدوث تباطؤ في سرعة نمو الإنتاج والدخل وحصول تفاوت في المستويات المعيشية وتوزيع الدخل بين المناطق المختلفة فضلاً عن التفاوت في الخدمات المقدمة مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات.

ثانيا: نظرية النمو غير المتوازن *Unbalanced Growth Theory*

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي البرت **هيرشمان *Albert Hirshman*** والتي تمثلت في أن على الدول المتخلفة ان تبدا بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية او الموقع الجغرافي ،حيث يعتقد ان نقطة الانطلاق تبدا بتنمية بعض الصناعات الرائدة التي تستطيع إحداث أكبر قدر من الآثار

التحفيزية ، التي تشجع على الاستثمار في صناعات و نشاطات أخرى. فالنمط الأمثل للتنمية طبقا لهيرشمان يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن التوازن، حيث تنتج كل خطوة من اختلال سابق في التوازن، وتؤدي بعدها إلى اختلال جديد يحفز الاقتصاد الوطني على خطوة أخرى، وهذا التتابع الاستثماري يحدث نتيجة لاستفادة الصناعات من الوفورات الخارجية التي يحققها نمو صناعة جديدة، فكل تتابع استثماري يخلق وفورات خارجية.[1]

وقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي سنجر لنظرية النمو المتوازن، من انها غير واقعية، حيث ان الدول المتخلفة لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة راس المال والتنظيم ومتخذي القرارات...الخ، ولذلك دعا الى تبني نظرية النمو غير المتوازن إذ أكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الاستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات[2].

وقد اعتقد هيرشمان ان الدول المتخلفة صحيح تحتاج الى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ وتدبير برنامج استثماري شامل لكل القطاعات، لأنها تفتقر الى الموارد اللازمة، وعليه فان التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة ومقومات هذه الدول، كما انه ايد فكرة ان يبدا التصنيع في المدن الكبرى وان لا تعطى الأولوية الى التنمية الريفية، واعتبر ان التنمية غير المتوازنة من شانها ان تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفتقر اليه الدول المتخلفة.[3]

[1]- زليخة بلحناشي، مرجع سابق.ص 41.

[2] -Termod Hermansen, Development Poles and development Centres in national and regional development, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva, *1986,p 89*

[3] Ibid, p 92.

تقييم النظرية:

يعتبر بعض الاقتصاديين المهتمين بالشأن التنموي في الدول المتخلفة ان هذه النظرية واقعية الى حد ما، لأنها تتلاءم مع حال الدول المتخلفة، ومع ذلك فقد وجهت لها العديد من الانتقادات من بينها:[1]

- من بين اهم الانتقادات الموجهة الى هذه النظرية هي الافتراض بان هذه النظرية تجري بصفة أساسية على المبادرة الفردية والتي تتخذ من الاختلال في التوازن محركا للنمو، ومعنى هذا ان التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهما في ظل محدودية الموارد، ومن المعلوم ان قرارات الاستثمار في الدول المتخلفة تمثل عقبة رئيسية امام التنمية، فكيف يترك مصير التنمية مرهون بالمبادرة الفردية؛
- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يؤدي الى ضغوط تضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة؛
- تذهب هذه النظرية في تحديد الصناعات الاستراتيجية إلى انتقاء المشاريع ذات الآثار التحريضية الواسعة الأمامية والخلفية بالدرجة الأولى، ثم الصناعات أو المشاريع ذات الأثر التحريضي الخلفي، وقد يؤدي إعطاء الأفضلية لمثل هذه المشاريع إلى إهمال نسبي للقطاع الزراعي والصناعات الأولية أو الاستهلاكية ذات قوى الدفع المحدودة، في حين أن قطاع الزراعة في البلدان المتخلفة التي تعاني من مشكلة الغذاء يجب أن يعطى الاهتمام اللازم.

المطلب الرابع: نظريتي مراحل النمو والتبعية الدولية

اولا: نظرية مراحل النمو

اختار الاقتصادي الأمريكي روستو (***Walt Whitman Rostow***) مقاربة تاريخية لعملية التنمية في بلدان العالم المتخلف وذلك في كتابه الموسوم: ***The Stages of Economic Growth*** الذي صدر عام 1960، ويعتبر البعض ان روستو في كتابه هذا قد قدم نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية وصفية لنمط النمو والتنمية لبلدان العالم، واستنادا الى نظريته فان التحول من التخلف الى التنمية يمكن ان يوصف بصيغ سلاسل من الخطوات او المراحل يجب ان تمر عبرها الدول وتتقدم.[2]

[1] Ibid, p 97.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 125.

ان جوهر أطروحة روستو هي انه يدعي بانه يمكن منطقيا وعمليا، تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل. ويفرق روستو بيت خمسة مراحل هي كالتالي:[1]

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة (ما قبل عصر نيوتن) اذ تمتاز هذه المجتمعات بوجود حد معين على انتاجيتها، وقد نتج هذا السقف عن حقيقة أن الإمكانات التي تتدفق من العلم والتكنولوجيا الحديثة إما كانت غير متاحة أو لم تطبق بصورة منتظمة ومنهجية، وان حوالي ثلاثة ارباع القوة العاملة تشتغل في الزراعة، مع حركة محدودة للمجتمع، وتغيرات اجتماعية بسيطة، مع سلطة سياسية مركزية، حيث يكمن مركز ثقل السلطة السياسية في ايدي ملاك الأراضي، وان الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات تهيمن عليه العائلة والقبيلة؛
2. **مرحلة ما قبل الانطلاق:** ان هذه الفترة تعتبر انتقالية وهي تسبق فترة الإقلاع وان المتطلبات الاقتصادية الرئيسية لهذه الفترة هي ان مستوى الاستثمار يتعين ان يرتفع الى حدود 10% من الدخل الوطني في اقل تقدير لتامين نمو مستدام، والاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب ان يكون نحو النقل ونحو راس المال الاجتماعي. والشرط الضروري لارتفاع معدل الاستثمار هو رغبة واستعداد الافراد على ادخار أموالهم وتوفر عدد كافي من المنظمين. اما من الناحية الاجتماعية يتعين ظهور نخبة جديدة من الأشخاص تشكل المجتمع الصناعي والتي تسود على النخبة التي تمتلك الأراضي، ويتعين توجيه الفائض من قبل النخبة الجديدة من الزراعة الى الصناعة وان تكون هناك رغبة لتحمل المخاطر الاستثمارية وبديهم استجابة للحوافز المادية ومن الضروري تأسيس حكومة حديثة معاصرة وفعالة؛
3. **مرحلة الانطلاق:** تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النموّ حيث تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، كما انها تمثل الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، كما تعرف هذه المرحلة الاستخدام الجيد للتكنولوجيا الحديثة، وبذلك تتوسع المصانع وتتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود الكبير والسريع، ويرتفع فيها معدل الاستثمار فوق 10% من الدخل الإجمالي بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد، وذلك لتمكين تحقق الزيادة في الادخار والاستثمار، كما تنشا

[1] - W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth,A non-Communist Manifesto, Cambridge University Press, USA, 1991, Chapter 2,The Five Stages of Growth, p p 16-22.

في هذه الفترة صناعات بمثابة قاطرة للاقتصاد، كما يبدا في هذه المرحلة ظهور المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي؛

4. **مرحلة النضوج**: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة نسبيا (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد الوطني القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات القائدة التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، التي تساعده في زيادة الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية، مع احتلال الاقتصاد مكانة هامة على المستوى الدولي، كما يتحقق فيها النمو المستدام ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن؛
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير**: وهي الفترة التي يبلغ فيها الاقتصاد تقدما كبيرا، اذ يزداد الإنتاج عن مستوى الطلب الكلي، كما تمتاز هذه المرحلة بارتفاع نصيب الفرد من السبع المعمرة كالمركبات و السلع المعمرة، كما يزداد الاهتمام بالإنتاج الفكري والادبي داخل المجتمع، وبالتالي التحول من مشكلة تلبية الحاجات الأساسية الى تلبية استهلاك الرفاهية والكماليات، وتتميز هذه المرحلة بالهجرة العكسية أي انتقال الافراد من المدن الكبيرة الى أطراف المدن والارياف بعيدا عن صخب المدن.[1]

تقييم النظرية:

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخد مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية. غير انه يؤخذ على هذه النظرية مجموعة من النقاط نذكر منها: [2]

- ان المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية فالولايات المتحدة، كندا، نيوزيلاندا وأستراليا ولدت حرة ولم تمر بالمرحلة التقليدية لهذا فان المرور بهذه المرحلة ليس حتميا؛
- ان خصائص كل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة، كما ان التفريق بين المراحل ليس واضحا؛
- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض، حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كانت طبيعة المجتمع، وكان التنمية خط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة؛[3]

---

[1]- W.W. Rostow. Op cit, p 75.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 113.

[3]– عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، العدد 12، 2011 ، ص 473.

- فيما يخص مرحلة التهيؤ للانطلاق فإن الدول المستعمَرة لا تستطيع تجميع الشروط الضرورية للانطلاق، وهذا ما قاد سمير أمين إلى القول أن المجتمع التقليدي في ظل هذه الشروط مختل لأنه فقد استقلاله وأصبحت وظيفته الأساسية الإنتاج للسوق العالمي في ظل شروط تذهب بكل آفاق عصرنته، فهذا المجتمع التقليدي ليس في طور التحول نحو العصرنة ولكنه أنجز كمجتمع تابع في المحيط الدولي. ويرى سمير أمين أيضا أنه وعكس نظرية مراحل النمو لروستو لا تسمح أبدا باللحاق بالمركز، لأنه في كل مرحلة لتطور المركز فإن مرحلة جديدة للتقسيم الدولي للعمل تحضر وظائف ثانوية وتبعية للمحيط.[1]

الفرع الثاني: نظرية التبعية الدولية

ظهرت نظريات التبعية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي سبعينات القرن الماضي بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا، وخاصة من مثقفي الدول المتخلفة. وتعود جذور هذه النظريات الى الفكر الماركسي، إذ تنظر هذه النظريات الى الدول المتخلفة بانها تعيش حالة من الجمود في النواحي الاقتصادية والسياسية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع الدول المتقدمة، فعرف دوس سانتوس ***Dos Santos*** التبعية بانها" **الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن**"[2]، حيث ان اقتصادات هذه الأخيرة تنمو وتتوسع من خلال قوة الدفع الذاتية لديها، بينما الدول التابعة يمكن ان يتوسع الاقتصاد فيها كأنها انعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن. ويُرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي الى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة، الامر الذي يجعل محاولات الدول الفقيرة تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال التام امرا صعبا.[3]

وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة او بعبارة أخرى بين دول المركز ودول الأطراف بجملة من العوامل أهمها:[4]

- ✓ الاعتماد على عنصر التكنولوجيا الأجنبية؛
- ✓ تدهور نسب التبادل التجاري لدول الأطراف؛

[1]- نفس المرجع، ص 474.

[2]- كبداني سيد احمد، مرجع سابق ص 79.

[3]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 114.

[4]- نفس المرجع، ص114.

- ✓ الترسبات الاجتماعية والثقافية الناجمة عن الاستعمار التي تعيق السير نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاعتماد على الذات؛
- ✓ الآلية التي تقلل من مستوى الأجور الحقيقة في الدول المتخلفة دون المستوى المطلوب؛
- ✓ الاعتماد وبصورة كبيرة على راس المال الأجنبي في تمويل عملية التنمية لعدم كفاية الموارد المحلية.

وهذا ما نجده عند الباحث سمير أمين في كتابه "**علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي**" حيث قدم تفسيره لما يسميه بالعلاقة بين المركز، إذ ميز هذه العلاقة من وجهتين: الوجهة الاقتصادية التي أنتجت تقسيما للعمل وهو مرتبط أساسا بجوهر نمط الإنتاج، والوجهة السياسية ويقصد بها التحالف الطبقي الدولي المتمشي مع أشكال من مختلف مراحل هذا التقسيم غير المتكافئ[1].

فالتخلف الذي تعيشه مجتمعات الدول المتخلفة، والتقدم الذي تعرفه المتقدمة هو في الحقيقة وجهان لعملة واحدة، بمعنى أنه كلما حدث تطور وتقدم وتوسع في النشاط الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة حدث تخلف وفقر وانكماش بالمجتمعات المتخلفة. وهذا ما يشير إليه **أندرو وبستر** ففي الوقت الذي تستطيع فيه بلاد المراكز المتقدمة من تحقيق نموها الذاتي، فان دول الأطراف تحقق نموها في حالة واحدة، هي حالة نمو الاقتصاد المهيمن. ولكن مثل هذا النمو أو التوسع يكون دائما تحت سيطرة المركز لان أي فائض توسعي، سوف ينتقل إلى أعلى بشكل آلي، عبر من يدورون في فلك هذا المركز.

[1]– فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية في المجتمعات النامية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والديموغرافيا، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة،2005/2004، ص 115.

خلاصة :

يعتبر مصطلح التنمية من بين اهم المصطلحات التي شهدت تطورا كبيرا من حيث المفهوم والماهية، فهذا المفهوم بدا يتطور نتيجة تمركزه حول الانسان والمجتمع، لذلك فقد كانت التنمية في البداية تعبير عن الصلة المباشرة بالنمو، ومع تطور الفكر الإنساني الذي بدا يتجاوز الجوانب المادية، بدا التركيز على الجانب الاجتماعي وصولا الى مفهوم التنمية البشرية، ليتجاوز مفهوم التنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الى الجوانب البيئية ليتوصل مفهوم التنمية الى التنمية البشرية المستديمة.

هذا التطور في المفهوم صاحبه العديد من النظريات والنماذج التي حاولت تفسير عملية التنمية، وباختلاف الأيديولوجيات والزوايا التي ينظر من خلالها الى عملية التنمية، فقد ادلى العديد من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين بدلائهم من اجل تقديم تلك التفسيرات. ليبقى في الأخير أفضل نموذج وأحسن نظرية تفسر التنمية، تلك النظرية النابعة عن التجربة الذاتية والمستمدة من ثقافة وتاريخ وتراث المجتمع والتي تعتبر الانسان هدف وغاية.

الفصل الثاني: تحديات التنمية في الدول العربية مع بداية الألفية

تمهيد :

لقد شهد العالم خلال العقدين الأولين من الألفية الثالثة جملة من التغيرات والتحولات في شتى المجالات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية، الثقافية، والبيئية) وغيرها، والتي أضحت تتداخل فيما بينها، جعلت العالم يبدوا وكأنه حي واحد تنتقل فيه المعلومة من أقصاه إلى أقصاه بسرعة فائقة، كما أصبح هناك تأثر كبير لأجزائه وأقاليمه وشعوبه لما يجري في أي بقعة من بقاع المعمورة.

وجدير بالذكر فإن لهذه التحولات والتغيرات التي برزت على مسرح الاقتصاد العالمي انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية في الدول النامية خاصة العربية منها، الأمر الذي يستدعي منها (الدول العربية) تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات والتقليل قدر المستطاع من المخاطر، غير أن وضع الدول العربية في مجال التنمية يحمل في طياته الكثير من المفارقات الكبيرة، فعلى الرغم من كل المقومات المادية والبشرية منها التي تزخر بها الدول العربية مجتمعة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات التنموية.

وبذلك فان الفصل الثالث يشتمل على خمسة مباحث مقسمة بدورها الى عدد من المطالب، وهي كما يلي:

- **المبحث الأول: إمكانيات اقتصادات الدول العربية**
- **المبحث الثاني: مسح لأهم المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية**
- **المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية**
- **المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الدول العربية**
- **المبحث الخامس: التحديات السياسية والإدارية للتنمية في الدول العربية**

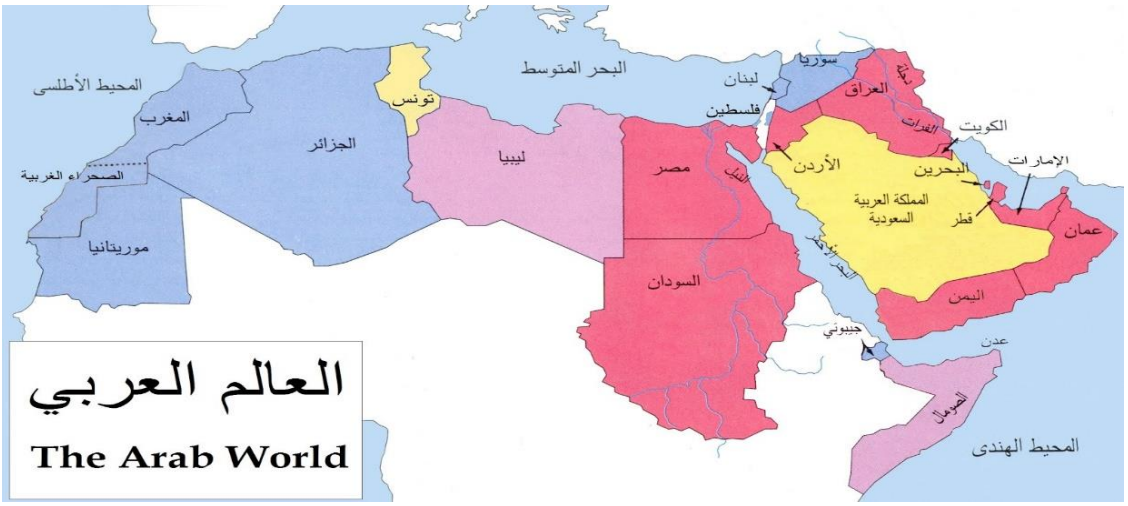
المبحث الأول: الملامح العامة لاقتصادات الدول العربية

يتكون تعداد الدول العربية من 23 دولة موزعة على قارتين هما آسيا وإفريقيا، وبخاصة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن المنطقة تحوز على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، تؤهلها لتحتل مراتب متقدمة في مقومات التنمية، ولتحليل هذه الملامح ارتأينا تقسيمها إلى مجالات معينة اقتصادية بشرية، ثقافية، طبيعية.

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية للدول العربية

تقع جُل مساحة الدول العربية في نصف الكرة الشمالي باستثناء الأطراف الجنوبية من الصومال، ويمثل خط الحدود الشمالي لسوريا مع تركيا أقصى امتداد للدول العربية ناحية الشمال، في حين يمثل خط الحدود الجنوبي للصومال مع كينيا أقصى امتداد للأراضي العربية ناحية الجنوب، معنى ذلك أن الدول العربية تمتد من الشمال إلى الجنوب في حوالي 39.5دائرة عرض أي ما يمثل أكثر من 4500كلم، وبين خطي طول 15 غرباً عند رأس نواذيبو في موريتانيا و60شرقاً عند رأس الحد في سلطنة عمان، وهي بذلك تمتد في حوالي 75 خط طول بين الشرق والغرب أي لمسافة تتجاوز 7500كلم[1]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

خريطة رقم 1: الخريطة السياسية للدول العربية



المصدر: http://www.ektebsa7.com/1933-2/arabworld-map تاريخ الاطلاع 2016/04/12 على الساعة 21:35

تبلغ المساحة الكلية للدول العربية حوالي 13.943.488 كلم^2، أي أنها أكبر من قارة أوروبا من حيث المساحة والتي لا تتجاوز 10 مليون كلم^2، وتتوزع الأراضي العربية بين قارتي إفريقيا وآسيا حيث تبلغ مساحة الجناح الإفريقي للعالم العربي 10.148.000كلم^2، وهو ما يمثل 72.78% من المساحة الإجمالية، في حين

[1]- Ghazi Omar Tadmouri,The Arab World, For Arab Genomic Studies. United Arab Emirates 2008,p.22

تبلغ مساحة الجناح الآسيوي للعالم العربي3.795.488كلم^2، وهو ما يعادل 27.22% من جملة مساحة العالم العربي.

ويلاحظ من تتبع الخريطة السياسية للدول العربية الحقائق التالية: [1]

- امتداد الأراضي العربية على شكل كتلة متصلة من الأرض ولا يفصل بينها سوى مسطح مائي ضيق يتمثل في البحر الأحمر، والذي لا يتجاوز أقصى اتساع له في المنطقة العربية 350كلم تقريبا، وذلك في المسافة الممتدة من ميناء بورسودان السوداني وشمال القنفدة على الساحل السعودي، وبذلك تتمتع الأراضي العربية بميزة قوة استراتيجية لا يمكن التقليل من شأنها وهي سمة امتداد واتصال الأراضي، وليس التمزق في حالة وجود نطاقات منفصلة(كما كان الحال بالنسبة لدولة باكستان قبل عام1971، حيث كانت تتألف في نطاقين منفصلين تفصل بينهما الأراضي الهندية هما باكستان الشرقية وباكستان الغربية).
- عدم تداخل الماء باليابسة بصورة كبيرة، حيث لا يتخلل الأراضي العربية سوى مسطحين مائيين هما البحر الأحمر والخليج العربي، ولذلك لا يوجد في المنطقة العربية سوى شبه جزيرة واحدة هي شبه الجزيرة العربية، وهي تمتد في شكل مستطيل تقريباً يحده من الشمال مرتفعات طوروس، ومن الشرق سهول دجلة والفرات والخليج العربي، ومن الغرب البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومن جنوب بحر العرب.
- قلة عدد الجزر الممتدة أمام السواحل العربية والتي تتمثل في:

جزر تيدره في موريتانيا، الزعفران بالمغرب، جربة، لميدوسا، لينوسا، بنتلاريا وجزر قرقنه الواقعة أما صفاقس بتونس، جزر الصنافير، تيران، شاكر، الحفتون، الإخوان، سانت جون وكلها تقع في البحر الأحمر بمصر، جزر فرسان بالمملكة العربية السعودية، جزر سوقطرة، كمران، زقر، الحنيش الكبير في اليمن، كوريا موريا في عمان، وجزيرتي فيلكة وبوبيان بالكويت، وجزيرة مصيرة في عمان، بالإضافة إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي استولت عليهم إيران سنة1971.

وجدير بالذكر أن كل هذه الجزر العربية صخرية لا قيمة لها من الناحية الاقتصادية، وإن كان لبعضها أهمية استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي، كما هو الحال بالنسبة لجزر صنافير وتيران التي تتحكم في مدخل خليج العقبة، وجزر اليمن التي تتحكم في باب المندب، والجزر التي تتحكم في مضيق هرمز وهو مدخل الخليج العربي الذي يمثل مساراً رئيسياً لناقلات النفط المتجهة من الخليج العربي إلى كافة الأسواق العالمية.

[1] محمد خميس زوكة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19-20.

- تطل الأراضي العربية على بحرين هامين بالنسبة للملاحة البحرية العالمية هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، بالإضافة إلى الخليج العربي، وممرات بحرية هامة وذات تأثير حساس على الملاحة العالمية كقناة السويس، مضيق تيران، مضيق باب المندب، مضيق هرمز.
- الامتداد الكبير لنطاق الصحراء الذي أعطى اسمه للمنطقة، حيث أن لفظ العروبة سامي الأصل ويعني الصحراء، ومن هذا اللفظ اشتق أسم العرب الذي أصبح يطلق على سكان المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.
- كما يلاحظ أنه لا توجد دولة عربية تخلو أراضيها من الصحراء، باستثناء جمهورية لبنان صغيرة المساحة، لذا يسود الجفاف معظم الأراضي العربية وخاصة في الوسط، لذلك تتركز مناطق العمران في النطاقات التي تتوافر فيها المياه، وتختفي ظاهرة الجفاف عند الأطراف الشمالية والجنوبية للعالم العربي، أين تسقط الأمطار التي تتباين في كمياتها وفصيلة تساقطها.

إن هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي وما يحتويه من موارد طبيعية هامة، كان سبباً في الأطماع الاستعمارية منذ عدة قرون، فالنشاط الاستعماري الأوروبي القديم للمنطقة خلق ما يعرف بظاهرة التمزق السياسي، وهو ما يتجلى في الحدود السياسية وخاصة بين بعض الدول العربية التي كانت تشكل في وقت مضى دولة واحدة أو إقليم واحد. والجدول التالي يبين بالتفصيل مساحة كل دولة عربية.

جدول رقم 5: مساحة الدول العربية الوحدة: كلم ^{2}

الدولة	المساحة	الدولة	المساحة
الجزائر	2.381.741	السعودية	2.240.000
السودان[1]	1.865.813	اليمن	527.970
ليبيا	1.759.540	العراق	437.072
موريتانيا	1.030.700	سلطنة عمان	309.500
مصر	1.009.450	سوريا	185.180
الصومال	637.657	الأردن	92.300
المغرب	446.550	الإمارات العربية	83.600
الصحراء الغربية	266.000	فلسطين[2]	26.333
تونس	163.270	الكويت	17.820
جيبوتي	23.000	قطر	11.437
جزر القمر	2.170	لبنان	10.452
		البحرين	665
مساحة الدول الإفريقية	**9.584.191**	**مساحة الدول الآسيوية**	**3.942.329**
70.85% من إجمالي المساحة		**29.15% من إجمالي المساحة**	
إجمالي مساحة الدول العربية 13.526.520			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مصادر.

من الجدول السابق تبدو ظاهرة التمزق السياسي أكثر وضوحاً في الجناح الآسيوي منها في الجناح الإفريقي، فبينها لا تتجاوز مساحته 3.8 مليون كلم^2 إلا أنه يضم 13 دولة، في حين لا يتجاوز عدد الدول في الجناح الإفريقي 9 دول رغم أن مساحته حوالي 9.6 مليون كلم^2 .

وبذلك يلاحظ أن هذه الظاهرة (التمزق أو التشتت السياسي) تتركز بوضوح عند أطراف العالم العربي، وخاصة أطرافه الشرقية والشمالية بالنسبة الجناح الآسيوي

وتعود بداية مخططات التقسيم هذه إلى سنة 1916 حيث قررت كل من فرنسا وبريطانيا تقسيم إرث الدولة العثمانية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، لتظهر مؤامرة سايكس بيكو التي أدت إلى تقسيم معالم دول

[1] مساحة السودان تشمل فقط الجزء الشمالي، وهذا بعد انقسام سودان الشمالي وجنوب السودان سنة 2011.

[2] مساحة فلسطين هنا تشمل جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها المحتلة، وبذلك لا وجود لشيء اسمه إسرائيل.

الهلال الخصيب، وظهور الكيان الصهيوني على حساب احتلال الأراضي الفلسطينية، كما أن من بين أهداف هذا التقسيم هو الوقوف في وجه الأقاليم الجغرافية التي يمكن أن تشكل مناطق تكامل اقتصادي مستقبلاً، وهو ما يشكل تهديداً للسيطرة الاقتصادية والسياسية الأجنبية لهذه الأقاليم.

هذا المشروع في حقيقة الأمر لا يزال قيد التجسيد، وذلك فيما يعرف باسم مشروع الشرق الأوسط الذي يهدف إلى تقسيم الدول العربية إلى دويلات وأقاليم وفقاً لمصالح الدول الغربية في المنطقة من الناحية الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني، وهو الأمر الذي بدأت معالمه في الظهور بدأً بالاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، انقسام السودان، ثورات ما يسمى بالربيع العربي...إلخ.

كما يلاحظ أن الحدود السياسية لمعظم الدول العربية عبارة عن خطوط هندسية، ومرد ذلك أنه عند تقسيم الأرض العربية بين القوى الاستعمارية إلى وحدات سياسية في بداية القرن العشرين لم يكن قد تم اكتشاف موارد البترول بها ومعنى ذلك أن الحدود رسمت في شكل خطوط هندسية تمتد عبر أراضي لا خلاف عليها بين مصالح القوى الاستعمارية، وإلاً لتغيرت الصورة السياسية للعالم العربي وزاد تمزيقه إلى وحدات سياسية أكثر عدداً وأصغر مساحة لو كان البترول مكتشفاً قبل أو بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة[1].

المطلب الثاني: الدول العربية اقتصاديا

إضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول العربية، فإنها تملك من الموارد والإمكانيات الاقتصادية، على الرغم من التوزيع غير المتجانس بين الدول العربية في امتلاكها لكل هذه الموارد، وخاصة الطاقوية والمعدنية منها:

أولا: النفط

تحوز الدول العربية على العديد من المصادر الطبيعية، إذ تعد من أهم مصادر الطاقة الأحفورية في العالم، فهي بذلك تملك أكثر من 55.4% من الاحتياطيات المؤكدة من البترول في العالم، وأكثر من 27.7% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، ولقد أنتجت الدول العربية في عام 2016 حوالي 24 مليون برميل من البترول في اليوم واستهلكت حوالي 7 مليون برميل باليوم، وبذلك يكون للدول العربية فائض كبير من الطاقة[2].

والجدول التالي يبين احتياطيات البترول في الدول العربية (الدول النفطية) ونسبته إلى الاحتياطي العالمي لسنة 2016.

[1] محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص33.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-أوبيك، التقرير الإحصائي السنوي، 2016، الكويت، ص66. متوفر على:
http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

جدول رقم 6: احتياطي الدول العربية من النفط

الدولة	الإنتاج اليومي مليون/برميل	الاحتياطي المؤكد مليار/برميل	%من الاحتياطي العربي	% من الاحتياطي العالمي
السعودية	10.460.200	266.208.000.000	37.73	17.86
العراق	4.647.800	148.766.000.000	21.08	9.98
الكويت	2.954.300	101.500.000.000	14.38	6.81
الامارات	3.088.300	97.800.000.000	13.86	6.56
الجزائر	1.146.300	12.200.000.000	1.72	0.81
قطر	651.500	25.244.000.000	3.57	1.7
عمان	908.700	5.373.000.000	0.76	0.36
ليبيا	390.200	48.363.000.000	6.85	3.24
مجموع الدول العربية	24.247.300	705.454.000.000		47.34
العالم	75.476.700	1.490.164.000.000	100	100

Source : OPEC .Annual statistical bulletin.Vienna.2017. Available at : https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2017_13062017.pdf

يتبين من أرقام الجدول السابق الحقائق التالية:

- تتصدر المملكة العربية السعودية للدول العربية المصدرة للبترول وكذلك من حيث الاحتياطي، إذ يشكل احتياطها 37.73 % من جملة الاحتياطي العربي للبترول، و17.86% من جملة الاحتياطي العالمي، في حين يأتي العراق في المرتبة الثانية وذلك باحتياطي يمثل حوالي 10% من الاحتياطي العالمي، و 21.08 % من الاحتياطي العربي.

- يستأثر الجانب الآسيوي بمعظم الاحتياطي العربي من البترول، حيث بلغ نصيب دوله حوالي 91.38 % من جملة الاحتياطي العربي في حين لا يتجاوز نصيب الجانب الإفريقي 8.57 % من إجمالي العربي، لذلك نلاحظ

أن ليبيا التي تتصدر الدول العربية الإفريقية من حيث حجم الاحتياطي العربي بنحو 6.85% يعادل احتياطها أقل من نصف احتياطي دولة الكويت.

– نتج عن عدم تطور معظم الدول العربية المنتجة للبترول صناعياً واقتصاديا بدرجة كافية ضآلة الكميات المستهلكة في أسواقها المحلية مما ادى إلى تخصيص معظم الإنتاج التصدير إلى الأسواق العالمية، وهذا أدي بدوره إلى تصدر المنطقة العربية مناطق العالم من حيث المساهمة في التجارة الدولية للبترول ويبين الجدول التالي الكميات المنتجة من البترول في بعض الدول العربية، مقارنة بالكميات المستهلكة سنة 2016 على سبيل المثال.

جدول رقم 7– إنتاج واستهلاك الدول العربية للبترول. ***الوحدة ألف برميل يومياً***

الدولة	*الإنتاج*	*الطلب*	*التصدير*	*نسبة الطلب إلى الإنتاج*
السعودية	*10460.2*	*3209.8*	*7463.4*	*%71.35*
العراق	*4647.8*	*757.1*	*3803.5*	*%81.83*
الكويت	*2954.3*	*349.7*	*2128.2*	*%72.03*
قطر	*651.5*	*227*	*503.4*	*%77.26*
الإمارات	*3088.3*	*799.2*	*2407.8*	*%77.96*
الجزائر	*1146.3*	*399*	*668.3*	*%58.30*
ليبيا	*390.2*	*207.6*	*254.7*	*%65.27*
المجموع	*23366.6*	*5949.4*	*17229.3*	*%73.82*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: *OPEC .Annual statistical bulletin.Vienna.2017*

من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق يمكن الخروج بمجموعة من النقاط.

– يتسم الاستهلاك العربي من البترول بالضآلة المتناهية فقد بلغت الكمية المطلوبة في الدول العربية المنتجة للبترول 5949.4 ألف برميل يومياً وهي كمية ضئيلة تعادل 25.4% من الإنتاج اليومي الإجمالي للدول العربية المنتجة للبترول، وأن حجم هذا الطلب راجع إلى ضعف الهياكل الصناعية وقدرة التكرير في كل دولة عربية.

– تختلف الدول العربية في نسبة استهلاكها من البترول إلى جملة الإنتاج من دولة إلى أخرى حسب حجم الإنتاج وطبيعة الأسواق المحلية وأحجامها، لذى تتصدر مصر دول العالم العربي من حيث ارتفاع نسبة الكميات المستهلكة

إلى جملة الإنتاج إذ تبلغ هذه النسبة حوالي 80% منه[1]، وهذا يعني أن ضخامة الاقتصاد المصري وقلة الإنتاج تعكسه بوضوح هذه النسبة ،مما يؤدي إلى استهلاك الجزء الأكبر من الإنتاج بحيث لا يبقى للتصدير سوى 30 ألف برميل يومياً، وعلى عكس ذلك معظم الدول العربية المنتجة للبترول، والتي تنتج عن عدم اتساع أسواقها وتواضع صناعتها، بينما يتسم إنتاجها بالضخامة، تصدير معظم إنتاجها إلى الأسواق العالمية.

– رغم أن البحرين من الدول المنتجة للبترول التي يفيض، والتي يفيض إنتاجها عن حجم سوقها المحلي، بحيث يتبقى فائض للتصدير بمعدل 35ألف برميل يومياً، كمية توازي 17% من جملة إنتاج البلاد، إلا أنها من الدول المستوردة للبترول، ومرد ذلك أنها تملك محطة تكرير تعتبر من أكبر المحطات للتكرير في الشرق الأوسط طاقتها تعادل 267ألف برميل يوميا[2]، وهي كمية تفوق إنتاج البحرين لذلك اتفقت مع المملكة السعودية على نقل كميات من البترول السعودي الخام عبر خط أنابيب تمتد لحوالي 54كلم^2 ، لتكريره في مصفاة البحرين لذى تعد البحرين من الدول المستوردة للبترول الخام، الذي يعاد تصديره بعد تكريره.

– باقي الدول العربية التي لم يرد ذكرها وهي السودان، الأردن، لبنان، اليمن، الصومال، فلسطين، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر فلا تنتج البترول، لذا تستورد كل احتياجاتها البترولية من الأسواق الخارجية، في حين شأن دولاً مثل: تونس، المغرب، سوريا، فهي دول تنتج البترول لكن إنتاجها لا يكفي لسد كل احتياجاتها.

[1]- OPEC. Annual statistical bulletin 2017 ,op cit.p.116.
[2]- ibid.p.120.

ثانيا: الغاز الطبيعي

تنتج الدول العربية البترولية الغاز الطبيعي، وهذا أمر طبيعي لارتباط الغاز بالبترول في معظم الحقول وإن كانت بعض الدول العربية تمتلك حقولاً خاصة بالغاز الطبيعي فقط، ويبقى الجدول التالي إنتاج كل دولة من هذه المادة الحيوية.

جدول رقم 8: إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية لسنة 2016 والاحتياطي المؤكد الوحدة مليار م3

الدولة	إنتاج الغاز الطبيعي	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي
قطر	133.2	24400
الجزائر	85.7	4504
السعودية	75.9	8587
العراق	15.66	3694
الإمارات العربية	48.79	6091
الكويت	12.5	1784
مصر	47.5	2168
ليبيا	14.8	1495
سلطنة عمان	24.1	705

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: International Gas Union, world LNG Repot.2017 Barcelona. Spain. Available at : https://www.igu.org/sites/default/files/node-document-field_file/IGU_LNG_2017_0.pdf

تظهر أرقام الجدول السابق أن الدول العربية تحوز على احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، والذي يعد مصدراً مهماً للطاقة، حيث أنه أصبح يدخل في توليد الطاقة الكهربائية، كما أنه مصدر طاقة غير ملوث للبيئة نسبياً مقارنة مع الفحم والبترول.

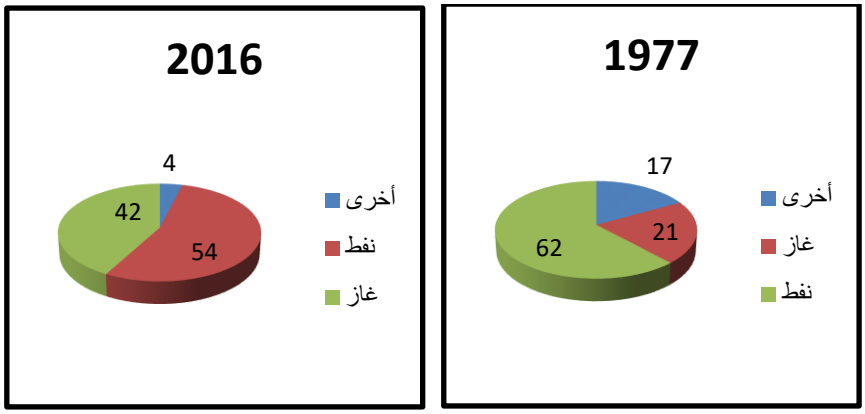
تحتل قطر المركز الأول عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وذلك بطاقة إنتاجية تصل إلى 420مليار متر مكعب سنوياً[1]، في حين بلغت صادراتها 77.2% مليار متر مكعب، وحصتها في السوق تقدر ب 29.9%.

بشكل عام فإن الغاز الطبيعي في الدول العربية عرف نمواً متعاظماً في الأربعين سنة الأخيرة، وأصبح الوقود المفضل في قطاع الصناعة والإنتاج، لاسيما في توليد الكهرباء، بعد أن كان منتجاً ثانوياً مزعجاً يصاحب إنتاج

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-أوبيك، التقرير الإحصائي السنوي، 2016 ،كرجع سبق ذكره.

النفط ويحرق في الغالب (خاصة لدى الدول العربية المنتجة للبترول في الجانب الأسيوي) وقد ارتفعت حصته في مزيج الطاقة في دول المنطقة بصورة مطردة على حساب أنواع الوقود الأخرى، وبخاصة البترول مثل ما يوضحه الشكل التالي:

رسم بياني 1-إمدادات الطاقة الأولية العربية في عام 1977 بالمقارنة مع 2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول 2016.

حسب الشكل السابق فقد تطور استخدام الغاز والاعتماد عليه كمصدر للطاقة في الدول العربية (خاصة الدول المنتجة للبترول) بصورة كبيرة، بعد أن كان الجزء الأكبر منه لا يستغل ويتم إحراقه في الجو، هذا التطور والنمو الكبير للغاز الطبيعي في الدول العربية راجع أيضاً إلى الزيادة القوية للطلب على الغاز الطبيعي في العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد ثبت أن للغاز الطبيعي فوائد اقتصادية وبيئية مهمة للغاية، فهو يساهم في رفع كفاءة وأداء محطات توليد الكهرباء خاصة تلك المحطات ذات الدورة المركبة، التي تؤدي إلى تحقيق سرعة تغذية الشبكة الكهربائية بالطاقة.

ثالثا: موارد معدنية أخرى:

تتوفر الدول العربية على ثروات معدنية مهمة، جعلتها تحتل المراتب الأولى سواء من حيث الإنتاج أو من حيث حجم الاحتياطي لبعض المعادن التي تعتبر عصب الصناعة، وتتمثل أهم المعادن الموجودة في المنطقة العربية أساسا في:

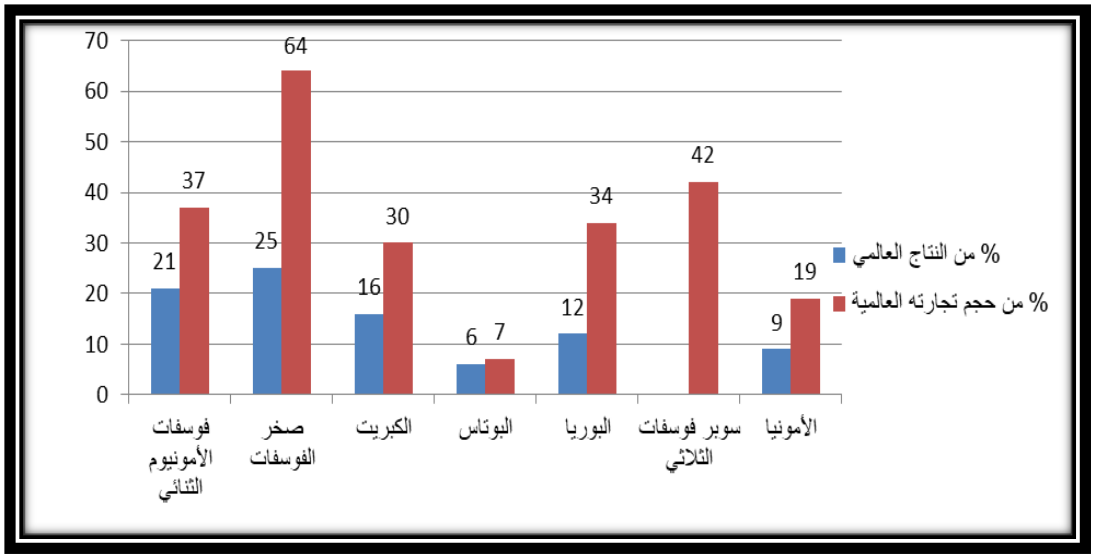
3-1الحديد: يقدر الاحتياطي المؤكد من خامات الحديد في الدول العربية بحوالي 17 مليار طن، ويقع أكثر من 50% منها في الجزائر وموريتانيا.

وتشير مستويات التعدين في الدول العربية لسنة 2016، إلى أن قدرات الإنتاج بلغت حوالي24 مليون طن، وتتصدر موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد حيث شكل إنتاجها حوالي 59.3% من الإنتاج

العربي، تليها الجزائر بنسبة 19.5%، ثم مصر بنسبة 12.2%، ليبيا 5.6%، فيما توزعت النسبة الباقية 3.4% بين تونس، عمان، سوريا، العراق والمغرب[1].

3-2 الفوسفات: يستخلص من الفوسفات عنصر الفوسفور الذي يشكل أهم العناصر اللازمة لجميع الكائنات الحية وخاصة النباتات حيث يعتبر مكون رئيسي في صناعة الأسمدة، وبذلك تمتلك الدول العربية ميزة تنافسية عززت مكانتها العالمية في صناعة الأسمدة خاصة فيما يتعلق باليوريا، صخر الفوسفات حامض الفوسفوريك، فوسفات الأمونيوم والسوبر فوسفات الثلاثي بجانب الأمونيا والكبريت حيث تساهم الدول العربية بنسبة 21% من الإنتاج العالمي لفوسفات الأمونيوم الثنائي، وبنسبة 37% من حجم تجارته العالمية، وبنسبة25% من الإنتاج العالمي لصخر الفوسفات، و64% في تجارته العالمية كما يوضحه الشكل التالي.

رسم بياني رقم 2: ***حصة*** **اهم المعادن في الإنتاج العالمي وتجارته العالمية في الدول العربية سنة 2016**



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

وتظهر أهم مؤشرات الإنتاج والتصدير العربية من الأسمدة، أن الإنتاج يتركز في الدول المنتجة للنفط والغاز والفوسفات، فقد بلغ إنتاج الدول العربية من الأمونيا سنة 2015 حوالي 9% من إجمالي الإنتاج العالمي و19% من تجارة السوق العالمية، ويتوزع الإنتاج بين قطر، مصر، السعودية، الجزائر، عمان، الإمارات[2].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص115-116.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص72-74.

ويعد المغرب الرائد عربيا في إنتاج وتصدير صخر الفوسفات إذ بلغت مساهمته حوالي 55% من الإنتاج العربي يليه على التوالي كلا من الأردن، مصر، السعودية.

المطلب الثالث: الإمكانيات الزراعية للدول العربية.

أولا: الأراضي الزراعية والفلاحية

تمتلك الدول العربية رصيداً جيداً من الأراضي الزراعية، حيث يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة نحو197 مليون هكتار، بما يمثل 14.1% من المساحة الإجمالية للدول العربية، بحيث تنقسم هذه الأراضي الزراعية بين محاصيل مستديمة ومحاصيل موسمية وأراضي متروكة أي يتم استغلالها في فترات معينة وذلك لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

جدول رقم 9: استخدام الأراضي الزراعية في الدول العربية لسنة 2015 الوحدة: ألف هيكتار

البيان	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
المجموع	5794.64	3796.12	33392.96	10230.22	16917.49	52364	468046.63

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016، ص10.

حسب أرقام الجدول أعلاه تبلغ مساحة الغطاء النباتي حوالي 641 مليون هكتار تشمل الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي والنباتي وكذلك الغابات والمراعي، في حين تقدر المساحة المزروعة 53.21 مليون هكتار، وهي تشمل 9.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستديمة، وحوالي 43.62 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الموسمية، في حين ان مساحة الأراضي المتروكة (بور) تبلغ مساحتها حوالي 16.9 مليون هكتار.

كما تشير ارقام الجدول أعلاه ان الزراعة العربية تعتمد بصورة كبيرة على مياه الامطار حيث ان تقدر المساحة بنحو 39.2 مليون هكتار، وهذا ما يفسر ضعف الإنتاج الزراعي العربي نتيجة ارتباطه بمياه الامطار بنسبة كبيرة، وبما ان المنطقة العربية تعتبر من بين الأقاليم قليلة التساقط في العالم فان الإنتاج الزراعي عادة ما يتأثر سلبا بموجات الجفاف التي تعرفها المنطقة بصورة عامة.

تجدر الإشارة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية من حيث مساحة الاراضي الزراعية المروية إذ تتركز معظم المساحات المروية في مصر، العراق، السودان، المغرب، السعودية.

بالنسبة الى الغطاء الغابي فتمثل مساحته حوالي 7.2% من المساحة الإجمالية للدول العربية، وهي بذلك تمثل حوالي 2% من مساحة الغابات في العالم، ويتميز توزيعها في الدول العربية بالتباين إذ يتركز حوالي 90% من تلك المساحة في كل من السودان بحصة 70% والمغرب والصومال بـ 10% لكل منهما[1].

وهذه الغابات تنقسم إلى نوعين من الغابات هي الغابات المدارية والغابات المعتدلة، وهي موزعة على الوطن العربي كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم 2: خريطة الغابات المدارية والمعتدلة في الدول العربية



Source : http://www.bostan.egyscholars.com/socialstudies5.content_enricinform-waterresimport.htm

بالنسبة إلى الغابات المدارية فهي موجودة أقصى جنوب الوطن العربي وبالتحديد في كل من الصومال، اليمن، سلطنة عمان، أما بالنسبة إلى الغابات المعتدلة وتوجد في أقصى شمال الوطن العربي أي ضمن أقليم البحر الأبيض المتوسط والتي تنتشر فوق الجبال غزيرة هطول الأمطار.

احتلت المراعي الطبيعية مساحة بلغت حوالي 468.6 مليون هكتار وذلك سنة 2015، أي بنسبة 33.5% من المساحة الإجمالية للدول العربية وتقع معظم الأراضي الرعوية الطبيعية في المناطق التي يكون فيها معدل التساقط بين 50-200 ملم/السنة، وذلك في البيئة المتوسطية، وبين 50-400ملم/سنة في البيئة المدارية[2]،

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص47.

[2] نفس المرجع، ص47.

وتقدر المساحة الرعوية في منطقة المشرق العربي بنحو 11.3 مليون هكتار وهي تشكل 2.4% من مساحة المراعي الإجمالية، أما في منطقة المغرب العربي فهي تقدر بنحو 85.5 مليون هكتار أي بنسبة 18.3%، أما في المنطقة الوسطى فتقدر بنحو 159.5 مليون هكتار 34%، أما المساحة المتبقية والتي تقدر ب 212.3مليون هكتار 45.3% فتتركز في منطقة شبه الجزيرة العربية، وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

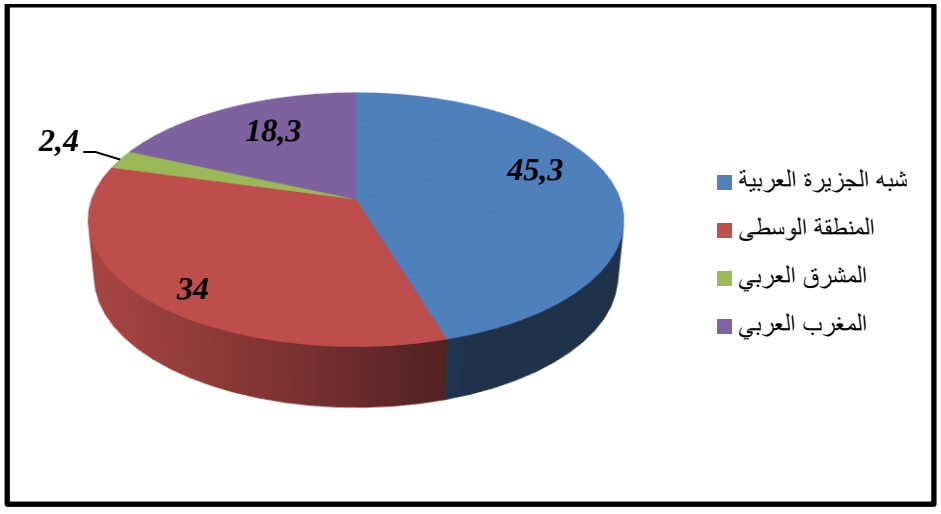
جدول رقم 10: المساحة الرعوية في الدول العربية الوحدة مليون هكتار

الإقليم	المساحة الإجمالية	مساحة المراعي
المشرق العربي	***72.611***	***11.27***
المغرب العربي	***605.413***	***85.465***
المنطقة الوسطى	***416.246***	***159.380***
شبه الجزيرة العربية	***312.774***	***212.136***
الإجمالي	***1407044***	***468.6***

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النباتات الرعوية في الوطن العربي، 2015.

في حين تتوزع المراعي في المنطقة العربية حسب الأقاليم مثلما يوضحه الشكل التالي:

رسم بياني رقم 2: نسبة المساحلة الرعوية في مختلف الأقاليم العربية في مجمل المساحة الرعوية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من القراءة الأولية للشكل والجدول السابقين يتضح أن منطقة الهلال الخصيب تحوز على أدنى نسبة من المراعي وهذا الإقليم يشمل كلاً من: العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل منها:

- صغر مساحة دولة مثل لبنان، فلسطين.

- طبيعة الأنشطة الزراعية في هذا الإقليم والذي يمتاز بمحدودية تربية المواشي مقارنة بالأقاليم أخرى (المغرب العربي، شبه الجزيرة العربية)، وبالتالي الحاجة إلى مساحة محدودة من المراعي.

يحتل إقليم شبه الجزيرة العربية الصدارة من حيث توفره على مساحات شاسعة من المراعي، هذا الإقليم الذي يشمل كلاً من: السعودية، اليمن، الإمارات العربية، عمان، قطر والبحرين والكويت، تمتلك المملكة السعودية منها (الأراضي الرعوية) أكثر من 170مليون هكتار وذلك بنسبة 80.1%، وهذا راجع إلى شساعة مساحة السعودية بأكثر من 2مليون كلم^2 كما أن المملكة العربية السعودية من الدول العربية الغنية بالثروة الحيوانية خاصة الإبل التي تتطلب تربيتها مراعي واسعة وكبيرة.

كما تشير أرقام الجدول السابق أن إقليم المغرب العربي يحتل المرتبة الثالثة من حيث مساحة المراعي، وهذا الإقليم الذي يشمل كلاً من الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس، تحتل الجزائر المرتبة الأولى بأكثر من 31 مليون هكتار من الأراضي الرعوية[1]، وذلك لكبر مساحة الجزائر بأكثر من 2.3مليون كلم^2 ، ما يمثل 36.2% ،وكما أنها تزخر بثروة حيوانية معتبرة تتمثل أساساً في الأغنام والأبقار، ثم المغرب ما نحو 21مليون كلم^2 ، ما نسبته حوالي 24.6%، من إجمالي مساحة المراعي في المغرب العربي.

ثانيا: الموارد المائية

يصنف الوطن العربي على انه من المناطق الفقيرة من مصادر المياه العذبة ذلك أن 80% من مساحة الدول العربية تقع ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، وهي بذلك ذات موارد مائية شحيحة مقارنة بمعظم المناطق الأخرى في العالم من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد من المياه[2]، كما أن هذه الموارد تتسم بعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منها واستغلاله، وتوضح المؤشرات التالية ندرة الموارد المائية في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم كما يلي[3]:

- يشكل الوطن العربي حوالي 11%و5% من مساحة وسكان العالم على التوالي، لكنه لا يمتلك أكثر من 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية، و2.1% من إجمالي تساقط الأمطار و2% من المياه المتجددة في العالم؛

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2007، ص13.

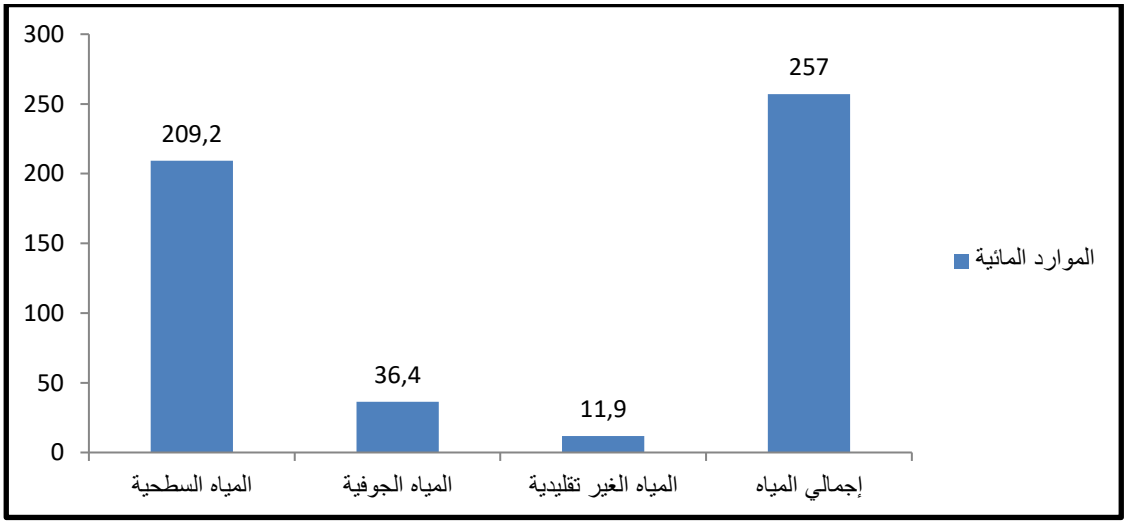
[2] محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة الأولى، 2012، ص10.

[3] محمد امين لزعر، "التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي"، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 121، 2015، ص13.

- أغلب الموارد المائية (95%) هي مياه تقليدية (81% سطحية و14% جوفية)، وحوالي 70% من هذه الموارد تنبع من خارج الدول العربية؛
- –بالنسبة للموارد غير تقليدية تتمثل كلاً من موارد الاستخدام وبنسبة 0.38% وموارد التحلية بنسبة 0.9% من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق على 31%، إقليم المغرب العربي على 23% وإقليم الجزيرة العربية على نحو 6% [1].

الشكل التالي يبين بوضوح توزيع الموارد المائية في الوطن العربي حسب كل مصدر.

رسم بياني رقم 3: الموارد المائية في الدول العربية الوحدة: مليار متر مكعب



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، ص02.

من خلال الشكل السابق يتضح جليا ان الموارد المائية السطحية تشكل الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية التقليدية إذ تقدر نحو 209.2 مليار متر مكعب أي ما يمثل نسبة81.2% من إجمالي الموارد المائية ككل، في حين تمثل الموارد الجوفية 14.1%، وعلى المستوى الإقليمي يستحوذ إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية والذي يضم كلاً من جيبوتي، السودان، مصر والصومال، بينما يستحوذ إقليم الهلال الخصيب على نحو 31% من إجمالي الموارد المائية ويضم كلاً من الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان، أما إقليم المغرب العربي يستحوذ على 23% من إجمالي الموارد المائية، وفي شبه الجزيرة العربية فنجد أن هذا الإقليم الأفقر من حيث الموارد المائية وذلك بنسبة 6% من إجمالي الموارد المائية[2] .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، السودان، 2016، ص4.

[2] – صبري فارس الهيتي، مرجع سابق ، ص110.

المطلب الرابع: الموارد البشرية

أولا: تطور عدد السكان

يقدر عدد سكان الدول العربية بحوالي 400 مليون نسمة سنة 2016 وهو ما يعادل حوالي 5.4% من مجموع سكان العالم[1]، وقد عرف العقد الأول من الألفية الثالثة حالة تحول ديناميكي –من حيث الكم والتوزيع بين الريف والحضر–في الموارد البشرية للدول العربية الذي يعتبر النمو الديموغرافي فيها عاليا إذ يصل في المتوسط إلى حدود 3% سنوياً. **الملحق رقم 01** يوضح أكثر تطو حجم السكان في الدول العربية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016.

في قراءة لإحصاءات الملحق رقم 01 فإن إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي يضم أكثر من 143 مليون نسمة، ما يمثل 36% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، بعدما كانت يمثل عدد السكان في هذا الإقليم ما نسبته 38% من إجمالي عدد السكان وهذا راجع إلى انفصال دولة السودان سنة 2012 وبذلك فقد السودان حوالي 8 مليون نسبة من السكان.

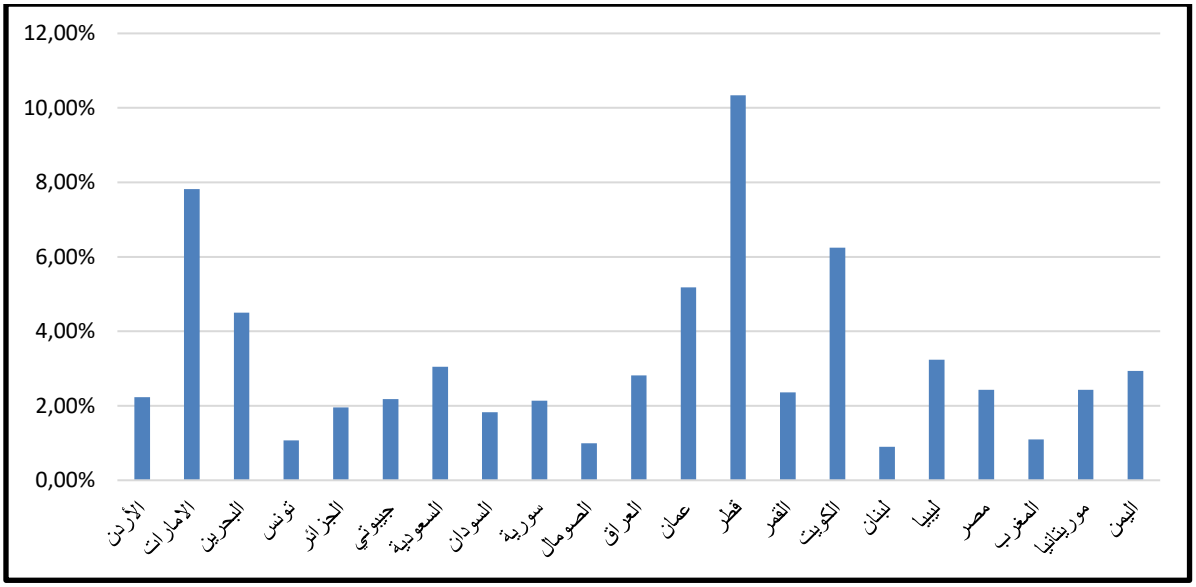
أما إقليم المغرب العربي فيشكل فيه عدد السكان ما نسبته حوالي 25% من عدد سكان الدول العربية وذلك نحو 100 مليون نسمة، أما سكان الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية فيمثلون ما تبقى (حوالي 39% من إجمالي السكان).

على صعيد الدول تعتبر مصر أكثر الدول العربية سكاناً وذلك بنسبة 22.8% من إجمالي السكان وذلك سنة 2016، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية ثم السودان فالعراق على التوالي بنسبة 10.2%، 9.91%، 9.47%، ويأتي المغرب في المرتبة الخامسة بنسبة 8.62%، ثم السعودية بنسبة 7.94%، اليمن بنسبة 6.86%، لتأتي بعدها كلاً من سوريا، تونس، الصومال، الأردن، ليبيا بنسب تتراوح بين 5.74% و 2.35 %.

في وقت الذي تشكل فيه البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر أقل من 1% مجتمعة من مجموع السكان العرب. وقد تزايدت معدلات النمو السكاني في كافة الأقطار العربية لكن بنسب متجانسة وهذا ما يشير اليه الشكل التالي:

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.2016.

رسم بياني 4: معدل نمو السكان في الدول العربية بين سنتي 2005-2016.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

استنادا إلى الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أعلى معدل للنمو سجل في كلاً من قطر، سلطنة عمان، الكويت، الامارات، البحرين والأردن، فبالنسبة إلى قطر، عمان، الكويت والامارات والبحرين فهناك عدد من العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدل نمو السكان في هذه الدول ومنها:

- تدفق العمالة الأجنبية إلى هذه الدول والذين يشكلون الآن نسبة كبيرة من سكان هذه الدول.
- ارتفاع أسعار البترول مما ساهم في تحقيق فوائض مالية كبيرة ساهمت في تحسين مستوى المعيشة (رعاية صحية جيدة، ارتفاع عدد الولادات، انخفاض الوفيات).

أما بالنسبة لدولة الأردن فيرجع ارتفاع معدل النمو السكاني خاصة في الفترة الأخيرة إلى الهجرة القسرية من دول الجوار (العراق، سوريا، فلسطين) وذلك للأوضاع الأمنية المتردية والنزاعات المسلحة التي تعرفها، مما ساهم في ارتفاع عدد اللاجئين الى الأردن، الامر الذي ساهم في ارتفاع معدل النمو السكاني.

في حين تسجل معظم الدول العربية معدلات نمو متباينة لكنها أكبر أو تقارب المعدل العالمي لنمو السكان والذي يقدر بـ 1.2% لنفس الفترة[1] باستثناء كلاً من الصومال 0.99%، وذلك بسبب ارتفاع معدل الوفيات خاصة لدى الأطفال نتيجة المجاعة التي يعاني منها الصومال منذ مدة، والأوضاع الأمنية المتدهورة، وكذلك لبنان التي سجلت أدنى معدل نمو سكاني ضمن الدول العربية بـ 0.9%، وهذا راجع الى انخفاض الخصوبة وسيادة فكرة الأسرة الصغيرة والمغانم المكتسبة.

[1]- The World Bank, World Development Indicators p 215.Availble at : https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?name_desc=false&view=chart

وبهذا فإن الوطن العربي يصنف ضمن الأقاليم التي تعرف أعلى معدلات النمو السكاني وذلك بمعدل يقدر بـ 2.42%، في الوقت الذي يقدر فيه معدل النمو السكاني للدول النامية بنحو 1.9%، والدول المتقدمة بمعدل لا يتجاوز 0.7%.[1]

أما فيما يخص التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سيق النشاط الاقتصادي (15 سنة إلى 65 سنة) قد بلغت سنة 2016 حوالي 63% من إجمالي عدد السكان[2]، في حين تصل هذه النسبة إلى 66% على المستوى العالمي، في حين لا تزال نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة في الدول العربية تمثل حوالي 33% من إجمالي عدد السكان، وذلك على الرغم من تراجع معدلات الخصوبة وتزيد هذه الفئة العمرية في الدول العربية عن دول العالم مجتمعة حيث بلغت هذه النسبة حوالي 26%.

إن التغيرات الديموغرافية التي شهدها الوطن العربي أدت إلى زيادة معدل نمو السكان ذوي النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات نمو القوى العاملة بشكل أكبر من أغلب المناطق والأقاليم في العالم، إذ تشير البيانات إن حجم القوى العاملة في الدول العربية سنة 2016، قد بلغ حوالي 33.12% من إجمالي عدد السكان، وهو ما يمثل أكثر من 132 مليون نسبة في نفس السنة، وتعتبر المعدل السنوي لنمو القوي العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 2% في الفترة 2005-2016، ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، ومن المتوقع ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع خلال العقدين الماضيين من بداية الألفية الثالثة، إلا أن حجم القوى العاملة في الدول العربية إلى إجمالي السكان لا يزال منخفضاً إذا ما قورن بمناطق أخرى، ويرجع ذلك في الأساس إلى الحجم الأكبر للصغار (دون 15 سنة)، والمعدل الأقل للمشاركة الاقتصادية للمرأة[3].

حيث لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة إذ لا تتجاوز 20.53% من الإجمالي سنة 2016 وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

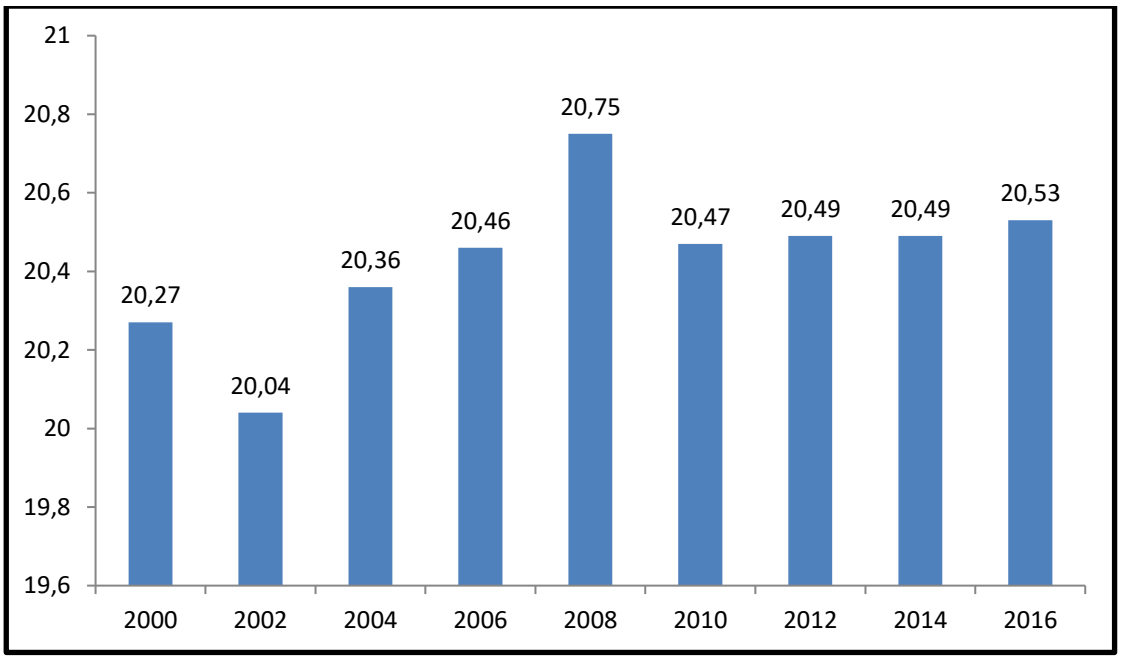
---

[1] مناور فريح حداد، "نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص205.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص25.

[3] منظمة العمل العربية، التقرير الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مصر، 2015، ص160.

رسم بياني 5: حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية للفترة 2000-2016.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.FE.ZS?end=2016&name_desc=false&start=2001&view=chart

الشكل السابق يشير الى أن حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 21% من إجمالي القوى العاملة، وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وتتدنى تلك الحصة بشكل ملحوظ سنة 2016 في كلاً من الإمارات العربية المتحدة بـ 12.1%، عمان 12.9%، قطر 15%، في حين ترتفع هذه النسبة في دول عربية أخرى مثل: جيبوتي 34.9%، الصومال 31.1%، موريتانيا30.8%.[1]

ويرجع سبب تدني معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية لمجموعة متشابكة من العوامل منها: [2]

- تثبط البيئة الاجتماعية والاقتصادية النساء عن العمل (لاسيما في البلدان الغنية بالنفط)، رغم تشجيعهن على التعليم؛
- بيئة الأعمال غير المواتية في القطاع الخاص لا تشجع المرأة على العمل فعلى سبيل المثال لا توجد نسبة قانونية لحصة المرأة في مجالس إدارات الشركات بالبلدان العربية؛
- هيمنة الأنظمة الذكورية على مؤسسات الدولة

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الإحصائي، ص428.

[2] منظمة العمل العربية، واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب المهني، ندوة علمية من إعداد عادل لطفي، مصر، 2015، ص6.

- لا تتاح للواتي يخترن العمل إلا خيارات مهنية محدودة بفعل الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة.

كما تشير المعلومات المتاحة إلى أن العمل في القطاع العام يبقى الخيار المفضل لدى المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة، ويعكس هذا التفضيل ظروف العمل المدعمة بالتشريعات، حيث التمييز القائم على أساس الجنس أقل حدة، وحيث الاستقرار الوظيفي والحوافز والخدمات للنساء أفضل علاوة على ما يوفره هذا القطاع من احترام، وذلك على عكس القطاع الخاص، الأمر الذي جعل توجه المرأة العربية للعمل ينحصر في زاوية واحدة تقريباً مما ساهم في تدني نسبة النساء في القوى العاملة في الدول العربية.

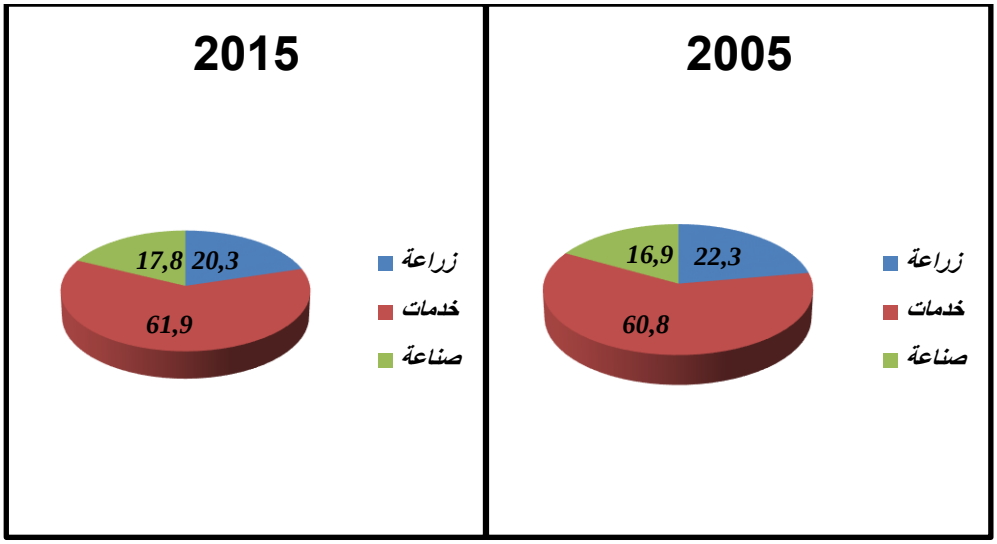
التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة.

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية سنة 2016 تركزها في خمسة دول عربية هي كلاً من مصر، السعودية، الجزائر، المغرب، السودان وذلك بمجموع أكثر من 80مليون نسمة أي بنسبة 60.4% من إجمالي القوى العاملة للدول العربية لنفس السنة ، **وتجدر الإشارة ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 26.4% سنة 2005 لتصل الى حوالي 20% سنة 2015، ويستحوذ قطاع الخدمات على اكبر نسبة (61.9%) من القوى العاملة في السنة ذاتها، ليبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة والتقنيات الجديدة لخلق فرص عمل تنافسية ومجزية ابر التحديات التي تواجه الدول العربية.**[1]

يتركز تقريباً ثلثي القوى العاملة في خمسة دول عربية، وهذه الدول العربية تتميز بارتفاع عدد السكان،(وهذا دليل على العلاقة الطردية بين عدد السكان والقوى العاملة في القطر الواحد)، فيما تتوزع النسبة الباقية حوالي 40% على باقي الدول العربية، لتسجيل جزر القمر أدنى نسبة إلى إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي بنحو2%، ثم جيبوتي بنحو 2.4% أما من حيث التوزيع القطاعي للعمالة في الدول العربية، كذلك تعرف تبايناً كبيراً بين مختلف الدول العربية، غير أن السمة الغالبة على هذا التوزيع هو تمركز العمالة في قطاع الخدمات وهذا ما يبينه الشكل التالي.

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، مرجع سابق ص 47.

رسم بياني رقم 6: التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية لسنتي 2005-2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015/2005

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الريف في الدول العربية سنة 2016 قد سجل نمواً متواضعاً بلغ حوالي 1.1% مقارنة بنسبة 2015، وبذلك أصبح عدد سكان الريف يمثلون حوالي 41.9% من إجمالي عدد السكان بعدما كانت نسبة سكان الريف إلى مجموع عدد السكان سنة 2000 حوالي[1] 47.03%.

ويعود سبب النمو المتواضع في عدد سكان الريف وانخفاض هذه النسبة إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف مستوى الخدمات الأساسية في الريف، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والكهرباء.

تشكل القوة العاملة في قطاع الزراعة في الدول العربية نحو 20% من إجمالي القوى العاملة الكلية سنة 2015، كما تمثل تلك القوة التي تضم تلك شريحة السكان المزارعين الذين تتراوح أعمارهم بين 15و65سنة، حوالي 60% إلى إجمالي السكان المزارعين.

بالنسبة للقطاع الصناعي فإن القوى العاملة تقدر في هذا القطاع بنحو 17.8% وهو يمثل القطاع الاقتصادي الذي يضم أقل نسبة من العمالة في الدول العربية، على الرغم من أنه عرف نمواً طفيفاً مقارنة بسنة 2010 وذلك بنسبة 16.9%.

بالرغم من التطور الذي عرفه قطاع الصناعة في الدول العربية، إلا أنه لا يزال يشغل نسبة قليلة من القوى العاملة الإجمالية، حيث يقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي سنة 2016، بحوالي 23 مليون عامل، وتعبر

[1] - The World Bank,World Development Indicators,op cit. p 235.

هذه الأرقام والنسب على حجم الفارق الكبير مقارنة مع عدد من الدول التي لا تملك ما تملك الدول العربية من مقومات صناعية واقتصادية مثل ماليزيا، سنغافورة، الأرجنتين، البرازيل.

وترجع نسبة التشغيل نسبياً في الدول المذكورة سالفاً إلى المساهمة الكبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي لتلك الدول، في حين أن القطاع الصناعي في الدول العربية يتكون أساساً من صناعات استخراجية كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، وصناعات تحويلية تسيطر عليها المصانع الكبرى كثيفة رأس المال والتكنولوجيا[1].لقد تراجع عدد العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة لصالح قطاع الخدمات، حيث استأثر هذا القطاع على الحجم الأكبر من القوى العاملة وذلك بنسبة 61.9% من الإجمالي وذلك بحوالي 81 مليون نسمة وتشير التجارب الدولية أن التطور الذي يشهده قطاع الخدمات في الاقتصاد يشكل إحدى أبرز معالم التنمية، حيث ترتفع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتتوسع كذلك التشغيل في هذا القطاع كلما ارتفع متوسط دخل الفرد في الاقتصاد، كذلك فإن كفاءة الخدمات تعتبر من أهم العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي[2].

إن هذا التركز الكبير للعمالة العربية في قطاع الخدمات، يرجع بالأساس إلى النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول العربية خاصة خلال الفترة 2000-2008، إذ قامت العديد من الدول العربية بتوسيع برامج التنمية وما رافق ذلك من توسع في الخدمات المالية، السياحة، الطاقة والاتصالات إضافة إلى الخدمات الأخرى التقليدية، وهو بذلك (قطاع الخدمات) يعتبر قطاعاً مكملاً للقطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: مسح لأهم المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية

لقد شهد الوطن العربي تغيرات اقتصادية كبيرة، وذلك مع بداية الألفية الثالثة، ولعل أهم ما ساهم في هذه التحولات هو إفرازات التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، والذي أصبح يقوم على أساس متغيرات جديدة حاولت الدول العربية جاهدة الاغتنام من مكاسبها والتقليل من وطأتها على اقتصاداتها.

ويمكن تقسيم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي العربي إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي، وتشمل الناتج المحلي ومعدل نموه، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ومعدل نموه ومعدلات التضخم، أما القسم الثاني فهي

[1] محمد الهواري، القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر، 2008، ص05.

[2]- OECD, .The Contribution of services to development and the role of trade liberalisation and regulation,UK,27March.2008.p13.

مؤشرات الأداء الاقتصادي وتتضمن أداء الحسابات الجارية والموازين التجارية، المديونية الخارجية والاحتياطات الخارجية. وعليه سوف نقوم بتحليل أهم هذه المؤشرات لتشخيص الوضعية الاقتصادية للدول العربية.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2000-2016

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المؤشرات شمولاً. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات الوطنية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات تتيح أمام صانعي الاقتصادية إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش والتوسع كما تكمن أهمية الناتج المحلي الإجمالي في كونه:

- يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة. غالباً سنة،
- يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي،
- يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية،
- ليستخدم كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة. ولقياس التطور الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، أي لاستبعاد تأشير الأسعار و التضخم، تستخدم في العادة ما يسمى بالمخفضات أو معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (***Gdp deflator***)، ولكن حيث لا تتوفر هذه المخفضات في الاقتصاد محل دراسة، فإنه يتم الاعتماد في الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والذي يعتمد على الأرقام المطلقة بالأسعار الجارية.

بصفة عامة وعلى صعيد هذا المؤشر، تشير البيانات المتوفرة على التطور الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية، وذلك خلال الفترة 2000-2016، وهذا ما يوضحه **الملحق رقم 02**

حيث تشير معطيات الملحق رقم 02 أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عرف عدة تطورات ، حيث شهد ارتفاعا مطرداً خلال الفترة 2000-2008 بصورة عامة، غير أن هذه الزيادة تخللتها بعض التذبذبات ، وذلك نتيجة الأحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي في نفس الفترة، إذ يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية انخفض من 735.02 مليار دولار سنة 2000 إلى 723.28 مليار دولار سنة 2001، وذلك على وقع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث افرزت تلك الاحداث بعض الآثار السلبية على

اقتصادات الدول العربية ، خاصة فيما تعلق بانتقال رؤوس الاموال، كما تأثرت أسواق الأسهم في المنطقة العربية وخسر بعضها معظم مكاسبها المسجلة ، الأمر الذي انعكس على الناتج المحلي لبعض الدول العربية سلباً ، هذا من جهة، من جهة أخرى تأثر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بين سنة 2000 إلى 2001، نتيجة انخفاض عائدات الصادرات النفطية من حوالي 192 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 152مليار دولار سنة 2001، وذلك نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك من حوالي 27.6 دولار للبرميل إلى حوالي 23.1 دولار للبرميل في العامين على الترتيب، كما قابل هذا الانخفاض ، تراجع الكمية المنتجة من البترول في الدول العربية المصدرة للنفط من حوالي 21 مليون برميل /يوم في المتوسط إلى 20.5 مليون برميل / يوم.

وقد أدى تراجع العائدات النفطية إلى تراجع القيمة المضافة لصناعات الاستخراجية في الوطن العربي من حوالي 109.1 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 165.3 مليار دولار سنة 2001. أي بانخفاض قيمته حوالي 23.7 مليار دولار سنة 2001، وهذا لم يكن نمو القطاعات الأخرى (زيادة بحوالي 7.5 مليار دولار) . أن تغطي تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

عام 2002 حقق الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية زيادة متواضعة، إذ ارتفع من 723.28 مليار دولار سنة 2001 إلى حوالي 729.05 مليار دولار سنة 2002، وقد عكس النمو المحقق في القيمة المضافة للقطاعات غير الاستخراجية حيث ارتفعت من 542.9 مليار دولار سنة 2001 إلى 551.3 مليار دولار سنة 2002 هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي لم تسجل فيه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية أي تغير يذكر مقارنة بالعام 2001 والبالغ نحو 165.3 مليار دولار.

خلال سنة 2003 الأداء الاقتصادي في الوطن العربي بالتحسن، وذلك مقارنة مع العامين السابقين، وقد فسر هذا النمو بالعوامل التالية:

- الزيادة في القيمة المضافة للقطاعات غير الاستخراجية التي ارتفعت من 491.4 مليار دولار سنة 2001 إلى حوالي 496.3 مليار دولار سنة 2002، أي بنسبة زيادة قدرها 1%، في الوقت الذي لم فيه القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تغيراً عن مستواها في 2001؛
- الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كمية إنتاجه وتصديره، وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ناتج

الصناعة الاستخراجية قد ارتفع بنحو 39.3 مليار دولار خلال سنة 2003 أي بزيادة نسبتها 23.1%؛

- النتائج الإيجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي واظبت الدول العربية على تطبيقها وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي الكي، والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

واصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل نمواً مطرداً ويعزي هذا النمو أساساً إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط وذلك نتيجة مواصلة أسعار سلة خامات أوبك بالارتفاع وزيادة الإنتاج، وبذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ولأول مرة قيمة تتجاوز التريليون دولار، وذلك سنة 2005 نحو 1190 مليار دولار ، وكان لارتفاع وتيرة النمو في الدول المصدرة للنفط أثار إيجابية على باقي الدول العربية ، وذلك من خلال زيادة الصادرات البينية، و ارتفاع عائدات السياحة و الاستثمارات البينية وتدفقات العون الإنمائي، بنفس الوتيرة واصل الأداء الاقتصادي للدول العربية تحسنه مسجلاً بذلك زيادة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2006و2007 ، ليشهد قفزة نوعية سنة 2008 متخطياً عتبة 2 تريليون دولار، وذلك على الرغم من الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والتي ظهرت تبعاتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف 2008، وقد استفادت الدول العربية المصدرة للبترول من ارتفاع عائدات الصادرات النفطية ببلوغ أسعارها مستويات غير مسبوقة خلال النصف الأول من سنة 2008، وذلك قبل بدء انتشار أثار الأزمة المالية العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام 2008، الأمر الذي أثر و بشكل كبير على التجارة العالمية ، حيث أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة على نطاق كبير إلى انخفاض طلب تلك الاقتصادات على المواد الأولية و النفط ، وبالتالي انخفاض الأسعار مما قلص من عائدات صادرات النفط بالنسبة للدول العربية .

شهد عام 2009 امتداد تأثيرات الأزمة المالية العالمية من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، و انتقال الأثار السلبية لتلك الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، على الرغم من أن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية ككل كان محدوداً نسباً .

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة سنة 2009 حولي 1800مليار دولار مقارنة بـ 2080مليار دولار سنة 2008، ويعد هذا الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ، أول تراجع لتلك القيمة

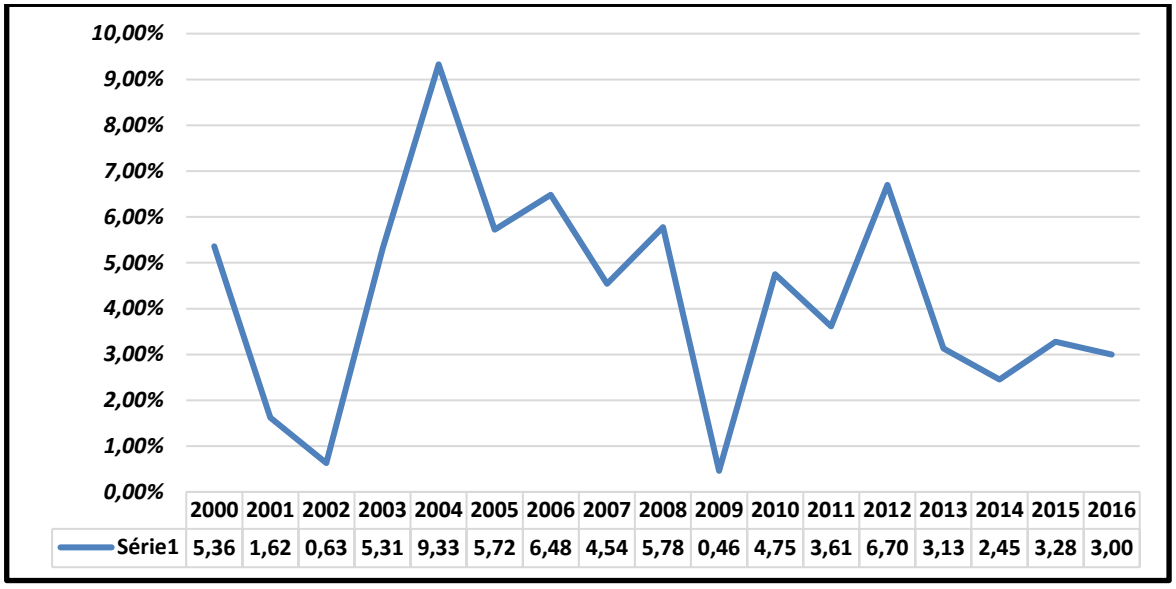
منذ الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2003 وحتى منتصف 2008، ويعزى التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول المصدرة للنفط الخام ، الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف 2008 وبداية 2009 ، حيث انخفض سعر برميل النفط من 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 65 دولار للبرميل في جويلية 2009 أي بانخفاض بنحو 50% .

بداية من سنة 2010 بدأ الأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة يستعيد انتعاشه ، وذلك ما ترجم في الارتفاع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة و الذي قدر بنحو 2110 مليار دولار ، وذلك نتيجة بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية التي تفاقمت أعراضها خلال عامين 2008 و 2009 ، أين تحول الانكماش في الاقتصاد العالمي الذي بلغ 0.5% سنة 2009 إلى نمو بلغ معدله 5% عام 2010، واصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل نموه المطرد خلال الفترة 2011-2014 محققاً أعلى مستوى بقيمة تقدر ب: 2910 مليار دولار سنة 2014، ليبدأ بعدها الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الانخفاض خلال السنتين المواليتين، مسجلاً بذلك ثالث انخفاض من حيث القيمة ، متأثراً بالتغيرات الاقتصادية العالمية ، خاصة فيما تعلق بأسعار البترول التي عرفت تراجعاً ، إضافة إلى تأثره بالأحداث السياسية و الأمنية التي شهدتها ولا تزال المنطقة العربية.

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2000-2016.

فيما يتعلق بالنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد عرف تقلبات كبيرة خلال الفترة 2000-2016 متأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، الاقتصادية منها والسياسية، ويمكن للشكل التالي توضيح تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال نفس الفترة.

رسم بياني رقم 7: تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2000-2016(%) سنويا



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

بناء على تحليلنا للشكل السابق، نجد أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة شهد تذبذباً واضحاً على طول الفترة 2000-2016 ، استمرار خضوعه لتقلبات أسعار النفط ، سعر برميل النفط تراجعاً في السوق الدولي ، وهذا راجع إلى هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية (خاصة البترول و الغاز) على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبترول مثل الجزائر ، السعودية ، الكويت ، العراق ...الخ.

سجلت الفترة 2000-2002 تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي، إذ انخفض هذا المعدل من 5.36% سنة 2000 إلى 1.62% سنة 2001 ثم 0.63% سنة 2002، ما يعني تراجعاً في معدل النمو الحقيقي بأكثر من 89% بين سنتي 2000و2001، وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع الناتج المحلي للدول العربية خلال هذه الفترة 2000 -2002، أهمها انخفاض عائدات صادرات البترول، إضافة إلى انكماش حركة التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأنشطة المرتبطة بها، وما صاحب ذلك من اضطراب في الأسواق المالية الدولية وتقلص حجم التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى الدول النامية ومن بينها دول المنطقة العربية.

شهدت سنتي 2003و2004 تحسناً كبيراً في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة ليبلغ 5.32% سنة 2003 ثم واصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الزيادة ليبلغ أقصى مستوى له على طول الفترة 2000-2016 مسجلاً 9.34% وذلك سنة 2004 ، وما ساعد على ذلك الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار البترول خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، ليشهد عام

2005 معدل نمو بنحو 5.72% مقارنة بـ9.34 سنة 2004، الأمر الذي يبرز مدى الحساسية الكبير التي يعرفها الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية اتجاه التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول.

في الفترة 2005-2008 حافظ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تقريباً على مستوى متقارب تراوح بين 4.57% و5.84%، حيث سجل انخفاض كبير سنة 2005 بمعدل 5.72% مقارنة بـ 9.34% سنة 2004.

وفيما يتعلق بسنة 2009 فقد سجل فيها معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة أدنى مستوى له بمعدل 0.34% أي بانكماش يقدر بنحو 94% مقارنة بسنة 2008 نتيجة تداعيات الأزمة المالية خاصة على الدول العربية النفطية منها ، ومع حلول عام 2010بدأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في استعادة مستواه السابق لكن بوتيرة أقل ، إذ تراوح بين 3.55% و 5.17% في الفترة 2010-2012 ، نتيجة الأحداث و التطورات التي عرفتها المنظمة العربية ، فقد أثرت بعض التطورات الجيوسياسية في المنظمة العربية إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالعرض و الطلب مثل توقف إنتاج و تصدير البترول في ليبيا ، الاحداث التي شهدتها سوريا، مصر، تونس ،كلها أدت في زيادة أسعار البترول حوالي 39% مقارنة مع عام 2010 لكن شهدت سنتي 2013- 2014 تراجعاً في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حيث سجل سنة 2013 نحو 3.68% مقارنة ب: 5.17% سنة 2012 . أي بتراجع قدر بحوالي 28.3% ليواصل التراجع للسنة الثانية على التوالي مسجلاً2.92% سنة 2014 أين انخفض بحوالي 20.65% مقارنة بسنة 2013، وبانخفاض قدره 43.52% مقارنة بسنة 2012، وهو المعدل الذي يقل عن المعدل العالمي المقدر ب: 3.2% لنفس العام ، الذي بدوره شهد تباطؤاً بسبب الاضطرابات السياسية في عدد من المناطق الجغرافية في العالم ، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل ، و الذين تجاوز عددهم 200 مليون عاطل، الأمر الذي حال دون تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو مرتفع الوتيرة.

سنة 2015 سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تحسناً و زيادة محسوسة أبن قدر بنحو 3.40% مقارنة ب: 2.92% سنة 2014 ، أي بزيادة 16.43% ليتراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2016 إلى نحو 3.22% نتيجة الصدمة التي عرفتها أسعار البترول، الأمر الذي أثر سلباً على العائدات النفطية و بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الحقيقية للدول العربية إلى مستويات فاقت 9% خلال فترة 2000-2016 ، إلا أن مقارنة حجم الناتج المحلي الإجمالي لها كمجموعة ، مع بعض

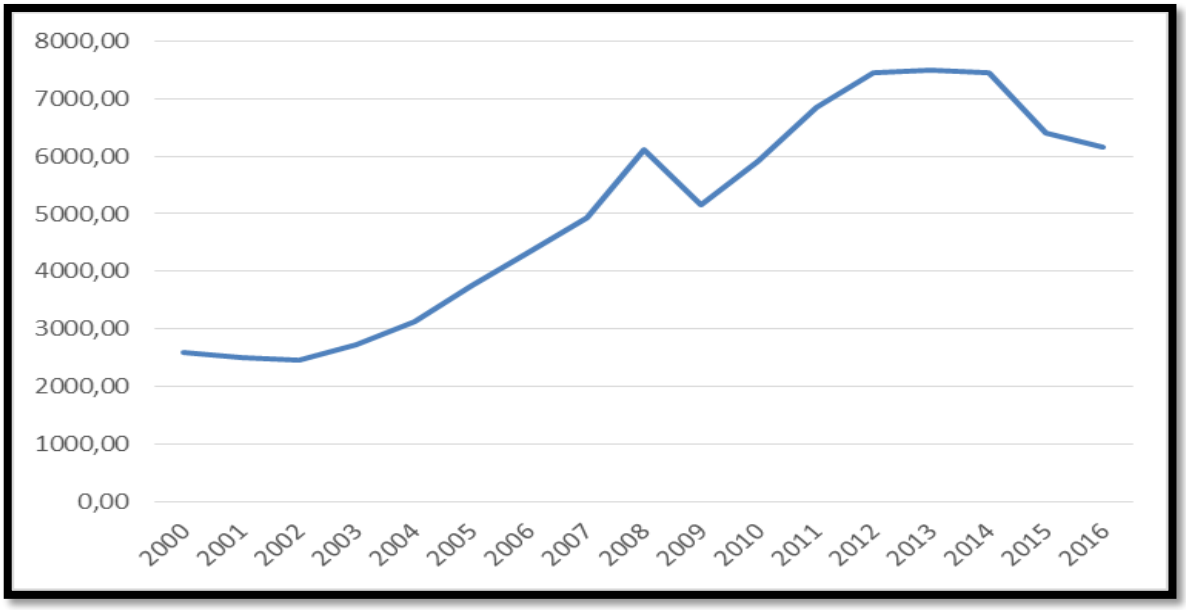
الدول النامية نجد أن هناك فجوة كبيرة ، فمجموع الدول العربية و كل ما تملكه من إمكانيات حققت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 بقيمة 2910 مليار دولار ، في حين حققت البرازيل وحدها ناتج محلي إجمالي يقدر ب: 2460 مليار دولار ، مما يدل على صفر حجم الاقتصاد العربي كتكتل بالرغم من انه يضم 22 دولة.

المطلب الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يشمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير والمؤشرات استخداما لقياس مستوى التنمية، غير أننا في كثير من الحالات نجد أن هذا المؤشر المادي لا يعكس بصورة واضحة مستوى التنمية ففي بعض الدول المتخلفة يزيد هذا المعدل عن المتوسط العالمي وحتى عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

تشير البيانات المتوفرة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية قد عرف تطوراً كبيراً، فقد ارتفع من 2589.65 دولار سنة 2000 إلى 6435.53 دولار سنة 2015. غير أن هذه الزيادة لم تكن زيادة مستديمة، وذلك نتيجة تأثره بعاملين أساسين ، الأول هو تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و الذي يرتبط ارتباطا طردياً مع أسعار برميل النفط ومنه مع عائدات صادرات البترول ، هذه الأخيرة عرفت تقلبات كبيرة و صدمات حادة خلال الفترة 2000-2016، أما العامل الثاني نحو الزيادة السكانية ، حيث تشير الدراسات أنه يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، و المنطقة العربية معروفة بالزيادة الكبيرة في السكان ، حيث تصنف ضمن أكثر الأقاليم الرئيسية في العالم من حيث معدل النمو السكاني، الأمر الذي حال دون تسجيل معدل مستديم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة ، و الرسم البياني التالي يوضح أكثر هذا التطور .

رسم بياني رقم 8 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة 2000-2016 الوحدة: دولار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على :

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2016&locations=1A&start=2000&view=chart

يلاحظ أن المتوسط العام لنصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الجارية ، قد انخفض إلى حولي 2495 دولار سنة 2001 مقارنة بـ 2589 دولار سنة 2000،وذلك نتيجة لنمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، كما يلاحظ أن نسبة السكان في الدول العربية ، الذين يقل دخلهم السنوي عن 1000 دولار ، تبلغ حوالي 21.3% سنة 2002، بينما تبلغ نسبة السكان في الدول العربية التي يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج بين 1000 دولار و2462دولار (متوسط العتم سنة 2002) حوالي 62.2% من إجمالي السكان.

مع نهاية عام 2002 بدأت أسعار المحروقات في الانتعاش تدريجياً مسجلتاً ارتفاعا محسوساً، الأمر الذي انعكس إيجابياً مع زيادة العوائد النفطية ، ومنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ليعرف بذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اتجاها تصاعدياً و ذلك على طول الفترة 2003-2008 ، حيث ارتفع نصيب الفرد إلى حوالي 2721 دولار سنة 2003، مقارنة ب: 2462 دولار سنة 2002 ، أي بمعدل نمو يقدر ب: 10.5% ، ليبلغ بذلك نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي أقصى مستوى له خلال الفترة 2003-2008 حوالي 6115.52 دولار سنة 2008، أي بزيادة إجمالية

بلغت نسبتها حوالي 224% مقارنة بنسبة 2003، وتقترن زيادة متوسط الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.

سنة 2009 تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 6115.52 دولار سنة 2008 إلى حوالي 5158.21 دولار سنة 2009، مسجلاً بذلك انكماشا بلغت نسبته 15%، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي منذ بداية الطفرة النفطية، حيث يعزي هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتراجع العائدات النفطية جراءها، حيث سجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت، حيث بلغت نسبته حوالي 44.5%.

مع انخفاض حدة الأزمة المالية بنهاية سنة 2009 بدأ الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية في التحسن، مدعوماً بارتفاع أسعار البترول، وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 5917.57 دولار سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 14.7% مقارنة بسنة 2009.

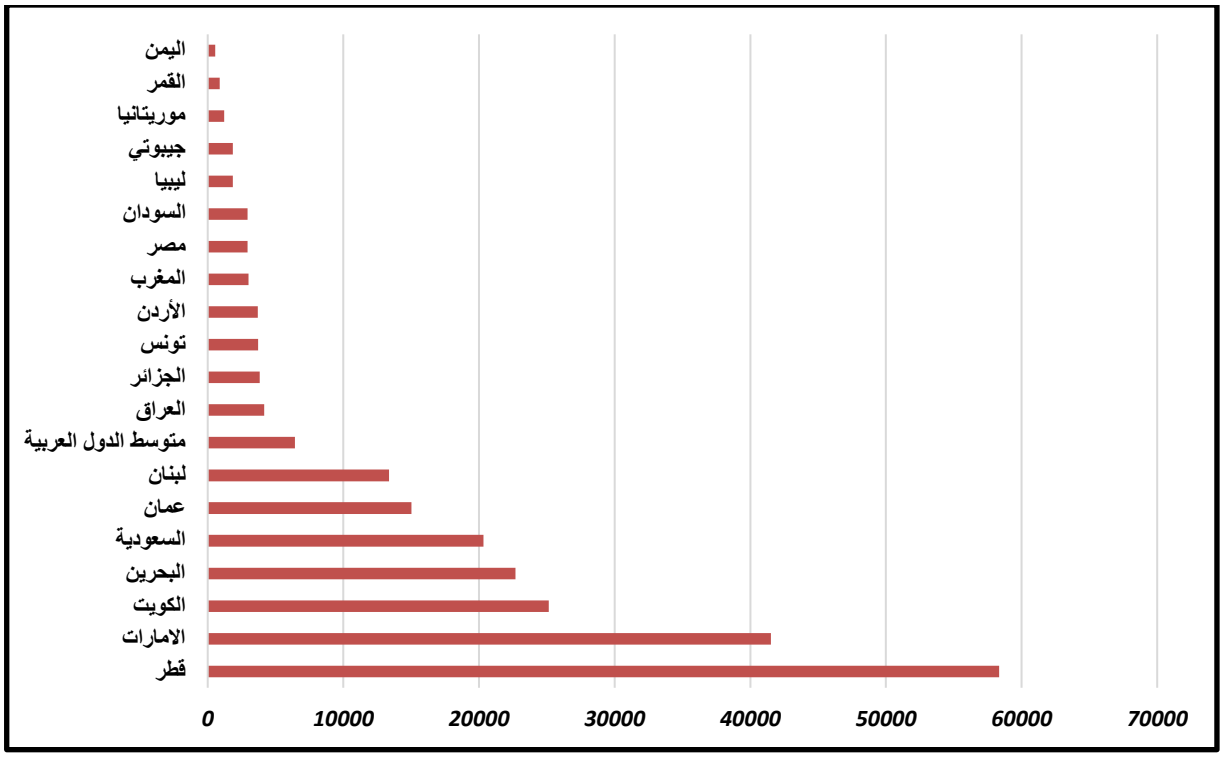
واصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه خلال الفترة 2010-2014 حيث ارتفع إلى حوالي 7343.12 دولار سنة 2012 مقارنة ب 5917.57 دولار سنة 2010، وهو ما يعني معدل نمو بلغ 24.1%، بعد سنة 2012 واصل متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي ارتفاعه لكن بوتيرة متباطئة مقارنة بالزيادة التي كان يعرفها خلال المدة 2010-2012، حيث سجل سنة 2014 حوالي 7452.04 دولار وهو أعلى مستوى يبلغه خلال الفترة 2000-2016، مسجلاً بذلك معدل نمو قدره 1.48% مقارنة بنسبة 2012، وهو أدنى معدل نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة.

ابتداء من سنة 2015 سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج تراجعاً، حيث انخفض إلى 6435.53 دولار سنة 2015 مقارنة ب 7452.04 دولار سنة 2014، أي انخفاض بنسبة 13.64%، ويعد هذا الانكماش الثاني بعد الذي سجل سنة 2009، ويعزي هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفته أسعار البترول، مواصلاً بذلك متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الانخفاض للعام الثاني على التوالي مسجلاً 6162.35 دولار سنة 2016، أي بمعدل انخفاض تقدر نسبته حوالي 4.24%، حيث فقدت أسعار البترول سنة 2016 حوالي 60% من مستوياتها المسجلة سنة 2014.

وتشير بيانات البنك الدولي أن أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سجلت سنة 2014 حوالي 7452.04دولار، تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي الذي بلغ في نفس العام حوالي 10871.18 دولار، وحتى أدنى من المعدل المسجل في الشريحة الأعلى من البلدان متوسطة الدخل الذي يقدر ب 8739.92 دولار سنة 2014.

اما بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كلاً على حدة يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول العربية، والشكل البياني التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة عربية سنة 2016

رسم بياني رقم 9: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 2016 الوحدة: دولار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

من خلال الرسم البياني أعلاه يتضح مدى تباين الدول العربية فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا التباين مرده إلى عاملين رئيسيين، الأول هو حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما الثاني فهو عدد السكان، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى:

وهي المجموعة التي تضم الدول ذات الدخل الفردي المرتفع، حيث يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 20ألف دولار، وذلك سنة 2016، وهي كلاً من: قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، وما يميز دول هذه المجموعة هو عدد السكان القليل مقارنة مع دول عربية أخرى، إذ يبلغ مجموع السكان فيها مجتمعة حوالي 17.24 مليون نسمة وهو ما يمثل 4.3% من مجموع سكان الوطن العربي، كذلك ما يميز هذه المجموعة هو ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، إذ يقدر الناتج المحلي لهذه الدول مجتمعة حوالي 644 مليار دولار سنة 2016، أي حوال25.77% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة، وبهذا فإن ربع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتوزع على أقل من 1/20 سكان الوطن العربي، وهذا ما يفسر استحواذ هذه المجموعة على النصيب الأوفر من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ليبلغ حوالي 37262 دولار كمتوسط للدول الأربعة.

المجموعة الثانية:

وهي المجموعة التي تضم الدول التي يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 10 ألاف دولار و 20 ألف دولار، ونجد في هذه المجموعة كلاً من: السعودية، سلطنة عمان، ولبنان، هذه المجموعة يجمعها قاسم مشترك وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، غير أنها غير متجانسة بصورة كبيرة مقارنة بالمجموعة الأولى، التي تشترك في عدد السكان القليل و الناتج المحلي الكبير. فالاقتصاد السعودي يعد أكبر اقتصاد عربي، بناتج محلي إجمالي يقدر ب: 646.44 مليار دولار سنة 2016، هذا إضافة إلى أن عدد السكان في السعودية يقدر بأزيد من 31 مليون نسمة لنفس السنة. الأمر الذي يختلف عن الدولتين الأخيرتين (سلطنة عمان، لبنان). إذ تتميز سلطنة عمان بناتج محلي يقدر ب: 66.29 مليار دولار سنة 2016، ولبنان بناتج محلي إجمالي حوالي 49.6 مليار دولار في نفس السنة وبالتالي تصنيفها من بين الدول العربية متوسطة الناتج المحلي الإجمالي، لكن عدد السكان فيهما قليل نسبياً، إذ يقدر بنحو 4.41 مليون نسمة في سلطنة عمان، و 3.79مليون نسمة في لبنان، وذلك سنة 2016 الأمر الذي ساهم في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدولتين.

المجموعة الثالثة:

وهي المجموعة التي تضم أغلب الدول العربية ، وهي الدول ذات النصيب المتوسط للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتشمل كل من: ليبيا، الاردن، الجزائر، العراق، تونس، مصر، المغرب، فلسطين و السودان، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ألفين دولار و7 ألاف دولار، تضم هذه المجموعة أكثر من 309 مليون نسمة، أي ما نسبته 77.39 % من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي ، في حين يقدر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مجتمعة حوالي 974.02 مليار دولار سنة 2016، أي حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة حوالي 3152دولار وهو يمثل تقريباً نصف المتوسط العربي المقدر ب: 6162.35 دولار سنة 2016وهذا راجع إلى تواضع الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول هذه المجموعة، مقابل عدد كبير للسكان، وذلك مقارنة بالمجموعة الاولى والثانية، فنجد الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين مقدر بنحو 13.4 مليار دولار وعدد سكان حوالي مليون نسمة، المغرب 103.6 مليار دولار وعدد سكان يساوي 34.5 مليون نسمة ، الأمر الذي أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الرابعة:

وهي المجموعة التي تشمل الدول العربية منخفضة الدخل، وتضم كلاً من جيبوتي، موريتانيا، اليمن، جزر القمر والصومال. ما يميز هذه الدول على العموم هو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إذ يقدر ناتجها المحلي كمجموعة حوالي 40.72 مليار دولار سنة 2016، في حين أنها تضم حوالي 44.4 مليون نسمة، مما يجعلها تتذيل ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الغرد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لهذه المجموعة حوالي 917 دولار وهو أدنى مستوى لنصيب الفرد مقارنة بالمجموعات الأخرى.

المطلب الثالث: المديونية الخارجية في الدول العربية

يشمل إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة، جميع الديون طويلة وقصيرة الاجل، من الجهات الرسمية والخاصة، إضافة إلى تسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الضخمة التي يتوفر عليها الوطن العربي ، فإنه نظراً لكونها موزعة بشكل غير عادل، نجد بأنه في الوقت الذي تعاني فيه العديد من الدول العربية من عبئ المديونية الخارجية ، نجد أن

بلدان عربية أخرى تتمتع بفوائض مالية كبيرة، يتم توظيفها في الأسواق المالية والبنوك الأجنبية ، والتي يتم إعادة تدويرها على شكل قروض للدول النامية، ومنها بالطبع الدول العربية المدينة، وهذا يعني أن الرصيد الصافي للمديونية الخارجية للدول العربية هو رصيد إيجابي، بمعنى أنه لو نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة اقتصادية واحدة لا يمكن اعتباره بلداً دائناً وليس مديناً.

إن وضع المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 تميز بتقلبات كثيرة، كانت نتيجة عدد من التطورات الداخلية والخارجية، فنجد من جملة التطورات الداخلية والتي كان لها أثر كبير على الدين العام الخارجي:

- خطط الاستثمار العمومي الضخمة المسجلة في عدد من الدول العربية؛
- تباطء نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنمو خدمة الدين الخارجي؛
- التغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية، والتي تمخضت عنها مصاعب اقتصادية، ولكونها مازالت في مرحلة سياسية انتقالية، فقد أصبحت قدرتها على اللجوء للاستدانة من الجهات الدولية المانحة للاقتراض الخارجي أو إصدار سندات دولية للتصدي لهذه المصائب أقل مرونة، ولجوء عدد من الدول إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز في موازناتها العامة.

في حين نجد العوامل الخارجية التي أثرت في مديونية الدول العربية:

- تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرضى العقاري 2008)؛
- أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو (أزمة اليونان)؛
- تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية؛
- تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

وبغية الوقوف على الوضع الحقيقي للمديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فسوف نعتمد في تحليلنا على ثلاثة مؤشرات، الأول هو مؤشر تطور حجم الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة، الثاني هو مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي على اعتباره أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي العام وإمكانية استمراريته في القيام بذلك، أما المؤشر الثالث فهو نسبة

خدمة الدين الخارجي إلى محصلة صادرات السلع و الخدمات، والذي يقيس عبئ المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

أولاً: تطور حجم الدين العام الخارجي القائم

بشكل عام تشير بيانات **الملحق رقم 03** والخاص بتطور حجم الدين الخارجي العام القائم على ذمة الدول العربية المقترضة، زيادة ملحوظة، حيث ارتفع إجمالي الدين الخارجي من 132.5 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 232 مليار دولار وذلك سنة 2016 أي بزيادة تقدر بـ 61.4%. هذا ويلاحظ أيضاً أن الدين الخارجي العام للدول العربية المقترضة عرف تذبذباً واضحاً وذلك خلال الفترة 2000-2016.

من خلال معطيات **الملحق رقم 03** نجد أن إجمالي الدين العام الخارجي عرف ارتفاعا خلال المدة 2000-2004. وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي شهده سنة 2001مسجلاً 132.41مليار دولار مقارنة ب: 132.54 مليار دولار ، أي بانخفاض قدره ب130 مليون دولار، ليعاود الدين العام الخارجي الارتفاع سنة 2002 نحو 141.9 مليار دولار ، أي بارتفاع قدره 7.16% ما يعادل 9.5 مليار دولار، هذا الارتفاع المسجل لم يعم جميع الدول العربية، إذ نجد أن الدين الخارجي العام ارتفع في سبع دول بنحو 9.5% ، وانخفض في ستة دول أخرى بنحو 1.7% ، وبصفة عامة أن الدول العربية المقترضة خلال الفترة 2000-2004 ميزها زيادة الانفاق العام، وذلك للحيلولة دون المزيد من تراجع النشاط الاقتصادي ، ولقد انعكست هذه التغيرات على تدهور الوضع الكلي للمالية العامة، مما تسبب في زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز.

واصل إجمالي الدين العام الخارجي ارتفاعه، ليبلغ 151.3مليار دولار سنة 2003 ثم 155.46 مليار دولار سنة 2004، وعلى الرغم من استمرار الدين العام الخارجي لهذه الدول في الارتفاع منذ عام 2000، إلا أن وتيرة النمو فيه تراجعت إلى 6.6% سنة 2003 ثم إلى 2.7 %سنة 2004، ويرجع هذا الارتفاع في الدين الخارجي لبعض الدول العربية ازديادا في قيمته، نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل عملات أخرى، كون جزء من هذا الدين مقيم باليورو والين خصوصاً.

وقد سجلت الجزائر على معدل لانخفاض المديونية وذلك بنسبة 11.8%، ثم المغرب بنسبة 2.6 وذلك سنة 2004. في حين سجل على زيادة في حجم المديونية الخارجية لدولتين هما لبنان وتونس وذلك بنسبة 18.1% و13.6% على التوالي ولنفس السنة.

شهدت سنتي 2005 و2006 تراجع إجمالي الدين العام الخارجي، إذ تراجع سنة 2005 بنسبة 4.5% ليبلغ حوالي 148.45 مليار دولار، واستمر في التراجع للسنة الثانية على التوالي ليبلغ حوالي 139.7 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 5.9% ، وقد تأثر الدين العام الخارجي للدول المقترضة بعامل رئيسي وهو السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية للجزائر والتي انخفض الدين الخارجي العام فيها من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006.

إن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2006، ساهم في زيادة عائدات النفط في معظم الدول العربية المقترضة المصدرة للنفط. حيث انفردت الجزائر بين هذه الدول في استخدام جزء من عوائد صادراتها النفطية في تقليص مديونيتها الخارجية وذلك للعام الثالث على التوالي، إذ قامت بالتفاوض مع كلاً من نادي باريس ونادي لندن بغرض التسديد المبكر لجزء كبير من مديونتها.

ابتداء من سنة 2007 عاد الدين الخارجي العام القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بالارتفاع مجدداً، باستثناء كلاً من الجزائر وسوريا حيث فيهما بنسبة طفيفة، فقد انخفض الدين الخارجي بنسبة 0.7% و1.1% على الترتيب، في حين سجلت أعلى نسبة ارتفاع الدين الخارجي القائم في المغرب بنسبة 13.7% ليبلغ حوالي 15.6% مليار دولار، مصر بنسبة زيادة نحو 13.4% ليصل إلى 32.8 مليار دولار ثم السودان بنسبة 13% ليرتفع إلى 31.2 مليار دولار.

شهدت الفترة 2008-2016 زيادة مستمرة في الدين الخارجي القائم، إذ ارتفع من 158.56 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 232.33 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 46.5% وهذا بالنسبة للدول العربية المقترضة كمجموعة، ويعود هذا الارتفاع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، وما صاحبها من تغيرات كبيرة. خاصة على أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، أما على صعيد الدول المقترضة فرادى فنسجل انخفاض في إجمالي الدين الخارجي العام في كل من الجزائر بنسبة 3.1% سنة 2009 ليصل إلى 5.4 مليار دولار، تونس وعمان بنسبة 4.5% و2.6% عام 2009 ليبلغ 20.9 مليار دولار و6.7 مليار دولار على التوالي.

لتعرف الفترة 2010-2016 استمرارا في ارتفاع الدين الخارجي القائم على ذمة الدول العربية المقترضة، مع تسجيل بعض الاستثناءات في انخفاض الدين الخارجي على مستوى بعض الدول العربية كسورية، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، وهذا راجع إلى مواصلة الجزائر إتباع سياسة تخفيض الاعتماد على المديونية العامة الخارجية، مستندة إلى الطفرة المالية المتراكمة من عوائد صادراتها البترولية،

أما بالنسبة إلى جزر القمر وجيبوتي فانخفاض قيمة الدين الخارجي القائم راجع الى حصولهما على إعفاءات للديون الخارجية من خلال مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت مظلة ما يسمى بمبادرة **هيبيك**.[1]

ثانيا: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

فيما يخص نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي للدول العربية المقترضة ، تشير أرقام **الملحق رقم 04** إلى انخفاض هذه النسبة بصورة كبيرة في الفترة 2002-2005 ، حيث انخفض هذا المؤشر من 46.9% (وهو أعلى مستوى مسجل) سنة 2000 إلى الحدود 26% سنة 2007 ، أي بانخفاض قدره حوالي 45% وهو أقصى انخفاض سجله مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2016 عرف هذا المؤشر استقراراً نسبياً بين سنتي 2008-2015 ، إذ تراوحت نسبته بين 19.7% كأدنى مستوى مسجل في سنة 2011، و 22.4% سنة 2015، وهذا راجع إلى تباطؤ الارتفاع في الدين الخارجي العام للدول العربية المقترضة ، الذي اقتصر على نمو قدره 1.8% سنة 2011، مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة 9.1% لنفس السنة.

أما على المستوى القطري فنجد أن هناك تباين في نسبة الدين الخارجي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عربية، إذ تشير البيانات أن هناك ارتفاع في نسبة هذا المؤشر بين سنتي 2015و2016 بشكل عام وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] - *HIPIC* هي المبادرة التي أطلقها صندوق النقد الدولي سنة 1996 من اجل ضمان عدم مواجهة أي بلد فقير عبء الديون الذي لا يمكنه تحمله. ومنذ ذلك الحين، عمل المجتمع المالي الدولي، بما في ذلك المنظمات والحكومات المتعددة الأطراف على تقليص أعباء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات مستدامة. وفي عام 1999، سمح استعراض شامل للمبادرة للصندوق بتوفير تخفيف أعمق وأعمق وأوسع نطاقاً لتخفيف عبء الديون وتعزيز الصلات بين تخفيف الديون والحد من الفقر والسياسات الاجتماعية. في عام 2005، ومن اجل المساعدة في تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تم استكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف (MDRI).

جدول رقم 11: نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية 2015-2016 نسبة مئوية

الدولة	الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي	
	2015	2016
الأردن	35.2	37.5
تونس	65.7	69.4
الجزائر	1.2	2.4
جيبوتي	71.7	88.8
السودان	45.2	39.4
عمان	4.7	6.1
جزر القمر	19.4	19.8
لبنان	54.2	54.8
مصر	14.4	25.1
المغرب	30.2	29.9
موريتانيا	65.3	48.8
اليمن	28.6	34.5
الدول العربية المقترضة	22.4	26.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، مرجع سابق ص173.

فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، فنجد أن كلاً من الجزائر، عمان، مصر، وجزر القمر سجل فيها هذا المؤشر نسبة أقل من متوسط الدول العربية المقترضة والبالغ نحو 26.8% سنة 2016، أما في كل من جيبوتي، تونس، موريتانيا، لبنان، السودان، الأردن، المغرب واليمن فقد تجاوزت نسبة الدين الخارجي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي متوسط الدول العربية، حيث يتراوح بين 88.8% كأعلى مستوى في جيبوتي و29.9%في المغرب وذلك في نفس السنة.

أما على صعيد الدول التي سجلت انخفاض في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، فنجد موريتانيا حيث انخفض من 65.3% سنة 2015 إلى 48.8% سنة 2016 أي بمعدل انخفاض يقدر بـ 25.3%، وفي السودان من 45.2% إلى 39.4% أي بنسبة انخفاض تعادل 12.83% ثم المغرب من 30.2% إلى

29.9%، وذلك بمعدل انخفاض يقدر بنحو 01%، وفي ذات السياق سجلت كلاً من الجزائر وسلطنة عمان النسبة الأقل بين الدول العربية حيث بلغت 2.4%و6.1% على التوالي سنة 2016.

ثالثاً: نسبة خدمة الدين الخارجي العام إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية

استنادا لكون محصلة الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى المتوسط والطويل، فإنه بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين الخارجي مرتفعة، بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن السداد، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة الـ 50% أي يجي أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدول في السداد، وبصورة عامة فإن نسبة خدمة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات قد عرف انخفاضا خلال الفترة 2000-2016، وذلك للدول العربية المقترضة كمجموعة، وبذلك لم يتجاوز حدود المنطقة الآمنة التي حددها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تعادل 50%، وهذا ما يوضحه **الملحق رقم 05**

إن محاولة تحليل الملحق رقم 05 يمكن تقسيم الفترة من 2000 إلى 2016 إلى ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى: 2000 – 2006**

وهي المرحلة التي كان تتراوح فيها نسبة خدمة الدين الخارجي العام إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المقترضة من 16.3 كأعلى مستوى سنة 2003 و 11% كأدنى مستوى سنة 2005، وهذه المرحلة كانت نسبة هذا المؤشر ضمن الحدود المقبولة أي أقل من 50%، غير أنها سجلت أعلى مستوى خلال الفترة محل الدراسة، وذلك راجع إلى أسعار البترول المتدنية في تلك الفترة، في المقابل يوجد عدد من الدول العربية المقترضة التي تشكل فيها البترول الخام السلعة الرئيسية لصادرات كلاً من: الجزائر، العراق، ليبيا، السودان، كما شهدت الفترة انخفاض في قيمة صادرات كلاً من تونس والمغرب بنسبة 0.6% و 1.8% على التوالي في الفترة 2000-2003، ويعزي هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الحاد في قيمة الدينار التونسي والدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تراجع في قيمة الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات.

إضافة إلى أن سنة 2003 بلغت نسبة هذا المؤشر أقصى قيمة لها، وذلك راجع إلى الغزو الأمريكي للعراق في سنة 2003 أين توقفت صادرات العراق من البترول، وبذلك سجل مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي العام

إلى الصادرات العربية من السلع والخدمات هذه المستويات، أي أن قيمة الصادرات قد عرفت انخفاض مقابل ارتفاع في حجم خدمة الدين الخارجي العام، الذي بلغ نسبة نمو في الفترة 2000-2006 نحو 90.85%، حيث ارتفعت قيمة إجمالي خدمة الدين العام من 14.75 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 28 مليار دولار سنة 2006.

- **المرحلة الثانية: 2007-2013**

في هذه المرحلة عرف معدل خدمة الدين الخارجي العام إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المقترضة تراجع كبير وحيث انخفض هذا المعدل من 14.4% سنة 2006 إلى 6.7% سنة 2007، أي بمعدل انخفاض يقدر بنحو 53.5% حيث انخفضت من 28.1 مليار دولار سنة 2006 إلى 15.5 مليار دولار عام 2007، ويعود هذا الانخفاض جراء قيام الجزائر بالسداد المبكر لجزء كبير من ديونها دفعة واحدة، وبذلك فإن خدمة الدين الخارجي للجزائر تراجعت من 13.3 مليار دولار سنة 2006 إلى 1.4 مليار دولار سنة 2007.

هذا إضافة إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول خلال هذه الفترة، الأمر الذي عزز وزاد من قيمة الصادرات للدول العربية المقترضة التي تعتمد على صادرات البترول كسلعة رئيسية في تجارتها الخارجية، وبذلك عرفت الفترة 2007-2013 استقرارا نسبياً في نسبة خدمة الدين الخارجي العام إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المقترضة، حيث تراوحت النسبة بين 4.7% كأدنى مستوى سنة 2013 و6.7% كأعلى مستوى سنة 2007.

- **المرحلة الثالثة: 2014-2016**

عرفت هذه الفترة ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت نحو 9.7% سنة 2016 مقارنة بحوالي 7.9 % سنة 2015. ويعود ذلك ال تسارع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة الذي بلغ 12.2% سنة 2016 مقارنة بتباطؤ وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات لهذه الدول، وقد تجاوز هذا المؤشر بالنسبة لكل من الأردن، تونس، جيبوتي، جزر القمر، مصر، المغرب، لبنان، موريتانيا واليمن ، المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ نحو 9.7% ، في حين جاء اقل منه في بقية الدول المقترضة حيث تراوح بين 0.9% في الجزائر ونحو 1.8 %

في السودان خلال نفس العام، في حين عرف هذا المؤشر ارتفاعا في لبنان من 20.1 % سنة 2015 الى 22.8% عام 2016، وفي جيبوتي من 14.4 % الى 19.6% ، ومصر من 12.3% الى 16.3% ، وفي الأردن من 14.6% الى 16.6%، في حين يتحمل اليمن العبء الأكبر من بين الدول العربية المقترضة في خدمة المديونية الخارجية، ذلك للتراجع الكبير في حجم صادرات السلع والخدمات بسبب التداعيات السياسية.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية

تسعى الدول لتعظيم فرص الاستفادة من علاقتها الخارجية مع العالم في المجالات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بشكل عام، حصوصاً مع الدور الكبير الذي من الممكن أن تقوم به التجارة الخارجية في مساعدة خطط التنمية والتطور ولا سيما في الدول العربية.

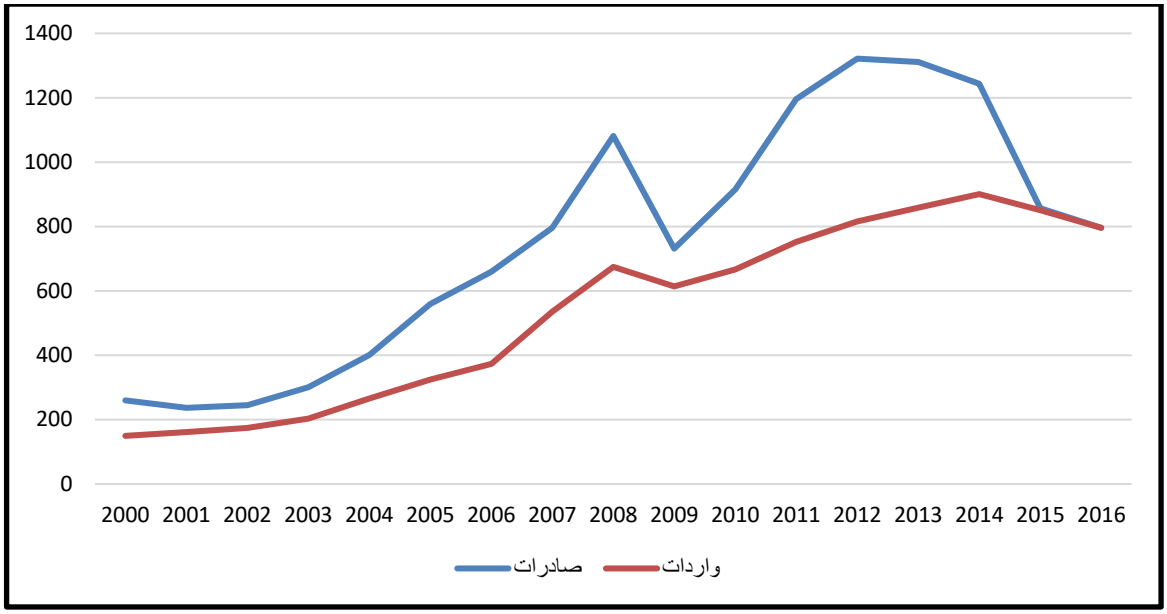
إذ تكتسب المعاملات التجارية أهمية خاصة بالنظر إلى دورها الكبير في نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات التسويقية الأخرى، وكذلك في ربط المجتمعات والاقتصادات، وكونها منفذاً مهماً لتصريف الفائض من الإنتاج عن حاجة السوق المحلي، وكذلك قدرتها على توفير مستلزمات الإنتاج والأعمار والتنمية بشكل عام من موارد مادية وتمويلية.

لهذا تعد التجارة الخارجية مؤشراً لتنافسية الدول في الأسواق العالمية وانعكاسا لقدرتها الإنتاجية والتصديرية المتاحة، فضلاً عن أن التجارة تصب بشكل مباشر في الميزان التجاري ومستويات الدخل والرصيد من العملات الأجنبية، هذا إلى جانب انعكاساتها الإيجابية على التدفقات الرأسمالية.

أولاً: تطور حجم التجارة الخارجية الإجمالية

شهدت الفترة 2000-2016 العديد من التقلبات على مستوى التجارة الخارجية للدول العربية مجتمعة، وذلك نتيجة تأثر بعوامل داخلية وخارجية، ويمكن للجدول التالي أن يوضح لنا تطور حجم التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية متمثلة في الصادرات والواردات، ووزنها من حجم التجارة العالمية.

رسم بياني رقم 10: تطور حجم التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 2000-2016. مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي.2016/2000

نمت قيمة التجارة العربية الإجمالية بمعدل مرتفع خلال الفترة 2000-2008، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية، في ضوء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الدول العربية الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد، هذا على الرغم من الانخفاض في حجم الصادرات العربية الإجمالية بين سنتي 2000و2001، حيث انخفضت من 259.7 مليار دولار إلى 236.7 مليار دولار، وشكل عام ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية من أدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة 236.7 مليار دولار، إلى أكثر من 1070 مليار دولار سنة 2008، متجاوزة بذلك ولأول مرة حاجز التريليون دولار-وهذا بفضل التحسن الذي عرفته أسعار البترول خلال تلك الفترة- أي بمعدل نمو 352.3%، في حين عرفت الواردات العربية زيادة مستمرة من عام 2000إلى 2008، حيث ارتفعت من حوالي 149.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 673.2 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يعني معدل الزيادة الواردات كان وتيرة أقل من الزيادة في الصادرات العربية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على رصيد الحساب التجاري للدول العربية مجتمعة متمثلاً في تحقيق فائض على طول الفترة 2000-2008.

لكن بالنظر إلى حجم التجارة العربية الإجمالية وما هو موقعها من التجارة العالمية، نجد أن الدول العربية مجتمعة وبكل ما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وحجم سوق كبير إلا أن نسبة التجارة العربية الإجمالية إلى التجارة

العالمية تبقى جد ضئيلة، فأعلى مستوى بلغته هذه النسبة لم يتجاوز 5.3% وذلك سنة 2008، بعد أن كانت تمثل نحو 3.2% عن التجارة العالمية سنة 2002.

تشير الاحصائيات أن نمو التجارة العربية الإجمالية بين سنتي 2000 و2008 بلغ حوالي 326%، في حين بلغ معدل نمو التجارة العالمية لنفس المدة نحو 159%، ما يعني أن التجارة العربية عرفت وتيرة نمو متسارعة فاقت المتوسط العالمي خلال الفترة 2000-2008، حيث يعزى هذا النمو المتسارع إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الكميات المنتجة من طرف الدول العربية المصدرة للنفط.

لقد أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية منتصف 2008 وبداية 2009 إلى انكماش النمو العالمي وتراجع وتيرة نمو التجارة العالمية إذ انخفض حجمها من 32.6 ترليون دولار سنة 2008 إلى 25.2 تريليون دولار سنة 2009، أي بانخفاض قدره 22.6% لم يستثني تجارة الدول العربية من التراجع الكامل جراء وطأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إذ انخفض حجم التجارة الخارجية للدول العربية كمجموعة من 1.74 تريليون دولار سنة 2008 إلى حوالي 1.31 تريليون دولار، وذلك بتسجيل معدل انخفاض الصادرات نحو 32.5%، مقارنة بانخفاض في الواردات بنسبة 11.7%، ذلك أن أهم صادرات الدول العربية تتمثل في البترول الذي تأثرت أسعاره جراء الأزمة المالية واتجهت أسعاره إلى الانخفاض، مما ترجم ذلك في التراجع الكبير في قيمة الصادرات، أما فيما يخص الواردات فقد كان تأثرها محدود نسبياً بتداعيات الأزمة المالية ذلك أن واردات الدول العربية بشكل عام تتمثل أساساً في الغذاء والمواد المصنعة، وان تراجع الواردات ليس انخفاض في الكمية ولكن في القيمة بسبب تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي.

ابتداءاك من سنة 2010 بدأ الاقتصاد العالمي يستعيد مستواه الذي سبق حدوث الأزمة المالية سنة 2008، فبعد أن شهدت التجارة العالمية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009، عاودت الارتفاع سنة 2010 لتبلغ حوالي 30.7 تريليون دولار مقارنة بـ 25.2 تريليون دولار سنة 2009، أي بارتفاع يعادل 21.7%، انعكس النمو الاقتصادي في عام 2010 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن تراجعت هذه الأخيرة سنة 2009 نتيجة التبعات السلبية للأزمة المالية، عاودت التجارة العربية الخارجية نموها سنة 2010، حيث سجلت زيادة بنسبة 18.05% لتبلغ حوالي 1.55 تريليون دولار مقارنة بـ 1.31 تريليون دولار سنة 2009، وقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية سنة 2010، أين قدرت بنحو 25%

في حين بلغ المتوسط العالمي 22%، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية عند مستواه السابق أي بنسبة 5.9%.

أما بالنسبة للواردات العربية فقد انخفضت من 4.6% من إجمالي الواردات العالمية سنة 2009 إلى 4.2% من الإجمالي العالمي للواردات، لتبلغ بذلك حوالي 651.4 مليار دولار عام 2010 مقارنة 594.3 مليار دولار سنة 2009، أي بارتفاع قدره 9.6%.

واصل نمو التجارة الخارجية العربية تزايده مدعماً بارتفاع أسعار النفط وزيادة معدل نمو بلغ حوالي 10.41% بين سنتي 2011و 2012، حيث ارتفعت قيمة التجارة العربية الخارجية من حوالي 1.9 تريليون دولار سنة 2011 إلى 2.13 تريليون دولار سنة 2012 حيث سجل في هذه السنة أعلى قيمة للصادرات العربية إذ بلغت نحو 1.32 تريليون دولار، بمعدل نمو بلغ 10.22% مقارنة بسنة 2011.

سنة 2014 سجل ارتفاع الواردات العربية مقابل انخفاض للصادرات العربية وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث انخفضت الصادرات العربية من حوالي 1.32 تريليون دولار سنة 2012 إلى 1.31 تريليون دولار سنة 2013، أي بانخفاض قدر بنسبة 0.83%، ثم انخفضت الصادرات العربية إلى 1.24 تريليون دولار سنة 2014، أي بانخفاض قدره نحو 5.12%، في حين ارتفعت الواردات العربية من حوالي 813.8 مليار دولار سنة 2013 إلى 860.6 مليار دولار سنة 2013، بمعدل زيادة قدره 5.75%، ثم ارتفعت إلى 900.7 مليار دولار سنة 2014 بنسبة زيادة حوالي 4.65%.

بحلول سنة 2015 عرفت التجارة الخارجية العربية تراجعاً، حيث انخفضت إلى 1.7 تريليون دولار، مقارنة بـ 2.14 تريليون دولار سنة 2014، بذلك تراجع وزن التجارة العربية الخارجية إلى التجارة العالمية لتبلغ نحو 5.13% مقارنة بـ 6.65% سنة 2014، أي بمعدل انخفاض يساوي 9.2%، وما يلاحظ في سنة 2015 أن حجم الواردات العربية بلغ مستويات قياسية مقارنة بالصادرات، إذ بلغت نسبة الواردات إلى الصادرات حوالي 99.31%، وذلك ما يفسر هشاشة التجارة الخارجية العربية وضعف الصادرات العربية التي تعتمد بصورة كبيرة على صادرات المحروقات.

نتيجة لتواصل تراجع أسعار النفط العالمية، سجلت الصادرات العربية تراجعاً بنسبة بلغت نحو 7% ليبلغ قيمتها 796.4 مليار دولار مقارنة ب 856.6 مليار دولار سنة 2015، وبعد هذا التراجع المسجل للسنة الرابعة

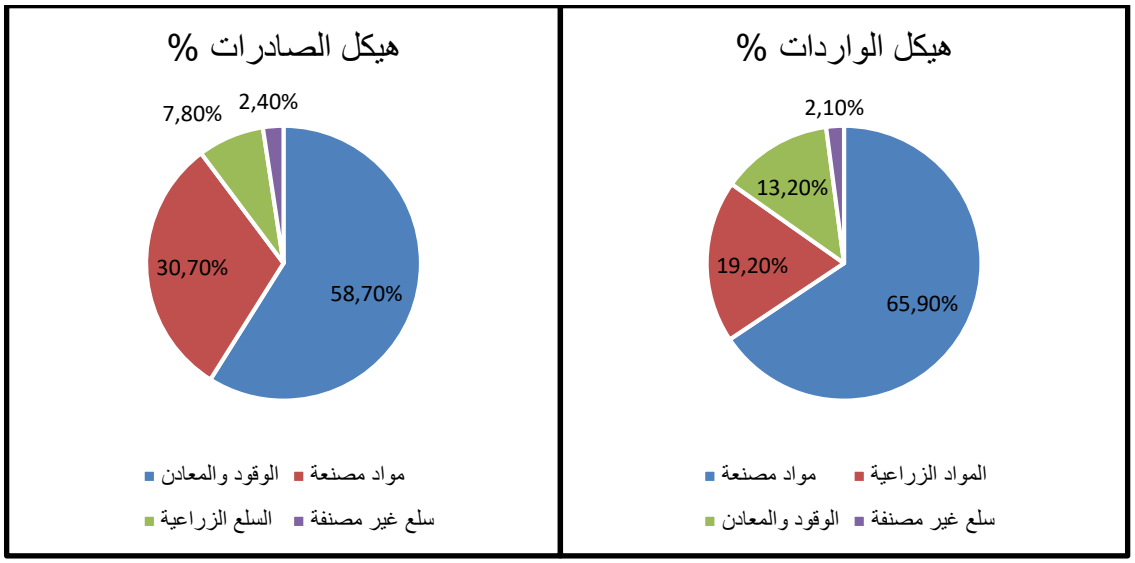
على التوالي وذلك ابتداء من سنة 2013، مما أثر في نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.7% سنة 2016 مقابل 5.1% سنة 2015 كما تراجعت قيمة الواردات العربية لتبلغ حوالي 795.8 مليار دولار سنة 2016، مقارنة بـ 850.7 مليار دولار سنة 2015، أي تراجع قدره 6.5%، ويعزي ذلك إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول العربية بتقليص مستويات الإنفاق العام إضافة إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي.

كما سجلت سنة 2016 بلوغ نسبة الواردات العربية إلى الصادرات العربية حدود 100% (99.93%) مما يعني انخفاض نسبة أو مؤشر تغطية الصادرات العربية للواردات.

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

بغرض الوقوف أكثر على واقع هيكل التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية يمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي الذي يبين الهيكل السلعي لكل من الصادرات والواردات العربية سنة 2016.

رسم بياني رقم 11: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2016



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص146.

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية حيث يقدر مساهمتها في هيكل الصادرات بنحو 58.7% سنة 2016، إذ نجد أن الدول العربية لا يزال يشكل البترول السواد الأعظم من

قيمة الصادرات العربية، يلي ذلك المعادن في شكلها الخام كالفوسفات والحديد، وهذا نتيجة تزايد اعتماد الدول العربية على تصدير السلع الأولية، بالرغم من التقلبات الشديدة التي تتعرض لها أسعار هذه السلع في السوق الدولية، وهذا الخلل الهيكلي للصادرات العربية يعكس الخلل الهيكلي للقاعدة الإنتاجية العربية.

تأتي في المرتبة الثانية المواد المصنعة بنسبة 30.7% من إجمالي الصادرات العربية لسنة 2016، وعلى مستوى أهم المواد المصنعة، تأتي المواد الكيمياوية كأكبر حصة من المواد المصنعة بنسبة 10.8% من جملة الصادرات العربية، ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة 7.1%، مواد مصنعة أخرى بنسبة 7%، وأخيراً مواد مصنعة أساسية بنسبة 5.8%.

أما على صعيد صادرات السلع الزراعية، نجد أن نسبتها من إجمالي الصادرات بلغت 7.8%.

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات العربية فإنه يبين الوجه الآخر من الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي العربي، وكما هو مبين في الشكل السابق، يتبين مدى الاعتماد الكبير على السوق الخارجية في تلبية الحاجات الأساسية.

تشير الاحصائيات أن فئة المواد المصنعة تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الواردات العربية، وذلك بنسبة 65.9%، وضمن نفس الفئة تحتل الآلات ومعدات النقل على المرتبة الاولى وذلك بنسبة 30.5%، تليها المواد المصنعة الأساسية بنسبة 18.5%، ثم المواد المصنعة الأخرى بنسبة 8.8% وأخيراً المواد المصنعة الاخرى 8.1%، ويمكن الإشارة أن ضخامة هذه الفئة لا تعكس بالضرورة تطور الصناعة في الدول العربية، إذ ان بند الآلات ومعدات النقل يضم إضافة إلى وسائط النقل والسلع الاستهلاكية المعمرة التي ليست لها علاقة بالاستخدام الإنتاجي.

كما تشير النسب السابقة على حيازة السلع الزراعية على نسبة معتبرة من إجمالي الواردات العربية بنسبة 19.2%، متمثلة أساساً في الحبوب والدقيق وذلك بقيمة 25.2 مليار دولار، ما يمثل نحو 30% من قيمة الواردات الزراعية، والتي تقدر بحوالي 85.09مليار دولار سنة 2016 وهو ما يعكس حجم الفجوة الغذائية في الدول العربية.

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية

تعاني المنطقة العربية تخلفا شاملا، تتضح معالمه بشدة في الجانب الاقتصادي، ومع مطلع الالفية الثالثة ازدادت حدة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية مجتمعة، والتي شكلت تحديا حقيقيا في وجه التنمية على مستوى تلك الدول، على الرغم من تباين تلك التحديات الاقتصادية بين دول المنطقة العربية الا ان عدد من هذه التحديات يمثل سمة مشتركة بين جميع الدول العربية. لذلك سنحاول تسليط الضوء على اهم التحديات الاقتصادية في الدول العربية.

المطلب الأول: ضعف تنافسية اقتصادات الدول العربية

تشير القدرة التنافسية الى زيادة مستويات إنتاجية الدول ووعيها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية. لذلك تسعى الدول الى تطوير وتحسين انتاجيتها في جميع القطاعات الاقتصادية لمواجهة الحواجز التي تعرقل من قدرتها التنافسية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في التجارة العالمية وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وبالتالي تنمية اقتصاداتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع.

وفقا لتعريف تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تشير التنافسية إلى قدرة الدولة على خلق بيئة إنتاجية تنافسية لدفع عجلة النمو المستدام وتحقيق معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.كما عرفها المجلس الامريكي للسياسة التنافسية بأنها قدرة الدول على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الاسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشية لأفرادها على المدى الطويل.[1]

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف التنافسية على انها قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.[2]

أما وفقا لتقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، فإن التنافسية تعني الاداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والانشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الاجنبية.

---

[1]– عبير محمد علي عبد الخالق،" آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة"، **مجلة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري**، كلية الإدارة والتكنولوجيا، جامعة الإسكندرية، العدد 24، 2015، ص 42.

[2]- نفس المرجع، ص 43.

ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي تتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها.[1]

تصدر العديد من الجهات الإقليمية والدولية تقارير عن التنافسية العالمية. نجد من بين هذه التقارير تقرير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Report والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يتم ترتيب دول العالم حسب مؤشر التنافسية العالمية، بالاعتماد على نحو 100 مؤشر تمثل في مجموعها اهم العوامل في قياس القدرة التنافسية.

تشير تقارير التنافسية العالمية إلى أن أعلى عشر دول عالميا من حيث مؤشر التنافسية الاجمالي هي: سويسرا، سنغافورة، أمريكا، هولندا، ألمانيا، السويد، بريطانيا، اليابان، الصين، فنلندا. بينما تتمثل الدول العربية الأكثر تنافسية في كل من الامارات، قطر، السعودية، الكويت والبحرين بينما تقع ثلاث دول عربية فقط في الثالثين دولة الاولى عالميا في التقرير الصادر حول مؤشرات التنافسية العالمية لعام 2016 وهي الامارات وقطر والسعودية بمؤشر تنافسية إجمالي يبلغ 5.26، 5.23، 4.84 على التوالي .حيث أن المؤشر مقاس من 1 الى 7 وهو ما يشير إلى أن فجوة التنافسية لا تزال كبيرة بين الدول العربية والدول الاخرى.[2] وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1]- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003، ص 26. متوفر على الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/313/313_compissue2003.pdf

[2]- عبير محمد علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص 46.

جدول رقم 12 : ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية 2002–2016

الدولة	الترتيب العالمي							
	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الامارات	-	-	32	31	25	24	19	16
البحرين	-	28	49	37	37	35	43	48
المغرب	57	56	70	73	75	70	77	70
الجزائر	-	71	76	83	86	110	100	87
الأردن	45	35	52	48	65	64	68	63
تونس	33	42	30	36	32	83	83	95
مصر	51	62	63	81	81	107	118	116
قطر	-	46	38	26	17	11	13	18
السعودية	-	-	35	27	21	18	20	29
الكويت	34		44	35	35	24	36	38
عمان	-	35	42	38	34	32	33	66
لبنان	-	-	-	-	92	91	103	101
ليبيا	-	-	88	91	98	113	108	-
سورية	-	-	80	78	97	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	137	140	145	-

Source : World Economic Forum, Global Competitiveness Reports, 2002- 2016

من خلال الجدول السابق نلاحظ عدم دخول عدد من الدول العربية في الترتيب العالمي لمؤشر التنافسية العالمية خلال السنوات الأولى لبداية صدور التقرير العالمي للتنافسية العالمي منذ السنة 2002 وذلك لعدم توفر المعطيات اللازمة والتي من خلالها يتم حساب مؤشر التنافسية.

اما فيما يتعلق بالترتيب العالمي للدول العربية خلال الفترة 2002 – 2016 فقد شهدت أغلب الدول العربية تراجعا ملحوظا في الترتيب العالمي من حيث مؤشرات التنافسية العالمية، فعلى سبيل المثال تراجع ترتيب مصر وتونس من 33 ،51 على الترتيب سنة 2002 إلى 95 ،116 على الترتيب عام 2016. نفس الامر بالنسبة الى كل من المغرب، الجزائر، البحرين ...الخ كما يلاحظ خروج سوريا من الترتيب العالمي لمؤشر التنافسية منذ عام 2012 بسبب غياب المعطيات (المؤشرات) نتيجة أوضاع الحرب التي تشهدها البلاد، نفس الحالة بالنسبة الى اليمن الذي يحتل مراتب متأخرة في مؤشر التنافسية العالمية وخروجه من الترتيب العالمي سنة 2016، كذلك

الامر بالنسبة الى ليبيا التي تحتل المرتبة 108 عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمية سنة 2015 وخروجها من التصنيف سنة 2016 وخروج ليبيا من تقرير2016.

فباستثناء كل من الامارات، قطر، السعودية والكويت التي حافظت بصورة نسبية على ترتيبها العالمي خلال الفترة 2016/2002، باقي الدول العربية تعرف تأخرا كبيرا فيما يخص بتنافسية اقتصاداتها على المستوى العالمي، ويمكن ايعاز ذلك الى الأسباب التالية:[1]

- تدهور الوضع النسبي في مجال بيئة الاعمال نتيجة تأخر الجهاز الاداري والتنظيمي وضعف مرونة القوانين وانتشار الفساد الاداري مما يعوق الاستثمار الاجنبي، فضلا عن تدهور البنية التحتية وتراجع معدلات النمو والانتاجية وارتفاع معدلات النمو السكاني وتركز الصادرات في سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب عليها ولا تتكيف مع تغيرات الطلب؛
- تشكل نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية نقطة ضعف رئيسية في تنافسية اقتصادات الدول العربية حيث يشير تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية خلال الفترة 2016/2000 إلى استحواذ قطاع الصناعات الاستخراجية على أكثر من 30 %من اقتصادات الدول العربية بينما تبلغ نسبة الصناعات التحويلية نسبة 10 % فقط خلال نفس الفترة. وتتراوح باقي قطاعات الانتاج بما فيها الزراعة بين 5 % و6 %فقط مما يشير إلى اعتماد اقتصادات الدول العربية على الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها النفط بينما تتميز القطاعات الاخرى بضعف التنافسية. ومن جهة أخرى تعاني الدول غير النفطية من انخفاض أداء ميزانها التجاري، وذلك لعدم كفاية نمو الصادرات بشكل يغطي الاحتياجات من الواردات؛

هذا بالإضافة الى أسباب أخرى هي: [2]

- تعاني الدول النفطية العربية من هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع، وضعف الصناعات غير النفطية والتعرض لمنافسة حادة من الواردات. أما الدول العربية غير النفطية فتعاني من الاعتماد على سلع تقليدية وعدم التنوع وانخفاض القدرة على المنافسة ومحدودية الاسواق. كما أن أغلب الواردات من سلع مصنعة وعالية التكنولوجيا بما يؤدي إلى تدهور شروط التجارة العالمية في غير صالح الاقتصادات العربية؛

[1]- صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، 2016، ص 115.

[2]- عبير محمد علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص 59.

- تعاني الدول العربية من اتساع الفجوة الرقمية وضعف الاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة نتيجة ضعف البنية التحتية التقنية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير، فضلا عن تراجع مؤشرات الحاكمية وفعالية المؤسسات وتدني مستويات التعليم والاهتمام بالكم على حساب الكيف مما يسفر عن انخفاض المهارات المتاحة والمردود على الانتاجية وأداء سوق العمل؛
- رغم أهمية دور التجارة الخارجية في تعزيز القدرات التنافسية، و ما يستلزمه ذلك من سعي الدول لتنويع منتجاتها وتطويرها وفقا للمواصفات العالمية من أجل الحصول على حصص كبيرة في الاسواق المستهدفة، إلا أن تركز الصادرات السلعية للدول العربية تمثل نقطة ضعف رئيسية في الوضع التنافسي العربي، وذلك نتيجة عدم قدرة غالبية الدول العربية على تنويع تجارتها السلعية و اعتمادها على عدد محدود من المنتجات التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها مما يؤدي عن الحد من القدرات التنافسية وانخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية العربية.

المطلب الثاني: تدني مستوى التجارة العربية البينية

تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية في جميع دول العالم، بغض النظر عن مستوى تقدمها او تخلفها، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي.

المنطقة العربية تعتبر منطقة مثالية لقيام تكتل تجاري موحد يضم كل دول المنطقة، وذلك لعدد من الاعتبارات والمقومات التي تمتاز بها المنطقة العربية كالاتصال الجغرافي، تنوع الإنتاج، اتساع حجم الأسواق الداخلية، انتشار الموانئ والسكك الحديدية إضافة الى وجود لغة واحدة ...الخ. منذ عهود الاستقلال وبعد تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 كان العمل الاقتصادي العربي المشترك يشكل هاجسا عربيا يؤمل منه الكثير. وفي إطار الجامعة العربية ابرمت الدول العربية اول اتفاقية تكامل اقتصادي عربي سنة 1953 وهي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية، وقد تلت هذه الاتفاقية قرار انشاء السوق العربية المشتركة سنة 1964. ومنذ ذلك الحين كان هناك الكثير من المحاولات الجادة والهادفة الى وضع الأسس للتعاون العربي المشترك، غير ان قرار انشاء السوق العربية المشتركة واجهه الكثير من المعوقات التي كانت تعبر عن واقع حال الدول العربية حديثة الاستقلال، والتي كانت لا تزال ترزح تحت نير التبعية للاحتلال. حيث اشترك عدد قليل

من الدول العربية في هذه الاتفاقية وتحفظ البعض الآخر على كثير من بنودها. وبالتالي لم تؤدي هذه الاتفاقية الى الأهداف التي كانت مرجوة منها.[1]

سنة 1980 في قمة عمان بالأردن تم التأسيس لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي وقعتها كل الدول العربية باستثناء الجزائر، بقيت معطلة حتى العام 1997 حيث أعلن عن إعادة احياء الاتفاقية والبدء بتأسيس جاد وحقيقي للعمل العربي المشترك في خضم بروز التكتلات الاقتصادية العالمية كالاتحاد الأوروبي ودول النافتا وفي ظل دعوة منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.[2]

ان منطقة التجارة الحرة العربية كان يرجى منها الكثير، حيث كان من المتوقع ان يزداد حجم التجارة العربية البينية مع التدرج في الغاء التعريفات الجمركية والتي كان من المقرر ازالتها بالكامل عن السلع ذات المنشأ العربي بحلول سنة 2005 وهو ما لم يتحقق، وبذلك لا تزال قيمة التجارة العربية البينية تشكل قيمة ضئيلة اذا ما قورنت مع التجارة الخارجية للدول العربية غير البينية. ويمكن للجدول التالي ان يوضح تطور قيمة التجارة الخارجية والبينية العربية خلال الفترة 2000 – 2016.

جدول رقم 13 :تطور متوسط التجارة الخارجية الاجمالية والبينية العربية خلال الفترة 2000 – 2016 مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط التجارة العربية البينية	17.5	20.5	23.55	32.15	44.2	56	67.3	79.5
متوسط التجارة الخارجية الاجمالية	198.85	208.25	249.2	345.9	454.25	540.8	661.5	875.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط التجارة العربية البينية	80.4	91.1	100.8	109	119.4	121.5	110.3	99.4
متوسط التجارة الخارجية الاجمالية	671.5	786.95	969.6	1074.2	1097.4	1077.6	852.72	790.01

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي 2016/2000

[1]– بشير خليفة الزعبي، خالد محمد السواعي، عيد علي الزبود، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الأول، ص 02.

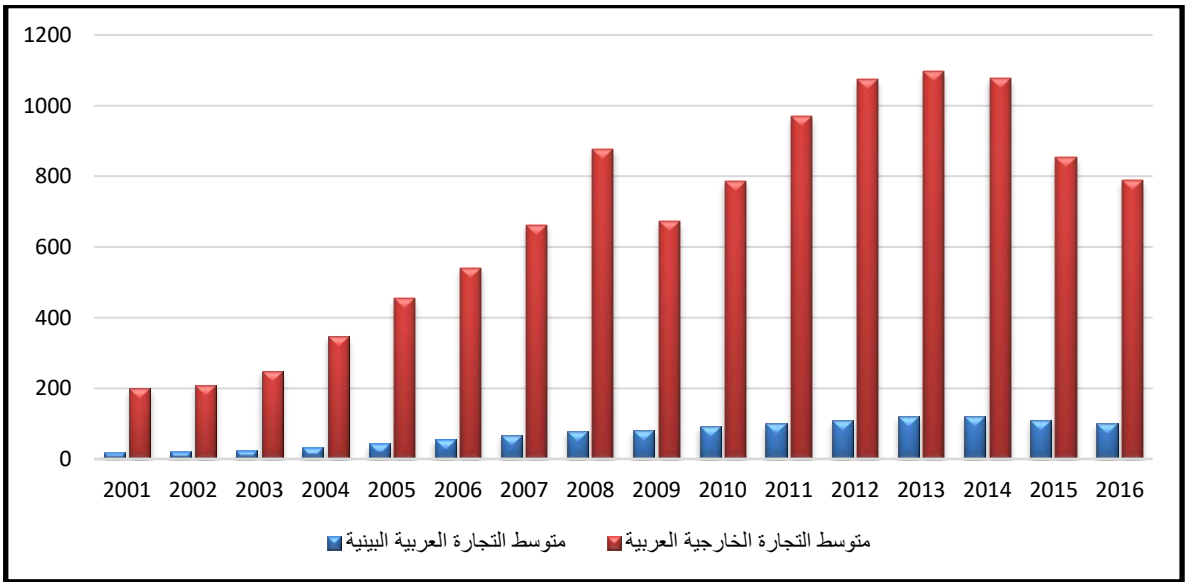
[2]– نفس المرجع، ص 02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان التجارة العربية البينية عرفت تطورا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقلت من حدود 34.4 مليار دولار سنة 2001 الى أكثر من 121 مليار دولار سنة 2014 ، لتنخفض قيمة التجارة العربية البينية ابتداء من سنة 2015 لتسجل حوالي 110.3 مليار دولار ثم 99.4 مليار دولار.

اما التجارة الخارجية الاجمالية العربية فهي الأخرى قد عرفت زيادة مطردة خلال الفترة 2001 – 2016 حيث انتقلت من حوالي 200 مليار دولار سنة 2001 الى اكثر من 1097 مليار دولار سنة 2013.

غير ان الجدول السابق يشير الى نقطة مهمة ألا وهي ضعف مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية، ويمكن للرسم البياني التالي توضيح ذلك بصورة أكثر دقة

رسم بياني رقم 12 نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2001 – 2016



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي 2016/2000.

الرسم البياني أعلاه يمثل تطور اجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2016/2001 وما تمثله التجارة العربية البينية منها، حيث يشير بكل وضوح الى ضعف نصيب التجارة العربية البينية من حصة التجارة الخارجية الاجمالية، إذ تشير المعطيات ان هذه النسبة لم تتجاوز الـ 13% كأقصى حد بلغته وهو سنة 2015 بنسبة 12.93% ، غير ان الامر في راجع في الحقيقة الى تراجع قيمة اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية نتيجة تراجع العوائد النفطية مع تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 وليس الى ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية.

كذلك من خلال الرسم البياني نجد ان نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية العربية بقيت مستقرة ومحافظة نسبيا على حصتها حيث تراوحت بين 9.07% كأدنى مستوى سنة 2008 و 12.93% كأعلى مستوى سنة 2015 بذلك فان متوسط نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2016/2001 بلغت نحو 9.91% وهي نسبة اقل ما يمكن القول عنها انها ضعيفة وجد متواضعة

في ظل كل ما تتوفر عليه الدول العربية من إمكانيات تؤهلها لكي تصبح من اكثر الأقاليم في العالم تعرف ترابطا تجاريا، وربما يعود ضعف التبادل التجاري العربي البيني الى مجموعة من الأسباب يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

- ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية أدى الى عدم التنوع في الاقتصادات العربية وافتقارها الى التشكيلة الواسعة من المنتجات،
- تركز الصادرات العربية في المواد الأولية والتي تجد لها أسواق استهلاكية كبيرة ومستقرة في الدول الصناعية الكبرى والتي تمتلك قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات إما نقدا او عينا من خلال سلع كثيرة ومتنوعة ومتطورة تستوردها الدول العربية، وبالتالي خلق نوع من العلاقات الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية المستقرة مما زاد من اعتماد كل منهما على الآخر عبى حساب الدول العربية؛
- تباين الرسوم الجمركية بين الدول العربية، كما انها تتميز بميزة تصاعدية فالتعريفات على المواد الأولية قليلة ومنخفضة جدا بالمقارنة مع التعريفات المفروضة على المواد نصف المصنعة والنهائية وخاصة بالنسبة الى صناعة النسيج والملابس والجلود، فضلا عن افتقار الدول العربية الى نظام جمركي موحد؛
- ارتباطات الدول العربية مع مجموعات اقتصادية مختلفة وبدرجات مختلفة أيضا، من خلال الاتفاقيات الثنائية او الإقليمية، والتي أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية اكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى الى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي و الجماعي بين الدول العربية؛
- المبالغة في تطبيق القيود غير الجمركية–الإدارية والكمية والنقدية على السلع العربية كرخص الاستيراد او الاستمارات والشهادات، بالإضافة الى تعقيد الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية البينية؛

بالإضافة الى معوقات أخرى تحول دون تنمية التجارة العربية البينية هي: [2]

- الخلل في هيكل الإنتاج العربي من خلال انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي؛

[1]– عامر باكير، طالب عوض، تطور التجارة العربية البينية، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الأول، ص ص 64-66 .

[2] – عبد الله الشواورة، أهمية كفاءة النقل والخدمات اللوجيستية في تعظيم التجارة العربية البينية، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الثاني، ص 657.

- زيادة التكلفة اللوجستية للتجارة العربية البينية والمتمثلة في ارتفاع تكلفة الإجراءات وطول الفترة اللازمة لإنجاز الإجراءات، فضلا عن سوء التنظيم والضعف لدور وسطاء الشحن وصغر حجمهم وعدم وجود هيئة عربية تتولى تعزيز هذا القطاع على غرار الرابطة الدولية لوسطاء الشحن (FATA)؛

باختصار تبقى المنطقة العربية اقل المناطق والاقاليم في العالم اشتباكا على مستوى التكامل التجاري، وذلك بسبب الافتقار الى مقومات منطقة التبادل التجاري الحر والمعروفة في كل الادبيات وهي: **منفذ جمركي موحد، أنظمة جمركية موحدة، تعريفة جمركية موحدة.**

ليبقى اهم سبب يحول دون بلوغ التجارة العربية البينية ما بلغته التجارة العربية الخارجية مع غير العرب هو غياب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسعى جاهدة للوصول إلى تكامل اقتصادي عربي ونبذ كل الخلافات السياسية بين الدول العربية.

المطلب الثالث: ضعف الاستثمارات العربية البينية

يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبري في معظم دول العامل باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، بسبب مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وإذا ما وجهت الاستثمارات بشكل سليم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فإنها تساعد في معاجلة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، وهو الأمر الذي يدفع المخططين دوما نحو البحث في أساليب تحفيز وتوطين الاستثمارات الاجنبية ، وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على تحقيق المستويات المرجوة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل ورفع مستويات الرفاه لكافة شرائح المجتمع[1].

تتسم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة إلى وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالمياً .يرجع ذلك أساسا، أن الجزء الاكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تمثل عمليات شراء من جانب مستثمرين غير مقيمين لأصول قائمة في تلك الدول. إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية[2] .

[1]- حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربي، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، 2005، ص 53.

[2]- حسين عبد المطلب الاسرج ، نفس المرجع،55.

تبلغ التدفقات الواردة للدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 8 % مقارنة مع استحواذ سكان الوطن العربي على نحو 20 في المائة من إجمالي سكان العالم سنة 2014، مما يعكس الحاجة إلى محاولة استيعاب الاستثمارات العربية البينية كبديل استراتيجي للاستثمار الأجنبي، إذ تشير المعطيات ان الدول العربية تسعى جاهدة لاستقطاب الأموال العربية، الامر الذي ساعد نسبيا في نمو حجم الاستثمارات العربية البينية وهذا ما يمثله الجدول التالي

جدول رقم 14 : تطور حجم الاستثمارات العربية البينة خلال الفترة 2000 – 2016 مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمارات العربية البينية	1.81	2.64	2.91	3.83	5.95	37.2	17.5	14.04	35.3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
حجم الاستثمارات العربية البينية	19.2	12.5	6.81	3.36	3.56	2.01	3.38	5.26	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2000 – 2016

بتتبع تطور حجم الاستثمارات العربية البينة خلال الفترة 2000 – 2016 والتي يشير اليها الجدول أعلاه، نلاحظ انها عرفت تذبذبا واضحا ، فخلال الفترة 2000 – 2005 عرفت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعا مطردا فارتفعت من 1.81 مليار دولار سنة 2000 الى اكثر من 37 مليار دولار سنة 2005 والتي تعتبر سنة استثنائية حققت فيها الاستثمارات العربية البينية مستوى قياسي، ويرجع ذلك الى تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في العديد من الدول العربية، فضلا عن توافر الفوائض المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع العائدات النفطية لدى الدول المصدرة للنفط، حيث سعت هذه الدول الى إيجاد الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية، كذلك ما ساعد في بلوغ الاستثمارات العربية البينية هذا المستوى هو استقطاب مدينة عبد الله الاقتصادية لعدد كبير من الاستثمارات العربية بلغت حوالي 28.8 مليار دولار ما يمثل حوالي 77.4% من اجمالي الاستثمارات العربية البينية لنفس السنة.

غير ان الزيادة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية لم تدم طويلا، حيث انخفضت الى حوالي 17.5 مليار دولار سنة 2006 ثم الى 14.04 مليار دولار سنة 2007، لترتفع مجددا الى حوالي 35.3 مليار دولار سنة 2008 ويمكن ايعاز هذه الزيادة في ارتفاق التدفقات المالية الواردة الى الدول العربية والتي كانت موظفة في

الأسواق المالية العالمية هروبا من انكماش هذه الأسواق وتأثرها الكبير بالأزمة المالية مع بداية النصف الثاني لسنة 2008.

في حين عرفت الفترة 2009 – 2016 تراجعا كبيرا لحجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية حيث انخفضت من نحو 19.2 مليار دولار سنة 2009 الى حدود 2 مليار دولار سنة 2014 وهي السنة التي عرفت انهيار أسعار النفط الى أدنى مستوى لها، وبالتالي انكماش في حجم الفوائض المالية لدى الدول النفطية خاصة دول الخليج العربي والتي تعتبر المصدر الرئيسي للاستثمارات العربية البينية، وبالتالي التراجع في حجم هذه التدفقات الى الدول العربية.

سنة 2015 ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية نسبيا ليصل الى حدود 3.4 مليار دولار ثم واصلت التدفقات العربية ارتفاعها لتصل الى حوالي 5.26 مليار دولار

بصورة عامة تبقى الاستثمارات العربية البينية دون المستوى الذي من الممكن ان تلعبه في تحقيق التنمية في الدول العربية، خاصة تلك التي هي بحاجة الى مثل هذه التدفقات، في ظل حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج والتي تقدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ما بين 800 و1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ 2400 مليار وهي مبالغ مالية لو تم توجيهها الى الدول العربية لحققت نتائج جد طيبة في مجال التنمية العربية، وجدير بالذكر ان هناك عدد من الأسباب تحول دون زيادة حجم التدفقات العربية البينية، بل تساهم حتى في هجرة هذه الاستثمارات نحو الخارج، نذكر منها: [1]

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية والقومية اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية واستخدامها في تطوير البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية؛
- افتقاد الاستقرار التشريعي، حيث يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في أماكن أخرى؛

[1]– بوخاري عبد الحميد،" الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2010/2009، ص ص 77، 78 .

- ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري، وشيوع البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخر اج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية؛
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع الخ اص إلى مجال الاستثمار في نشاطات معينة؛
- ضعف البنية التحتية، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي ... الخ. وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فإلى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات؛
- عدم وجود أسواق مالية نشيطة بقدر كاف لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول العربية، فعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية.

المطلب الرابع: ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك

يقوم العمل الاقتصادي المشترك أساسا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها والتعاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما لا يمكن إنجازه أو ما لا يمكن تحقيقه بتكاليف وأوقات وجهود أقل بغير العمل المشترك.

فقد استطاعت دول أوروبا تجاوز حروبها الطاحنة في النصف الأول من القرن العشرين واختلافاتها اللغوية لبناء مشروع عمل مشترك بدأ بالاقتصاد والتجارة المتبادلة ليشمل البيئة المحيطة الشاملة بالعمل الاقتصادي من النقل والنقد والاتصالات والتشريعات ثم امتد إلى السياسات الخارجية والدفاعية، في حين عجزت الجامعة العربية التي

بدأت العمل منذ عام 1945 –أي قبل قيام السوق الأوروبية المشتركة باثني عشر عاما–عن التقدم خطوات معقولة وملموسة في تحقيق مصالح وبرامج إقليمية ومشتركة[1].

ومنذ ذلك الحين لا تزال قضية التعاون والتنسيق من أجل النهوض بالتنمية تعد قضية من اهم القضايا التي تواجه العرب، وستبقى كذلك على المدى المنظور، وبالتالي فهي قضية جوهرية خاصة في ظل المتغيرات والتقلبات التي اصابت العالم خاصة مع بداية الالفية الثالثة، وما صاحب ذلك من ضغوط خارجية تهدف الى إجهاض جميع محاولات النهضة ورأب الصدع في الساحة العربية، هذه الأخيرة التي لا تزال تتعرض لمزيد من المخاطر والتهديدات التي تشكل خطرا حقيقيا على كينونة الوطن العربي.[2]

ولم تعد فكرة التعاون والوحدة في إطار ما افرزه الاقتصاد العالمي اليوم مجرد حنين للماضي، بل إن منطق العالم المعاصر القائم على التنافس والتزاحم بين وحدات اقتصادية كبرى، جعل مسالة التعاون والعمل العربي المشترك في جميع المجالات هي الأداة التي تفرض نفسها على الوطن العربي، غير ان المتتبع لحال الدول العربية يجد ان النظام الإقليمي العربي يعاني من الضعف، ويظهر بصورة لا تترك مجالا للشك في عدم قدرته على إيجاد آليات تسهم في ضبط الصف، وراب الصدع وتخفيف الاختناقات التي يتعرض لها.[3]

فالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي انطلق بعد إنشاء الجامعة العربية، تأثر بالرؤية الوحدوية التي سادت الساحة العربية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، كتعبير عن الرغبة السياسية آنذاك، وهو ما ترجم في فترة الثمانينيات بإقامة المشاريع العربية المشتركة، ثم الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتويجا لتلك الجهود، غير ان غياب الكثير من العوامل ادت الى محدودية الأهداف المحققة لعل من أهمها: [4]

- اختلاف النهج الاقتصادي للدول العربية بين دول تتبنى نظام التخطيط المركزي ودول تأخذ بنظام السوق وتفاوت مستويات التنمية؛
- تفاقم حدة الخلافات السياسية بين الدول العربية؛
- ضعف الالتزام السياسي والإرادة الوطنية لتنفيذ الاتفاقيات بسبب المبالغة بمبدأ السيادة؛

---

[1] إبراهيم غرايبة،" العمل العربي الإقليمي. الحوافز والمعوقات"، **مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية**، مقال منشور على الانترنت: متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b09acf77-f3e3-491e-9c22-a1b8530ac697 تاريخ الاطلاع: 2016/05/12 على الساعة 20.30.

[2] عبد الفتاح الرشدان، العمل الإنمائي العربي المشترك وسبل تدعيمه، دار المنير للنشر والتوزيع، الرياض، ط 2، 2003، ص 05 .

[3] نفس المرجع، ص 06.

[4] ماجد عبد الله المنيف، منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك، مداخلة مقدمة الى ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2010 ، ص ص 4-5

- سيادة النظرة الحمائية بسبب انتهاج استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات.

لقد أدركت الشعوب العربية وبكل وضوح ان عدم فاعلية العمل الإنمائي العربي المشترك لا يعود الى خلل في بنية المؤسسات او المشروعات العربية المشتركة او حتى في الهيئة التابعة لها (جامعة الدول العربية)، او حتى في ضعف الشعور بالانتماء القومي لدى الشعوب، بقدر ما يعود الى خلل في بنية الأنظمة السياسية العربية التي يتسم معظمها بالاستبداد والفساد، ولذا من الطبيعي ان تفتقر الى الإرادة السياسية التي تدفعها الى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، ومنه محاولة النهوض بالتنمية في هذه الأقطار.

المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الدول العربية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بحياة السكان. وأوضاع معيشتهم، وهي تشمل جوانب الصحة العامة، التعليم، التشغيل، الفقر، مع العلم أن هذه الجوانب تتفرع للعديد من المؤشرات الجزئية، والتي من خلالها يمكن استعراض الواقع الاجتماعي للوطن العربي وأهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها.

المطلب الأول: موقع الدول العربية من مؤشر التنمية البشرية

لقد حظي مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي، عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990، ودأبه على تطوير المفهوم إغنائه عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها.

وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماما بمسائل العدالة في توزيع الدخل، وتحليل الفقر وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. كما أنه نبه إلى أهمية التركيز على تراكم رأس المال البشري، إذ دلت العديد من الدراسات على أن الإنفاق على التعليم مثلاً، يخلق عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في رأس المال المادي.

تجدر الإشارة ان مصطلح التنمية البشرية هو الترجمة الحرفية عن المصطلح الإنجليزي ***Human Development*** ، غير أن التعبير الأفضل للمصطلح باللغة العربية يتمثل في التنمية الإنسانية ، ذلك أن هناك فرق دقيق في اللغة العربية غير موجود في اللغات الأخرى، يسمح لنا بالتفرقة بين البشرية و الإنسانية كحالة راقية من الوجود، ولذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة أو حتى عند الرفاه المادي أو إشباع الحاجات الأساسية وما شابه ذلك، ولكنه يمتد ليشمل الأمور المعنوية التي تؤكد

سمو الإنسان مثل التمتع بالمعرفة ، الحرية، احترام وتحقيق الذات. ولذلك فإن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع بكثير من مفاهيم التنمية العادية، حتى ما يسمى التنمية البشرية الذي اختزل أحياناً في تقارير التنمية البشرية الدولية إلى مفهوم ما يسمى تنمية الموارد البشرية، باعتبار أن البشر عنصر من عناصر الإنتاج يجب إعداده وصيانته لكي تكون إنتاجيته مرتفعة.

أولاً: مؤشر التنمية البشرية

التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس. وإذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية، فلا بد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها. كما أنها تعني عملية توسيع خيارات الناس، وهي ثلاثة خيارات هي " أن يحيى الإنسان حياة طويلة وصحية، أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم، فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها، لذا يتكون دليل التنمية الإنسانية من ثلاثة مكونات وأربعة مؤشرات هي:

- **مكون صحي**: ويعبر عنه بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة.
- **مكون التعليم**: وبعبر عنه بمؤشرين، هما معرفة القراءة والكتابة ومعدل التمدرس في المراحل التعليمية الثلاثة.
- **مكون الدخل**: ويعبر عنه بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه يصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ العام 1990، ومن خلال مؤشر التنمية البشرية يتم ترتيب 188 دولة في إطار أربعة مجموعات تعكس مؤشرات التنمية الإنسانية (مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، منخفض) أي محاولة لقياس التنمية في هذه الدول حسب قيمة هذا المؤشر أو الدليل.

لذلك سوف نستعرض ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2016، وهذا ما يوضحه **الملحق رقم 06**.

من خلال معطيات الملحق رقم 06 نجد أن الدول العربية مجتمعة لم تعرف تطوراً كبيراً فيما يخص مؤشر التنمية البشرية، إذ تراوحت قيمة دليل التنمية البشرية بين 0.641 كأدنى مستوى والذي سجل سنة 2011، و0.719 كأعلى مستوى والذي سجل سنة 2007، في حين قدر مؤشر التنمية البشرية لسنة 2001 بـ

0.662 وهو أدنى من متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول التي تشهد تنمية بشرية متوسطة، لكنه يبقى في تصنيف الأقاليم ذات التنمية البشرية المتوسطة.

في سنة 2003 عرف هذا المؤشر زيادة بالنسبة للدول العربية مجتمعة ليبلغ 0.679، لكن دون تسجيل أي تغيير فيما يخص التصنيف.

ليواصل مؤشر التنمية البشرية الارتفاع سنة 2007 بـ 0.719، ثم سنة 2011 قيمة 0.641، وأخيراً سنة 2016 بقيمة 0.687، وبذلك بقي الوطن العربي يصنف ضمن الأقاليم ذات التنمية البشرية المتوسطة.

لكن على مستوى الدول العربية فرادى فإن الأمر مختلف، إذ تشير الأرقام السابقة إلى عدد من التطورات الكبيرة التي عرفتها بعض الدول العربية، وعليه يمكن تصنيف الدول العربية إلى أربعة مجموعات حسب دليل التنمية لسنة 2015.

- **المجموعة الأولى:**

تضم الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وتشمل كلاً من: قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، والكويت، إن ما تتمنع به دول هذه المجموعة من فوائض مالية نتيجة ما حققته من عائدات صادرات النفط، وعدد السكان القليل (باستثناء السعودية)، سمح لها باحتلال المراتب الأولى عربياً ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وذلك كنتيجة لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتحسن الظروف الصحية. وهذا راجع إلى الإنفاق الحكومي الكبير على الجانب الصحي، إضافة إلى المعدلات المرتفعة للتعليم، للإشارة أن مؤشر التنمية البشرية لمجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً يكون من 0.8 إلى 1.

- **المجموعة الثانية:**

وهي المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة، ونجد فيها كلاً من: سلطنة عمان، لبنان، الجزائر، الأردن، تونس وليبيا، حيث تراوح مؤشر التنمية البشرية في هذه الدول بين 0.7و0.8، ما ميز هذه المجموعة هو وجود ثلاثة دول نفطية: عمان، الجزائر وليبيا، وثلاث أخرى غير نفطية: لبنان، الأردن وتونس، فالدول النفطية استغلت الفوائض المالية التي تحققها نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تحسين مستوى معيشة السكان وذلك بزيادة الإنفاق

على الصحة والتعليم، الأمر الذي قلص من حدة الأمية ورفع من متوسط العمر المتوقع عند الولادة مما انعكس إيجاباً على المؤشرات المركبة لدليل التنمية البشرية.

وتشير البيانات أن ليبيا كانت تحتل مراتب متقدمة في ترتيب الدول ذات التنمية المرتفعة إذ احتلت المرتبة 55 عالميا والخامسة عربياً سنة 2007، وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، غير أن الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد سنة وما صاحب ذلك من نزاع مسلح، أثر على مسار التنمية بصورة عامة في ليبيا، ومما انعكس سلباً على تصنيف ليبيا ضمن دليل التنمية البشرية.

- **المجموعة الثالثة:**

وهي مجموعة الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة وتضم كلاً من: مصر، فلسطين، العراق والمغرب، ما يميز دول هذه المجموعة هو عدد السكان الكبير(باستثناء فلسطين) وارتفاع معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي انعكس على مؤشرات التعليم والصحة إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه الدول (باستثناء المغرب) والمتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وحالة عدم الاستقرار السياسي في مصر وانخفاض المساعدات، أما العراق فهو كذلك يشهد حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ 2003 أي بداية بالغزو الأمريكي....إلخ، كل هذه المتغيرات أثرت على ترتيب هذه الدول فيما يخص دليل التنمية البشرية.

- **المجموعة الرابعة:**

وهي مجموعة الدول العربية منخفضة الدخل باستثناء سوريا (حالة خاصة) وتضم كلاً من: موريتانيا، جزر القمر، السودان، اليمن وجيبوتي، فتصنيف سوريا ضمن هذه المجموعة راجع إلى الحرب التي تشهدها البلاد منذ 2012 وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في مؤشرات التنمية كالعمر المتوقع عند الولادة، الأمية، البطالة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي ومنه نصيب الفرد، كذلك الأمر بالنسبة لليمن، أين أثرت النزاعات المسلحة التي تشهدها البلاد على المؤشرات المكونة أو المركبة لدليل التنمية البشرية.

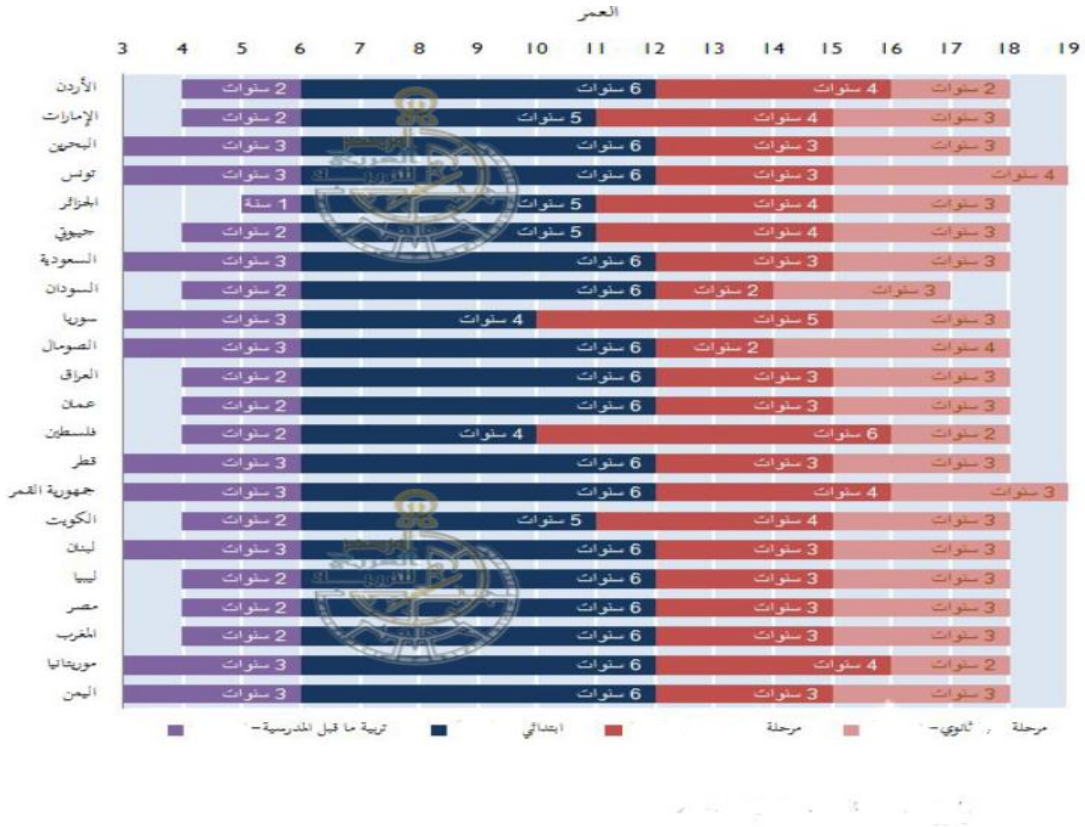
المطلب الثاني: التعليم في الدول العربية

يعد التعليم أحد أهم أعمدة بناء الحضارة الإنسانية على مر العصور، وهو سبب نجاح الكثير من الأمم، وعليه ومن اجل الوقوف على واقع التعليم في الوطن العربي سنتطرق إلى المؤشرات التالية:

أولاً: هيكل النظم التعليمية

تتبنى بعض الدول العربية مفهوم التعليم الأساسي، والذي يشمل كلاً من مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم المتوسط، وتتراوح مدته حسب كل دولة بين 9سنوات و11 سنة، وغالباً ما يكون إلزامياً ومجانياً وهذا ما يمثله الرسم البياني التالي:

جدول رقم 15: هيكلة النظم التعليمية في الدول العربية



المصدر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المرصد العربي للتعليم، معطيات عامة حول التعليم في الوطن العربي، تونس 2017 ص 52

التربية ما قبل المدرسة: تحظى التربية ما قبل المدرسة باهتمام متزايد من قبل جل دول العالم وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، ومرد هذا الاهتمام هو أن التربية ما قبل الدراسة تساهم بصفة فعالة في إعداد الأطفال للتعليم الابتدائي، وترفع من حظوظهم في النجاح والتفوق في مسيرتهم الدراسية عامة، إذ تسجل الدول المتقدمة أعلى

المعدلات فيما يخص نسبة الإلتحاق بالتربية قبل المدرسة، ففي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تبلغ نسبة الملتحقين 80% في حين لا يتجاوز المعدل العالمي 46%.

في الدول العربية الوضع يدعو إلى الانشغال، حيث لا يتجاوز المعدل العام لنسبة الإلحاق 21%، ومن سمات الوضع كذلك التباين الكبير بين الدول، إذ تسجل أعلى نسبة التحاق في الإمارات بمعدل 94%، لتنخفض أدناها إلى 3% في جيبوتي، كما تجدر الإشارة إلى أن تأمين هذا التعليم يكاد ينحصر كلياً في القطاع الخاص بنسبة تفوق 80% في دول الخليج العربي، وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة الإلتحاق خاصة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

- **التعليم الابتدائي**

تتراوح مدة هذه المرحلة التعليمية من 4 سنوات إلى 6 سنوات، ويعد مرحلة مستقلة عن مرحلة التعليم المتوسط، ذلك أن بعض الدول العربية تبنت مفهوم التعليم الأساسي الذي يشمل كلاً من مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، وتتراوح مدته بين 8 سنوات و10سنوات.

لذلك فإن التعليم الابتدائي يجب ان يميز كمرحلة مستقلة عن باقي المراحل التعليمية، خاصة وأنه يعد الخطوة الأولى في طريق طلب العلم والمعرفة، وبقدر الاهتمام بهذه المرحلة يصبح الفرد قادراً على الإسهام في عملية التنمية، وتشكل هذه المرحلة من التعليم البيئة الثانية للطفل بعد الأسرة التي تسهم في تكوينه الشخصي.

تفيد الإحصائيات أن الدول العربية قد سجلت نتائج إيجابية في مجال التعليم الابتدائي خلال الفترة 2000-2016 والمتمثلة أساسا في تعميم التعليم الابتدائي وتأمينه لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة.

- **التعليم الثانوي**

لقد شهد عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي خلال العقود الأخيرة في كافة أنحاء العالم تزايداً كبيراً، وصفه البعض بالانفجار المدرسي، وقد أدى اتساع نطاق التعليم الابتدائي والمتوسط إلى تزايد توافد المتمدرسين على التعليم الثانوي، وقد شمل هذه الاتجاه كافة مناطق العالم، وإن كان بتفاوت شديد في بعض الدول، وينطبق هذا التطور على مجموعة الدول العربية.

وتعد مرحلة التعليم الثانوي النقطة الحرجة في مراحل التعليم، والبوابة الرئيسية التي ينطلق منها الفرد لسوق العمل أو إلى التعليم العالي على حد سواء، وبناء عليه نجد أن هناك اهتماما ملموساً في سياسة التعليم في البلدان العربية وما احتوته الأهداف العامة لنظام التعليم الثانوي بأن يكون هذا التعليم متوافقاً مع السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية. هذا وقد شهد نظام التعليم الثانوي في الدول العربية من مراحل التطوير التي تحاول سد الفجوة بين مخرجاته وبين بيئة الفرد المستقبلية (المتمثلة في سوق العمل أو التعليم العالي)، وعلى الرغم من تلك الجوانب التطويرية في هذه المرحلة التعليمية، إلا أن هناك فجوة بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

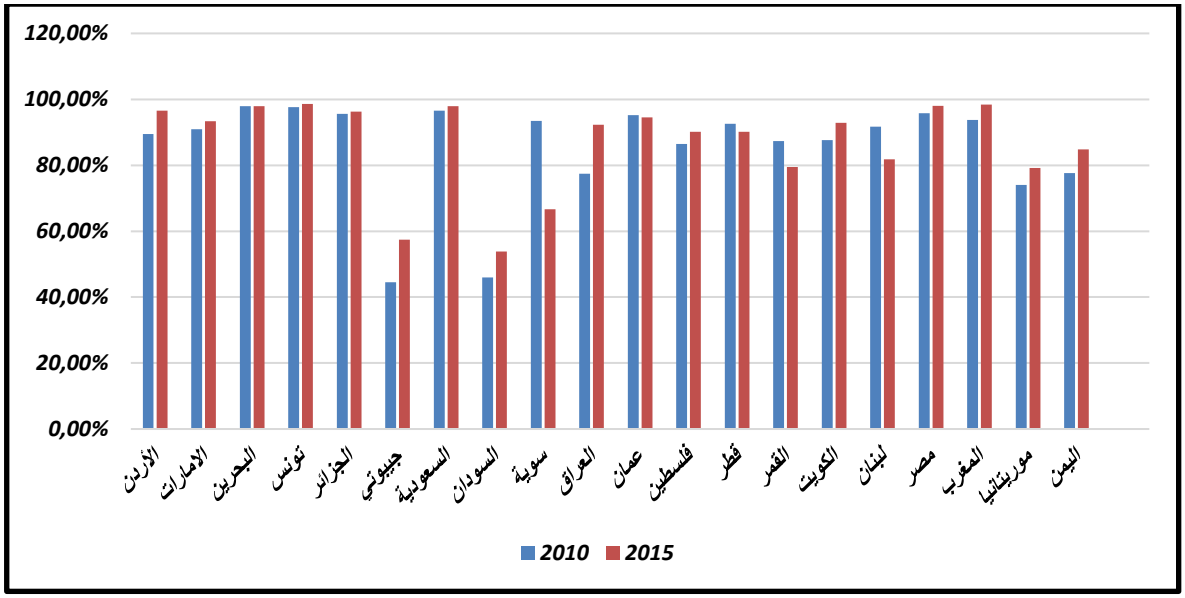
ثانياً: معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي

إن المتتبع لمؤشرات الإلتحاق أو القيد بالتعليم الأساسي على مستوى الدول العربية كمجموعة، أو على مستوى الدول فرادى، تجد ان هذه المؤشرات تأخذ منحى تصاعدي، وتسير في اتجاه تدارك النقائص ومحاولة الاقتراب من تحقيق التمدرس التام، فقد بلغ معدل القيد الإجمالي[1] في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى العام 2015 حوالي 104% في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، غير أن المؤشر الأكثر دقة في وصف وضع التعليم الأساسي في الدول العربية هو مؤشر القيد الصافي[2]، وعليه يمكن للشكل التالي أن يوضح تطور هذا المؤشر في الدول العربية بين سنتي 2010 و 2015.

[1] – نسبة القيد الإجمالي: هي نسبة التلاميذ المقيدين بمراحل التعليم منسوبا إلى عدد السكان في السن الرسمي للتعليم في كل مرحلة – ويمكن إعداد هذا المؤشر لكل مرحلة من مراحل التعليم.

[2] – نسبة القيد الصافي: هي نسبة التلاميذ المقيدين (في السن الرسمي) بمراحل التعليم منسوبا إلى عدد السكان في السن الرسمي للتعليم في كل مرحلة .

رسم بياني رقم 13: تطور معدل اجمالي القيد الصافي في التعليم الابتدائي في الدول العربية في سنة 2010 و2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.

من خلال الشكل اعلاه وعلى مستوى الدول العربية فرادى، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذا المعدل في معظم الدول العربية في الفترة 2010-2015، حيث أكد التقرير العالمي للتربية للجميع لسنة 2015 أن الوطن العربي يأتي في مقدمة الأقاليم التي تشهد تطوراً هاماً في اتجاه تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي و تأمينه لجميع الاطفال الذين هم في سن التمدرس، كما يلاحظ وجود تفاوت، إذ نجد ان هناك 18 دول عربية ارتفع فيها معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي خلال الفترة 2010-2015، وذلك بتسجيل معدلات في بعض هذه الدول إلى مستوى يقترب من التمدرس التام مثل: تونس 98.6%، البحرين 97.9%، السعودية 97.9%، كما نجد أن هناك بعض الدول التي حققت ارتفاعا في هذا المعدل سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، إلا أنها لا تزال بعيدة حتى عن المعدل العربي المقدر بـ 85.2% مثل: السودان حيث ارتفع من 46% سنة 2010 إلى 53.8% عام 2015 الصومال من 43.2% سنة 2010 إلى 52.4% سنة 2015، جيبوتي من 44.5% عام 2010 إلى 57.4% عام 2015.

في المقابل نجد أن بعض الدول العربية تراجع فيها معدل القيد الصافي للتعليم الابتدائي بين عامي 2010و 2015 مثل: سوريا إذ تراجع هذا المعدل من 93.5% سنة 2010 إلى 66.7% سنة 2015 حيث تحولت الحرب التي دخلت عامها السابع، إلى مأساة لجيل كامل من الأطفال، الذين تلاشت فرصهم بالحصول على تعليم جيد، ناهيك عن التعليم أصلا، تطال الأزمة أكثر من 5.5 مليون طفل، شردوا داخل بلادهم وأصبحوا

لاجئين في الدول المجاورة ومحرومين من التعليم بعد أن أغلقت مدارسهم أبوابها، حيث تشير الإحصائيات أن عدد الأطفال السوريين اللاجئين إلى لبنان سنة 2014 قدر بحوالي 435 ألف طفل هم في سن التمدرس وهذا العدد أكبر بحوالي الضعف من عدد الأطفال اللبنانيين في مثل سنهم، ومع تحول الأشهر إلى سنوات، يفقد الكثير من الأطفال حقهم في الحصول على تعليم جيد، الامر الذي سيخلف وراءه أثراً بالغاً ومطولاً على نظام التعليم في سوريا وعلى التنمية بصفة عامة.

كذلك نجد من الدول التي أنخفض فيها معدل القيد الصافي جزر القمر أين انخفض من 87.3% سنة 2010إلى 79.5% عام 2015 بسبب ضعف المرافق والمعدات والمعلمين المؤهلين وكل ما يلزم عملية التعليم.

أما الاستثناء فنجده في دولة قطر، التي انخفض فيها معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي من 92.6% سنة 2010 إلى حوالي 90.2% سنة 2015، وذلك راجع إلى استقطاب التعليم الخاص على عدد كبير من الأطفال، وبذلك أصبح ينافس التعليم العام أو الحكومي، كذلك الأمر ينطبق على لبنان.

ثالثاً: معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) نحو 12.04 سنة وذلك حسب إحصائيات سنة 2015، ويبقى بذلك أقل من المعدل العالمي الذي يقدر بـ 13 سنة، من جانب آخر فإن معدلات التسرب من التعليم خاصة في مرحلة التعليم الأساسي نعرف ارتفاعا كبيراً في بعض الدول العربية، وهذا ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم 16 : عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في الدول العربية لسنة 2015

الدولة	عدد السنوات المتوقعة للدراسة 2015	معدل التسرب % 2015-2005
الأردن	*13.1*	*2.1*
الامارات	*13.3*	*8*
البحرين	*14.5*	*2.2*
تونس	*14.6*	*6*
الجزائر	*14.4*	*6.6*
جيبوتي	*6.3*	*15.6*
السعودية	*16.1*	*1.3*
السودان	*7.2*	*20.6*
سورية	*9*	*83.9*
العراق	*10.1*	*25.3*
عمان	*13.7*	*1.3*
فلسطين	*12.8*	*2.5*
قطر	*13.4*	*2.3*
جزر القمر	*11.1*	*44.6*
الكويت	*13.3*	*4.3*
لبنان	*13.3*	*6.7*
مصر	*13.1*	*3.9*
المغرب	*12.1*	*10.7*
موريتانيا	*8.5*	*35.9*
اليمن	*9*	*30.5*

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. 2015

تشير ارقام الجدول اعلاه إلى أن معدل التسرب فب مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية قد بلغ في فترة 2005-2015 حوالي 8.8% ، وهو ما يزيد عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.2%)، أما على مستوى الدول العربية فرادى فنجد أن هذا المعدل مرتفع جداً في بعض الدول العربية ، حيث سجلت سوريا أعلى معدل للتسرب في الوطن العربي وصل إلى حدود 84% ، تليها كل من جزر القمر 44.6% ، موريتانيا 35.9% ، اليمن 30.5% ، السودان 20.6%، في حيث سجل أدنى معدل للتسرب في الوطن العربي في

كلاً من السعودية وعمان ب: 1.3%، الأردن 2.1%، البحرين 2.2%، قطر 2.3%، ثم فلسطين ب: 2.5%، أما باقي الدول العربية فتتراوح المعدل بين 3.9%، و 15.6% .

رابعاً: الإنفاق على التعليم:

إن ما تخصه الدولة لتمويل التعليم مؤشر هام على مدى اهتمامها بهذا القطاع، ولئن كانت نفقات التعليم تنمو في تناسق مع النمو السكاني ووفق حاجيات المجتمع المتوقعة، وعليه لا يمكن الحكم على حجم الإنفاق وتطوره فقط، بل أيضاً على نوعية التعليم، فالتحولات المتسارعة والعميقة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين لبداية الألفية الثالثة قد غيرت عديد المعطيات. نذكر خاصة:

- الانخراط في مجتمع المعرفة أدى إلى تزايد الإنفاق على التعليم بحكم احتياجات المدرسة إلى التجهيزات الحديثة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال الضرورية للتعلم وهي علاوة على تكلفتها، دائمة التجدد وليس مقدور كل دولة مواكبتها؛
- الانتقال من ضمان الحق في التعليم للجميع، إلى توفير تعليم جيد للجميع، سيؤدي لا محالة إلى حاجيات جديدة من شأنها أن تزيد من كلفة التعليم.

يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 2015 بحوالي 4.3% ، كما تشير البيانات المتاحة إلى زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي لتبلغ 13.3% سنة 2015، بعد أن كانت تعادل 11.5% سنة 2001، ولكن ارتفاع هذا المؤشر إن دل على اهتمام حقيقي بالتربية و التعليم ، فإنه يجب تنسيبه وتعديله بالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الذي يبقى متواضعاً، إذ لا يتجاوز ما تحققه ألمانيا وحدها، و التي تنفق أكثر من 5.4% من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم لنفس السنة كما أن ما تنفقه الدول العربية على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هي دون ما جاء في توصيات تقرير اليونسكو "التعليم ذلك الكنز المكنون" الذي حث الدول على تخصيص 6% على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم.

على مستوى كل دولة عربية على حدة، نجد المغرب يتصدر الدول العربية بمعدل إنفاق على التعليم 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015، سجلت كلاً من الإمارات، البحرين ولبنان أضعف نسبة للإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015، بين 1% و2.6% وهذا راجع إلى هيمنة التعليم الخاص في

مختلف المراحل التعليمية خاصة الطور الابتدائي، حيث عدد الملتحقين به الأغلبية في لبنان والإمارات ب: 71 %من إجمالي المتمدرسين و30% في البحرين.

وعلى الرغم ان إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعاً، ولذا، فعلى الدول العربية أن تولى اهتماما أكبر لكفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، أي إلى تعظيم العائد الاقتصادي المترتب على تخصيص تلك الموارد لقطاع التعليم.

المطلب الثالث: المؤشرات الصحية في الدول العربية

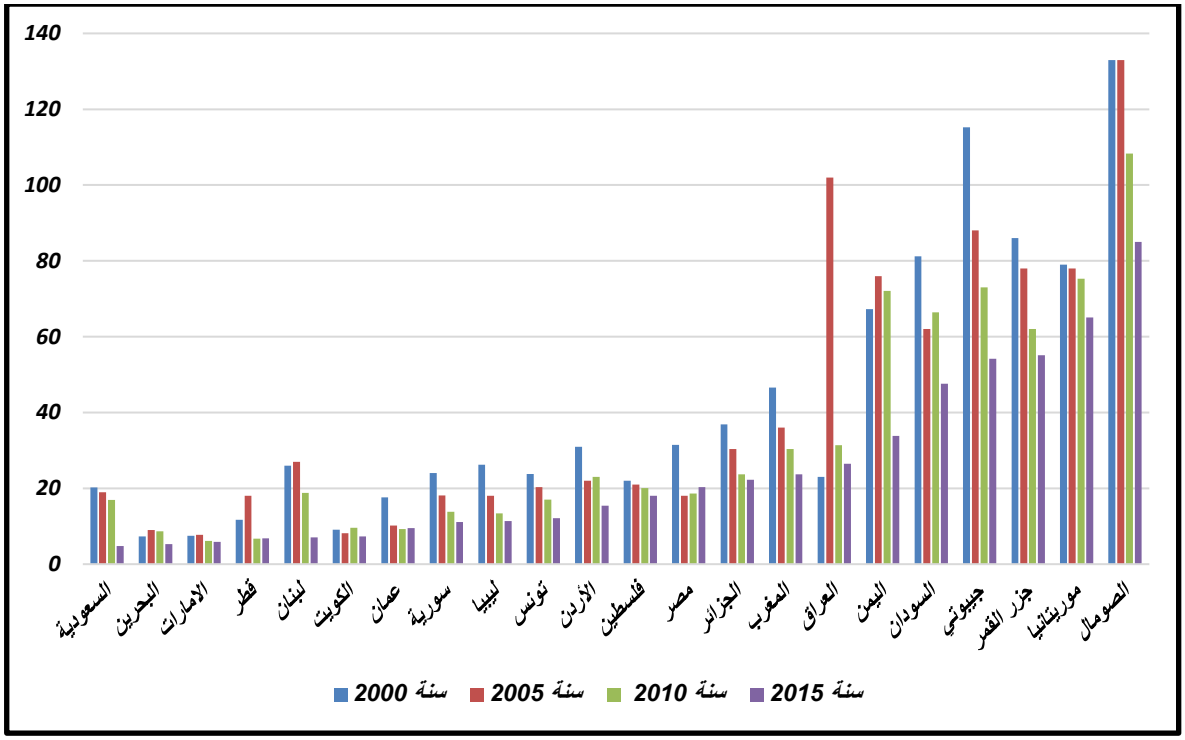
لا تقل أهمية الأمن الصحي في الوطن العربي عن أهمية الامن الغذائي والامن السياسي، وذلك لما للصحة من تأثيرات مباشرة في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية منها والاقتصادية. ومن جهة فإن الأمن الصحي يعد ثمرة من ثمار التنمية البشرية.

إن تكوين صورة واضحة عن الوضع الصحي في الوطن العربي محكوم يتوفر البيانات اللازمة، وعليه سنحاول بلورة مجموعة من المؤشرات الصحية لإعطاء ملامح الصورة المالية للوضع الصحي في الدول العربية.

أولاً: وفيات الأطفال الرضع

يوضح معدل وفيات الأطفال الرضع في أي دولة مدى كفاءة النظام الصحي، فتعميم التلقيح للأطفال والعناية بهم يؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال الرضع. وقد بلغ هذا المعدل نحو 28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي وذلك سنة 2015، ويقل هذا المعدل عن مثيله في باقي الدول النامية والذي يقدر بحوالي 40حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وعن المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 32 حالة وفاة لكل ألف مولود حي ، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بالدول المتقدمة، حيث لا يتجاوز 6 وفيات لكل ألف مولود حي، غير أن الوضع في الدول العربية فرادى يشهد تبايناً صارخاً ، ففي الوقت الذي حققت بعض الدول العربية تحسناً كبيراً في هذا المعدل، لا تزال تعرف بعض الدول العربية الأخرى ارتفاعا في هذا المعدل، وهو ما يمثله الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 14: معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية لسنوات:2015،2010،2005،2000.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

من خلال القراءة الأولية للشكل أعلاه نجد أن جميع الدول العربية قد عرفت انخفاض في معدل وفيات الرضع بين عامي 2000و2015، مما يدل على ارتفاع الرعاية الصحية التي تقدم للأطفال الرضع في الشهور الأولى لولادتهم، ومن بين الدول التي حققت أعلى معدل لانخفاض عدد الأطفال الرضع هي السعودية حيث تراجع هذا المعدل من 20.2 حالة وفاة/ ألف مولود حي عام 2000، إلى 4.8 حالة وفاة / ألف مولود حي، وهو ما يمثل تراجع يقدر بـ 76.2% ، تليها لبنان بمعدل 72.7% ، حيث تراجع هذا المعدل من 26 حالة وفاة/ألف مولود حي سنة 2000 إلى 7.1 حالة وفاة / ألف مولود حي سنة 2015.

كما نلاحظ أنه في سنة 2005 سجل أعلى معدل لوفيات الأطفال الرضع بالعراق حيث ارتفع هذا المعدل من 23 حالة وفاة/ألف مولود حي سنة 2000 إلى حوالي 102حالة وفاة / ألف مولود حي سنة 2005، وذلك بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، وارتفاع حدة النزاع المسلح بالبلاد سنة 2005 الأمر الذي أثر على الخدمات الصحية بصورة عامة وعلى صحة الأطفال حديثي الولادة بصورة خاصة.

كما نلاحظ أن معدل وفيات الأطفال الرضع يبلغ مستويات كبيرة، وذلك بتجاوزه 50 حالة وفاة لكل ألف مولود حي ، وذلك في كل من : الصومال والتي تراجع فيها هذا المعدل من 133 حالة وفاة/ألف مولود حي

سنة 2000 وهو أعلى معدل من بين جميع الدول العربية سجل على طول الفترة 2000-2015 إلى حوالي 85 حالة وفاة/ ألف مولود حي سنة 2015، لتبقى بذلك الصومال تحتل صدارة الدول العربية فيها يخص هذا المؤشر، وهذا راجع إلى أزمة الغذاء التي تعرفها البلاد، والتي أدت إلى مجاعة سنة 2011 راح ضحيتها أكثر من ربع مليون إنسان معظمهم من الأطفال الرضع ، هذا إضافة إلى النزاعات المسلحة التي تعرفها الصومال ومحدودية الإنفاق الحكومي على الصحة بصورة عامة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى موريتانيا بنحو 65.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2015، جزر القمر ب 55.1 حالة، جيبوتي ب 54.2 حالة وهذا سنة 2015.

هذا وقد سجلت دولاً عربية معدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع كالسودان ب: 47.6 حالة وفاة / ألف مولود حي، اليمن بنحو 33.8 حالة وفاة / ألف مولود حي.

ثانيا: معدل وفيات الأمهات:

عرف هذا المعدل انخفاضا على مستوى الدول العربية مجتمعة سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، حيث تراجع من 164.09 حالة وفاة للأمهات لكل مائة ألف مولود حي سنة 2010 الى 148حالة وفاة للأمهات لكل مائة ألف حي عام 2015، غير أن على المستوى القطري نجد أن بعض الدول العربية عرفت تزايد هذا المعدل بين سنتي 2010و2015، فقد ارتفع هذا المعدل من 200 حالة إلى 385 حالة وفاة / مائة ألف في اليمن بمعدل زيادة تقدر بأكثر من 92.5% وذلك نتيجة النزاع المسلح الذي يشهده اليمن منذ 2011 أي بداية ما سمي بثورة الشباب اليمنية وصولاً إلى تمرد الحوثيين سنة 2014و العدوان السعودي وحلفاؤها على اليمن منذ 2015 ، الأمر الذي جعل أكثر من 7 ملايين يمني على وشك المجاعة، وأكثر من مليون شخص مصابون بالكوليرا وأكثر من 15000 قتيل.

كذلك ارتفاع معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي في كلاً من الأردن (من 41 حالة سنة2010 إلى 58 حالة سنة 2015)، تونس (من 56 إلى 62) الجزائر (من 97 إلى 140) جيبوتي، جزر القمر، المغرب وموريتانيا.

ثالثا: الإنفاق على الصحة

بلفت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية سنة 2015إلى حوالي 4.8% وهو ما يمثل أقل من نصف المعدل العالمي البالغ حوالي 10%، كما تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة إلى إجمالي الإنفاق في الدول العربية سنة 2014 حوالي 63.2% وهي بذلك تزيد عن مثيلاتها في باقي الدول المتخلفة وهو ما يشير اليه **الملحق رقم 07**.

كما تشير الإحصائيات إلى تولي القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في أغلب الدول العربية حيث تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (عام+ خاص) على الصحة في الدول العربية ما بين حوالي 50% في موريتانيا و90% في عمان، أما في كل من السودان، سوريا، الصومال، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، فقد تراوحت بين 21% و48%.

اما بالنسبة الى تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الدول العربية، تشير الأرقام إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بمعدل 208% أي زيادة بمقدار الضعفين حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية من 115.4 دولار سنوياً سنة 2000 إلى أكثر من 355 دولار سنوياً سنة 2014،[1] غير أن هذه الزيادة لا تعكس واقع كل الدول العربية ، إذ تشهد هذه الأخيرة تفاوتاً حاداً من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية وذلك راجع إلى سببين رئيسيين الأول هو حجم الإنفاق على الصحة (إنفاق حكومي وخاص) . وهذا بدوره مرتبط بحجم الناتج المحلي الإجمالي، أما الثاني فهو عدد السكان في كل دولة، فدولة قطر يبلغ نصيب الفرد فيها من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية أكثر من 2100 دولار سنة 2014، وهو ما يفسر بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومنه ارتفع الإنفاق على الصحة، وبالمقابل عدد السكان القليل مقارنة مع دول عربية أخرى، في حين نجد أن دولة موريتانيا لا يتجاوز فيها نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية 49 دولار سنوياً وذلك عام 2014.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015 .

المطلب الرابع: الأمية في الدول العربية

تعرف الأمم المتحدة الأمية بأنها عدم قدرة الفرد على قراءة وكتابة جمل بسيطة بأي لغة إلى جانب عدم امتلاكه الأبجديات الأساسية للقيام بعمليات حسابية أولية، وهي بالتالي معنى المستويات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب.

ومع التطور العلمي والمعرفي والتقني ظهرت أنواع مختلفة وأنماط أخرى للأمية، تتمثل في الأمية الوظيفية، الحضارية، البيئية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية والمعلوماتية، وبذلك أصبح هناك اختلاف في تحديد مقاييس الأمية، ولكن مالا خلاف عليه هو أن الأمية بكل أشكالها تكاد تكون مرادفاً للتخلف والفقر، وأن مكافحتها شأن معظم دول العالم التي تعاني منها بنسبة أو بأخرى.

ومن هنا أصبح محو الأمية يمثل شرطاً مسبقاً لمختلف أنواع التعليم، ومكافحتها تمثل أحد شروط تنمية المجتمع، وأصبحت برامج محو الأمية لا ينظر إليها على أنها اكتساب لمبادئ القراءة والكتابة فقط، بل صارت تقترن بأهداف أخرى منها تحسين الكفاءات التقنية والفنية وإعداد الأفراد لحل مشكلاتهم الاجتماعية.

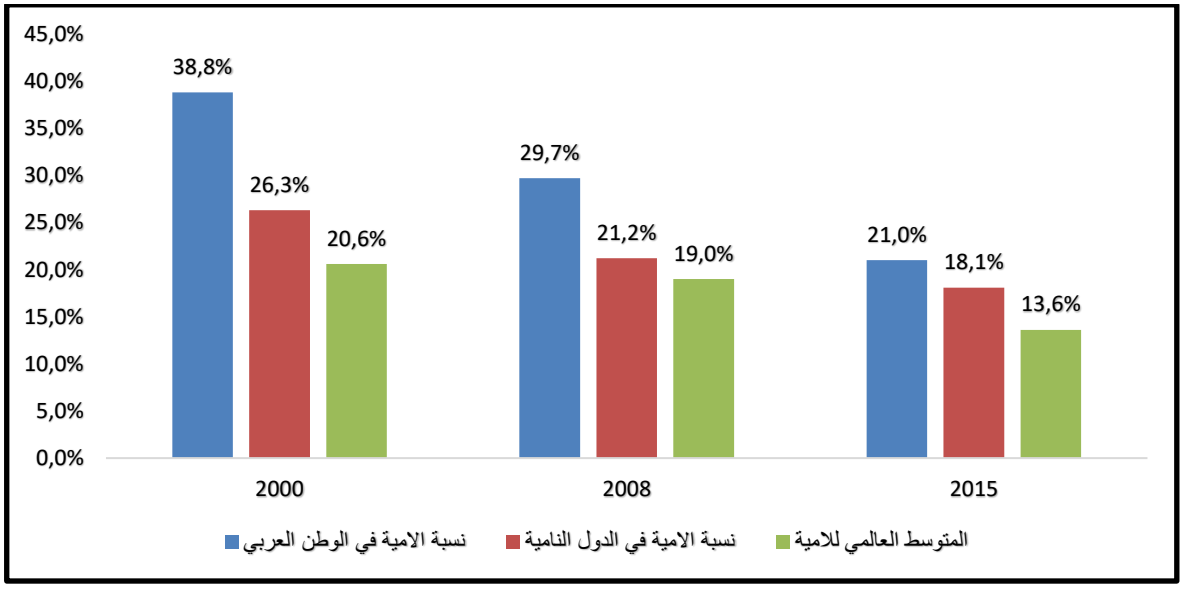
وبغية الوقوف على واقع الأمية في الدول العربية، وجب استعراض واقع الأمية في العالم، حتى يتسنى لنا معرفة موقع الدول العربية من هذا التحدي. حيث يشير تقرير لليونسكو UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لنسبة الأمية في العالم، أن حوالي 853 مليون شخص في العالم لا يجيدون القراءة والكتابة ويفتقرون إلى المهارات الأساسية في الحساب، منهم حوالي 750 مليون من البالغين و103 ملايين من الأطفال وذلك سنة 2015، حيث يمثل الإناث من جملة الأميين 62% (بالغين وأطفال). وبذلك يبلغ عدد الأميين كنسبة إلى إجمالي سكان العالم حسب تقديرات عام 2015 حوالي 11.46%.[1]

هذه الأرقام تدعونا للتساؤل عن حال الدول العربية، فالتقارير السنوية تشير إلى تحقيق الدول العربية نتائج إيجابية في مجال تخفيض عدد الأميين، غير أن الوضع لا يزال يشكل تحديا حقيقيا للدول العربية، حيث يقدّر عدد الأميين بـ 73,5 مليون نسمة سنة 2014 أي بنسبة تناهز 21 بالمائة من إجمالي سكان المنطقة .
هذا وقد بلغ عدد الأميين حول العالم في نفس السنة 753 مليون نسمة .ممّا يجعل نصيب المنطقة العربية من أميي العالم حوالي 9,8 بالمائة من إجمالي من لا يجيدون القراءة والكتابة .وبهذا تبلغ نسبة الأميّة في مجموعة

[1] - جمعة حجازي، الامية في الوطن العربي تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2008، ص 43.

الدول العربية حوالي ضعف المتوسّط العالمي للأميّة ويمكن للشكل التالي ان يبين لنا وضع الدول العربية مقارنة مع الدول النامية والعالم ككل.

رسم بياني رقم 15: تطور نسبة الامية في الدول العربية مقارنة بالدول النامية وبالمتوسط العالمي للامية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2016.

تقدّر النسبة العامة للأميّة لمجموعة الدول العربية مجتمعة بحوالي 21 % من إجمالي السكان. هذا وتشكو المنطقة العربية من تفاوت كبير في حجم هذه الظاهرة حيث يقدّر الفارق بين أعلى نسبة في الصومال وأضعف نسبة في قطر بحوالي 58.5 نقطة [1]، هذا وسجلت 11 دولة عربية معدّلا وطنيا للامية دون المتوسّط العام للمنطقة، فيما سجلت 11 دولة أخرى نسبا أعلى من هذا المتوسّط.

تسجل دول الصومال وموريتانيا واليمن والمغرب وجيبوتي نسب الأمية الاعلى على مستوى المنطقة العربية، فيما تسجل أضعف المعدلات بكل من قطر وفلسطين والبحرين والكويت والأردن، بينما تستقر كل من مصر وجزر القمر والإمارات العربية المتحدة والعراق وسوريا وتونس وعمان والسعودية في المنطقة الوسطى، كما تشير الاحصائيات ان بعض الدول العربية قطعت أشواطا هامة في مقاومة الامية والتصدي لها.

في حين تشير الاحصائيات ان نسبة الامية في الوطن العربي لدى الذكور تقدر بنحو 14.6% بينما تفوق هذه النسبة 25.9% لدى الاناث، وتقدر اجمالا نسبة الاناث من الاميين في مختلف دول المنطقة ما بين 60 الى

[1] – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الامية في الوطن العربي، الجمهورية التونسية، 2017، ص 9 . متوفر على الموقع: http://marsad.alecso.org

80% ممّا يجعل النساء في الوطن العربي الأكثر تضررا من ظاهرة الأميّة وذلك لعدّة أسباب منها ما هو ثقافي (الوعي والتقاليد والأعراف وثقافة الأسرة الذكورية المحافظة...الخ) ومنها ما هو اجتماعي (الزواج المبكر التفكك الأسري والطلاق...الخ)، واقتصادي كالفقر والمستوى المعيشي والبطالة.

إن الأرقام السابقة تشير الى ان الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة في الوطن العربي باهظة جدا، وإذا وجدنا ان متوسط مؤشر التكافؤ بالنسبة للامية على مستوى جميع الدول العربية يقدر بـ 1.77 أي انه يوجد 177 امي من الاناث ما يقابله 100 أمي من الذكور.

المطلب الخامس: البطالة في الدول العربية

إن الصورة الكلية للبطالة في معظم الدول العربية تبدو قاتمة ومليئة بالتحديات، وبالرغم من كل الجهود الحكومية التي بذلت طوال العقود السابقة إلا انها لم تستطع أن تتعامل مع هذه القضية بدرجة نجاح عالية نتيجة لتداخلات اجتماعية، ثقافية واقتصادية معقدة كان نتاجها زيادة سكانية بمعدلات كبيرة تفوق معدلات النمو الاقتصادي التي يمكن أن تتحقق على أرض الواقع.

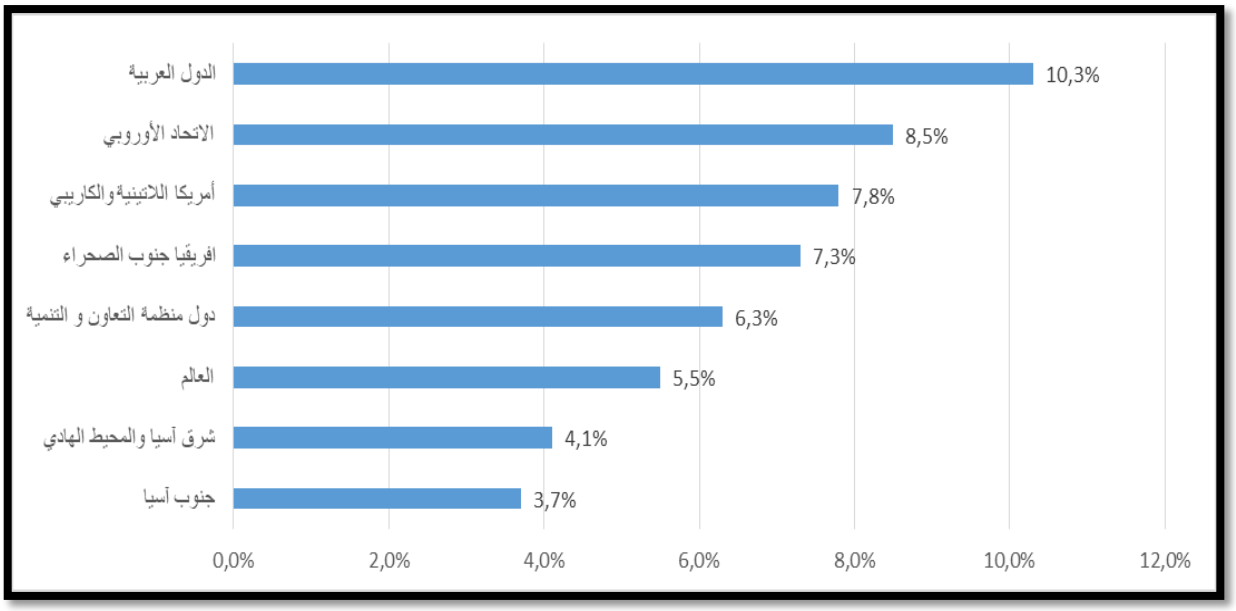
أرقام البطالة الرسمية الصادرة عن كثير من الدول العربية تبدو وكأنها خضعت لعمليات تجميل متعددة ومتنوعة، سواء على مستوى الشكل أو المضمون ويغلب عليها طابع مخاطبة الجماهير برسائل تطمينيه أكثر من كونها انعكاس للواقع الحقيقي الذي تعيشه تلك الدول[1].

تشير تقديرات معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة إنه الأعلى بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، فمن المقدر أن تحتاج المنطقة إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة، مما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل، كما أن دول المنطقة تحتاج سنوياً توفير أكثر من 4 مليون وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي، ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نمو حقيقية والناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين 7.6% سنوياً، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو المحقة في العديد من الدول العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة[2]، وبذلك تصنف المنطقة العربية بأنها الأولى عالميا من بين كل الأقاليم التي تعاني من ارتفاع معدل البطالة والرسم البياني التالي يوضح ذلك.

[1] منظمة العمل العربية التقرير العربي الأول حول سوق العمل في الدول العربية، الإصدار الأول، 2013، ص37.

[2] Niranjan Sarangi, Economic Growth, Employment and Poverty in Developing Economies, ESCWA. UN. 2015. P.37.

رسم بياني رقم 16 معدل البطالة حسب الإقليم في العالم سنة 2016



Source : Jean Françoise ، la Marandais, Martine Peyrard Moulard, Chômage: La courbe qui ne voulait pas s'inverser, L'Harmattan, L'Ecole-Polytechnique, Paris, 2016, p 69

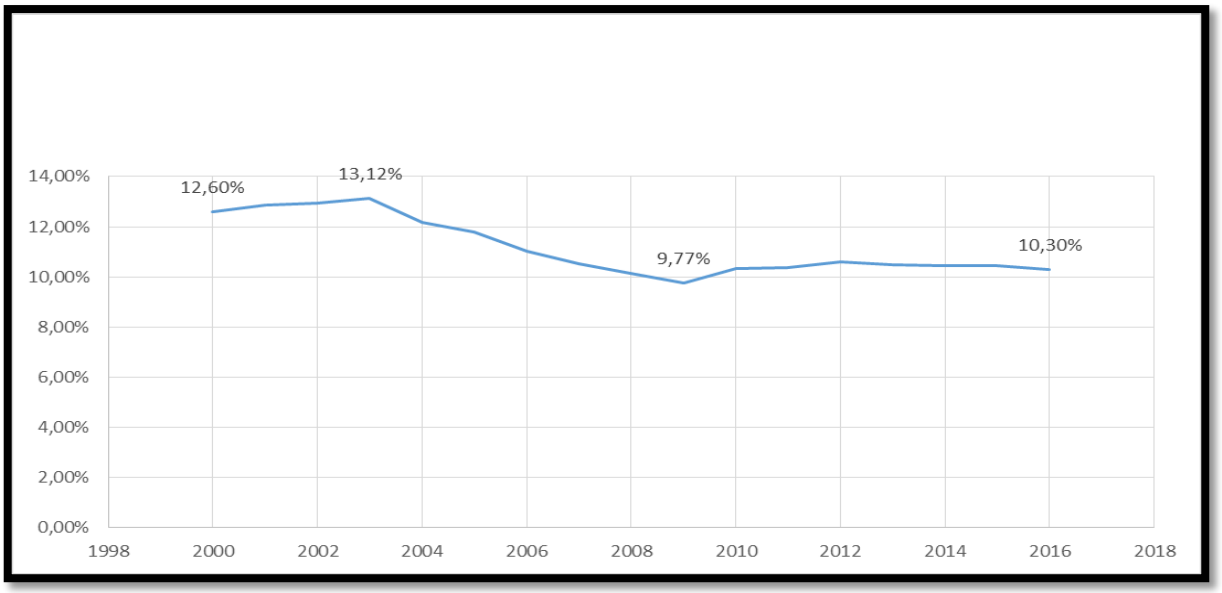
من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن معدل البطالة في الدول العربية هو الأعلى على الإطلاق بين مجموعات وأقاليم العالم، إذ يكاد يمثل ضعف المعدل العالمي البالغ 5.5% سنة 2016، وهو ما يفرض كل دول المنطقة كغيرها من دول العالم، الاهتمام بإيجاد فرص عمل كافية.

تتسم البطالة في الدول العربية بكونها ظاهرة طويلة الأجل، وهو ما يتضح من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لفترة زمنية تزيد عن السنة *LONG-TERM UNEMPLOYMENT*، لما يتراوح بين 40%و70% من مجمل العاطلين عن العمل[1].

هذا وقد عرف معدل البطالة في الدول العربية مجتمعة تراجعاً خلال العقدين الأولين في الألفية الثالثة وهذا ما يمثله الرسم البياني التالي.

[1] International lobor Organization, Global Employment Trends, Geneva, 2015, p65.

رسم بياني رقم 17: تطور معدل البطالة في الدول العربية 2000-2016



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000-2016.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن معدل البطالة كنسبة من القوة العاملة على طول الفترة 2000-2016 وذلك بسبب تراجع النشاط الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة، وذلك ما تمثل في معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة والتي عرفت تراجعاً في العديد من الدول العربية نتيجة انخفاض أسعار البترول، هذا من جهة، من جهة أخرى الزيادة السكانية التي شهدتها المنطقة وبالتالي توافد أعداد كبيرة من طالبي العمل كقوة عاملة عاطلة في سوق العمل.

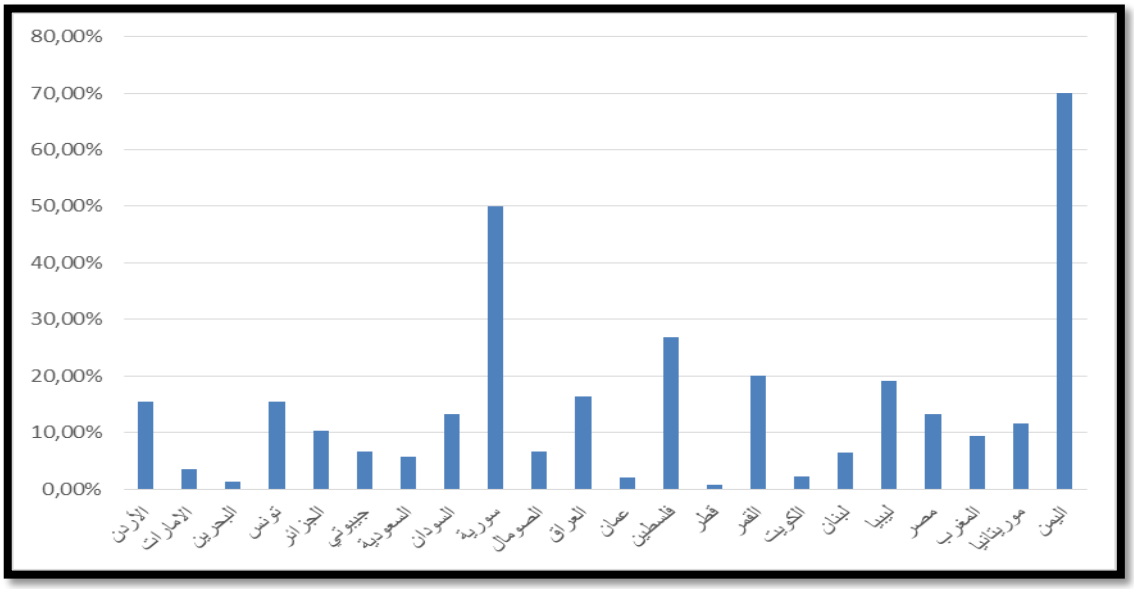
بعد سنة 2003 عرف معدل البطالة تراجعاً مستمراً وذلك على طول الفترة 2003-2009، حيث انخفض من 13.12% سنة 2003إلى حوالي 9.77% سنة 2009، ليبلغ بذلك معدل البطالة أدنى مستوى له خلال الفترة 2000-2016، وهذا بمعدل انخفاض يقدر بنحو 25.5%، وهذا كنتيجة للانتعاش الذي عرفه الاقتصاد العربي بصفة عامة خلال هذه الفترة وارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي وتوفر وظائف جديدة، كذلك يعزي هذا التراجع إلى السياسات التي انتهجتها بعض الدول العربية للتخفيف من وطأة البطالة.

مع نهاية عام 2009 عاد معدل البطالة بالارتفاع، وهذا لما خلفته الأزمة المالية العالمية وتلك السنة من آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية، تمثلت أساساً في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مداخيل المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، ليعرف بذلك معدل البطالة ارتفاعا سنة 2010 ليبلغ حوالي

10.35% ويسجل استقرارا نسبيا خلال الفترة 2010-2016 بمعدل تراوح بين 10.59% كأعلى مستوى سنة 2012 و10.3% كأدنى مستوى سنة 2016.

أما على صعيد الدول العربية فرادى، فنسجل تبايناً كبيراً فيما يخص معدل البطالة لسنة 2016، وهذا ما يمثله الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 18: نسبة البطالة في الدول العربية سنة 2016



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

يقدر عدد العاطلين عن العمل سنة 2016 في الدول العربية حوالي 21.2 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 14.9% من إجمالي قوة العمل العربية، وقد أثر الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية على مستويات التوظيف حيث زادت معدلات البطالة سنة 2016 في عدد من تلك الدول وبقيت شبه مستقرة في البعض الآخر، وتعزي النتائج المتواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016 بالخصوص إلى تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وبطء النمو في القطاع الخاص وكذلك محدودية قدرته على إستعاب الزيادة المتسارعة في عدد طالبي العمل.

سُجل أعلى معدل للبطالة سنة 2016 في الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار مثل سوريا، اليمن وفلسطين، في حين نلاحظ أن دول الخليج العربي تسجل أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية، وذلك رغم تأثر التوظيف في القطاع العام في هذه الدول بتراجع عائدات الصادرات النفطية.

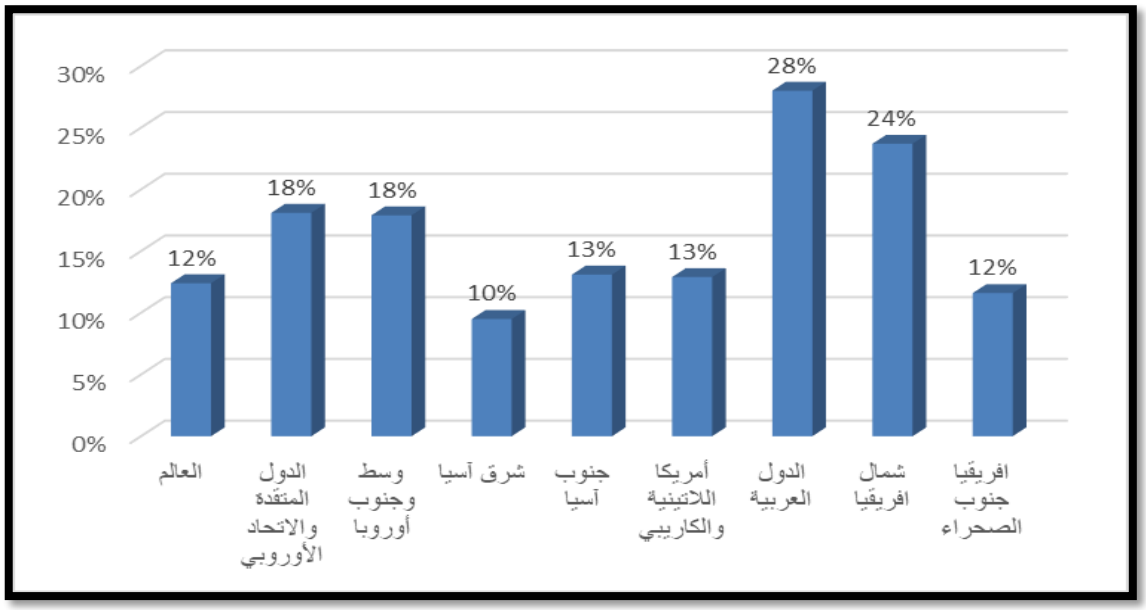
يتركز حوالي 45% من عدد العاطلين عن العمل في خمس دول عربية وهي: مصر، السودان، العراق، الجزائر والمغرب، وذلك دون اعتبار سوريا التي تجاوز فيها معدل البطالة 50% أي نصف القوى العاملة، واليمن بحوالي 70% ما يمثل أكثر من الثلثين من القوى العاملة[1].

ومما يزيد مشكلة البطالة في العالم العربي تعقيداً، هو ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب (في الفئة العمرية 15-24 سنة) ولدى المتعلمين.

أولا: البطالة لدى الشباب.

تشير التقديرات الدولية إلى أن معدلات البطال بين أوساط الشباب المسجلة في الدول العربية هي الأعلى بين الأقاليم الجغرافية الأخرى، حيث تصل إلى نحو 30% من مجمل السكان في الشريحة العمرية (15-24 سنة) وهذا ما يمثله الشكل التالي:

رسم بياني رقم 19: معدلات البطالة لدى الشباب في الدول العربية وبعض الأقاليم الجغرافية الأخرى



Source : Jean Françoise la Marandais, Martine Peyrard Moulard, op cit, p 72.

هذا وتشير المعطيات والأرقام إلى أن العالم العربي يصنف من بين أكثر الأقاليم شباباً في العالم , إذ أن حوالي 60% من سكان العالم العربي هم دون 29 سنة ، مقارنة بحوالي 30% في الاتحاد الأوروبي[2]، وبمقارنة هذه

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2016 .

[2] ESCWA, Demographic profile of the Arab Region Realizing the Demographic Dividend, UN, Bierut, 2016, p.59.

المعطيات مع نسب الشكل السابق يتضح جلياً مدى إهدار الدول العربية لهذه الطاقة الكبيرة وتركها دون استغلال أمثل، ليتحول هذا المورد البشري الهام من نعمة إلى نقمه.

كذلك ما يساهم في تأزم مشكلة البطالة لدى الدول العربية هو ضعف ومحدودية مشاركة المرأة العربية في سوق العمل مقارنة بوزنها النسبي من إجمالي السكان، فرغم تأكيد الدراسات الدولية على التأثير المعنوي القوي لإتاحة فرص عادلة ومتكافئة للإناث للمساهمة في سوق العمل في رفع معدلات نمو الناتج ومستويات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج[1]، تشير المعطيات أن نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل العربية بنحو 27% من قوة العمل ، مقارنة بحوالي 52% كنسبة مساهمة الإناث في قوة العمل في المتوسط على مستوى العالم، في حين فاقت هذه النسبة مستوى 60% في بعض الأقاليم الجغرافية مثل شرق آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء.

وبذلك ترتفع مستويات البطالة بين الإناث في شريحة الشباب بشكل كبير في الدول العربية لتبلغ حوالي 43.4% مقارنة بحوالي 23% بالنسبة للذكور.

في سوق العمل العربية لتداخل مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1. تأنيث البطالة

على الرغم من التقدم المحرز في المنطقة العربية فيما يخص التحصيل العلمي للذكور والإناث على حد سواء، فإن المكاسب المحققة في هذا المجال لم ينعكس أثاراً إيجابية على مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل ملحوظ. فالفقر، تعثر التنمية الريفية، انتشار النزاعات المسلحة، التمييز في القوانين وانتشار التقاليد المحافظة كالزواج المبكر، جميعها من العوامل التي تعوق انخراط المرأة في الشأن العام ولا سيما في سوق العمل؛

2. الاتجاه العام في التوزيع القطاعي للنساء العاملات

بالنسبة للتوزيع القطاعي للنساء العاملات فإن قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الاولى لمجموع البلدان العربية، في حين تمثل قطاعات الصناعة والبناء والتشييد وغيرها نسبة متدنية جداً لمشاركة المرأة، هذا يعني أن نسب مشاركة المرأة في قطاعات الإنتاج المادي (عدا الزراعة) متدنية جداً إذا ما قورنت بنسبة مشاركة الرجال؛

[1] ESCWA , Op cit.p.37.

[2] عادل لطفي، تأثير قضايا النوع الاجتماعي على تنمية قدرات ومهارات المرأة العربية، ورقة مقدمة في الندوة القومية حول واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب، منظمة العمل العربية، 2015، ص ص 12-15.

3. ضعف مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتفاقم الفجوة بين الجنسين في مجال التوظيف والأجور عن الأعمال المتساوية:

تشير العديد من الدراسات الصادرة في البلدان العربية إلى العقبات التي تواجد النساء في إطار التوظيف والمشاركة الاقتصادية بشكل عام وأهمها العادات والتقاليد التمييزية، والتشريعات الوطنية خاصة قوانين العمل التي تفرق بين الجنسين من حيث الوقت والأجور وتقييد الحركة والعنف والتحرشات الجنسية خاصة في أماكن العمل، والتي تعمل أيضا على الحد من وصول النساء من المناصب العليا.

ثانيا: بطالة الشباب من المتعلمين

تعتبر بطالة المتعلمين من التحديات الصعبة التي تواجه الدول العربية بشكل عام، حيث تخالف هذه الحالة الافتراضات السائدة والتي تنص على أن زيادة مستوى التعليم تقلل من احتمال التعطل عن العمل، وأن معدل البطالة بين المتعلمين أو نسبة المتعلمين بين المتعطلين تكون قليلة.

وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل، أي عدم توافق المهارات والكفاءات التي تخرج من أنظمة التعليم مع ما هو مطلوب في سوق العمل. كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي تتحيز لغير المتعلمين ومن ناحية أخرى فإن السياسات الاقتصادية تختلف في حالة بطالة المتعلمين وتعتمد على إعادة التدريب والتأهيل وهذه العملية مكلفة مالياً من حيث الوقت[1].

البيانات المتوفرة تشير أن ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية يتركز بصورة كبيرة بين المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد أي خريجي التعليم العالي، حيث تجل معدلات بطالة الشباب من المتعلمين مستويات مرتفعة في دول المنطقة العربية تتراوح ما بين 20 %و40% من مجمل العاطلين عن العمل، بل وتتجاوز بطالة الحاصلين على شهادات جامعية 60% من مجمل المتعلمين في الشريحة العمرية (15 سنة –24 سنة) في بعض الدول العربية وهذا ما يوضحه **الملحق رقم 08**

[1] حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص6.

المطلب السادس: الفقر في الدول العربية

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهت المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور، في القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي إلى الاستعباد والقهر، لذا فإن الأديان السماوية جميعها قد اولت ظاهرة الفقر اهتماما خاصاً، وبالذات من حيث ارتباطها بتسلط الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة وكنز الذهب والفضة، وفي تراثنا الإسلامي نجد المقولة الشهيرة لعلى بن أبي طالب(كرم الله وجهه)**" لو كان الفقر رجلاً لقتلته"** وفي التراث الفلسفي نجد مقولة أرسطو" **الفقر هو مولد التراث والجريمة**" فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الانساني كان الفقر سببها الرئيسي أو أحد أسبابها المهمة.[1]

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية، أدوات القياس، الخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة أخرى.[2]

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع ، وفيما بعد تختلف تلك التعاريف في حدوده ومكوناته، وحق التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة والذي يقول بأن " **الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة** "فإنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة ، كما يعتمد بدرجة كبير على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف[3]، وبناء على ذلك يمكن القول ان التعريف الأكثر شمولاً للفقر هو ذلك الذي قدمه الاقتصادي الهندي **أمارتيا كومار صن** الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد إذ أن الفقر في اعتقاده "**هو توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات ، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الانسانية للفرد**".[4]

بمعنى أنه يكون الشخص فقيراً عند فقدانه القدرة على تحويل موارده إلى إنجازات ، فالفقر إذاً هو نقص في الاستحقاقات، ولهذا يوجد مكونان مهمان لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهما مستوى المعيشة

[1] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص9.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] نفس المرجع، ص 20.

[4] سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص 32.

والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فالمكون الأول يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء والملابس والسكن، والتي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر، أما الحق الثاني في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الاحتياجات أو القدرة على الحصول عليها.

وعليه فإن تعريف الفقر يتوجب تحديده في إطار زمني ومكاني معين، فمن يعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الدول المتقدمة، قد يعد غنياً في إحدى الدول المتخلفة، كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع[1].

ويكثر السجال بين الباحثين حول عدم الاتفاق على أفضل السبل لقياس الفقر، فالفقر المطلق هو المؤشر الرئيس المستخدم في تقييم التقدم، ويقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعيشون على أقل مقدار محدد من الدخل في اليوم، وهذا المقدار المحدد هو خط الفقر[2]، وداخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويات، مستوى أعلى للفقر المطلق، ويسمى بالفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين 2 دولار أمريكي كحد أعلى وواحد دولار أمريكي كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز الحد الأعلى أو خط الفقر(2دولار أمريكي) غنيا، أما خط الفقر الأدنى ويسمى بالفقر المدقع، وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن واحد دولار أمريكي يومياً، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته الأخرى، كاللباس والصحة والتعليم[3].

غير ان هذا المقياس لا يكاد يشمل الجانب المادي فقط، والمعبر عنه بفقر الدخل، ومن هذا المفهوم يبدأ السجال إذا أن هناك خطوط للفقر القطرية التي تختلف من بلد لآخر وهي تستند غلى تحديد ديناميات الفقر ضمن سياقات الحدود الداخلية لبلد ما[4].

---

[1] طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة، إشكالية قياس وتقسيم ظاهرة الفقر في الدول العربية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص 20.

[2] وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص103.

[3] لحيلح الطيب، محمد جصاص،" الفقر... التعريف ومحاولة القياس"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص174.

[4] وسن عبد الرزاق حسن، مرجع سابق، ص103.

في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشراً للفقر، سمي بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد ***Multidimensional Poverty Index*** والذي يتضمن عناصر غير مرتبطة بالدخل، ويأخذ بعين الاعتبار أوجه متعددة للحرمان البشري من حيث الصحة والتعليم ومستويات المعيشة ويستند إلى بيانات مسوح الأسرة، بحيث يصنف كل فرد بناء على عدد من أوجه الحرمان في أسرته قبل تجميع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني[1].

وبهذا يعتبر هذا المؤشر مقياس مركب تشتق منه ثلاث مؤشرات هي[2]:

1-مؤشر نسبة الفقر:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان وعليه فهو يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر سواء يعانون من الفقر المطلق أو الفقر المدقع.

2-مؤشر فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، فهو يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر.

3-مؤشر حدة الفقر:

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة(التفاوت) في المجتمع في التوزيع في التوزيع تحت خط الفقر.

إن أية دراسة مقارنة للفقر في الوطن العربي ستواجه العديد من الصعوبات المنهجية والإحصائية التي قد تثير تساؤلات جدية حول جدواها، إلا أن عدم وجود البديل يجعل من هذه الدراسات ضرورة على الرغم من النواقض التي تحيط به، ومن بين هذه الصعوبات[3]:

- عدم توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بظاهرة الفقر، والتي تثبط بشكل أساسي من مسوح استهلاك وموازنة الأسرة.
- تغير المناهج المستخدمة في تصميم الاستمارات أو جمع المعلومات أو تكوين العينة.
- غياب مؤشر واحد متفق عليه للفقر أو الرفاه بين الدول العربية.

[1] طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة، مرجع سابق، ص27.

[2] عدنان داود لعذاري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 51-53.

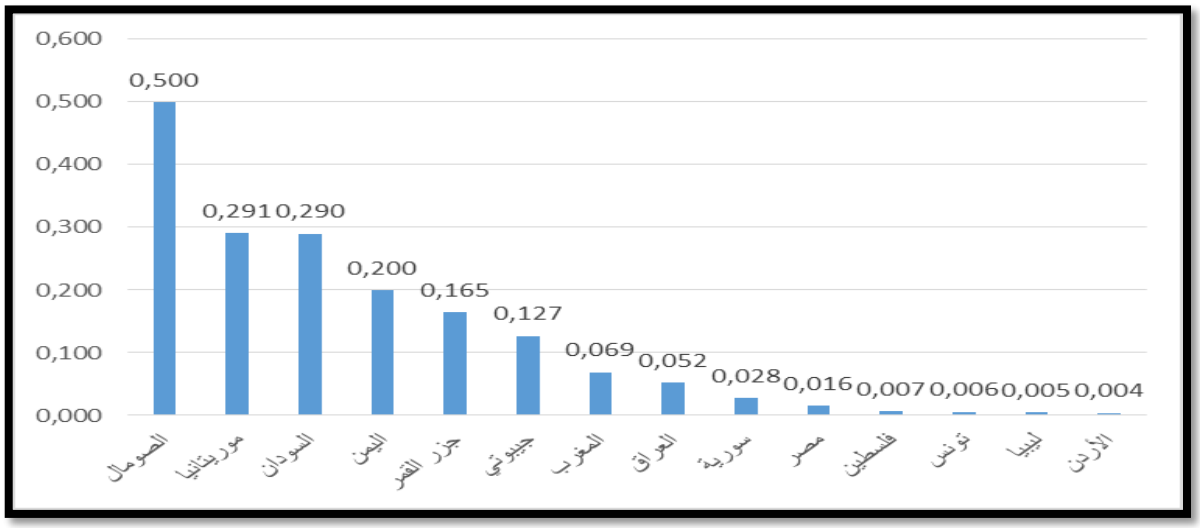
[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 33.

وعليه سنحاول وصف ظاهرة الفقر في الدول العربية بصورة عامة، بناء على ما هو متاح من معطيات وإحصاءات حول الفقر متعددة الأبعاد.

تشير الاحصائيات أنه يوجد حوالي 1.7 مليار شخص في العالم يعيشون في حالة فقر، يتواجد حوالي 2.5% منهم في المنطقة العربية أي نحو 42.5 مليون شخص في حالة فقر[1]، هذه النسبة حول عدد الفقراء في المنطقة العربية تبدو متواضعة على الصعيد الإقليمي، ولا تكشف الصورة الكاملة، وذلك راجع إلى المقياس المعتمد في قياس الظاهرة والذي يمثل فقر الدخل.

ففي دراسة حول انتشار الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية قامت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) شملت 10 دول عربية فقط تتوفر حولها المعطيات أن نسبة الفقراء في البلدان التي شملتها الدراسة وهي كلاً من: الأردن، الجزائر، تونس، مصر، العراق، المغرب، السودان، جزر القمر، اليمن، وموريتانيا تقدر بنحو 40.6% أي حوالي 116.1 مليون شخص[2]، ويمكن للشكل البياني التالي أن يبين دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وذلك سنة 2015.

رسم بياني رقم 20: دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية سنة 2015



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017، ص 17.

[1] آسية بلخير، "الوطن العربي ومواجهة الفقر"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 439، سبتمبر، 2015، ص 45.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017، ص 15.

وفقاً للرسم البياني السابق، تشير الإحصاءات إلى أن الصومال تصنف كأفقر دولة عربية، حيث يعيش اكثر من 73% من إجمالي عدد السكان في فقر مدقع نتيجة غياب الاستقرار الامني والسياسي ونزوح أكثر من مليون شخص، خاصة من المناطق القروية والزراعية، ولجوء أكثر من مليون شخص إلى الدول المجاورة، وما فاقم من حجم المشكلة موجات الجفاف والمجاعة التي ضربت البلاد سنة 2011[1].

كذلك نجد أن من بين أفقر الدول العربية كلا من موريتانيا، السودان، واليمن، إذ تشير إحصاءات هيئة الأمم المتحدة للتنمية أن: 54% من السكان في اليمن يعيشون في فقر مدقع، وما زاد الطينة بلة هو مواصلة انخفاض أداء النمو الاقتصادي، وكذلك الظروف الداخلية غير المواتية واستمرار النزاع المسلح، الأمر الذي رفع من عدد اللاجئين وزيادة نسبة الفقر في اليمن الأمر لا يختلف كثيراً في السودان، إذ تشير آخر البيانات أن نسبة الفقر بلغت حوالي 46.5% سنة 2016[2] خاصة بعد انقسام السودان، وبقاء سكان المناطق الحدودية يعانون من تبعات ذلك الانقسام، ثم موريتانيا أين سجل 42% كنسبة للفقر في هذا البلد سنة 2016[3]، الذي يشهد استقرارا سياسياً لكن ضعف للأداء الاقتصادي وتراجع لمعدلات النمو الحقيقي، مما انعكس سلباً على الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم وتحسين المستوى المعيشي للسكان بصورة عامة، وبالتالي ارتفاع معدل الفقر.

في حين سجلت أدنى قيمة لدليل الفقر المتعدد في الأردن وذلك بقيمة 0.004، وذلك نتيجة الجهود الحكومية المبذولة لتحسين التعليم والصحة وبالتالي حصول نسبة كبيرة من السكان على هذه الخدمات التي ساهمت في تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدل الفقر، لكن على الرغم من ذلك تشير البيانات أن نسبة الفقر تقدر بنحو 14.4%.[4]

بالنظر إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد من المنطقة العربية كمجموعة واحدة، فمن الواضح أن الأوضاع التي سادت –ولا تزال–في كلاً من اليمن، سوريا، العراق، مصر، ليبيا والسودان، قد أدت إلى تراجع الخطط والبرامج الهادفة إلى محاربة الفقر، وبالتالي تزايد عدد الفقراء وارتفاع نسبة الفقر في المنطقة مقارنة مع أقاليم أخرى في العالم.

وأيضاً من الأمور التي فاقمت من مشكلة الفقر في الدول العربية هو انتشار الفقر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية إذ تمثل نسبة السكان تحت خط الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية في الدول العربية حوالي

[1] آسية بلخير، مرجع سابق، 48.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 17.

[3] نفس المرجع، ص 18.

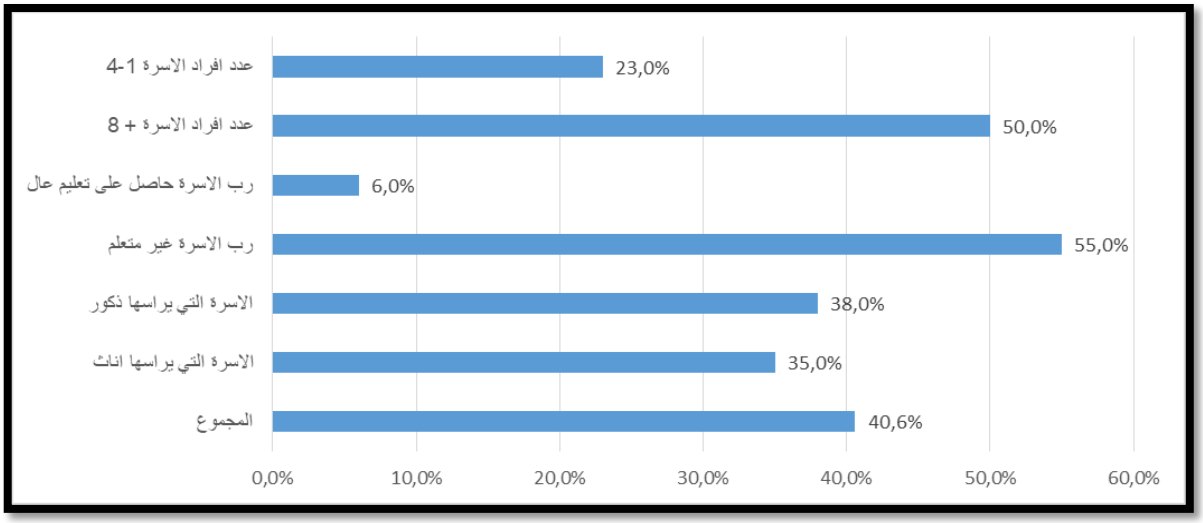
[4] نفس المرجع، ص18.

8% بينما تمثل حوالي 29% في المناطق الريفية، وهذا التباين يدل على عدم تكافئ الفرص بين السكان الحضر والريف في الحصول على بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم[1]

وذلك على الرغم من أن أقل من نصف سكان الدول العربية يسكنون المناطق الريفية، فإن 83% من السكان الواقعين ضمن الفقر المدقع و67% من الواقعين ضمن الفقر يقيمون في المناطق الريفية[2].

كما يظهر تحليلنا لظاهرة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر وذلك من حيث عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي المسؤول الأول عن الأسرة،...إلخ، ويمكن للشكل البياني التالي تلخيص أهم هذه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في عدد من الدول العربية وعاقتها بالفقر المدقع.

رسم بياني رقم 21 : نسبة الفقر إلى خصائص الأُسر



Source : Edward Aloysius, Poverty and income distribution in Arab World , Wiley-Blackwell, Université du Michigan, 2009, p 53.

يظهر الشكل البياني أن نسبة الفقراء تكون أعلى في الأسر التي يكون فيها من يترأس الأسرة غير حاصل على التعليم مقارنة مع تلك التي يكون من يترأسها حاصلاً على تعليم عالٍ، وهذا ما يثبت شدة الترابط بين مستوى التعليم والفقر، وذلك ما يفسر وجود نسبة كبيرة من الفقراء في الدول العربية التي تعاني من ارتفاع لمعدلات الأمية والانقطاع عن مقاعد الدراسة في سن مبكرة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 36.

[2] التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص 23.

كذلك نجد أن نسبة الفقراء في الأسر التي يكون عدد أفرادها أكثر من 8 أفراد أعلى من نسبة الفقر في الأسر التي لا يتجاوز عدد أفرادها 4 أفراد، وهذا ما يفسر على المستوى الكلي بالعلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات الفقر وزيادة عدد السكان في الدول العربية.

وبذلك نجد أن ظاهرة الفقر في الوطن العربي تمثل تحديا صعباً يقف في مسار التنمية، وذلك لتشعب وتشابك الظاهرة مع العديد من المتغيرات.

المبحث الخامس: التحديات السياسية والإدارية للتنمية في الدول العربية

باعتبار التنمية عملية شاملة لجميع جوانب الحياة، فإضافة إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بعد الجانب السياسي والإداري من القواعد الأساسية لعملية التنمية، وعليه سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يعيق عملية التنمية في المنطقة العربية في الجانب السياسي، الإداري والأمين.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي في الدول العربية

إن أهم ما ميز المشهد السياسي في الدول المتخلفة بصورة عامة هو حال عدم الاستقرار السياسي، والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيدا، هذا المفهوم قد يعرفه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، وقد يوسعه البعض الآخر ليختلف أيضاً عدم استقرار النظام، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه كالتغيير من المملكة إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري.[1]

وقد يزداد المفهوم اتساعا ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال الشغب والمظاهرات والاضطرابات السياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية. [2]

ويعد التداول السلمي على السلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وكذلك غياب العنف السياسي واستجابة الحكومة للضغط الاحتجاجات المختلفة للجماهير، وتمتع ابنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين، وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم

[1] Victor Essimble, Armes légères et groupes armés en Afrique subsaharienne, L'Harmattan, L'Ecole-polytechnique, paris, 2013,p 19.

[2] إسراء علاء الدين نوري، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2007، ص38.

العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. [1]

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات، يمكن إجمالها كالتالي[2]:

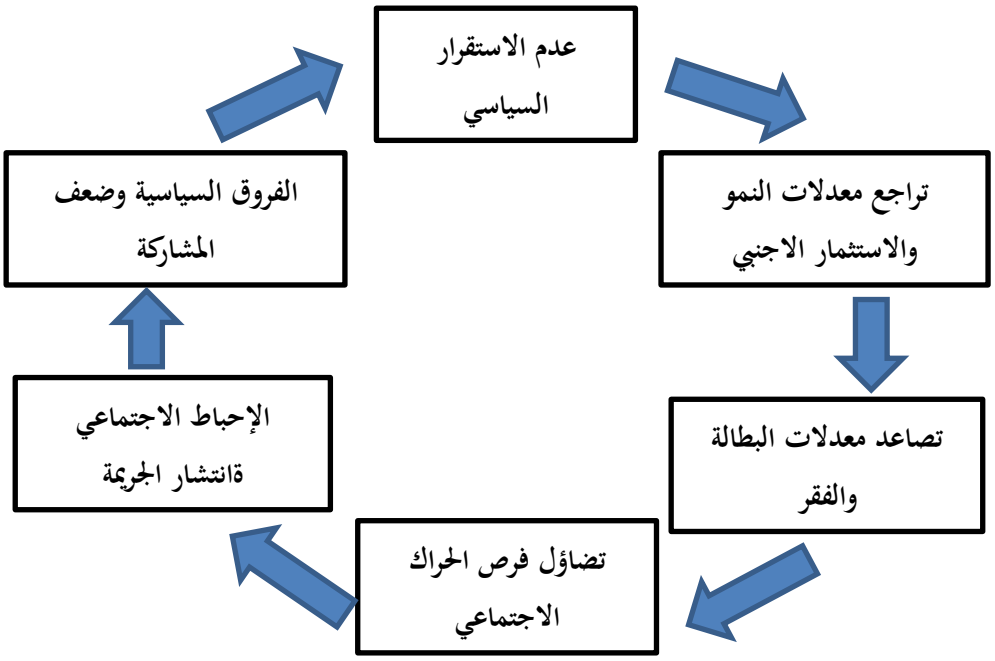
- نمط انتقال السلطة في الدولة: أي تغيير شخص الرئيس طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً،
- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع ولسيادة الدولة:
- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب؛
- استقرار البرلمان؛
- الديموقراطية وتدعيم المشاركة السياسية؛
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات؛
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأجندات الخاصة)؛
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام؛
- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية؛

لذا تكاد تتفق أغلب الاتجاهات النظرية في علم السياسة على أن الاستقرار السياسي هو إحدى الغايات الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها، وذلك لحالة عدم الاستقرار من تبعات خطيرة. ويمكن للشكل البياني التالي ان يوضح لنا الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار السياسي.

[1] علي بن سلمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، سلطنة عمان، 2012، ص139.

[2] نفس المرجع، ص 140.

الشكل رقم 3 :الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار السياسي



Source :Joseph S.Tulchi,Democratic Governance and Social Inequality,Lynne Rienner Publishers, USA,2006, p.131

إن تتبع مسيرة الدول العربية منذ بداية الألفية الثالثة حتى اليوم يتجلى حجم التخبط السياسي الذي تعيشه معظم الدول العربية إن لم تقل كلها، إذا اضحت المنظمة العربية مسرح لكل أنواع ومظاهر عدم الاستقرار السياسي بأتم معنى الكلمة، أي أن كل مظاهر ومؤشرات عدم الاستقرار موجود، ويرجع ذلك بالأساس إلى هشاشة السلطة السياسية في أغلب الدول العربية، وعدم فعاليتها في تحقيق أدوارها الوظيفية التي تقوم بها مثل التفاوض أو الحرب وإدارة الأزمات سواء من الداخل أو الخارج[1].

وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي أشكالاً متعددة، وأول هذه الأشكال تمثل في الانقلابات العسكرية مثلما حدث كل من السودان، موريتانيا، اليمن ومصر. حيث لعب الجيش دور غير اعتيادي في الحياة السياسية مما أثر على سير عملية التنمية والتحديث السياسي ومن ثم جمود عملية المشاركة السياسية، وبالتالي فإن نمط انتقال السلطة في الدولة لم يتم لما هو منصوص عليه في الدستور[2].

[1] فتحي العفيفي، "فراغ السلطة في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم 317 جويلية، 2005، ص46.

[2] خميس دهام حميد، "التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، **مجلة مداد الآداب**، الجامعة العراقية، المجلد رقم 01، العدد رقم04، 2012، ص542.

الشكل الثاني لمظاهر عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية تمثل في وجود حركات التمرد والانفصال والتي من شأنها التأثير على الوحدة الوطنية، ومن ثم تؤثر غلى شعور الشعب بالولاء لوطنهم واعتزازهم بالانتساب إليه، وهذا ما لوحظ في المنطقة العربية من خلال انفصال جنوب السودان سنة 2011، والاستقلال شبه الكامل لإقليم كردستان العراق خاصة بعد الاستفتاء الذي أنعقد في سبتمبر 2017، رغبة جنوب اليمن في الانفصال عن الشمال بعد دستور الوحدة سنة 1990، ولا تزال الاضطرابات من أجل الانفصال مستمرة إلى يومنا هذا[1].

كذلك من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية هو كثرة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية الكبيرة، حيث شهدت المنطقة العربية منعطفاً سياسياً خطيراً تجسد فيها أصطلح على تسميته بالربيع العربي. بدأت أولى هذه الاحتجاجات من تونس أواخر عام حيث أدى ذلك إلى اندلا ع مواجهات بين مئات من الشبان في منطقة سيدي بوزيد، وقد تطورت الاحداث بشكل متسارع ارتفعت المواجهات لتأخذ طابع سياسي ومطالبة الشعب بتنحي الرئيس عن منصبه والمطالبة بمحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد[2].
لم تلبث أن اتجهت الشرارة التونسية شرقاً إلى مصر فاندلعت بتاريخ 2011/01/25 احتجاجات عارمة في القاهرة ومدن أخرى ضد الفساد والفقر والبطالة، وطالبو برحيل الحكومة.

شهدت بعدها كلا من ليبيا واليمن احتجاجات ومظاهرات شعبية كبيرة، لتنتهي الأحداث التي شهدها البلدان باتفاق تسوية خرج فيه الرئيس اليمني من منصب الرئاسة اليمنية وبداية الثورة الليبية ضد نظام الرئيس الليبي[3].

واصلت الاحتجاجات لتشمل سورية، حيث انطلقت بداية المظاهرات يوم 2011/03/15 في دمشق ثم يوم 2011/03/18 في مدينة درعا، لتدخل بذلك سوريا نفق دراسة العنف والنزاع المسلح والحرب منذ ذلك التاريخ، دون الوصول إلى نتيجة.
كذلك من أشكال عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية هي الحروب، الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، ذلك الاحتلال الذي جاء في قناع الديمقراطية والذي حول العراق إلى مسرح للاقتتال الطائفي غبر المبرر، وساد فيه مختلف مظاهر الفوضى والدمار.

[1] نفس المرجع، ص 543.
[2] توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص 139.
[3] محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 117.

ليأتي الدور بعد ذلك على اليمن، الذي يشهد صورة معقدة للغاية، ويجد المتابع صعوبة في تحديد ملامحه، في ظل تداخل المشاريع والأجندات الخارجية المتصارعة في هذا البلد، نتيجة التحالف العربي بقيادة السعودية ضد ما يعرف بتنظيم الحوثي في اليمن[1].

وقد كان لانفجار الثورات الربيع العربي أثر كبير في ظهور طوائف متعددة، لكل منها يدعو إلى أفكار وأيديولوجيات مختلفة، الأمر الذي ساهم في إحداث انقسامات وضعف في بنية المجتمع الواحد والذي انعكس بدوره على هدم الأمن والأمان في المجتمعات العربية، وانتشار الحركات المختلفة المتعارضة، وبالتالي أشعلت لهيب الفتن في المنطقة وهددت استقرارها السياسي[2].

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنطقة العربية بصورة عامة أصبحت تسمى بسمة أساسية ألا وهي عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يؤكده تقرير البنك الدولي حول الاستقرار السياسي في مختلف دول العالم لسنة 2016 حسب الجدول التالي:

[1] نفس المرجع، ص 121.

[2] خميس دهام حميد، مرجع سابق، ص 536.

جدول رقم 17: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لسنة 2016

الدولة	الترتيب العالمي من بين 194 دولة	قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
قطر	44	0.87
سلطنة عمان	53	0.8
الامارات	71	0.44
الكويت	110	– 0.15
المغرب	122	– 0.29
السعودية	137	– 0.5
الأردن	140	– 0.53
جيبوتي	147	– 0.63
البحرين	158	– 0.86
تونس	168	– 0.99
الجزائر	172	– 1.14
مصر	177	– 1.42
لبنان	179	– 1.56
ليبيا	187	– 2.21
العراق	188	– 2.28
الصومال	189	– 2.33
السودان	190	– 2.38
اليمن	193	– 2.79
سورية	194	– 2.91

Source : The world Bank, The Global Economy.com,2016 Available at : https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stabilit

إن مؤشر الاستقرار السياسي هو مقياس مركب من مجموعة المؤشرات الجزئية الأخرى سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية، بحيث قيمة محصورة بين 2.5 للتعبير على أعلى درجات الاستقرار السياسي وسالب 2.5 للتعبير على أدنى درجات الاستقرار السياسي[1].

ومن خلال معطيات البنك الدولي تتصدر سنغافورة الترتيب العالمي من حيث الاستقرار السياسي بقيمة 1.53+، تليها نيوزلندا في المرتبة الثانية ب 1.49+، أما فيما يخص ترتيب الدول العربية فقد تصدرت قطر الترتيب العربي والمرتبة 44 عالمياً بقيمة 0.87، لمؤشر الاستقرار الاقتصادي تليها كل من سلطنة عمان في المرتبة

[1] خميس دهام حميد، مرجع سابق، ص 542.

53 عالمياً ثم الإمارات في المرتبة 3 عالمياً و71 عالميا، وهي بذلك تصنف ضمن الدول ذات الاستقرار السياسي العالي.

صنفت كلا من: الكويت، المغرب، السعودية، الأردن جيبوتي والبحرين ضمن قائمة الدول ذات الاستقرار السياسي المتوسط وتراوحت مراتبها عالمياً ب ين110و158.

أما كل من، تونس، الجزائر، مصر، لبنان، فصنفت كدول ذات استقرار سياسي منخفض وتراوحت مراتبها عالميا بين 168و179.

في حين نجد أن كلا من: ليبيا العراق الصومال، السودان، اليمن وسورية تصنف ضمن قائمة الدول التي ينعدم فيها الاستقرار السياسي وذلك راجع لطبيعة الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها هذه الدول إضافة إلى الحروب والنزاعات المسلحة التي تعصف بها.

المطلب الثاني: الفساد في الدول العربية

حظي موضوع الفساد، والذي يعرف بأنه استغلال المكتب الحكومي أو الوظيفة لتحقيق أغراض شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة أو العمل، في السنوات الأخيرة باهتمام واسع النطاق على كافة المستويات إذ أنه يأتي في مقدمة أولويات واهتمامات مجتمع الأعمال والمستثمرين.

ومن بين أهم المؤشرات العالمية شيوعاً وتعويلاً في هذا الخصوص، المؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية الدولية Trancparency Internationalحول أوضاع الاجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عمل تلك الأجهزة.

تخلص المؤسسة سنوياً وبعد دراستها لعدد من المحددات الى وضع ترتيب لأغلب دول العالم من حيث مستوى الشفافية والفساد[1] ، ونقصد هنا بالفساد السياسي أي فساد الطبقة السياسية من حكام وقادة أحزاب وأعضاء حكومة (النخب الحاكمة) ، حين يقومون بالتواطؤ باستغلال النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والتشريعات لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة أو أحد أطرافها أو الموالين لها، والأثراء غير المشروع من السلطة، أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي، لتمويل حملاتهم الانتخابية وغيرها من الممارسات التي تتجاوز الشفافية[2].

[1] رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005، ص 55.

[2] نفس المرجع، ص 75.

ويترتب على الفساد بصفة عامة العديد من النتائج المدمرة، وعلى كافة المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومنها تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وتقلص دور الطبقة الوسطى لصالح نخب حزبية أو عسكرية أو أمنية أو ممثلي طوائف، فالفساد السياسي يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على مختلف مناحي الحياة، ومن ثم تصبح المشاركة في الحياة العامة في ظل هذه المجموعة عملية زائفة، الامر الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي وتقويض أسس الديمقراطية والحكم الراشد، والنيل من سيادة القانون[1].

يعد انتشار وتفشي الفساد في الدول العربية ، من أخطر التحديات التي تواجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن الفساد يسهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيئ توجيهها أو تزيد كلفتها، بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر عن تدني نوعية المنشآت العامة[2].

وربما لا تكون أخطر نتائج الفساد هي هدر المال العام، ولكن الخطر الكبير هو الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، فتضعف المؤسسات الحكومية ويتراجع أداؤها، كما تعتبره منظمة الشفافية العالمية انه من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية ، فهو يقوض الحكم الصالح ويشوه السياسة العامة ويدفع إلى إساءة توزيع الموارد ويضر بالقطاع الخاص وتنميته، ويلحق أكبر الضرر بالفقراء[3].

وترجع أسباب تفشي الفساد في أغلب الدول العربية إلى الأسباب التالية[4]:

- ضعف أجور العاملين في القطاع الحكومي في بعض الدول العربية، الأمر الذي يشكل دافعاً للارتشاء، حيث أن انخفاض الأجر للموظفين يغري بالفساد والذي بدوره يمثل في أغلب البلدان العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالعمل وفي المنصب على حساب الكفاءات؛
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسيات تتحقق من خلالها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الوزارات، الأجهزة الحكومية؛

[1] عزمي الشعيبي، الفساد السياسي في العالم العربي، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2014، ص 6.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص 56.

[3] داوود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ماي 2014 متوفر على الموقع: https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2014/05

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 57.

- يؤدي ضعف المجتمع المدني وتهميش دور منظماته في الكثير من الدول العربية إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها؛
- انخفاض المراتب المترتبة على الانعكاس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين بعض الدول العربية لا تشكل رادعاً قويا لارتكاب الأعمال الفاسدة؛
- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء لا يشتغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات أو المواطنين مقابل حصولهم على امتيازات أو استثناءات؛

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال إنشاءها لأجهزة ومؤسسات تعني بالكشف عن عمليات الفساد، ومحاسبة المفسدين واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم، غير أننا نجد أن عدداً من الدول العربية لا تزال تحتل مواقع متأخرة في مؤشر الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد، حسب ما يشير اليه الجدول التالي:

جدول رقم 18: ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد بين سنتي 2010-2016

الدولة	2010 الترتيب من بين 178 دولة	2016 الترتيب العالمي من بين 180 دولة
الامارات العربية المتحدة	29	26
قطر	19	32
الاردن	51	58
السعودية	58	63
سلطنة عمان	41	65
البحرين	48	70
الكويت	54	76
تونس	61	77
المغرب	86	93
الجزائر	105	108
مصر	99	110
جيبوتي	92	124
لبنان	129	138
العراق	175	166
ليبيا	150	170
السودان	172	171
اليمن	153	172
سورية	131	173
الصومال	176	176

Source : Trancparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, 2016, Available at : https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

حسب أرقام الجدول أعلاه تتضح الصورة الكاملة لوضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد، باستثناء كلاً من قطر والإمارات المتحدة العربية واللتان تحتلان مراتب متقدمة في ترتيب مؤشر مدركات الفساد بالمرتبة 26 و 32 على التوالي، فإن باقي الدول العربية تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي وذلك لسنة 2016.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ثلاث دول عربية فقط (من بين 19 دولة شملها المسح) حسنت من ترتيبها العالمي وهي كلاً من : الإمارات العربية المتحدة من المرتبة 29 عالميا سنة 2010 إلى 26 سنة 2016 ، السودان من المرتبة 172 إلى المرتبة 171 عالمياً، العراق من المرتبة 175 سنة 2010 إلى المرتبة 166 سنة 2016، أما باقي الدول العربية الأخرى فقد سجلت تراجعاً في الترتيب العالمي لمؤشر الفساد، الأمر الذي يشير أن المنطقة العربية ككل تصنف من بين الأكثر المناطق التي استشرى فيها الفساد، وهذا ما يفسر وجود خمسة دول عربية من بين أكثر عشرة دول في العالم التي تعاني من انتشار الفساد في مختلف القطاعات وهي كل من : ليبيا في المرتبة 170، السودان في المرتبة 171، اليمن في المرتبة 172 سنة 2016. سوريا في المرتبة 173، الصومال في المرتبة 176، وهي بذلك أكثر دولة في العالم تعاني من تفشي الفساد لسنة 2016.

كما يلاحظ من القراءة الأولية لهذا الجدول أن الدول العربية التي شهدت ولا تزال عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والحروب، قد تراجعت بمراتب كبيرة في التصنيف العالمي من حيث مدى انتشار الفساد نجد مثلا أن :

تونس التي تراجعت ب 16 مرتبة لتحتل المرتبة 77 عالمياً سنة 2016، بعد أن كانت في المرتبة 61 عالمياً سنة 2010، كذلك مصر التي تراجعت من المرتبة 99 عالميا سنة 2010 إلى المرتبة 110 سنة 2016، نفس الأمر بالنسبة إلى ليبيا من المرتبة 150 إلى المرتبة 170، اليمن من المرتبة 153 إلى 172، سورية من المرتبة 131 سنة 2010 إلى المرتبة 173 سنة 2016، وأخيراً الصومال التي حافظت على ترتيبها كآخر مرتبة عالماً.

كما تشير الدراسات الاستطلاعية[1]:

- ازدياد في مستويات الفساد المدرك في المنطقة، فرغم خروج ملايين المواطنين إلى الساحات العامة في العديد من الدول العربية، مطالبين حكوماتهم باتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، 61% من المواطنين أفادوا بأن الفساد ازداد خلال الشهور 12 التي تلت الدراسة.
- جهود الحكومات العربية في محاربة الفساد بين سيئة لحد ما وسيئة جداً، كما أفاد ان ما بين 58% الى 91% من المواطنين العرب يجمعون أن المسؤولين الحكوميين هم الأكثر فساداً، كما يرى 45% منهم ان أعضاء البرلمان هم أيضا الأكثر فساداً في المنطقة.
- 50مليون مواطن عربي دفعوا رشوة للحصول على خدمة عامة.
- الرشوة تقوض مؤسسات العدالة وسيادة القانون:

[1] منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد، دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المانيا، 2016، ص 06.

كما أن المراقب للعالم العربي وأنظمة الحكم فيه يرى هوة بين الحاكم والمحكوم، لا تنفك تزيد عمقاً واتساعا، فمن الصعب أن نجد في دولة عربية حاكما يمثل طموحات ومصالح شعبه، ويستمد شرعية حكمه من إدارة شعبية تجلت من خلال مؤسسات دستورية تتوافر فيها ضمانات الحرية والنزاهة.[1]

ولعل اتساع هذه الفجوة لا يضاهيها وضوحاً وانتشارا سوى آفة الفساد؛ وبذلك فان العلة الأساس في انتشار الفساد في العالم العربي هي غياب ثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبخاصة فعالية القواعد القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقسيم عمله، وهذه علة يسود انتشارها في الأنظمة القمعية وكذلك في الدول التي تقترب بسمات الحكم فيها من الدول الهشة*.

المطلب الثالث: التطرف والإرهاب في الدول العربية

قبل الخوض في وصف ظاهرة الإرهاب في الدول العربية وانعكاساتها على عملية التنمية لا بد من الوقوف أولاً على تحديد تعريف لهذا المفهوم، لكن من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع وشامل للإرهاب، حتى إن بدى ان لمصطلح الإرهاب مفهوم بسيط، وذلك لاختلاف وجهات النظر، هذا فضلاً عن أن الظاهرة في حد ذاتها تختلف في أشكالها ومضامينها، غير أن غالبية التعاريف تجمع أن الإرهاب فعل عنف لتحقيق هدف سياسي، بأسلوب مخيف ومرعب وموجه نحو المدنيين بشكل مباشر وغير مباشر، وقد تكون دوافع الإرهاب سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية، أو البحث عن السلطة أو المصالح أو تحقيق الذات.

إن مصدر كلمة إرهاب في اللغة العربية هو الفعل "رهب"، ولم ترد كلمة إرهاب في المعاجم العربية، حيث أنها لم تكن معروفة في الأزمنة القديمة[2].

وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم لتعطي أكثر من معنى، حيث جاءت في قوله تعالى« **وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون** »[3] بمعنى الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى، كما وردت بمعنى الرعب والخوف، في قوله تعالى:« **واضمم إليك جناحك من الرهب**»[4] وقد أقر مجمع اللغة العربية كلمة الإرهاب

---

[1] داوود خير الله، مرجع سابق، ص 2.

***الدول الهشة:** سابقاً الدول الفاشلة، وهي دولة بضعف الكفاءة في أداء مهامها الأساسية، أو باهتزاز شرعيتها، بشكل يجعل المواطنين فيها عرضة لمجموعة واسعة من الأخطار المختلفة، ويصدر سنوياً عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي منذ 2005، تقرير سنوي عن مؤشر الدولة الهشة لتصنيف دول العالم حسب هذا المؤشر.

[2] محمد حميد دغجوقة، ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص 17.

[3] سورة البقرة، الآية 40.

[4] سورة القصص، الآية 32.

ككلمة حديثة في اللغة العربية، وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب" بمعنى خوّف[1].

غير أن بعض الباحثين يرون أن الرهبة في اللغة العربية عادة تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام، وهي كلمة تختلف عن كلمة إرهاب الذي يعني الخوف والفزع الناتج عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها فعلاً، ومن هنا فإن ترجمة كلمة Terrorism الشائعة في اللغة العربية هو إرهاب، وهي ترجمة غير صحيحة لغوياً، لأن الخوف من القتل أو الجرح أو الخطف...إلخ وهي الأفعال ترتكبها الجماعات الإرهابية التي لا تقترن بالاحترام بل تقترن بالرعب، لذا فإن الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة هي **إرعاب** وليس إرهاب، ومع هذا فإن المتعارف لعليه الآن هو أن يطلق على هذه الأعمال كلمة إرهاب، وقد أقر المجمع اللغوي استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى[2].

وعليه فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة الإرهاب حسب ما جاء في مشروع الاتفاقية الموحدة لمكافحة الإرهاب الدولي عام 1980، والذي جاء فيه أن الإرهاب هو عمل من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به، يصدر عن فرد أو جماعة، ويوجه ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع حكومية، أو وسائل النقل والمواصلات، أو الجمهور العام دون تمييز للون أو جنس، ويعلن التهديد أو إلحاق الخسائر المادية أو إفساد علاقات الصداقة بين الدول[3]. كما عرّفه الاتحاد الأوروبي بأنه العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير، أو يسعى إلى زعزعة الاستقرار، أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية[4].

ترتيباً لما سبق يمكن القول أن الإرهاب هو كل فعل مهما كان مصدره يقوم باستخدام العنف الغير مشروع، أو التهديد باستخدامه، ينتج عنه حالة رعب وخوف وتعريض الإنسان إلى الخطر، أو يهدد الحريات الأساسية، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة ومهما كانت دوافعها.

أصبح الإرهاب خطراً وتحدياً يواجه المجتمع الدولي بأسره، وتتفق كافة دول العالم على محاربته والتصدي له، فقد أجمع الدارسون والباحثون على أن الإرهاب اليوم لا يتصف بدين ولا لون ولا جنسية وبالتالي ليس له انتماء،

[1] محمد حميد دغجوقة، مرجع سابق، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] إلياس أبو بكر الباروني، لقمان طيب محمود،" الإرهاب تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي"، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، جامعة ملايا، ماليزيا، المجلد 3، العدد2، 2017، ص 104.

[4] نفس المرجع، ص 105.

غير أن ما نعيشه اليوم يوحي عكس ذلك، فالكثير من الغربيين وحتى الحكومات يعتقدون بأن التطرف وإرهاب هي الدول الإسلامية وبشكل خاص الدول العربية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي أصابت الولايات المتحدة في عقر دارها، ولا شك أن هذا الاعتقاد خاطئ، ذلك أن الإرهاب في الوطن العربي لا يمت للدين الإسلامي الحنيف بصلة، وأن الإرهاب في الغالب هو صناعة غربية على الأراضي العربية، كما أن تضيف العديد من حركات المقاومة جاء في خانة الجماعات الإرهابية.

يفتقر الوطن العربي إلى وجود بيانات موثوقة ودقيقة في مجال الجريمة بصفة عام والإرهاب بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن البيانات الحكومية العربية في مجال الإرهاب نادرة، وأحياناً غير موجودة تماماً، كما ويفتقد الوطن العربي لقاعدة بيانات عن الإرهاب.

ويعد وجود قاعدة بيانات عن الإرهاب مطلباً أساسياً لقياس مستوى الأمن في الوطن العربي.

أما على المستوى الدولي فنجد عدداً من المصادر، التي تتيح إحصاءات هامة عن الإرهاب وما يخلفه وراءه سواء من حيث عدد الحوادث أو عدد القتلى، عدد الإصابات ونوعها، تاريخ وقوع الإعتداء ونوعه...إلخ، ومن بين هذه المصادر نجد:

1–قاعدة بيانات الإرهاب الدولية المعروفة باسم: Global Terrorism Data base GTD

وهي مصدر متاح وتتكون من قاعدتين (GTD_1، GTD_2)، تتضمن معلومات عن الحوادث الإرهابية في العالم منذ العام 1970 وبياناتها محدثة حتى سنة 2016، وتشمل حوالي 170000 حادثة إرهاب عبر العالم، وتتميز هذه القاعدة بالشمولية، كما وتشمل معلومات عن أكثر من 83000 تفجير، 18000 عملية اغتيال، 11000 عملية اختطاف، كما تتضمن معلومات عن أكثر من 45 متغير على الأقل عن كل حالة، ومعلومات عن أكثر من 120متغير كما تمت مراجعة أكثر من 4 ملايين مقالة إخبارية و25ألف مصدر إخباري لجميع بيانات الحوادث من سنة 1998 إلى 2016[1].

2–قاعدة بيانات الإرهاب الدولي:International Terrorism Iterate

وهي قاعدة بيانات واسعة في مجال تغطيتها، ومتاحة، إذ تمكن الباحثين من إجراء الدراسات ذات صلة بالإرهاب، وبياناتها محدثة حتى سنة 2011، تحتوي هذه القاعدة على أكثر من 12000حادثة إرهاب منذ العام 1968،

[1] https://www.start.umd.edu/gtd/about/

ولقد قدم بيانات هذه القاعدة **إدوارد ميكولاس** وهو محلل سابق لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية في صورة كمية وكيفية شملت 150 متغيراً تعني بالإرهاب الدولي[1].

3–معهد الاقتصاد والسلام:(Institute for Economics and Peace IEP).

وهو مركز البحث الرائد في العالم المكرس في العالم لتطوير مقاييس لتحليل السلام وتحديد قيمته الاقتصادية ويقوم بذلك من خلال تطوير مؤشرات عالمية ووطنية، وحساب التكلفة الاقتصادية للإرهاب والعنف وتحليل المخاطر على المستوى القطري[2]، ويصدر عن هذا المركز تقرير يعد ملخص شامل للاتجاهات والأنماط الرئيسية للإرهاب في العالم على مدى 16 سنة الماضية(بداية من 2000 حتى نهاية 2015) ويستند في بياناته على معطيات وإحصاءات قاعدة بيانات الإرهاب الدولية(GTD)، وعليه يتم تصنيف أو ترتيب 163 دولة في العالم من حيث درجة انتشار العنف والإرهاب[3].

تعد ظاهرة الإرهاب واحدة من أكبر المشاكل والتحديات التي تواجهها الدول العربية، إذ لا يزال الإرهاب والعنف المسلح يتفاقم يوماً بعد يوم في الوطن العربي، وقد ساعد على تفاقمها في بعض الدول العربية جملة من العوامل الداخلية والخارجية وشبكات ومصالح دولية مختلفة شكلت تهديداً قائماً ومستمراً للدول العربية، ويشكل خطراً على مصالحها الحيوية، كما يمثل إخلالاً بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويسيئ إلى التراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، كما يشكل الإرهاب انتهاكا لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول العربية طرفاً فيها[4].

بالرجوع إلى قواعد بيانات الإرهاب الدولية، نجد أن أغلب الدول العربية تحتل مراكز متقدمة لا تحسد عليها من حيث مؤشر الإرهاب العالمي، والصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، فمن بين أكثر عشر دول تعرضاً للإرهاب في العالم، توجد ستة دول عربية هي كل من: العراق، سوريا، اليمن، الصومال، مصر ثم ليبيا، ويمكن للجدول التالي أن يبين ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر من بين 163 دولة شملها التقرير لسنة 2016.

[1] https://librory.duke.edu/data/about
[2] https://economicsandpeace.org/about/
[3] Institute for Economics and Peace, Measuring and Understanding the Impoct of terrorism, Global terrorism Index, 2016, sydney, p 09. Available at : http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/02/Global-Terrorism-Index-2016.pdf
[4] محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 14.

جدول رقم 19: الجدول رقم: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الإرهاب العالمي

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
العراق	9.96	1	1
سورية	8.587	5	2
اليمن	8.076	6	3
الصومال	7.548	7	4
مصر	7.328	9	5
ليبيا	7.283	10	6
السودان	6.6	18	7
لبنان	6.068	24	8
فلسطين	5.659	28	9
السعودية	5.404	32	10
تونس	4.96	35	11
الكويت	4.449	37	12
الجزائر	4.28	42	13
البحرين	4.206	44	14
الأردن	2.858	58	15
جيبوتي	1.78	79	16
المغرب	0.892	95	17
الامارات العربية	0.422	103	18
قطر	0.23	115	19
موريتانيا	0.067	125	20

Source : Institute for Economics and Peace, op cit, p p 10 – 12

بناء على أرقام الجدول أعلاه يتضح حجم المشكلة التي يعاني منها عدد من الدول العربية جراء إستفحال الإرهاب والعنف المسلح على أراضيها، إذ يشير التقرير أن 14 دولة عربية (من أصل 20 دولة عربية شملها التقرير) تصنف ضمن أكثر 50 دولة في العالم تعرضاً للإرهاب، وأن من بين أكثر خمسة دول في العالم عرضة للإرهاب (وهي كلاً من العراق، أفغانستان، نيجيريا، باكستان، وسوريا)[1]، هناك دولتين عربيتين هما العراق

[1] Institute for Economics and Peace, opcit.p.04.

وسوريا حيث سجل فيهما نحو 23.7%و9.4% على التوالي كمعدل عدد الوفيات جراء الإرهاب على المستوى العالمي أي ب 6960 قتيل و2761 قتيل على التوالي وذلك سنة 2015 فقط.

في حين تشير التقديرات أن العراق سجل حوالي 50538 قتيل منذ 2003 وأن سنة 2014 الأكثر دموية على طول المدة[1].

أما بالنسبة لسوريا فالأمر لا يختلف كثيراً، فنفس المصدر يشير أن حوالي 6370 قتيل منذ 2010 فقط، قتلوا جراء عمليات إرهابية، منهم حوالي 2761 قتيل سنة 2015 فقط[2]، في حين تشير مصادر أخرى أن عدد القتلى جراء الاعتداءات الإرهابية هو أكثر بكثير، ويمكن للجدول التالي أن يوضح حالة الإرهاب في أكثر من خمسة دول عربية تعرضاً للإرهاب سنة 2015.

جدول رقم 20: أكثر الاعتداءات الإرهابية دموية في الدول العربية سنة 2015

الدولة	عدد القتلى	عدد المصابين	عدد الحوادث	اسوأ حادث
العراق	***6960***	***11900***	***2415***	اعدام أكثر من 300 مدني في مدينة القائم بمحافظة الانبار
سورية	***2761***	***2830***	***384***	تم اعدام مالا يقل عن 280 شخصا بينهم مدنيون وموظفون حكوميون في منطقة تدمر السورية
اليمن	***1519***	***2599***	***467***	أطلقت جماعة إرهابية قذائف سقطت على قارب يقل مدنيين قتل خلالها 86 شخص. في منطقة عدن
الصومال	***659***	***463***	***241***	هاجمت جماعة إرهابية بعثة تابعة للاتحاد الافريقي وتم قتل 70 شخصا. في بلدة ليغو جنوب الصومال
مصر	***662***	***835***	***493***	انفجار عبوة ناسفة في طائرة لنقل المسافرين قتل على إثرها 224 مسافر وذلك شمال صحراء سيناء
ليبيا	***454***	***660***	***432***	قيام جماعة إرهابية بإطلاق النار على مستشفى في مدينة طرابلس وتم قتل 60 مدني على الاقل

Source : Institute for Economics and Peace, p 35

[1] Institute for Economics and Peace ,op cit. p. 25.
[2] Ibid. p.29.

أرقام الجدول أعلاه هي عبارة عن عينة بسيطة لأكبر العمليات الدموية سنة 2015 التي وقعت في الوطن العربي، حيث يتصدر العراق القائمة منذ سنة 2004، بإجمالي عدد القتلى والاعتداءات الإرهابية، تليه كلاً من سوريا، اليمن، الصومال، مصر وليبيا، كما نشير في هذا الصدد بأن حجم المعضلة لا يقف عند هذا الحد.

لأجل تسليط الضوء أكثر على ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي وعلاقته بالتنمية، وجب علينا النظر إلى الظاهرة من زاوية اقتصادية، فعلى سبيل المثال أدت هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة إلى خسائر في الاقتصاد الأمريكي قدرت بنحو 80 مليار دولار، إلا أن هذه الخسائر على ضخامتها لم تكن تمثل سوى أقل من 0.1% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي بلغ في نفس العام نحو 10.6 تريليون دولار أمريكي. غير أن الأمر يختلف في الدول العربية إذ تشير المعطيات المتوفرة أن الإرهاب يكبد سنوياً اقتصادات الدول العربية خسائر كبرى نتيجة ضعف هذه الاقتصادات المحصورة في بضعة قطاعات، فالعراق مثلاً الذي يعاني من أعلى معدل لأثر الإرهاب على الاقتصاد ، وصلت الخسائر التي خلفها سنة 2015 إلى النحو 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، تليه كلا من سورية ب 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، اليمن بنحو 7.3% ، ليبيا 5.7%[1]، إذ تشير التقديرات أن تكلفة الإرهاب في الوطن العربي لسنة 2015 فقط قدرت بنحو 106 مليار دولار، كان للعراق وسورية نصيب الأسد منها[2].

بهذا فإن جزء كبيرا من الموارد سيوجه إلى الإنفاق الأمني دون أن ننسى التكلفة المادية التي تخلفها الاعتداءات الإرهابية، الأمر الذي يعني زيادة الأنفاق على الجوانب الأمنية والعسكرية على حساب قطاعات أخرى كالتعليم، الصحة والتشغيل، وهذا ما يفسر ارتفاع وتفاقم معدلات البطالة والأمية وتدهور الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية والمعزولة في الدول العربية التي لا تزال تشهد حالة عدم الاستقرار الأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب هذا دون أن ننسى الأثر الكبير الذي يخلفه الإرهاب على المستوى الكلي والمتمثل في هجرة رؤوس الأموال وعدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتدمير للبنية التحتية.

رغم انتشار ظاهرة الإرهاب في مختلف المناطق على مستوى العالم، إلا أن هناك ربطاً بين الإرهاب والحركات المتطرفة في الوطن العربي، وهذا لتوفر بيئة مناسبة في العديد من الدول العربية لانتشار ظاهرة الارهاب من خلال الأعمال التي تقوم بها هذه الحركات والجماعات المتطرفة.

[1] Institute for Economics and Peace, op cit. p. 61.
[2] Ibid. p .62.

-فقد تعرضت معظم الدول العربية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين لموجة متصاعدة من التعصب والتشدد غلب عليها الطابع العقائدي الديني والسياسي الطائفي والقبلي، وبذلك أفرزت معها سيلا من الأعمال الإرهابية تحصلت مسؤوليتها عدد من الجماعات المسلحة تحت تسميات مسلحة لكن تحت لواء واحد هو لواء الإرهاب. ففي الوطن العربي نجد تنظيمين إرهابيين، يصنفان من بين أخطر وأكبر التنظيمات الإرهابية في العالم.

أولاً: تنظيم داعش

أو ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وهي عبارة عن تنظيم إرهابي مقره في سوريا والعراق، خرج من تنظيم القاعدة في العراق وانتقل إلى سوريا، ومثل كل الجماعات الإرهابية يسعى تنظيم داعش إلى خلق منطقة للحكم، وهي تسيطر على قدر كبير من الأراضي في كل من سورية والعراق.[1]

شن تنظيم داعش هجمات في 11 دولة سنة 2015، مقارنة بستة دول عربية سنة 2014 كما شهد العام 2015 زيادة عدد المجموعات التي إدعت ارتباطها بداعش شملت كلاً من البحرين، العراق، الأردن، لبنان، السعودية، الصومال وسورية، تونس وليبيا[2].

ثانياً: تنظيم القاعدة:

ظهر هذا التنظيم خلال فترة الاتحاد السوفياتي والحرب على أفغانستان، وبعد هجمات 11 سبتمبر 2011 قتل العديد من القادة، ونتيجة لذلك اعتمدت المنظمة على استراتيجية ما سمي بمنح الامتيازات، أي لا مركزية السيطرة، إذ أضحت تعتمد على الخلايا الإقليمية والمنظمات الإرهابية التابعة لها في العديد من الدول العربية[3]، ومن بين هذه الجماعات نجد[4]:

- جبهة النصرة: تشكلت في سورية سنة 2011 من العناصر السورية التي سبق عودتها من أفغانستان إلى العراق ؛
- أنصار الشريعة: أو ما يسمى بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، تأسست سنة 2009، تنشط هذه الجماعة المسلحة في كلا من اليمن والسعودية؛

[1] محمود ضياء الدين عيسى،" التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها "، **مجلة آفاق عربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، العدد الأول، مارس، 2017، ص 18.

[2] Institute for Economics and Peace, opcit.p.52 .

[3] Ibid. p. 56.

[4] محمود ضياء الدين عيسى، مرجع سابق، ص ص، 19-21.

- حركة شباب المجاهدين: ويطلق عليها العديد من الأسماء مثل: حزب الشباب أو حركة الشباب الإسلامية أو الشباب الجهادي، وهي حركة مسلحة تنتهج العنف المسلح؛
- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: ويعد امتدادا للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تأسست سنة 1998 ضمن العديد من الجماعات المسلحة التي ظهرت على الساحة الجزائرية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وقد انتهجت أسلوب العنف المسلح والاغتيالات والتفجيرات الانتحارية،
- الجماعة السلفية الجهادية: توجد في سيناء وهي تابعة لتنظيم القاعدة، وتتركز في منطقة العريش بمصر، وتنتهج فكر العنف المسلح.

المطلب الرابع: الاحتلال الصهيوني ومحاولة بلقنة الدول العربية

إن رياح التغيير التي شهدها العالم منذ تسعينات القرن الماضي لم يكن للوطن العربي نصيب فيها، لأن الكلفة المباشرة التي ترتبت عليها كانت عالية جدا، تمثلت في زيادة القبضة الحديدية للنظم السياسية القائمة، والتي كرست تبعية الوطن العربي للمغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، كما أخلت بميزان القوة في المنطقة لصالح الدول الغربية ، وزادت معها حدة الانقسامات العربية وأدخلت بذلك المنطقة العربية في حقبة الاستعمار المباشر من جديد كما يتضح في الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، وتدخل حلف الناتو (حلف الشمال الأطلسي) في ليبيا، وصولاً إلى التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سورية...إلخ) دون أن ننسى القضية الجوهرية والرئيسية كلها وهو الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

إن هذه التدخلات المباشرة وغير المباشرة في المنطقة العربية لم تكن محض الصدفة، بل كانت ولا تزال–نتيجة استراتيجية صهيونية–أمريكية بدأت قبل تاريخ النكبة العربية سنة 1948، والصدف منها هو بلقنة الوطن العربي وتثبيت الوجود اليهودي الصهيوني في قلب الوطن العربي.

قبل تسليط الضوء على هذا التحدي الكبير، يتوجب علينا توضيح مصطلح البلقنة فهناك عدة تعاريف تناولت البلقنة، فقد نهب الدكتور اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي إلى القول هي تمزيق المنطقة وتحويلها إلى دولة اقزام يضم كل منها عدد قليل من السكان، ويرمز المصطلح إلى اضطرابات الشعوب والسير إلى الحرب، كما حدث في دول منطقة البلقان عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، مما يعني ضعفها الشديد بما حدث ويحدث فيها من اضطرابات سياسية، وقيام انتفاضات وثورات وسوء علاقات الجوار وانتشار الحروب الصدامات المختلفة[1].

[1] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربي–إنجليزي، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، ص79، متوفر على الموقع: https://www.boulrmkahel.yolasite.com/resources/20%/20%المصطلحات/السياسية

أي أن المصطلح بشرح مبسط هو تطبيق لمقولة "فرق تسد" وهذا من خلال تطبيق الاستراتيجية الصهيونية المعروفة ب " شد الأطراف ثم بترها" والتي يتلخص مضمونها في إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الأثنية والعرقية والأقليات في الدول العربية من خلال دعمها وتشجيعها على مناهضة السلطة المركزية، وبالتالي تحقيق الانفصال عن دولة الأم بهدف تفتيت هذه الدول وتفويضها.[1]

إن الاستراتيجية الصهيونية واضحة المعالم، وهذا ما ظهر في العديد من الوثائق والحوارات مع عدد من السياسيين والخبراء الصهاينة والأمريكان، فهي حوار أجرته المحلة الأمريكية المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية ***EXECUTURE INTELLIGEUT*** مع الخبير في دراسات الشرق الأوسط الأمريكي الصهيوني " **برنارد لويس**" والذي أوضح أن دولة الكيان الصهيوني تتبنى مخطط لتقسيم العالم العربي إلى عدد من الدويلات، وأن تكون اسرائيل هي الدولة المهيمنة على المنطقة[2]. بحيث يتم التقسيم كما يلي[3]:

- تجزئة العراق إلى ثلاثة دول هي: دولة كردية في الشمال، دولة نسبية في الوسط، دولة شيعية في الجنوب؛
- تجزئة سوريا إلى ثلاث دول هي: دولة درزية، دولة علوية، دولة نسبية؛
- تقسيم الأردن إلى كيانين أحدهم للأردنيين والآخر للفلسطينيين؛
- تقسيم المملكة السعودية إلى عدة دويلات وإمارات، وتصبح كبقية إمارات ودول الخليج العربي، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل إنشاء المملكة سنة 1933؛
- يعاد النظر في لبنان وتجزئته إلى: دولة مسيحية، دولة سنية، دولة شيعية، دولة درزية ودولة علوية؛
- تقسيم مصر إلى دولتين على الأقل: واحدة إسلامية والثانية قبطية؛
- فصل جنوب السودان عن شماله لتقام فيه دولة زنجية مستقلة في الجنوب، ودولة عربية في الشمال.
- توحيد البربر في المغرب العربي في دولة واحدة؛

فإذا كانت اتفاقية سايكس- بيكو وصفت بأنها اتفاقية مجنونة، فماذا نقول عن هذه المخططات التي أصابت كل جزئية للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، وبالتالي فإن تمرير هذا المخطط يعني بالأساس القضاء نهائياً على مفهوم الدولة القومية العربية، ومن ثم ضرب استقرار وأمن الدول العربية، وإشاعة الفوضى والعنف والاقتتال بين

[1] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، الطبعة الثانية، 2010، ص 82.

[2] مرجع سابق، ص 94.

[3] مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي، السودان نموذجا- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص،ص، 48-49.

المكونات القومية والدينية والمذهبية والطائفية مما يستدعي تدخلات غربية- صهيونية- أمريكية ، الغرض منها هو التدخل و نهب واستنزاف ثروات شعوب المنطقة واستغلالها.[1]

من هنا ركز التحالف الأمريكي الصهيوني على ورقة الأقليات، فالوطن العربي حسب هذه الاستراتيجية ليس كما يؤكد أبناء الوطن العربي، دائماً أنه يشكل وحدة ثقافية وحضارية واحدة، بل هو خليط متنوع من الثقافات والتعدد اللغوي والديني والطائفي، كما أنهم يشكلون فسيفساء تضم بين احضانها عرب وفرس وأكراد وأرمن ويهود ودروز وعلويين وشيعة وسنة ومسيح ... إلخ) ولا يوجد ما يجمعهم لان التاريخ هو تاريخ كل أقلية على حدى.

وبالفعل، بدأت بوادر الاستراتيجية تظهر بشكل أكثر وضوح، من خلال الوصول إلى بعض الأهداف المسطرة، وأولها هو الاحتلال الأمريكي-البريطاني-والدور المهم الذي لعبته إسرائيل في احتلال العراق سنة 2003 وإخراجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي تمهيداً لتقسيمه، وذلك من خلال انقسام إقليم كردستان العراق في الشمال وقد عملت إسرائيل على تشجيع ودعم الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية، وذلك بهدف إضعاف العراق وكذلك لإقامة دولة كردية تكون حليفة لها وغنية بالنفط مما يخدم مصالحها ومصالح الغرب[2].

إذ نشرت صحيفة معاريف العبرية أن أكثر من سبعين شركة اسرائيلية تسللت إلى العراق منذ اللحظات الاولى للاحتلال، ومن تلك الشركات: شركة دان التي تصدر الحافلات، شركة رينتكس التي تصدر واقيات الرصاص، شركة تامي لأجهزة تنقية الماء، شركة سكال للإلكترونيات ...إلخ، كما جرى الحديث من إعادة العمل في أنبوب النفط Tip Lin من كركوك العراقية عبر الأراضي الأردنية إلى ميناء حيفا، والذي سيوفر على إسرائيل مبالغ كبيرة من الكلفة الباهظة لنقل احتياجاتها من النفط من روسيا[3].

- من تداعيات مخطط تقسيم الوطن العربي كذلك، ما حصل في السودان، حيث رأت إسرائيل أن الخطر الذي يشكله السودان بالنسبة لها يشبه لحد كبير الخطر الذي كان يشكله العراق، وتحقيقً لمآربها عملت على توسيع دعمها للحركات الانفصالية التي تهدد الحكومة المركزية في الشمال، وقد مكن الدعم الإسرائيلي المتمردين بالسلاح في زيادة حده التوتر المسلح، والمساهمة في انفصال الجنوب عن الشمال

[1] خلدون عدرة، "المشروع الصهيوني-الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، المجلد 31، العدد الأول، 2015، ص 228.

[2] مها حابس الفايز، مرجع سابق، ص 60.

[3] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص، ص 83-84

لإضعاف السودان الذي يعتبر سلة غذاء الوطن العربي وسعياً منها لضرب الأمن القومي والأمن الغذائي العربي ومقوماته المستقبلية في السودان، وهو ما تم فعلاً سنة 2011 بانفصال الجنوب عن الشمال[1].

- نفس الأمر بالنسبة إلى لبنان، حيث وجدت إسرائيل لبنان الحلقة الأكثر ضعفاً في الدول العربية التي من الممكن تنفيذ مخططاتها فيها، وأصبحت تنظر إلى لبنان بأنه خطأ جغرافي وتاريخي، حسب ما ذكره " موشي أرينز" السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن الذي إدعى أن "الكيان المسيحي الدرزي كيان مركب يحمل في ذاته عطبة التكويني منذ لحظة تأسيسه أو إعلانه دولة لبنان الكبير" حيث ترى إسرائيل أن لبنان ذو الاغلبية المسيحية، التي لها تراثها وثقافتها المختلفة عن ثقافة وتراث الدول العربية الأخرى من حقها خلق دولة مسيحية وهو أمر طبيعي[2].
- اهتمت الحركة الصهيونية وإسرائيل بإضعاف سوريا، عن طريق خلق فتن طائفية وعرقية ومذهبية فيها، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات صغيرة ضمن مخططاتها لتقسيم الوطن العربي، وقد تزايد اهتمام الإسرائيلي بالتآمر على سورية، بعد الوحدة التي تمت بينها وبين مصر سنة 1958 حتى لا تتكرر تلك الوحدة، وقد وضعت العديد من الدراسات تتناول الوسائل التي على إسرائيل استغلالها، ومن بين نقاط الضعف في سورية (حسب الاعتقاد الاسرائيلي) هو استغلال وجود الأقليات فيها[3].

ومن بين الدراسات الحديثة، دراسة قام بها الباحث الاسرائيلي " يعقوب شمشوني" في الندوة التي عقدها مركز دايان في 1994/01/28 قال فيها "" إن الصراعات الطائفية في سورية مجمدة ومرهونة ببقاء الحكم الحالي فيها، ولكن هذه الصراعات سوف تنفجر بشكل دموي وعنيف، حيث يهدف الصراع إلى مسك زمام الحكم مستقبلاً ، لأن الصراع المتوقع في سورية لاحقا لن يكون صراعاً بين رموز وشخصيات على السلطة بل سيكون مظهره طائفياً، لا سيما أن مجموعة العلويين القابضة على زمام الامور لن تسمح للأغلبية السنية بالعودة إلى السيطرة على الحكم في سورية، وسينضم إلى هذا الصراع الذي سيكون على شكل حرب عنيفة تنسف الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة القادمة، الدروز والأكراد"[4]، وواقع الحال يؤكد كل ما تم التطرق له

[1] مها حابس الفايز، مرجع سابق، ص64.

[2] أحمد صلاح النجار، مخططات التقسيم، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 32، متوفر على الموقع: .http://www.alkashif.org/html/centre/32/06.pdfتصفح يوم: 2017/06/21.

[3] مها حابس الفايز، مرجع سابق، ص 68.

[4] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 89.

في هذه الدراسة فسورية دخلت دوامة الحرب الأهلية ،تحت رايات طائفية (سنة وشيعة) فتحت المجال أمام التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، منذ العام 2012.

من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية، ستتحول إسرائيل إلى قطب إقليمي رئيس في المنطقة، وذلك عن طريق كسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبذلك تعدو إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، دولة لها مكوناتها الإقليمية المحورية في المنطقة، وتحتل الريادة وتهيمن على كل دول المنطقة، نظراً لما تملكه من قوة عسكرية وقوة اقتصادية وتكنولوجية.

وفي الواقع، فإن المخططات الإسرائيلية الداعية إلى تفتيت الوطن العربي وتجزئته، لم تعد بمثابة مشاريع فقط، ولا بالأمر السري الذي تنسج معالمه وراء الستار، بل أصبح واقع معايش ظهرت العديد من بوادر نجاحه في عدد من الدول العربية، التي مهدت بنفسها الطريق لنجاح المخططات الامريكو-صهيونية، في ظل الأصوات المنادية إلى التطبيع مع إسرائيل وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي.

خلاصة:

لقد أصبح واضحاً حجم التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية خلال القرن الحادي والعشرين ، وهى تحديات تنبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الانمائي للشعوب العربية ، ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها بل ووجودها القومي ذاته ، فبدء بالتحديات الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في هشاشة الاقتصادات العرية خاصة النفطية منها، مرورا بالتحديات الاجتماعية وما تشكله من عائق كبير امام التنمية، وصولا الى التحديات السياسية والأمنية والتي يمكن النظر اليها انها حجز الزاوية في العملية التنموية، فلا يمكن الحديث عن تنمية عربية دون التخلص من التبعية الواضحة للغرب، الذي يخطط ومنذ مدة الى تفتيت الدول العربية، وتقزيم دورها في الاقتصاد العالمي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الدول العربية، وبالتالي فهي تشكل تهديد حقيقي للغرب لو استطاعت الدول العربية تكثيف العمل العربي المشترك في كل الجوانب.

فالتحدي الحقيقي الذي يواجه الدول العربية مجتمعة يتمثل أساسا في حالة التشرذم والتشتت الذي تشهده المنطقة، على الرغم من كل المقومات المشتركة كالدين، اللغة، التاريخ الواحد، المصير المشترك، الجغرافيا الواحدة ...الخ، وبالتالي فان باب الخروج من المأزق الذي تعيشه شعوب المنطقة العربية، مفتاحه بيد صانعي القرار.

الفصل الثالث: التحديات التنموية للجزائر مع بداية الألفية

تمهيد :

إن عملية التنمية في الجزائر كانت ولا تزال تثير الكثير من التساؤلات والإشكاليات، فمسيرة العملية التنموية اكتنفتها العديد من المفارقات والتناقضات الصارخة، والتي أثرت تأثيراً كبيراً على نجاح هذه العملية برمتها، فرغم ما تزخر به الجزائر كالموقع الجغرافي الاستراتيجي، والمساحة الشاسعة متنوعة التضاريس والمناخ، والتي تشمل مساحات معتبرة صالحة للزراعة بامتياز لمختلف المنتوجات، وكذا غنى الجزائر بالثروات الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي، الحديد، الفوسفات وحتى المعادن الثمينة كالذهب واليورانيوم وغيرها من المعادن، هذا فضلا عن إمكانيات بشرية ضخمة، إلا أن الجزائر لا زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع لتحقيق التنمية الشاملة مما ينعكس طبعاً على حياة المواطن الجزائري.

صحيح أن لا أحد ينكر حجم الإنجازات والتقدم المحرز منذ بداية الألفية الثالثة، وأن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا في العديد من الجبهات، غير أنها تبقى في نظرنا نجاحات لا ترقى إلى مستويات التقدم، وتعد إنجازات متواضعة إذا ما قورنت بإنجازات بعض الدول والتي لا تملك ما تزخر به الجزائر من مقومات لتنمية إنسانية مستديمة. وبغية الوقوف أكثر على حجم التحديات، ومحاولة تسليط الضوء على تجربة الجزائر، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

- **المبحث الأول: مقومات التنمية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق التنمية**
- **المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الجزائر**
- **المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الجزائر**
- **المبحث الخامس: التحديات السياسية والأمنية في الجزائر**

المبحث الأول: مقومات التنمية في الجزائر

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات (المادية والبشرية) المتكاملة، والتي نادراً ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة، إذ تعتبر هذه المقومات من بين العوامل والدعامات الرئيسية التي تبني عليها عملية التنمية، فالجزائر تزخر بثروات طبيعية هائلة إضافة إلى موقعها الاستراتيجي وشساعة المساحة وتنوع المناخ...إلخ، هذا دون أن ننسى مورد آخر والذي يعد جوهر العملية التنموية ألا وهو المورد البشري، فلا يمكن تحقيق تنمية إلى بالإنسان ومن أجل الإنسان.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والبنية التحتية

أولاً: الموقع والمناخ.

الجزائر هي جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي بلد إفريقي متوسطي، يتربع على مساحة قدرها 2.381.741 كلم^2، وساحل طوله 1200كلم على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، لها حدود مشتركة مع كل دول اتحاد المغرب العربي (تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، ومع دولتين من الساحل الإفريقي كلاً من مالي والنيجر[1].

الجزائر أرض التنوع والاختلاف الجغرافي والمناخي، حيث تلتقي الطبيعة المتوسطية مع الهضاب العليا شبه الجافة وفضاءات صحراوية واسعة، ورغم شهرتها المتوسطية، فالجزائر بلد يغلب عليه الطابع الجاف وشبه الجاف، حيث لا تتعدى مساحة السهل الساحلي الذي يسجل نسبة تساقط أكثر من 400 ملم سنويا الـ 150كلم في العمق بداية من الساحل، كما أن السلاسل الجبلية تزيد من سرعة جفاف المناخ كلما توجهنا نحو الجنوب بسبب تموقعها الموازي للسهل الساحلي[2].

بذلك نميز بين ثلاث مجموعات مختلفة من التضاريس تتقاسم مساحة الجزائر، وهي السلسلة التلية في الشمال بـ 4% من مساحة الجزائر، والهضاب العليا التي تمثل 9% من المساحة الإجمالية، ثم الصحراء بنسبة 87% من مساحة البلد، كما تتوفر الجزائر على مناخ متوسطي معتدل وممطر في الشمال، ومناخ صحراوي جاف وحار في الجنوب.

يتوسطها مناخ قليل التساقط وجاف على الهضاب العليا.

من الناحية الثقافية، فإن السواد الأعظم من سكان الجزائر يمثلون نفس المزيج الثقافي والاجتماعي لسكان المغرب العربي خاصة تونس والمغرب، كما أن سكان الجزائر تأثروا بحضارات حوض المتوسط، كما أن أغلبية سكان الجزائر يعيشون في 121 مركز حضري رئيسي و68 مركز شبه حضري و58 تجمع شبه حضري.

[1] Klynveld Peat Marwick Goerdeler, Guide Investir En Algérie, Alger, Janvier, 2016, P.19.

[2] Ibid, P.19.

ثانياً: البنى التحتية:

2-1 شبكات الطرق:

تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات والأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بـ 112.696 كلم، منها 29.280 كلم من الطرق الوطنية وأكثر من 4.910 كلم هيكل فني، إضافة إلى 1.216 كلم طول الطريق السيار الذي يربط شرق البلاد بغربها، هذا إضافة إلى عدد من الطرق السيارة التي هي في طور الإنجاز كالطريق السيار شمال-جنوب على مسافة حوالي 2.300كلم، والطريق السيار الهضاب العليا على طول 1.100كلم.[1]

2-2 شبكة السكة الحديدية:

يقدر الطول الإجمالي لشبكة السكك الحديدية والمستغلة فعليا حوالي 3824كلم تتكون من[2]:

-خطوط رئيسية في مسلك عادي بطول 3.138كلم.

-خطوط رئيسية في مسلك ضيق بطول 1.081كلم.

-خطوط مكهربة بطول 260كلم.

-خطوط ذات مسالك مزدوجة غير مكهربة بطول 345 كلم.

-مسالك الخدمة بطول 560كلم.

تجدر الإشارة أن الجزائر وضعت مخططاً لتوسيع شبكة السكك الحديدية، وذلك من خلال إنجاز خطوط جديدة تصل شمال لبلاد بجنوبها ليصل طول الشبكة الإجمالي حوالي 10.515 كلم، بذلك تملك الجزائر أطول شبكة سكك حديدية في المغرب العربي.

2-3 النقل الجوي:

في مجال النقل الجوي تتوفر الجزائر على 55 مطار، منها 13 مطار يستجيب للمقاييس الدولية، ويعتبر مطار الجزائر الأكثر أهمية حيث يستقطب حوالي 6 ملايين مسافر سنوياً وتعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران التي تهيمن على سوق النقل الجوي[3] وتسيير أسطول جوي يتكون من 63 طائرة بمختلف الأحجام والإستعمالات.

---

[1]- Klynveld Peat Marwick Goerdeler, op cit, P.21.

[2]سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، "واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد رقم 06، جوان 2017، ص 51.

[3] نفس المرجع، ص 53.

2-4 النقل البحري:

يتكون الأسطول البحري للجزائر من 74 سفينة، منها 5 ناقلات للبترول و9 سفن لنقل الغاز، و4 سفن لنقل المسافرين، بينما تتوفر الجزائر على 12 ميناء مجهز لمختلف الانشطة.

2-5 شبكة الاتصالات والطاقة:

شبكة الاتصالات في أغلبها شبكة رقمية، ويتجاوز طولها 15000 كلم من الألياف البصرية (FIBRES OPTIQUES)، في حين بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت أكثر من 4 ملايين مشترك وذلك سنة 2016،[1] أما بخصوص الهاتف النقال فنجد أن هناك أكثر من 45 مليون مشترك.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، منها المتجدد ومنها ما هو غير ذلك، وبذلك فهي تعتبر جنة الموارد الطبيعية على ضفة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وتحتل مراكز متقدمة من حيث الاحتياطات أو الإنتاج والوفرة.

أولاً: الموارد غير المتجددة:

1-1 النفط:

تعد الجزائر من بين الدول الغنية بمصادر الطاقة الأحفورية، وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC)، وذلك على اعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، أهلها ذلك إلى أن تحتل وزناً مهماً في سوق النفط العالمي.

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقياً بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 15 عالميا وذلك بحوالي 12.2 مليار برميل، ما يمثل نحو 0.98% من الاحتياطي العالمي للنفط[2]، هذا الاحتياطي الذي عرف استقرارا نسبياً منذ سنة 2010.

أما فيما يخص الإنتاج فتنتج الجزائر حوالي 1.15 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل ما نسبته 1.48 % من الإنتاج العالمي، ونسبته 3.67% حجم حصتها في دول أوبك(OPEC) وما نسبته 5.12% حجم حصتها من بين الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC)[3] وذلك سنة 2016.

---

[1] نفس المرجع، ص 54

[2] OPEC .Annual statistical bulletin, opcit, P.26.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص 32.

تقوم الجزائر بتصدير ما نسبته 58% من الإنتاج اليومي للنفط في شكله الخام، والجدول التالي يوضح تطور صادرات النفط الخام الجزائري حسب الوجهة

جدول رقم 21: تطور صادرات الجزائر من النفط الخام حسب الوجهة خلال الفترة 2012-2016

الوحدة ألف برميل/يوم

الوجهة	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الصادرات	808.6	744.0	622.9	642.2	668.3
أوروبا	424.3	522.4	517.6	543.9	394.0
أمريكا الشمالية	263.3	101.3	44.8	35.3	143.4
آسيا	92.3	81.6	42.1	36.6	86.1
أمريكا اللاتينية	28.7	38.7	18.5	26.4	44.1

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, opcit, p 56

في الجدول يتبين أن الجزء الاكبر من الإنتاج يوجه التصدير في شكله الخام، وأن الوجهة الأولى التي تحظى بحصة الأسد من صادرات الجزائر للبترول الخام هي دول أوروبا.

تمتلك الجزائر طاقة تصفية تقدر بـ 658 ألف برميل /يوميا، وهو ما يفسر أن الإنتاج الكلي يوجه جزءاً كبير منه إلى التصدير في شكله الخام، أما الجزء الباقي فيوجه إلى التكرير محلياً لتغطية الجزء الأكبر من الاستهلاك المحلي للمواد الطاقوية، هذا ما يعطي صورة على أن الجزائر تهدر جزءاً مهماً من هذه الثروة من خلال تصديرها على الشكل الخام، لذلك عليها الرفع من قدرتها على التكرير وذلك بتطوير مراكز التكرير الموجودة وتشييد محطات أخرى.

2-1 الغاز الطبيعي:

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية بعد البترول كأهم مورد طبيعي وأهم مصدر للدخل في الجزائر، حيث قدرت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي حوالي 4504 مليار متر مكعب، مما أهل الجزائر لاحتلال المرتبة العاشرة عالمياً من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة، أي ما يمثل 2.3% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي والذي يقدر بنحو 200539.1 مليار متر مكعب، وذلك سنة 2016[1].

[1] OPEC .Annual Statistical Bulletin.Vienna.2017 , opcit, P.120.

يعتبر الغاز الطبيعي وقود مثالي في الاستعمال، لما يتصف من خصائص حيث يتوفر بكميات كبيرة مع سهولة استخراجه ونقله، لما يتميز بتركيبته كيميائية البسيطة نسبياً وبطاقة حرارية عالية، وهذا بسبب الاحتراق السهل والكامل، ولا يتطلب عمليات معالجة كثيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم الحجري أو النفط ، وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف[1] ويستعمل الغاز الطبيعي في الجزائر في العديد من المجالات كصناعة الإسمنت والألمنيوم، الحديد، كما يعتبر مصدر رئيسي في توليد الطاقة الكهربائية ..إلخ، هذا إضافة إلى الاستخدام المنزلي ووقود للمحركات في شكل GPL.

تشير البيانات المتوفرة أن الجزائر تنتج حوالي 189.14 مليار متر مكعب لتحتل بذلك المرتبة السابعة عالمياً من حيث الإنتاج.

هذه الكمية المنتجة تتوزع بين الاستهلاك المحلي والتسويق إلى الخارج إضافة إلى استعمالات أخرى تدخل ضمن العملية الإنتاجية، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعاته

جدول رقم 22 تطور انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعاته خلال الفترة 2009–2016 الوحدة: مليار م^3

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج الإجمالي	196.92	192.21	190.13	182.6	179.49	186.75	183.83	189.14
الإنتاج المسوق	83.53	85.46	83.37	86.06	82.43	83.3	84.58	94.95
إعادة الحقن في الحقل	95	89.1	88.75	77.4	76.2	81.21	77.05	70.12
الاحتراق	5.5	5.8	3.6	3.5	3.7	3.95	3.51	3.26
انكماش الغاز	12.89	11.85	14.41	15.65	17.16	18.3	18.68	20.81

Source : GECF, Annual Statistical Bulletin 2017, 1st Edition, Qatar, 2017, P 31.

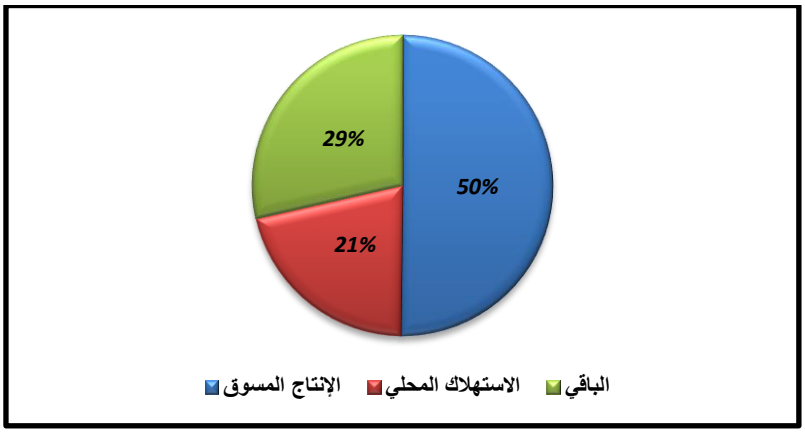
من الجدول تشير الأرقام إن هناك تذبذب في الإنتاج حيث انخفض الإنتاج من حوالي 196 مليار متر مكعب إلى حدود 190 مليار متر مكعب في حين كانت هناك زيادة في الإنتاج الموجه إلى التسويق (سواء محلياً أو خارجياً)، هذا من جهة، من جهة أخرى يتضح أن الكمية المعاد حقنها في الحقول من أجل أنتاج النفط قد انخفضت من 95 مليار متر مكعب سنة 2009 إلى حدود 70 مليار متر مكعب سنة 2016 وهذا راجع إلى

[1] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2001، ص 96.

تطور تقنيات استخراج النفط من الحقول ذات الضغط المنخفض من الغاز[1]، كما يلاحظ انخفاض الكمية المحترقة من حوالي 5.5 مليار متر مكعب سنة 2009 الى نحو 3.26 مليار متر مكعب سنة 2016.

تجدر الإشارة انه سنة 2016 كانت الكمية الاجمالية الموجهة للتسويق حوالي 95 مليار متر مكعب موزعة مثلما يوضحه الرسم الباني التالي

رسم بياني رقم 22: **نسبة الإنتاج المسوق من اجمالي الإنتاج للغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2016**



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد GECF, Annual Statistical Bulletin

تشير البيانات أن حجم الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2009 كان يقدر بنحو 196.92 مليار متر مكعب، كانت تسوق منها حوالي 84 مليار متر مكعب يستهلك منها محلياً حوالي 25.9مليار متر مكعب أي ما نسبته 30% من الإنتاج المسوق، أما الباقي فيوجه إلى التصدير أي حوالي 58.1 مليار متر مكعب ما نسبته 70%، غير أنه سنة 2016 نجد أن حجم الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي يقدر بنحو 190 مليار متر مكعب يسوق منها حوالي 95 مليار متر مكعب إذ يوجه 40 مليار متر مكعب إلى الاستهلاك المحلي أي بنسبة 42%، والباقي أي 55 مليار متر مكعب يوجه إلى التصدير، مما يعني أن الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في الجزائر تراجعت وأن الاستهلاك المحلي ارتفع على حساب التصدير، الأمر الذي أفقد الجزائر المرتبة التي كانت تحتلها سنة 2009كرابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، لتصبح في المرتبة السابعة عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي.

للتذكير فإن الجزائر تصدر الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب وعلى الناقلات في شكل غاز طبيعي مسال (LNG) ولديها ثلاثة خطوط أنابيب لتصدير الغاز عابرة للقارات، اثنان لنقل الغاز إلى إسبانيا عبر المغرب

[1] GECF, Annual Statistical Bulletin, op cit , p35.

والبحر المتوسط، وواحد إلى إيطاليا عبر تونس، كما تنتشر محطات الغاز الطبيعي في المدن الساحلية هذا بالنسبة إلى المواد الطاقوية،

هذا بالنسبة الى المواد الطاقوية، أما بالنسبة إلى المعادن فالجزائر تزخر بعدد من المعادن أهمها:

3-1الحديد:

تتوفر الجزائر على احتياطات كبيرة من الحديد، إذ تمتلك الجزائر أحد أكبر مناجم الحديد في العالم وهو منجم غار جبيلات، والذي تشير الإحصائيات أنه يحتوي على احتياطي منجمي يقدر ب 3.5 مليار طن من أجود أنواع الحديد في العالم، منها 1.7 مليار طن كميات صافية من الحديد القابل للاستعمال.[1]

كما تمتلك الجزائر احتياطات أخرى تتركز أساسا في الركن الشرقي للبلاد، أهم هذه الاحتياطات موجودة في منطقة الونزة بولاية تبسة.

3-2 الفوسفات:

تشير الإحصائيات إلى وجود كميات هامة من احتياطي هذه المادة، لا يسما على مستوى منجم حبل عنق في شرق البلاد، والذي يحتوي على اكثر من 2 مليار طن كاحتياطي وبذلك يتم تحويل حوالي 3 ملايين طن من الفوسفات إلى حمض الفوسفوريك .

3-3 التنغستين:

وهو من الخامات النادرة والمهمة في صناعة الحديد والصلب، تمتلك الجزائر احتياطات معتبرة في منطقة بلیلیت بالقرب من ولاية عنابة[2]. هذا بالإضافة إلى العديد من المواد المعدنية الأخرى.

ثانيا: الطاقات المتجددة

أما فيما يخص الطاقات المتجددة، فالأمر لا يختلف كثيراً عن الطاقات غير المتجددة فالجزائر تتوفر على إمكانيات طاقوية متجددة كبيرة جداً أهمها:

1-2 الطاقة الشمسية:

فالنظر لموقعها الجغرافي المتميز وشساعة مساحتها، تملك الجزائر أعلى وأكبر الحقول والودائع الشمسية في العالم GISEMENTS SOLAIRES، إذ تتعدى كمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع الواحد في الغالب 5 كيلو

[1] مهندس عاطف هلال، الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر 2001، ص 96.
[2] نفس المرجع، ص 104.

واط، وقد تصل إلى 7 كيلو واط، هذا بالإضافة إلى تميزها بأكبر فترات الإشعاع الشمسي في العالم إذ يصل في المتوسط إلى 3000 ساعة في السنة[1]. والجدول التالي يوضح إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر.

***جدول رقم 23*إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر**

المناطق	الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	%4	% 10	% 86
مدة متوسط الاشعاع الشمسي (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة (كيلو واط سا/م^2/سنة)	1700	1900	2650

Source : d'Energie, Energie Solaire, Agence National de Développement de l'Investissement,2015

من خلال الجدول تظهر أن أهم إمكانيات الطاقة الشمسية والتي تغطي 86% من المساحة الكلية للجزائر هي الصحراء الجزائرية الكبرى، حيث تؤكد الدراسات أن ستة ساعات فقط من شمس الصحراء على مساحة 500 ألف كلم مربع تكفي لتخزين الطاقة الكهربائية لاستهلاك العائلات لكل دول أوروبا لمدة سنة كاملة، وتذهب دراسات أخرى إلى أبعد من ذلك، إذ تشير إلى أن امكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر تكفي لتغطية اربعة أضعاف مجمل الاستهلاك العالمي من الكهرباء، وأكثر من 60 مرة احتياجات الدول الأوروبية مجتمعة[2].

[1] Chems Eddine Chitor, Lamia Bensari, Sarah Khirani, L'hydrogène Comme Secteur Energétique, Perspectives Energétique A L'Horizon Les 2020 dans Un Contexte Déglobulisation Planétaire ? 5éme Journée De L'énergie, Ecole National Polytechnique, 16 Avril 2011, P53.

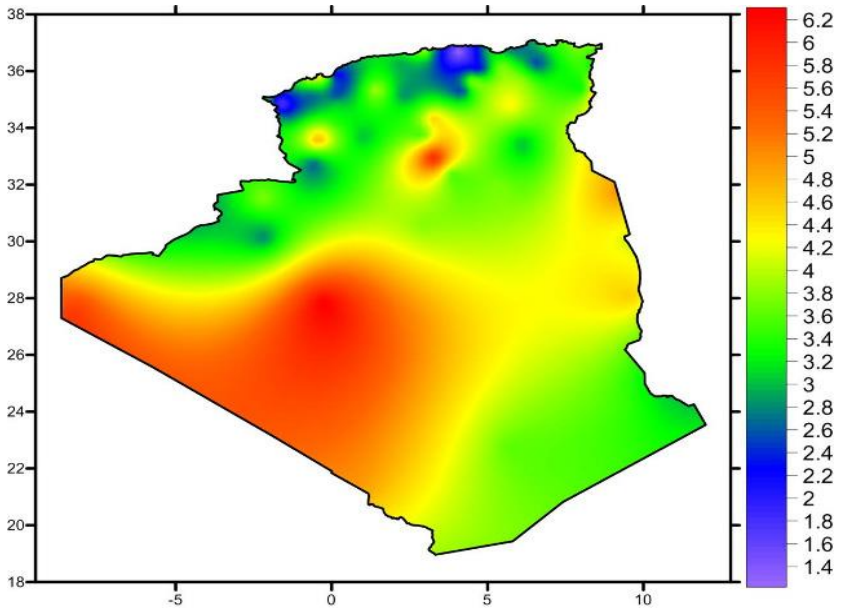
[2] بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص 140.

2-2 طاقة الرياح:

طاقة الرياح هي القدرة التي تمتلكها الرياح والتي تمكنها من تحريك الأشياء أي الطاقة الحركية التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة، وهي طاقة مجانية تعود في الاساس إلى الشمس، حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى هذه الطبقات الهوائية الحارة إلى أعلى تاركة تحتها فراغ يتم ملؤه بالهواء البارد الذي ينساب كرياح[1].

تملك الجزائر امكانات هائلة من طاقة الرياح، وذلك نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين : الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على طول 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الاطلس التلي والصحراوي[2]، تمتاز هذه المنطقة بسرعة رياح معتدلة نسبياً ، أما المنطقة الثانية فتقع في الجنوب والتي تمثل الصحراء الجزائرية الكبرى والتي تمتاز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة منطقة الجنوب الغربي وتحديداً في ولاية أدرار[3] إذ تتجاوز سرعة الرياح في هذه المنطقة 6.4 متر في الثانية ، وفيما يلي الخريطة السنوية لسرعة الرياح في الجزائر

خريطة رقم 3: **المناطق الأكثر عرضة للرياح في الجزائر**



Source : https://www.cder.dz/vlb/bulletin/pdf/ber-33-16.pdf

[1] جبار سعاد، ماحي سعاد، الطاقة في الجزائر، موارد وإمكانيات مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص 96.

[2] نفس المرجع، ص 98.

[3] نفس المرجع ، ص98.

بناء على الخريطة أعلاه تشير الإحصائيات أن منطقة عين صالح تعرف سرعة رياح تقدر ب: 6.4 متر في الثانية كمتوسط سنوي، بعد ذلك تأتي منطقة تيممون بسرعة رياح تساوي 6.3م/ثا المنطقتين تغطيان مساحة 60000 كلم مربع ، قادرة على إنتاج طاقة كهربائية تقدر ب 38 تيراواط / الساعة سنوياً[1].

2-3 الطاقة الحرارية الجوفية

يقصد بالطاقة الحرارية الجوفية، الحرارة المخزنة تحت سطح الأرض، وهي تزداد مع زيادة العمق، وتخرج من جوف الارض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة، ويمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية[2].

إن المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية سمحت برسم خريطة جيومترية أولوية تجمع أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد، والتي يمكن استعمالها في التدفئة والتجفيف الزراعي وتربية الحيوانات وصناعة الاغذية الزراعية وحتى توليد الكهرباء، ويعد ثلث هذه المنابع المعدنية لها درجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية، كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جداً تصل إلى 118 درجة مئوية بمنطقة عين ولمان و199 درجة مئوية بمنطقة بسكرة مما يدعو إلى انشاء محطات لتوليد الكهرباء بها[3].

المطلب الثالث: الامكانيات الزراعية

تحوز الجزائر على امكانيات زراعية كبيرة تؤهلها لان تكون دولة رائدة في قطاع الزراعة وبالتالي تقديم بديل عن المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وعليه تنقسم هذه الإمكانيات كما يلي:

أولاً: الأراضي الزراعية

تشير احصائيات البنك الدولي وصندوق النقد العربي، أن الجزائر تتوفر على مساحة زراعية تقدر بنحو 42 مليون هكتار سنة 2017، وقد عرفت هذه المساحة تطوراً كبيراً مقارنة بسنوات سابقة، إذ تشير نفس المصادر أن مساحة الأراضي الزراعية سنة 2002 مثلاً كانت تقدر بنحو 40 مليون هكتار[4] وهي بذلك تمثل حوالي 17.38% من المساحة الإجمالية للدولة.

[1] Boudia Sidi Mohamed, L'étude Du Gisement Eolien En Algérie, Centre De Développement Des Energies Renouvelables, Bulletin Des Energies Renouvelables N43, 2017.P05.

[2] جبار سعاد، ماحي سعاد، مرجع سابق، ص 99.

[3] Centre De Développement Des Energies Renouvelable, La Principale Caractéristique Des Energies Renouvelable En Algérie, 2017 p 32.

[4] http://data.worldbank.org/Indicatordev/Ag.Lnd.Agri.K2?End=2017&Location=Dz.

في حين تقدر المساحة الزراعية المستغلة فعليا ب نحو8.488 مليون هكتار أي ما يعادل 28% فقط من المساحة الزراعية الإجمالية، والجدول التالي يبين تقسيم المساحة الزراعية الاجمالية في الجزائر سنة 2015.

جدول رقم 24: تقسيم المساحة الزراعية الاجمالية في الجزائر لسنة 2015 ***الوحدة: الف هيكتار***

مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة الغابات	مساحة المراعي	المساحة المتروكة
المطرية	المروية	المطرية	المروية			
545.61	480.17	36664.96	703.63	4220.31	32968.51	3093.66

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016، المجلد 36، ص 10.

من الجدول أعلاه يتضح مدى شساعة الاراضي الزراعية في الجزائر، إذ تحوز المراعي على أعلى نسبة وذلك ب 72% من اجمالي الاراضي الزراعية، في حين تمثل المحاصيل الموسمية ما نسبته حوالي 10% من اجمالي الاراضي الزراعية ، بعد ذلك تأتي مساحة الغابات والتي تقع في شمال البلاد بمساحة تقدر بحوالي 4.2 مليون هكتار وذلك بنسبة 9.2 % من المساحة الزراعية الإجمالية .

ثانيا: الموارد المائية الجوفية

تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليارات متر مكعب، منها 2 مليار متر مكعب متواجدة في الشمال وهي قابلة لتجدد وذلك للتساقط الكبير للأمطار والذي يبلغ 1500ملم سنوياً أي ما يعادل 134 مليار متر مكعب، أما الباقي أي حوالي 5 مليارات مكعب فتتواجد في الجنوب، وهي عبارة عن مواد ضعيفة التجدد ان لم تكن منعدمة تماماً بسبب قلة التساقط.[1]

للإشارة تزخر الجزائر بمخزون آخر من المياه الجوفية والذي يتمثل في حوض العرق الشرقي الواقع جنوب جبال الاطلس، ويمتد إلى تونس بمساحة 400 ألف كلم مربع وهو حوض ارتوازي، ويقدر مخزونه بنحو أربعة أضعاف الامدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية ككل[2].

هذا وتبين الارقام المقدمة من طرف الخبراء ان حجم المياه الجوفية غير المستغلة في الجزائر تقدر ب 60 مليار م^3، منها حوض الهيدروغرافي الشلف والذي يحتوي على 22% من نسبة هذه المياه، وهو عبارة عن أدوية باطنية تمتد من الأغواط جنوبا الى سلسلة جبال الظهرة بمستغانم [3].

[1] المجلس العربي للمياه، التقرير الثاني للوضع المائي في المنطقة العربية، جمهورية مصر العربية، 2014، ص 88.

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص، 17.

[3] نفس المرجع، ص 18.

ثالثا: الأحواض المائية:

اهم الاحواض المائية التي تتواجد في الجزائر هي: [1]

1-أحواض جبال الاطلس التلي

تبلغ مساحة هذه الأحواض نحو 130 ألف كلم^2، وتستوعب حوالي 12 مليار م مكعب، ويتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين 400-1500ملم في السنة

2-أحواض السهول العليا

وتبلغ مساحتها نحو 100 ألف كلم مربع وتستوعب حوالي 750 مليون متر مكعب من المياه، ويتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين 300-400 ملم في السنة.

3-الاحواض الصحراوية

وتبلغ مساحتها نحو 100 ألف كلم^2 وتستوعب حوالي 700 مليون متر مكعب من المياه، ويتراوح معدل التساقط فيها بين 100-300 ملم في السنة.

هذا ونجد ان المعدل الحقيقي لاستغلال المياه السطحية في الجزائر المعبأة بواسطة 75 سداً بطاقة استيعاب اجمالية تقدر ب 7 مليار متر مكعب، ويقدر الخبراء المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر إلى 250 موقعاً.[2]

المطلب الرابع: الموارد البشرية

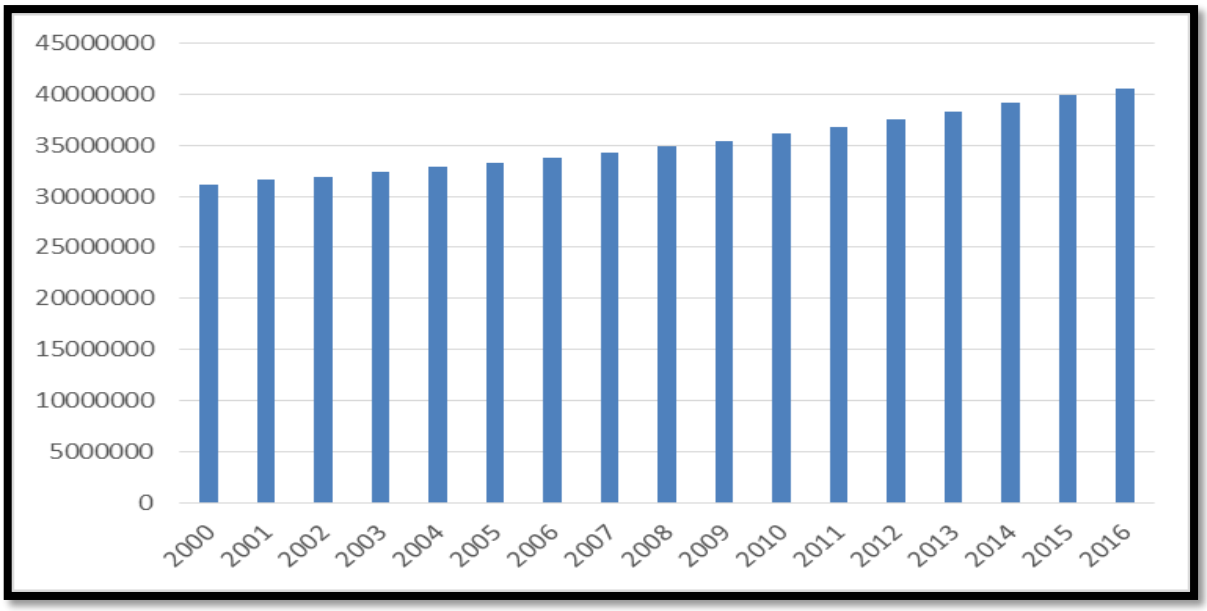
أولاً: حجم السكان ومعدل النمو

يقدر إجمالي عدد السكان في الجزائر في عام 2017 بحوالي 41.7 مليون نسمة، مقارنة بحوالي 40.8 مليون نسمة سنة 2016 والشكل التالي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

[1] هشام بن حميدة، "واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 75، 2016، ص50.

[2] فريحة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الأمن الغذائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 15/14 ديسمبر 2014، ص 35.

رسم بياني رقم 23 : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: مليون نسمة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2016&locations=DZ&name_desc=false&start=2000&view=chart

يشير الرسم البياني إلى أن الجزائر قد عرفت تطوراً كبيراً في عدد سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، فقد ارتفع عدد السكان من حوالي 31.2 مليون نسمة سنة 2000 إلى حدود 41 مليون نسمة سنة 2016 أي بزيادة قدرها حوالي 9.42 مليون نسمة، وقد بلغ معدل النمو السكاني للفترة حوالي 1.64%،[1] ويعود سبب ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 إلى ارتفاع معدل الخصوبة ، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية ومستوى معيشة السكان مقارنة بالغترة السابقة (قبل سنة 2000) أين كانت تعرف البلاد حالة من عدم الاستقرار الأمني وأزمة اقتصادية خانقة أثرت على مستويات المعيشة الأمر الذي انعكس على معدل النمو السكاني في تلك الفترة .

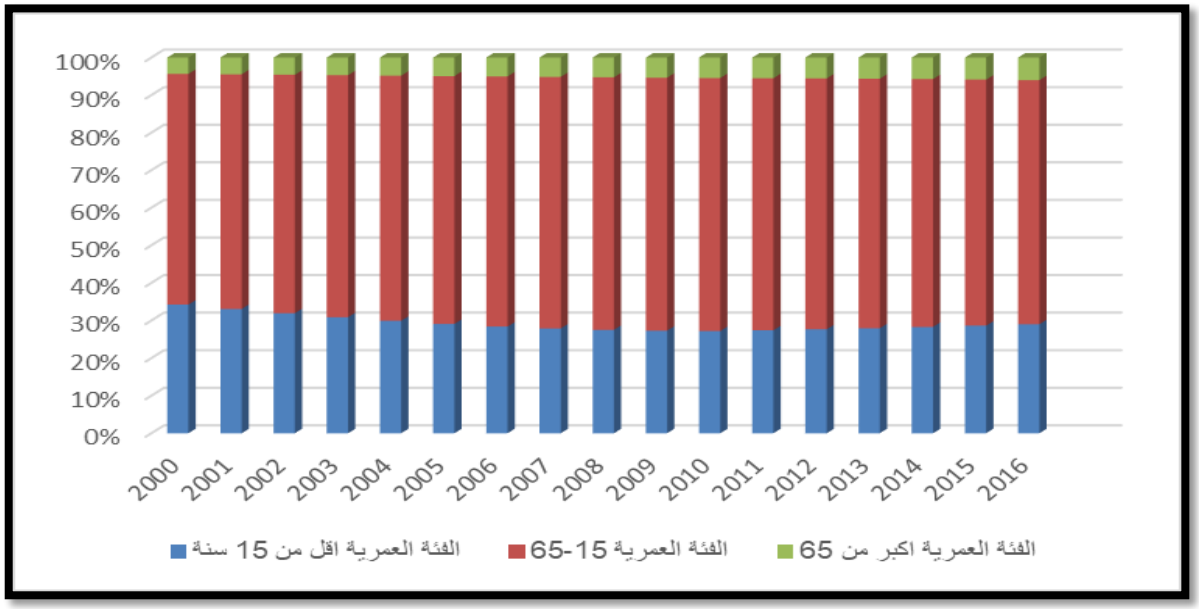
للإشارة عرفت الفترة 2000-2016 ارتفاعاً ملحوظاً في الأنفاق العمومي على الخدمات الصحية وتحسين الخدمة الموجهة بالأساس إلى الأم والطفل، وذلك نتيجة التزام الجزائر بالسعي وراء تحقيق الأهداف الانمائية للألفية من جهة، من جهة أخرى ارتفاع العائدات التصديرية من المحروقات ومنه زيادة الانفاق الحكومي.

[1] https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?end=2016&locations=DZ&name_desc=false&start=2000&view=chart.

ثانياً: التوزيع العمري للسكان:

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في السن النشاط الاقتصادي (15-64سنة) في الجزائر قد بلغت حوالي 65% سنة 2015، وقد عرفت نسبة هذه الفئة العمرية تراجعاً لصالح الفئات العمرية الأخرى(أقل من 15 سنة واكثر من 65 سنة) وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي

رسم بياني رقم 24: تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل البياني يتضح أن الفئة العمرية اقل من 15 سنة قد عرفت خلال الفترة 2000-2007، فقد انخفض اجمالي عدد السكان في هذه الفئة العمرية من نحو 10.7 مليون نسمة سنة 2000 إلى حوالي 9.65 مليون نسمة سنة 2007 ويعزي هذا الانخفاض إلى زيادة أعداد السكان الذين تجاوزت أعمارهم 14 سنة ، وبالتالي خروجهم من هذه الفئة (أقل من 15 سنة) ودخولهم في الفئة الموالية(من 15 إلى 65سنة) ابتداء من سنة 2008 عاودت هذه الفئة في الارتفاع ليبلغ عدد السكان في الجزائر لهذه الفئة العمرية حوالي 12 مليون نسمة أي ما نسبته 29% من اجمالي عدد السكان سنة 2016 .

فيما يخص الفئة العمرية الثانية (من 15 إلى 65 سنة) والتي تعتبر العمود الفقري لأي تركيبة سكانية، في الجزائر تعرف نسبة مرتفعة لعدد السكان الذين تتراوح أعمارهم في هذه الفئة العمرية، إذ بلغت سنة 2000 حوالي 61% من اجمالي عدد السكان أي حوالي 19.14 مليون نسمة، لتشهد بعدها السنوات الموالية تطوراً كبيراً، حيث واصلت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة 2000-2016 بنسبة 67%

سنة 2012 أي حوالي 25.1 مليون نسمة من اجمالي عدد السكان لنفس السنة والذي قدر بنحو 37.6 مليون نسمة لنفس السنة.

بعد سنة 2012 أي خلال الفترة 2013-2016 تراجعت نسبة السكان في الفئة العمرية 15-65 سنة لتستقر عند 65% سنة 2016، بعد أن كانت تساوي 66% سنة 2013.

غير أن عدد السكان في هذه الفئة واصل الارتفاع من حوالي 25.4 مليون نسمة سنة 2013 إلى 26.6 مليون نسمة سنة 2016، ويعزي الانخفاض في نسبة السكان في الفئة العمرية 15-65 سنة إلى الزيادة في عدد السكان للفئة العمرية أقل من 15 سنة والفئة العمرية أكثر من 65 سنة لكن عموماً يبقى المجتمع الجزائري يصنف كمجتمع شاب ولديه من المورد البشري والطاقات البشرية الكثير.

أما فيما يخص الفئة العمرية أكثر من 65 سنة فقد عرفت ارتفاعاً محسوساً خلال الفترة 2000-2016 حيث ارتفعت من حوالي 4% من اجمالي عدد السكان سنة 2000 إلى 6% سنة 2016، أي من حوالي 1.35 مليون نسمة سنة 2000إلى 2.56 مليون نسمة سنة 2016.

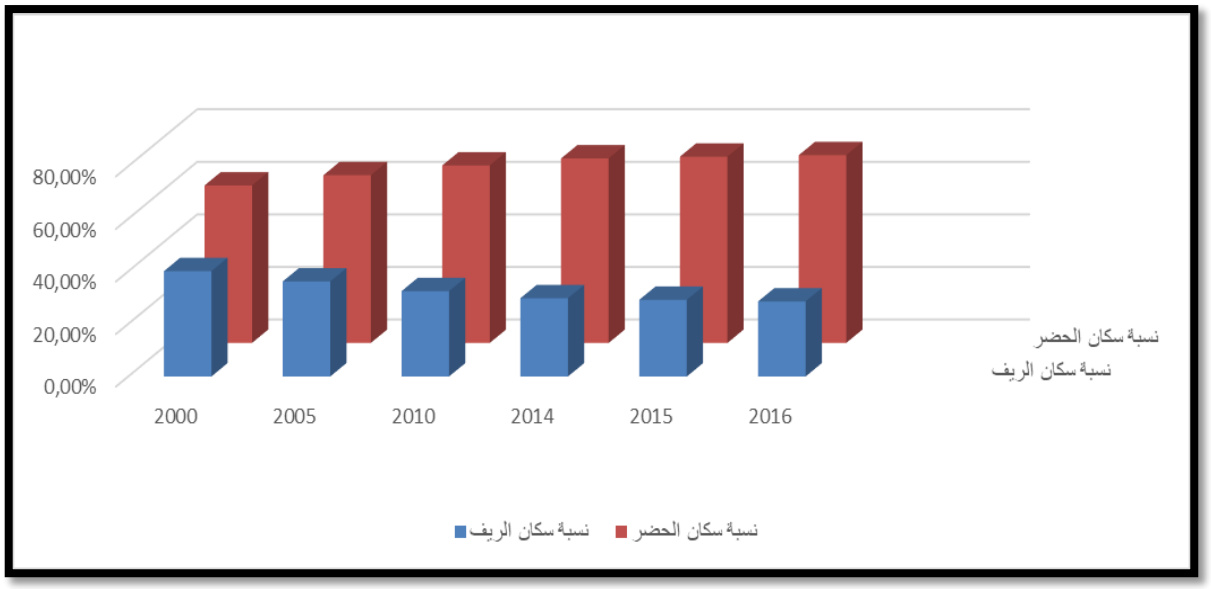
بصورة عامة عرفت الفئة العمرية أقل من 15 سنة تراجعاً لفترة معينة لفقدانها لأعداد كبيرة في قمتها دخلت ضمن الفئة العمرية الموالية، ما أدى بدوره إلى زيادة عدد السكان في الفئة العمرية 15-65 سنة باستمرار على طول الفترة وبالتالي توسع شريحة الشباب، أما النمو المستمر في الفئة العمرية الاخيرة فيعود إلى الانخفاض المستمر في عدد الوفيات من جهة وزيادة دخول من هم في قمة الفئة العمرية السابقة لها ضمن الفئة العمرية أكبر من 65 سنة .

ثالثاً: التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية

تشير البيانات المتاحة حتى العام 2016 إلى ارتفاع في الكثافة السكانية للجزائر خلال الفترة 2000-2016، إذ ارتفعت من 13 نسمة /كلم مربع سنة 2000 إلى 17 نسمة /كلم مربع سنة 2016، وهذا أمر طبيعي نتيجة الزيادة في اجمالي عدد السكان خلال الفترة محل الدراسة، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة مقارنة بدول أخرى.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فيمكن للرسم البياني التالي أن يوضح لنا أكثر توزيع نسبة السكان بين الحضر والريف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

رسم بياني رقم 25: التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الريفية والحضرية في الجزائر 2000-2016



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

بناء على الرسم البياني يتبين جلياً أن هناك تغييراً كبيراً قد حدث خلال الفترة 2000-2016 وذلك من خلال ارتفاع اعداد السكان في المناطق الحضرية على حساب الريف، ففي سنة 2000 كانت نسبة من يسكنون المناطق الريفية تمثل 40.08% من اجمالي تعداد السكان أي حوالي 12.5 مليون نسمة ، في حين كانت نسبة من يسكنون المناطق الحضرية نحو 59.92% من اجمالي تعداد السكان وذلك ما يعادل 18.7 مليون نسمة، غير أنه مع مرور الوقت بدأت الكفة تميل لصالح سكان الحضر على حساب سكان الريف ففي سنة 2010 قدرت نسبة من يسكنون في الريف حوالي 32.46% في حين كانت نسبة سكان الحضر 67.54 % ، ليتواصل الأمر بنفس الوتيرة حتى سنة 2016 .

إذ تشير البيانات المتوفرة لسنة 2016 إلى وجود ما نسبته حوالي 28.54% من إجمالي تعداد السكان يقطنون في الريف، في حين أن 71.46% من اجمالي تعداد السكان يقطن في الحضر أي أن حوالي 10.8 مليون نسمة يسكنون الريف نحو 29.4 يسكنون المناطق الحضرية وبذلك فإن الجزائر تعرف نسبة مرتفعة لسكان المناطق الحضرية لسنة 2016، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 54 %، وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدينة جرت بوتيرة سريعة في الجزائر.

أما فيما يخص الكثافة السكانية، فقد عرفت هي الاخرى زيادة وهو أمر طبيعي نتيجة زيادة تعداد السكان خلال الفترة 2000-2016 ، حيث ارتفعت من 13نسمة /كلم مربع سنة 2000 إلى 15 نسمة /كلم مربع سنة 2010 ثم إلى 17 نسمة /كلم مربع سنة 2016، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة إذا ما

قورنت بنفس المؤشر في دول أخرى، وذلك راجع بالأساس إلى شساعة مساحة الجزائر التي تفوق 2.3 مليون كلم مربع.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق التنمية

كغيرها من الدول النامية والعربية، فقد سعت الجزائر ومنذ الإعلان عن الاستقلال سنة 1962، الى تحقيق التنمية ومنه تحسين الوضع المعيشي الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الجزائري، الذي كان في وضعية لم يكن ليحسد عليها جراء سنوات الاستدمار والحرب، وحالة الحرمان بكل اشكاله والتي كانت تميز حياة الجزائريين.

فقد حاولت السلطة وبكل ما هو متاح من موارد مادية وبشرية وعلى قلتها عشية الاستقلال تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، وكانت أولى الخطوات لبلوغ ذلك هو اختيار المنهج الذي على أساسه تسير العملية التنموية. وبطبيعة الحال فان الأهداف المحققة لم تكن بحجم تلك المنشودة، وبالتالي فان عملية التنمية برمتها لم تكن في المستوى المطلوب وكانت دون تطلعات المواطن الجزائري، الذي دفع فاتورة غالية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني ...الخ، نتيجة الرؤيا القاصرة وغير الموضوعية ممن كانوا على هرم السلطة.

المطلب الأول: تجربة الجزائر في تحقيق التنمية من 1962-1999

المرحلة الأولى: المرحلة الانتقالية

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فلقد تمخض عن هذه الحالة مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان والجهل الذي اضحى سمة وقاعدة عامة بين مختلف الشرائح الاجتماعية بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية للمجتمع (المساجد والزوايا) وهي حالة لم تشذ عنها إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالاستعمار التي استغلت مواقعها لتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومما زاد في ثقل العبء على الجزائر في تلك الفترة الهجرة الجماعية للأوروبيين غداة الاستقلال مما خلق فراغا رهيبا على مستوى الإدارات والمصالح والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بفعل الافتقار لتقنيات التسيير وضعف تكوين المورد البشري الجزائري، ونتيجة لهذه الوضعية، وجدت السلطة الوطنية نفسها أمام تحديات كبرى ينبغي مجابهتها سعيا لإعطاء الاستقلال السياسي مضمونا اجتماعيا يشكل قطيعة مع الحالة الاستعمارية، حيث

[1]- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 1993، ص 21

تركزت المجهودات على تحسين معيشة المواطنين، وتلبية الطلبات الاجتماعية المتعددة المتمثلة في توفير مناصب الشغل، وفرص الحصول على السكن، و التمدرس والاستفادة من الخدمات الصحية...الخ[1].

لقد تميزت هذه الفترة بالضبابية، وعدم وضوح الاختيارات التنموية والسياسية، بفعل الصراع على السلطة، غير ان اللبنات الحقيقية التي بنيت عليها الأيديولوجية التنموية المتبعة لاحقا كان بيان أول نوفمبر 1954 بعدها جاء مؤتمر الصومام 1956 ، ليأتي الدور على ميثاق طرابلس 1962ثم بعد الاستقلال الأهداف والاختيارات التي حددت في ميثاق الجزائر 1964 ، ثم الميثاق الوطني لسنة 1976 و أخيرا دستور سنة 1976 ، وقد أجمعت كلها على تبني الخيار الاشتراكي لتحقيق التنمية ، ويرجع المؤرخون سبب اختيار النموذج الاشتراكي الى سببين رئيسين هما [2]:

السبب الأول: هو سبب أيديولوجي تمثل أساسا في التكوين الذي تلقاه القادة الجزائريون قبل الاستقلال، حيث ان معظمهم قد تكون في مدارس فرنسية، والذين لم يجدوا في التياران السياسيان اللذان حكما فرنسا في فترة الثورة التحريرية (وهي فترة تكوينهم) وهما التيار المحافظ والتيار الديمقراطي الاجتماعي، أي مشروع يليق او قد يتماشى مع الحالة الجزائرية ويمكنه اخراج الجزائر من دائرة التخلف. ولهذا كثيرا ما اقترب هؤلاء القادة – الذين كانوا طلبة آنذاك–من الحزب الشيوعي او النقابات الشيوعية او حتى أساتذة التيار الشيوعي فتأثروا بأفكارهم وحاولوا تطبيقها.

السبب الثاني: والمتمثل في الحفاظ على المصالح وهنا بفسر ***Rigmar Osterkamp*** هذه النقطة بقوله " ان الطبقة المسيرة للاقتصاد والسياسة بعد الاستقلال متكونة من قدماء المجاهدين الذين استفادوا من امتيازات ومصالح معينة ومن مناصب سيادية مباشرة بعد الاستقلال، لا يمكن الحفاظ على استمرارها او حتى الحصول عليها في ظل اقتصاد السوق الذي يعطي أهمية أكثر للكفاءة والقدرات الفردية، وبالتالي فان حماية هذه المصالح يستلزم إقامة نمط اقتصادي وسياسي يخالف مبادئ الليبيرالية.

المرحلة الثانية: التنمية وفقا للتوجهات الاشتراكية

تمتد هذه المرحلة من 1967 الى غاية 1979، عرفت التنمية في هذه المرحلة أولى بدايات التخطيط الشامل وذلك باعتماد برامج تنموية هي كالتالي:[3]

[1]– احمد هني ، نفس المرجع ، 24.

[2]– فريمش مليكة، مرجع سابق، ص 219.

[3]– محمد بلقاسم حسن بهلولي، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999، ص 86.

1-المخطط الثلاثي للتنمية من سنة 1967 -1969؛

2-المخطط الرباعي الأول للتنمية من 1970-1973؛

3-المخطط الرباعي الثاني للتنمية من سنة 1974 – 1977؛

4-استثمارات المرحلة التكميلية 1978-1979.

بصورة عامة عمدت الجزائر إلى تطبيق سياسة تنموية جديدة مع التغير الذي عرفته البلاد والمترتب في الانقلاب العسكري على النظام السابق وهذا في جوان من سنة 1965. كانت تهدف تلك السياسة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من أجل تكملة ما سمي بالاستقلال السياسي وبالتالي أصبحت التنمية حسب هذا المنظور سوى وسيلة للوصول الاستقلال السياسي الحقيقي الذي لم يتحقق بعد. وعليه فان اهم ما ميز عملية التنمية في تلك الفترة ما يلي:

– انتهجت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة" الصناعات المصنعة "والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث .فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة، فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسيG .Destanne Debernis

الذي يرى أن " الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات الطبيعية وباستطاعتها تحقيق أهدافها، وسيكون من المؤسف أن تضيع هذه الثروات ".[1]

فنمط التنمية المقترح من طرف *D. Debernis* يقوم على فكرة إنشاء مجموعة من الصناعات والتي سميت بالصناعات المصنعة ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد.

– عرفت هذه الفترة أكبر الإنجازات الاستثمارية في تاريخ الجزائر المستقلة، فيمكن القول ان الفترة 1995-1979 شهدت تحديث جميع القطاعات الإنتاجية كما عرف المواطن الجزائري نقلة نوعية في مستوى معيشة مقارنة بفترة الاستعمار. كما ان مبادئ الاشتراكية خاصة المساواة قضت على التفاوتات الاجتماعية وذلك من خلال تعميم التعليم والصحة ...الخ.[2]

[1]– مراد مولاي حاج، "واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، 2016، ص 42.

[2]– فريمش مليكة. مرجع سابق. ص 231.

– اهمال قطاع الزراعة وذلك ما ظهر جليا من خلال الاغلفة المالية المخصصة لهذا القطاع في مختلف البرامج والمخططات التنموية التي عرفتها الفترة، على الرغم من أهمية هذا الأخير خاصة وان الجزائر ورثت أكثر من *2.3* مليون هكتار من الزراعة المتطورة بعد رحيل المستوطنين الأوروبيين، كانت هذه التركة ان تؤهلها للاستمرار في تطوير قطاع الفلاحة، إلا أنها اندفعت في طريق التصنيع على أساس انه خلال فترة زمنية وجيزة سيؤدي انشاء الصناعات الثقيلة إلى ظهور صناعات خفيفة وإلى تحريك العمل في الزراعة تدريجيا، مما يؤدي إلى امتصاص البطالة و تثبيت سكان المناطق الريفية .هذه الفرضية التي وضعها ***D.Debernis*** اعتمدتها الجزائر وراهنت على مفعولها السحري. غير ان ذلك لم يتحقق، فبعد مضي سنوات قليلة أدى الامر الى نزوح كبير من المناطق الريفية الى المدن بحثا عن مناصب عمل في القطاع الصناعي. مما نتج عنه عجز في اليد العاملة الفلاحية واختفاء طبقة الملاك الكبار للأراضي وكذا الطبقة الفلاحية السفلى المعروفة "بالخماسين" بفعل إجراءات نزع الملكية عام 1972 والتي عرفت بـ "الثورة الزراعية"[1].

– تبين بشكل واضح بعد نهاية المرحلة التصنيعية محور الاستراتيجية التنموية في الجزائر أن الوضع لم يشهد أي تحول يمكن اعتباره إيجابيا يؤشر على نجاح عملية التنمية أو على الأقل تحقق بعض أهدافها، بل على العكس من ذلك، بدأت تطفوا العديد من المؤشرات التي تشير الى اقتراب حدوث ازمة، أهمها:[2]

- اجتماعية باعتبار بروز اضطرابات في الساحة الاجتماعية تعبر عن قلق وإحباط جماهيري واسع؛
- اقتصادية تشير الى عجز على مستوى تحقيق النمو في الإنتاج المترتب عن الارتفاع المتزايد للكلفة المتعلقة بمستوى إنجاز الاستثمارات؛
- عبء المديونية الخارجية، هذه الأخيرة التي شكلت تحديا جديدا يضاف إلى تحدي التخلف والتبعية الاقتصادية والذي ادى بالجزائر الى الدخول في متاهات يصعب الخروج منها؛
- زيادة الاعتماد على قطاع تصديري واحد يقوم عليه كل الاقتصاد الوطني الا وهو قطاع المحروقات؛

تلخيصا لما سبق يمكن القول ان التجربة الجزائرية في التنمية (لغاية 1979) تميزت بإرادة ورغبة قوية في الخروج من دائرة التخلف، والقضاء على اسباب تجدده من خلال وضع آليات تقوم على استثمار كافة موارد الدولة في قطاع اقتصادي واحد من شانه ان يجر خلفة باقي القطاعات الأخرى الا وهو قطاع الصناعة، وبذلك طبقت

[1]– ادريس بولكعيبات، "تجربة الجزائر في التنمية. قراءة في الانتقال من نموذج الى نموذج مضاد"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري . قسنطينة. الجزائر. العدد 17. جوان 2017. ص 119.

[2]– عميرات عبد الحكيم، التنمية ومشروع التغريب قراءة تحليلية سوسيولوجية لبعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 112.

الجزائر تصورا للتنمية قائم على التوجهات الاشتراكية (التأميمات، الصناعة المصنعة، قطاع عمومي موسع، عدالة اجتماعية منشودة)[1]. إلا أن هذه التجربة آلت إلى فشل أليم، تشهد عليه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حيث بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها :التبعية الاقتصادية، تفاقم المديونية، النمو الديموغرافي، الاعتماد الكلي على تصدير منتج واحد وهو النفط، وتوجيه الاهتمام بالصناعة وإهمال الفلاحة، وهكذا لم تحقق التجربة التنموية في الجزائر في هذه المرحلة الطموحات المرجوة منها، مما استدعى إعادة النظر في هذه الاستراتيجية، وفقا لتوجهات اقتضتها ظروف محلية وعالمية.

المرحلة الثالثة: بداية الاصلاحات والنموذج المضاد *1980-1999*

شكلت عشرية الثمانينيات في الجزائر، فترة تحول وقطيعة على مختلف المستويات، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في نهاية سنة *1978* م، انتقلت السلطة السياسية في الجزائر إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي تعتبر فترة حكمه التدشين الحقيقي للانفتاح و التوجه نحو الليبرالية الموالية للمعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه بمجرد انتقال السلطة إلى يده بدأت تتغير فكرة " أن السوق و الاشتراكية نظامين مترابطين "وكما هو معروف عن الرئيس الشاذلي بن جديد فإنه يمقت الاشتراكية و شغوف جدا بالليبرالية، وكذلك فإنه منذ وصوله إلى الحكم بدأت مؤشرات عملية الانتقال إلى الليبرالية تتضح، و تدشين لعهد جديد في تاريخ الجزائر المعاصر فقد انتقل النظام الجزائري في نهاية هذه العشرية سياسيا من الأحادية الحزبية والنقابية، إلى التعددية السياسية والإعلامية والنقابية، اما على المستوى الاقتصادي فقد تخلى النظام السياسي الجزائري عن المبادئ الاقتصادية والأيديولوجية الاشتراكية التي لم تؤتي اكلها ، وقد جرى تنفيذ التوجهات التنموية الجديدة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، ومديونية خارجية ثقيلة، وتدهور في سعر النفط الذي كان يشكل يشكل*90%* من إجمالي الدخل الوطني، وأكثر من *98%* من موارد البلاد من العملة الصعبة .[2]

بداية من سنة *1980* دخلت استراتيجية التنمية في الجزائر مرحلة هامة، بعد انقضاء المرحلة الأولى *1965 – 1979* والتي كانت تستهدف تحقيق جملة من الأهداف الطويلة المدى مع أفاق بداية الثمانينات، فقد تبنت الجزائر في بداية هذه الفترة سياسة الاستهلاك بدل الإنتاج، وذلك من خلال الإعلان عن المخطط

[1]– نويصر بالقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 181.

[2]– نفس المرجع، ص 183.

الخماسي(*1980-1984* الذي رفع فيه شعار " **من أجل حياة أفضل**" الذي يعني حياة أفضل من الفترة السابقة، وقد كان من حسن طالع فترة الثّمانينيات أن شهد العالم فيما يسمى بـ" الصدمة البترولية الثّانية" فجاوز سعر برميل النفط فيها الأربعين دولارا. [1]

غير ان انهيار أسعار النفط في سنة *1986* أوقع الاقتصاد الوطني في أزمة حقيقية لم تشهدها الجزائر منذ بداية استقلالها، فما بين سنتي *1985 -1986* تراجع معدل المبادلات بنسبة *51 %* والصادرات بنسبة *21%* وما زاد من حدة المشاكل والتعجيل بالتخلي عن النموذج الاشتراكي، اندلا ع حوادث اكتوبر*1988* التي ارتبطت أساسا بالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين في هرم السلطة حول تسيير شؤون الدولة وكيفية تحقيق مطالب المجتمع المتعددة والمتزايدة.[2]

فقد كان الفريق الأول (فريق الإصلاحات) ذو التوجه الليبرالي يهدف إلى الإصلاح الجذري والإسراع في تنفيذ القرارات الداعمة للانفتاح والديمقراطية والسوق، في حين كان فريق المحافظين يسعى إلى الحفاظ على المكتسبات وبقاء الجزائر ذات توجه اشتراكي في إطار نظام الحزب الواحد، وعدم جر الجزائر إلى الليبرالية والانفتاح. وبالتمعن في ذلك الانفجار الشعبي الساخط على كيفية إدارة شؤون الدولة، يتضح لنا بوضوح غياب رؤية استراتيجية للقيادة السياسية عل ى معالجة المشاكل بطريقة موضوعية ومنهجية وعلمية.[3]

ليأتي التغيير الجذري والصريح في دستور 23 فيفري 1989 الذي تخلى عن الأيديولوجية الاشتراكية وتبني الاتجاه الليبرالي، ومن خلاله تم الاعتراف الرسمي والعلني من طرف السلطة على جعل اقتصاد السوق هو المنظم للاقتصاد الوطني والتخلي عن الاقتصاد الموجه[4] .

وتدعيما لسياسة الانفتاح والتخلص من المشاكل الواقعة، اقبلت السلطات العمومية الجزائرية لأول مرة للتعامل مع المؤسسات المالية المتمثلة أساسا في صندوق النقد والبنك الدوليين، وعقدت عدة اتفاقيات تثبيت وتوجت ببرنامج للتعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة (1991-1999) اقل ما يمكن القول عنها انها تمثل نفقا مظلما مجهول المعالم، ووضعا مترديا على جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا، اجتماعيا وامنيا...الخ، وعليه كان الحديث عن تحقيق التنمية في تلك الفترة ضرب من الخيال. فقد عرفت الجزائر في تلك الفترة عزلة كبيرة عن العالم الخارجي نتيجة للحالة الأمنية المتدهورة وظاهرة الإرهاب المنتشرة والمدمرة للبنية

[1]- نويصر بلقاسم ، ملاجع سابق، ص 184.

[2]- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 195.

[3]- نفس المرجع، ص 196.

[4] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من اجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012، ص 1.

الاقتصادية وإزهاق الآلاف من أرواح الأبرياء، حيث انقطعت علاقات مع الكثير من الدول الأجنبية وبالتالي قل الاستثمار والسياحة ودخول العملة الصعبة.[1]

كما زادت نسبة الهجرة نحو الخارج واستنزفت الجزائر في تلك الفترة آلاف الإطارات ومئات العلماء الذين فضلوا الرحيل والإقامة بأية دولة أجنبية وعدم البقاء داخل الوطن، كما أن حالة اللاأمن ساهمت في انتشار ظواهر الفساد والتهميش مثل الرشوة والمحاباة والطرد التعسفي والسجن والاختطاف وغيرها.

أمام كل هذه الأوضاع، كان لزاما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، حيث خاضت برنامج إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي .ومنه كان على الجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وبات الأمر حتميا عليها، حيث قامت الحكومة آنذاك بتصميم برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهو برنامج قصير المدى (افريل 1994-مارس 1995) والذي كان يهدف من ورائه إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية وتخفيض العجز في الميزانية. بعد ذلك تم الإعلان عن برنامج آخر وهو برنامج التصحيح الهيكلي كضرورة حتمية لا مفر منها.

تأكيدا على اختيار الجزائر لاقتصاد السوق، كتب رئيس البنك الدولي جيمس وولفينسون *James David Wolfensohn* مقالة في سنة 1996 قال فيها إن" الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشية بفضل حرية حركية آليات السوق"[2].

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

في عام *2001*، وضعت الحكومة برنامجا اقتصاديا من أجل تحفيز ديناميكية نمو الاقتصاد، الذي أدى ضعف أدائه المقترن بالوضع الاجتماعي والسياسي والامني المتدهور خلال العشرية الأخيرة من الالفية الثانية إلى خلق حلقة مفرغة لم تؤدي إلا إلى تفاقم تدهور مستوى معيشة السكان.

[1] سعدون بوكبوس ، نفس المرجع، ص 1.

[2]- زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص 199.

كان للبرنامج ثلاثة أهداف رئيسية: الحد من الفقر وخلق الوظائف والحفاظ على التوازنات الإقليمية وإنعاش المناطق الريفية.[1]

سمي هذا المشروع ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ليشمل الفترة (2001-2004) حيث خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري أي نحو 7 مليار دولار وذلك كميزانية أولية، قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار أي حوالي 16 مليار دولار[2]، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الامة يوم 26 افريل 2001. وبالتالي فهذا البرنامج هو عبارة عن مشروع حكومي يعمل على: [3]

- ✓ دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل؛
- ✓ تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، إضافة الى تدارك التأخر المسجل على مدار العشرية السابقة لإعلانه؛
- ✓ تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة؛
- ✓ المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد، واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية؛
- ✓ إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ويمكن سرد أهم محاور وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي[4]:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما الوطنية منها؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

[1]- Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, Thèse de Doctorat en Science Economiques, Université Paris 1, Panthéons Sorbonne, France, 2013 ,p 29.

[2]- عبد القادر خليل، عبد الوهاب رميدي، سليمان بوفاسة، "انعكاسات برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على الحد من الفقر في الجزائر للفترة 2001-2009" ، **مجلة إضافات**، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد رقم 24، أكتوبر 2013، ص 156.

[3]- سايح بوزيد، مرجع سابق ، ص 345.

[4] - Yamna Achour Tani, op cit, p 32.

ويمكن للجدول التالي ان يوضح التوزيع القطاعي والسنوي للغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي *2001-2004*

جدول رقم 25: توزيع الاغلفة المالية عبر القطاعات والسنوات في برنامج دعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	*100.7*	*70.2*	*37.6*	*2.0*	*210.5*	*40.1%*
تنمية محلية وبشرية	*71.8*	*72.8*	*53.1*	*6.5*	*204.2*	*38.8%*
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	*10.6*	*20.3*	*22.4*	*12.0*	*65.3*	*12.4%*
دعم الإصلاحات	*30*	*15.0*	-	-	*45.0*	*8.6%*
المجموع	*213.1*	*178.3*	*113.1*	*20.5*	*525.0*	*100%*
النسبة	*40.5%*	*34 %*	*21.5%*	*4%*	*100%*	

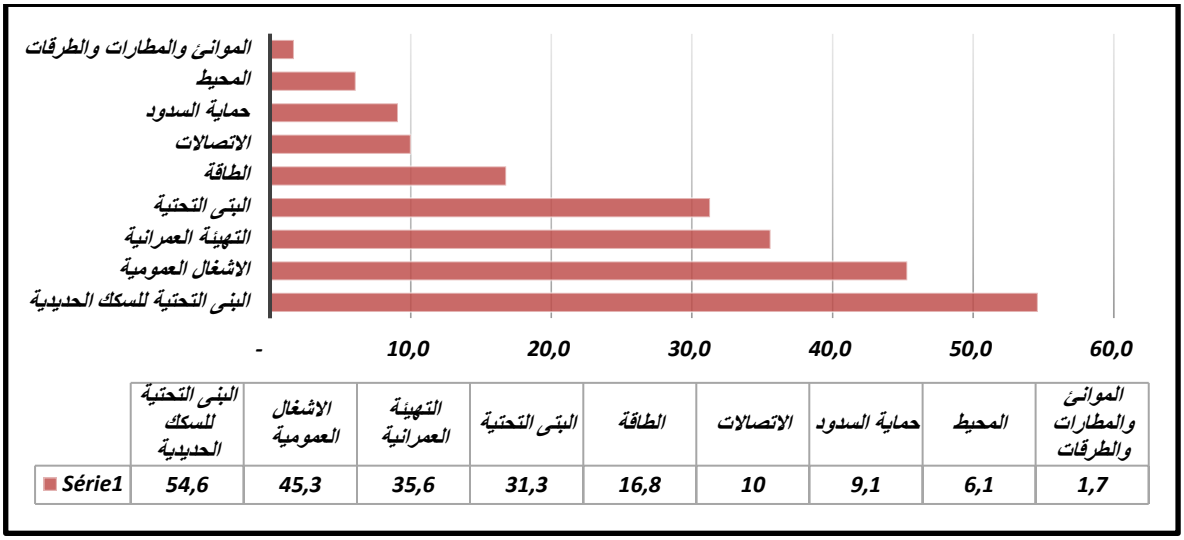
المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

تشير ارقام جدول التوزيع القطاعي والسنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى ما يلي:

1-لقد ركز هذا البرنامج بدرجة كبيرة على قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية، إذ تشير الأرقام الى تخصيص نحو *210.5* مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 3 مليار دولار، وهو يمثل ما نسبته نحو 40% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ككل، وزعت عبر أربعة سنوات غير ان سنتي 2001-2002 حازتا على أكثر من 80% من المبلغ المخصص للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، ذلك ان من بين الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو انجاز واستكمال المشاريع المعطلة. وقد وزع الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع وفق ما يوضحه الشكل التالي:

رسم بياني رقم 26 توزيع الاغلفة المالية على الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية وفق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة مليار دينار جزائري



	البنى التحتية للسكك الحديدية	الاشغال العمومية	التهيئة العمرانية	البنى التحتية	الطاقة	الاتصالات	حماية السدود	المحيط	الموانئ والمطارات والطرقات
Série1	54,6	45,3	35,6	31,3	16,8	10	9,1	6,1	1,7

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية متوفر على الموقع http://www.mf.gov.dz/rubriques/9/Publications

2-التركيز الثاني كان قد وجه للتنمية المحلية تنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال تخصيص حوالي 204.2 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 2.7 مليار دولار، أي حوالي 2.7 % من اجمالي الغلاف المالي، وذلك من اجل تحسين معيشة المواطن الجزائري وتوفير مختلف الخدمات الأساسية، فبالنسبة الى التنمية المحلية فخصص لها مبلغ 113 مليار دينار جزائري أي حوالي 1.5 مليار دولار وجهت بالأساس الى التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، او التي تخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين، كما ركز البرنامج على هذا القطاع من اجل :[1]

- ✓ انجاز مخططات بلدية(PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع الانسب للتجهيزات والأنشطة عبر كل التراب الوطني؛
- ✓ انجاز المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، شبكة المياه، تطهير المحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، والتي من شانها ان تشجع على استقرار ورجوع سكان الارياف، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب؛

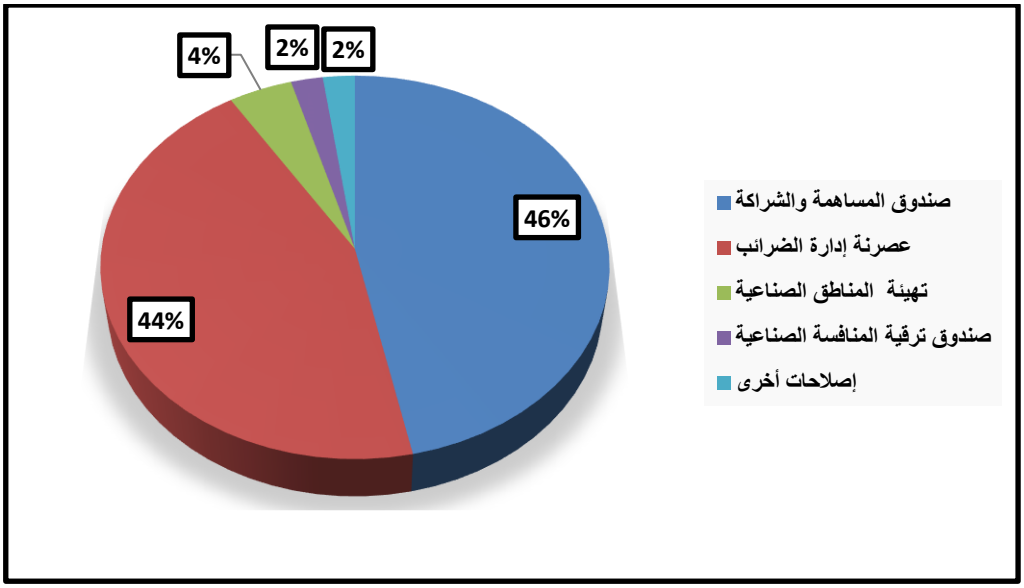
اما فيما يخص التنمية الموارد البشرية فقد خصص لها مبلغ 90.3 مليار دينار جزائري أي حوالي 1.2 مليار دولار، أي ما نسبته حوالي 17 % من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،

[1]- عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر ،2008، ص 116.

3-إن القراءة الأولية للأغلفة المالية الموجهة لمختلف القطاعات، تشير الى ان المبلغ المخصص للفلاحة والصيد البحري فيه نوع من الاجحاف، إذ خصص له غلاف مالي قدره 65.3 مليار دينار (حوالي 870 مليون دولار) وذلك يمثل ما نسبته حوالي 12.4 % من الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن في واقع الامر ان قطاع الفلاحة والصيد البحري كان قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية. وبالتالي فالمبلغ المالي المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يعد دعما إضافيا فقط؛

3-فيما يخص المبالغ المخصصة لدعم الإصلاحات في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد وزعت حسب ما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 27 توزيع الغلاف المالي المخصص للإصلاحات



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : http://www.mf.gov.dz/rubriques/9/Publications

لقد حظيت الإصلاحات بغلاف مالي معتبر ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، اذ قدر المبلغ بحوالي 45 مليار دينار جزائري أي حوالي 600 مليون دولار وهو ما نسبته 8.6 % من اجمالي الغلاف المالي للبرنامج. يشير الرسم البياني أعلاه ان حوالي 46 % من المبلغ المخصص للإصلاحات كان من نصيب صندوق المساهمة والشراكة، فيما بلغت حصة عصرنة إدارة الضرائب حوالي 44% وذلك سعيا من الجزائر تهيئة الأرضية المناسبة والقاعدة التي يبنى عليها الاقتصاد من خلال تسهيل الإجراءات والعمليات الإدارية.

4-كذلك يتبين من الجدول تركيز السلطات العمومية على السنتين الأوليتين لفترة تنفيذ البرنامج وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي في جميع المجالات كالرغبة في تحسيس المواطنين بالنتائج الملموسة

في أقصر وقت ممكن، وخلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الاقتصادية، كما ان تدهور الأوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينات كانت سببا في التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

من خلال ما سبق، نجد أن السياسة الإنفاقية التي انتهجت في برنامج الإنعاش الاقتصادي قد اشتملت على العديد من الجوانب التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية مع التركيز على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان حدد له مبلغ 155 مليار دج،
- إنشاء وتحسين البنية التحتية خصص لها مبلغ 124 مليار دج،
- تطوير النشاطات الإنتاجية والتي خصص لها مبلغ 74 مليار دج،
- الحفاظ على البيئة والمحيط والتي خصص لها ما قيمته 20 مليار دج،
- الموارد البشرية والحماية الاجتماعية بتخصيص ما قيمته 76 مليار دج،
- بنية تحتية إدارية والتي خصص لها مبلغ 29 مليار دج.

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها مخطط الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر في تلك الفترة نتيجة تحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست إيجابيا على احتياطي الصرف وميزان المدفوعات، و كان قد رافق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة 2001-2004 نتائج جد إيجابية وهذا ما دفع الحكومة إلى مواصلة مجهوداتها في دعم العمل التنموي بالإعلان عن برنامج تنموي آخر تمثل في برنامج خماسي تكميلي اطلق عليه البرنامج التكميلي لدعم النمو.[2]

وقد خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو غلاف مالي بنحو بـ 4203 مليار دينار جزائري كميزانية اولية أي ما يقارب55 مليار دولار[3]، إذ اعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وما ميز هذا البرنامج هو التركيز الكبير على التنمية في شتى المجالات، في حين ان الغلاف المالي المخصص كان قد وزع الى خمسة أبواب رئيسية كل منها يتضمن مجموعة من المحاور، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في:

[1]- هاجر سلاطني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 101.

[2] - *Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne , op cit, p 36.*

[3] - *ibid, p 37 .*

1-تحسين ظروف معيشة السكان؛

2-تطوير المنشآت القاعدية؛

3-دعم التنمية الاقتصادية؛

4-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها؛

5-تطوير التكنولوجيات الجديد للأعلام والاتصال؛

جدول رقم 26 : توزيع الاغلفة المالية وفق البرنامج التكميلي لدعم النمو الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع المستهدف	الغلاف المالي المخصص	% من الاجمالي
تحسين معيشة السكان	1908.5	% 45.5
السكن	555	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
البرامج التنموية للبلدية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	
باقي القطاعات	311.5	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	% 40.5
الاشغال العمومية والنقل	1300	
قطاع الموارد المائية	393	
التهيئة العمرانية	10.15	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد والاتصال	16.3	
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	% 1.2
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: هاجر سلاطني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 103.

من خلال جدول التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، نلاحظ أن السياسة التنموية المنتهجة حاولت التركيز بشكل أساسي على إشباع حاجات ومتطلبات الجانب الاجتماعي من التنمية إلى جانب تدعيم البنية التحتية حيث نلاحظ أن محور تحسين ظروف معيشة السكان يمثل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بحيازة نحو 45 %من التكلفة الكلية للبرنامج وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في شقه المخصص للتنمية المحلية والبشرية .يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، وقد وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بـ 555 مليار دينار جزائري، يليه قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني بحوالي 400 مليار دينار جزائري، اذ تجسد ذلك في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي من خلال توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة.

فيما احتل تطوير الهياكل القاعدية المرتبة الثانية بما يقارب % 40 من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي اولتها الجزائر لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزع الغلاف المالي المقدر بـ 1703,1 مليار دج على ثلاثة قطاعات فرعية كما يلي:

- النقل والأشغال العمومية 1300 مليار دينار جزائري؛
- الموارد المائية (تشييد السدود والتحويلات المائية) 393 مليار دينار جزائري؛
- التهيئة العمرانية 10,15مليار دينار جزائري.

للإشارة فقد ارتفع الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي من 4202.7 مليار دينار جزائري الى أكثر من 8705 مليار دينار جزائري وذلك بعد إقرار برنامجين، أحدهما خاص بتنمية المناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دينار جزائري والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دينار، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار وهذا كما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم 27: البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات الإضافية

البيان	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	صندوق الجنوب	صندوق الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع		*5394*	*432*	*668*	*1140*	*8705*	*8705*

المصدر: هاجر سلاطني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص 104-105 .

يوضح الجدول السابق أن العملية التنموية أخذت بالاعتبار لزوم توزيع التنمية على الجنوب والهضاب العليا سعيا منها الى توزيع الأقطاب التنموية التي تمركزت في الشمال دون الوسط والجنوب، وهي العملية التي تضمن السيرورة في إحياء المناطق النائية مع رفع الضغط على مدن الشمال إلى جانب التخلص من العديد من المشاكل الاجتماعية كالنزوح الريفي والتهميش الاجتماعي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وعليه فقد تمثلت اهم المحاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

أولا-تحسين الظروف المعيشية للسكان

وذلك من خلال: [1]

- الشروع في بناء مليون سكن وخصص لهذا المشروع 555 مليار دينار؛
- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي رصدت لها مبالغ تقدر إجماليا ب 400 مليار دينار؛
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بغلاف مالي قدره 85 مليار دينار؛

[1]- هاجر سلاطني، مرجع سابق، ص 108.

– توصيل الغاز والكهرباء لأكثر من مليون بيت عبر كامل التراب الوطني وقد رصد لهذا المشروع مبلغ 65 مليار دينار؛

– تزويد السكان بالماء الشروب خارج عن كبريات المنشآت الأساسية بقدر 127 مليار دينار؛

– ترقية التشغيل والتضامن الوطني من خلال رصد مبلغ 95 مليار دينار لتغطية بناء 150000 محل لفائدة البطالين عبر سائر البلديات؛

– البرامج البلدية للتنمية والتي رصدت لها اعتمادات قدرها 200 مليار دينار؛

– تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا حيث خصص لها مبلغ 250مليار دينار.

ثانيا: تطوير الهياكل القاعدية

وذلك من خلال: [1]

2-1 البنى التحتية الخاصة بالطرق:

– الشروع في تشييد المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب؛

– انجاز الطريق العرضي الخاص بالهضاب العليا؛

– انجاز الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛

– استكمال الطريق الوطني رقم 01 العابر للصحراء الجزائرية؛

– تهيئة الطرق الساحلية؛

تشييد المنشآت الفنية الخاصة بتخفيف الازدحام في المدن الكبرى؛

– وضع برنامج خاص لصيانة شبكة الطرق الوطنية والولائية.

2-2-البنى التحتية للمطارات:

– مواصلة انجاز المطار الدولي الجديد بالجزائر العاصمة ومطاري كلا من ولايتي البيض والشلف؛

– توسيع قدرات استيعاب مطارات كلا من وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار؛

–تحويل مطار حاسي مسعود الدولي الى خارج المنطقة البترولية؛

– استمرار عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية وتحديثها خصوصا في الجنوب.

2-3-البنى التحتية الخاصة بالسكة الحديدية:

– تمديد الخط العرضي للهضاب العليا الذي يربط ولايتي المسيلة شرقا وسعيدة غربا؛

[1]– سايح بوزيد، مرجع سابق، ص ص 356. 358.

– تجديد الخط المنجمي بشرق البلاد؛

–انجاز خط ثاني مكهرب والذي يربط منطقة الثنية وولاية تيزي وزو؛

2–4–البنى التحتية الخاصة بالنقل الحضري وأمن الطرق:

– انجاز ميترو الجزائر العاصمة والشروع في توسعته ليشمل عدد من مناطق العاصمة شرقا وغربا؛

– توسيع استخدام الحافلة الكهربائية (Tramway) عبر عدد من المدن الكبرى على غرار العاصمة (وهران. عنابة. قسنطينة. بلعباس، سطيف، ورقلة، مستغانم، باتنة)؛

ويعتبر تطوير المنشآت الأساسية من الأهداف الرئيسية التي ركزت السلطات العمومية على انجازها منذ سنة 2000 نظرا لأهمية هذه المنشآت في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية إضافة الى ضرورة تدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال خاصة بعد فترة التسعينات التي شهدت عمليات تخريب كبيرة للبنية التحتية.

ثالثا: برنامج تدعيم التنمية الاقتصادية

قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دينار جزائري وقد كان التركيز منصبا على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي استحوذ على 90 % من الغلاف المالي المخصص لتدعيم التنمية الاقتصادية. ويعود هذا التركيز الى المشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الامن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية منذ بداية الالفية الثالثة. والجدول التالي يوضح المحاور الأساسية التي جاءت ضمن هذا الباب.

جدول رقم 28 محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية والمبلغ المخصص لكل محور

محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	الغلاف المالي المخصص (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	**300**
قطاع الصناعة	**13.5**
قطاع الصيد البحري	**12**
ترقية الاستثمار	**4.5**
السياحة	**3.2**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	**4**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، افريل 2005، ص 8.

كان التركيز الكبير على محور الفلاحة يهدف الى:[1]

[1]– سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 352.

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، لا سيما في المناطق الجبلية والهضاب العليا؛
- السهر على حماية التراث الجيني لسلالات المواشي؛
- إعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة؛
- ترقية الصادرات الفلاحية من المنتجات الفلاحية؛
- تشجيع الفلاحة البيولوجية؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم ادماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الادماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

اما فيما يخص التنمية الريفية، فقد كان المحور يهدف الى إنعاش وتنمية الأرياف، وفي هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، من خلال:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين وضعية الامن الغذائي للعائلات الريفية؛
- مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية وعلى القروض؛
- تعزيز برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل تحافظ على الوسط الطبيعي؛
- دعم برامج الإسكان الريفي.

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

تواصلت جهود الجزائر في العمل التنموي وذلك من خلال البرامج الاستثمارية العمومية والتي انطلقت منذ بداية الالفية الثالثة، ويندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004 -2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة وجهت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

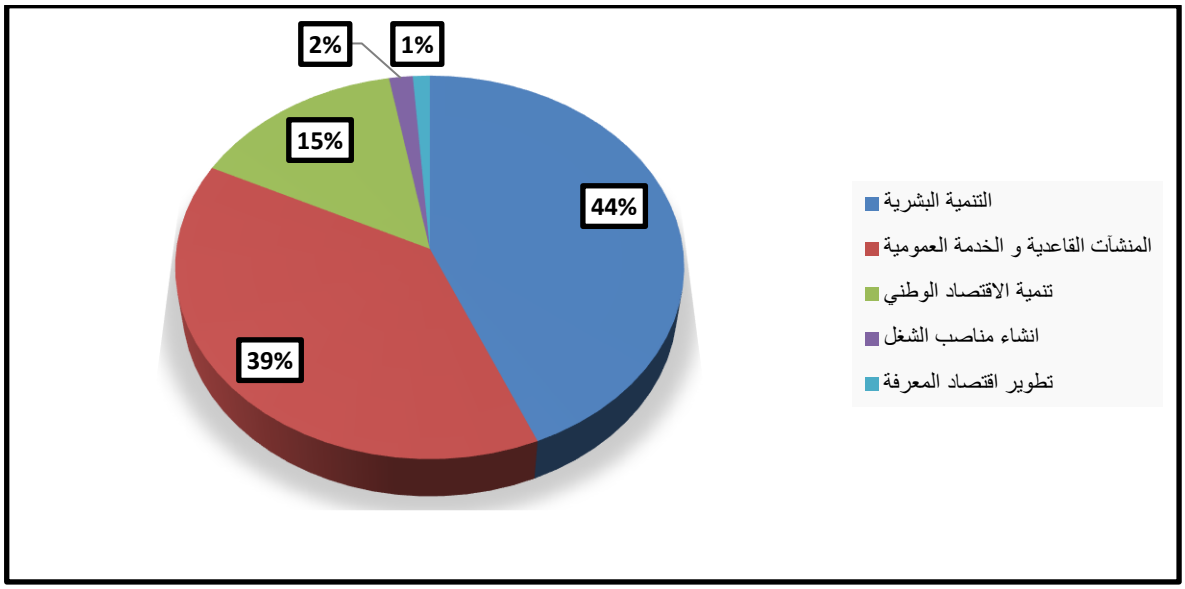
تكللت هذه الجهود بالإعلان عن برنامج خماسي للتنمية يغطي الفترة 2010-2014، حيث تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، للإشارة فقد خصص له غلاف مالي ضخم لم يشهد تاريخ الجزائر المستقلة ان خصص مبلغ كهذا لبرنامج اقتصادي، حيث قدر بحوالي 21214 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل نحو 286 مليار دولار[1]، وهو يشمل شقين رئيسيين هما:[2]

1-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري اي ما يعادل 130 مليار دولار؛

2-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

وكبقية البرامج السابقة، فقد تضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي مجموعة من الابواب الرئيسية، خصص لكل منها نسبة من الغلاف المالي الإجمالي (21214 مليار دج)، على ان يتفرع كل باب الى عدد من المحاور. وهذا ما يمثله الشكل التالي:

رسم بياني رقم 28: التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010

أولا: دعم التنمية البشرية:

خصص لهذا الباب ما نسبته حوالي 44 % من الغلاف المالي الإجمالي الموجه لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014 حيث يعكس هذا التركيز الاهتمام الكبير التي اولته الجزائر للتنمية البشرية، خاصة

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010، ص 02.

[2]- نفس المرجع، ص 03.

وان الإعلان عن هذا البرنامج تزامن مع اقتراب انتهاء الآجال القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2015 ، والذي تعهدت الجزائر من خلاله بتقليص مساحة الفقر والقضاء على الإرهاب والتطرف وكذا تحقيق المساواة بين الجنسين والرفع من حظوظ المرأة في الحقل السياسي والاقتصادي، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 9264 مليار دينار جزائري وجهت الى عدد من المحاور وفق ما يوضحه الجدول التالي:[1]

- انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- بناء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45مركبا صحيا متخصصا و 377عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- تشييد مليوني (02 مليون) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- بناء أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

ثانيا: المنشآت القاعدية والخدمة العمومية:

تواصل اهتمام الدولة بالباب المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لقطاع المنشآت القاعدية الاساسية مبلغ 6532 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته حوالي 30 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك من خلال:

- تخصيص أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

[1]- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص ص 3-4.

- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

اما فيما يخص محور تحسين الخدمة العمومية، فخصص لهذا المحور مبلغ 1666 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل حوالي 9 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك من خلال:

- غلاف مالي يقدر بـ 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وفي سياق المجهودات التي تصب في إطار تحديث الجماعات المحلية وعصرنتها، كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد وقعت خلال سنة 2009 على صفقات عمومية من اجل اقتناء عتاد لتجهيز مختلف البلديات عبر القطر الوطني، وقد تم منح الجماعات المحلية غلافا ماليا بقيمة 4705 مليار دينار جزائري لأجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج التنموية البلدية، وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية.[1]

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية

خصص لهذا الباب حوالي 3500 مليار دينار جزائري، حيث قسم هذا المبلغ الى ثلاث محاور رئيسية هي:[2]

3-1 الفلاحة والتنمية الريفية:

تواصلت جهود الجزائر في النهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية المناطق الريفية، حيث خصص البرنامج الخماسي للتنمية مبلغ مالي معتبر لهذا المحور قدر بأكثر من 1000 مليار دينار جزائري؛

3-2 ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل الدعم المقدم من طرف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الغلاف المالي المخصص لها ضمن البرنامج الخماسي للتنمية، حيث تم تخصيص أكثر من 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية.

---

[1]- نعمون وهاب، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2016، ص 292 .

[2]- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، مرجع سابق ، ص 05.

3-3 التنمية الصناعية

حظيت التنمية الصناعية هي الأخرى بأكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

رابعا: انشاء مناصب شغل

وكتشجيع لإنشاء مناصب شغل فقد تم تحديد غلاف مالي قدر بأكثر من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل.

خامسا: تطوير اقتصاد المعرفة

على صعيد تطوير اقتصاد المعرفة فقد خصص البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري، وذلك من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العامة.

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية للتنمية في الجزائر

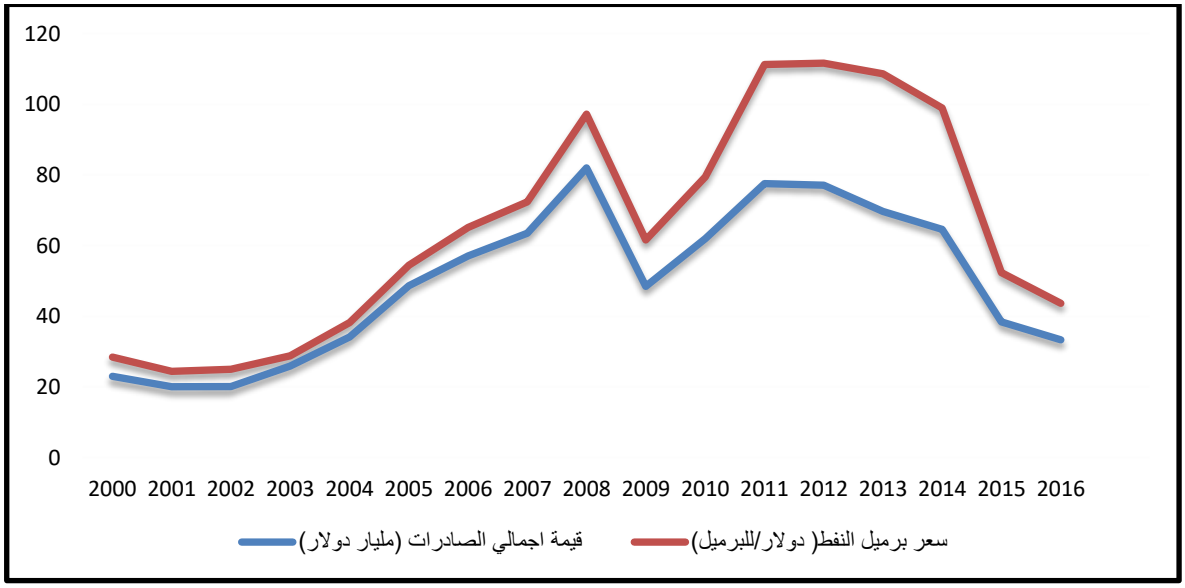
من خلال تطرقنا الى تجربة الجزائر في العمل التنموي، والذي بدا منذ فجر الاستقلال، وتواصل مع بداية الالفية الثالثة، لا أحد يمكنه ان ينكر حجم الإنجازات والاهداف المحققة، غير ان التحولات الاقتصادية التي شهدها – ولا يزال-العالم منذ بداية الالفية الثالثة، وضع الجزائر في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية، والتي تقف كحجر عثرة في طريق تحقيق التنمية المنشودة، بل الادهى من ذلك تفاقم الوضع نتيجة لتعدد العقبات وتداخلها مع بعضها، وبالتالي تعدد جبهات المجابهة في ظل كل الظروف الاقتصادية الغير مواتية والفرص والامكانيات الضائعة التي مرت بها الجزائر.

المطلب الأول: اقتصاد احادي التصدير

ان المتتبع لمسيرة التنمية في الجزائر يلاحظ وبشكل جلي ان العملية التنموية ومنذ الاستقلال ارتبطت ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، ذلك ان البرامج التنموية خاصة مع بداية الالفية كانت عبارة عن استثمارات عمومية، وهذه الأخيرة لديها استجابة كبيرة لسعر برميل النفط، وبذلك فان قطاع المحروقات يلعب دورا محوريا في عملية التنمية وهذا ما ميز عملية التنمية في الجزائر التي يمكن القول ان انتعاشها متوقف على مداخيل الجباية البترولية. لتوضيح

حجم التحدي يمكن الاستعانة الشكل التالي الذي يوضح تطور قيمة اجمالي الصادرات و متوسط سعر برميل النفط

رسم بياني رقم 29 تطور قيمة اجمالي الصادرات ومتوسط سعر برميل النفط



***المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على :*

1 https://data.worldbank.org/indicator/ne.exp.gnfs.cd?end.&locations=dz&start

2-bp, statistical review of world energy, 67 th Edition, 1 st james's square londonsw1y 4pd, uk ? 2018. p 20.

من خلال الرسم البياني السابق والذي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016، وكذا اجمالي قيمة كل صادرات الجزائر خلال نفس الفترة، يتضح مدى الترابط الكبير بين قطاع المحروقات ومحصلة التجارة الخارجية، اذ ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين، فكلما كانت هناك تغيرات على أسعار البترول انعكس ذلك في التغير على قيمة الصادرات، وهو ما يترجم حالة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر بكل المقاييس على انه اقتصاد احادي التصدير، وانه اقتصاد ريعي.

فمن الرسم البياني نجد ان الفترة 2000-2005 تشير الى بداية التحسن في أسعار النفط، حيث ارتفع برميل النفط من حوالي 25.5 دولار للبرميل سنة 2000 الى حوالي 54.52 دولار للبرميل سنة 2005 ويعزى هذا الارتفاع الى عدة أسباب سياسية واقتصادية، كأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، وما خلفته وراءها من تبعات امنية وسياسية كاحتلال العراق سنة 2003 اثر على امدادات النفط في العالم باعتبار العراق من اكبر 10 دول منتجة للنفط في تلك الفترة، الامر الذي أدى الى انخفاض العرض من البترول. هذا

من جهة، من جهة اخرى شهدت تلك الفترة تحسن كبير في أداء الاقتصاد العالمي والذي شهد معدل النمو حوالي 3.27 %. بالنسبة الى الجزائر ساعدت ارتفاع أسعار النفط في الارتفاع في المداخيل من حوالي 23.05 مليار دولار سنة 2000 الى أكثر من 48 مليار دولار سنة 2005 أي زيادة بأكثر من الضِعف. وهذا ما تؤكده زيادة المخصصات المالية للبرنامج التنموي الثاني مقارنة مع المبالغ المخصصة للبرنامج الأول. تواصلت بعدها أسعار النفط في الارتفاع الى غاية سنة 2008 محققة مستويات قياسية مقارنة بالسنوات السابقة لتبلغ بذلك 147 دولار للبرميل، وحوالي 97.26 دولار للبرميل كمتوسط للسعر سنة 2008[1]. لترتفع بذلك مداخيل الجزائر من اجمالي الصادرات الى حوالي 82.03 مليار دولار لنفس السنة. [2]

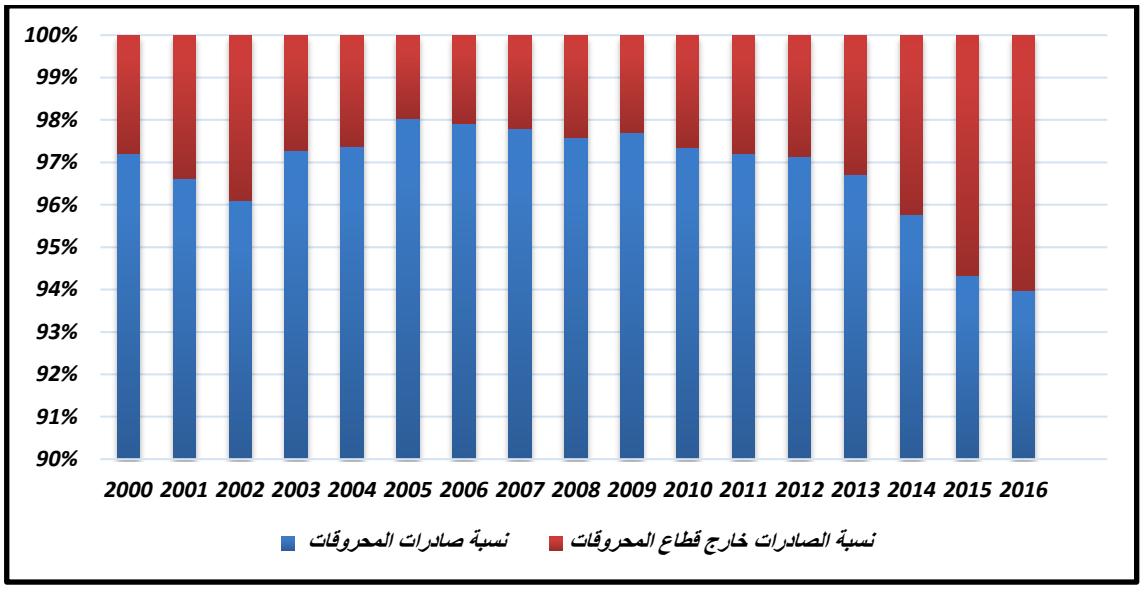
مع منتصف سنة 2008 عرف العالم ازمة مالية عصفت بالاقتصاد العالمي ككل وتأثرت بذلك القطاعات الاقتصادية: الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وغيرها، مما ادخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، ومنه انخفاض الطلب العالمي ، الامر الذي اجبر منظمة الدول المصدرة للنفط بتخفيض الإنتاج للمحافظة على التوازن، كل هذه الظروف دفعت بأسعار النفط الى الانهيار لتصل الى حدود 35 دولار للبرميل سنة 2009 ، لتنخفض معها إيرادات الجزائر من الصادرات وبشكل حاد لتبلغ حوالي 48 مليار دولار سنة 2009 ، أي بتراجع يقدر بـ 34 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 .

بعد انخفاض مد الازمة المالية تدريجيا، عاودت اسعار النفط الارتفاع ابتداء من سنة 2010 لتحقق بذلك الجزائر ارتفاعا في قيمة الصادرات بنسبة حوالي 27 % مقارنة بسنة 2009 لتتواصل قيمة اجمالي صادرات الجزائر في الارتفاع مدعومة بالزيادة التي شهدتها أسعار البترول لتسجل اعلى قيمة لها منذ سنة 2008 بحوالي 77.58 مليار دولار سنة 2012 مدعومة بالارتفاع في أسعار البترول التي بلغت نحو 112 دولار للبرميل لنفس السنة. لتاتي بعدها فترة تهاوي أسعار البترول لتسجل أدنى مستوى لها منذ سنة 2004 بنحو 43 دولار للبرميل سنة 2016 اين عرفت الجزائر تقلصا كبيرا في حجم إيرادات الصادرات وذلك بحوالي 33.4 مليار دولار.

[1] - BP , Statistical Review of World Energy, op.cit. p 20.
[2] - https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end.&locations=DZ&start

ما يؤكد ما تم التطرق اليه هو التركز السلعي لصادرات الجزائر من المحروقات فالشكل التالي يوضح اجمالي صادرات الجزائر وما تمثله المحروقات منها.

رسم بياني رقم 30: تطور نسب تركيب اجمالي صادرات الجزائر 2000 –2016



المصدر: *من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي:*

https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN?end=2017&locations=DZ&start=2000&view=chart

من خلال الشكل السابق نلاحظ مدى السيطرة الشبه كلية لصادرات المحروقات على اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016 إذ تشير المعطيات على ان الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتعدى سقف 6.01 % من اجمالي الصادرات وهو اعلى مستوى وصلت اليه سنة 2016 وذلك بقيمة حوالي 2 مليار دولار شملت بذلك بعض المنتجات الغذائية، مواد نصف مصنعة، تجهيزات صناعية ...الخ، للإشارة فان ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2013-2016 لا يعكس الزيادة في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بقدر ما هو تراجع في حجم وقيمة صادرات المحروقات خلال نفس الفترة.

في حين سجلت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات أدنى مستوى لها سنة 2005 بحوالي 1.97 %من اجمالي الصادرات وذلك بقيمة 959 مليون دولار، الامر الذي يُفسر بضحالة الآلة الإنتاجية الوطنية، التي تعبر عنها ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (خاصة وعمومية).

بالانتقال في تحليلنا للشكل السابق الى الميزان التجاري، والذي يعتبر الوجه الاقتصادي للدولة في قياس التبادلات الخارجية من السلع والخدمات. فانه يقيس محتوى التنوع في منظومة الإنتاج الى جانب الفائض الذي يتحول بفضل المزايا النسبية والتنافسية الى مصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي، كما يقيس في سلسلة زمنية محددة جدوى السياسات الاقتصادية حيث يكون مطلوبا ان تزيد الصادرات من المنتجات والخدمات ذات المحتوى الصناعي والمعرفي مع الزمن وان تتراجع الواردات بدفع من سياسات الإنتاج الوطني.[1]

في حالة الجزائر تكشف الأرقام منذ العام 1990 اتجاهات معاكسة تماما تميزت بزيادة الواردات بنسبة قاربت 300% وبتناقص في التصدير خارج المحروقات من نسبة 20% الى 1.97% ، ومن حيث تنوع النوع الأخير من التصدير ينبغي الإشارة الى ان 75% مما نعده صادرات غير نفطية، هي في المضمون صادرات من مشتقات النفط.[2]

إن التحليل السابق يرسم بوضوح مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اداؤه رهينة سعر برميل النفط، وذلك ما تؤكده معدلات النمو المسجلة خلال نفس الفترة، والتي تشير الى انتعاش الاقتصاد الجزائري بمجرد تحسن أسعار المحروقات ذلك ان الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبط بالإنفاق العمومي وهذا ما تمثل ومنذ بداية الالفية الثالثة في البرامج الإنمائية والتي مؤلت من طرف الحكومة.

امام هذه التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض في الإنتاج المحلي، منافسة الطاقات البديلة) فالجزائر في مازق حقيقي، خاصة وان المداخيل المتراكمة من جراء ارتفاع أسعار البترول خلال العشرية الأولى والنصف الثاني من العشرية الثانية لهذه الالفية لم تستغل بشكل فعال، والوضعية المريحة للمؤشرات الاقتصادية الكلية التي وصلت اليها الجزائر لا تتميز بالجودة نفسها عندما يتعلق الامر بالوضعية الاجتماعية، ومستوى التنمية المحقق، أي انها لم تنعكس بالقدر الكافي على حياة المواطنين.

المطلب الثاني: التفاوت في توزيع الدخل

يعتبر الهدف الرئيسي من دراسة توزيع الدخل هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها. ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب توفر البيانات عن دخل الأسرة وأيضا عن دخل الفرد، ولهذا عادة ما

[1]- بشير مصيطفى، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، سلسلة صناعة الغد، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016، ص، 48.
[2]- نفس المرجع، ص 49.

يستخدم مفهوم دخل الأسرة المعيشية في دراسة توزيع الدخل، حيث يتكون من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفرادها نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات متقاربة.

تطورت الأدبيات النظرية كثيرا في مجال قياس التفاوت، حيث تتوفر على العديد من المؤشرات، تتراوح بين البساطة والتعقيد، يستند معظمها على الطرق الإحصائية كالمدى، و متوسط الانحراف النسبي، و التباين، و معامل الاختلاف، و الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق...الخ، كما تستخدم مؤشرات أخرى لمعرفة مقدار تمركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع مثل معامل Gini او مؤشر Atkinson وغيره .[1]

ولعل أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا هي منحنى لورنز ***Lorenz Curve***. ويعرف المنحنى بانه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات(السكان) المستلمة للدخل.

يعتمد منحنى لورنز على تقسيم أفراد المجتمع (العينة) إلى فئات دخلية تصاعديا خمسية أي 20% او عشرية أي 10% لكل فئة...إلخ، وذلك طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل الإجمالي التي تخص كل مجموعة دخلية.

استنادا على المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع بمكن رسم هذا المنحنى برسم مثلث قائم ومتساوي الساقين، حيث يمثل الوتر العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، بحيث كل النقاط على الوتر تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية. فكلما ابتعد المنحنى عن الوتر كلما ارتفع تفاوت الدخل، اما إذا تطابق المنحنى مع المحور الأفقي فيدل على التفاوت المطلق للدخل، وحيث أنه لا إذا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة فإن منحنى لورنز للدول المختلفة سوف يقع في مكان ما على يمين الوتر، وكلما انتقل المنحنى نحو الأسفل كلما دلّ على تدهور حالة التوزيع، والعكس صحيح عند انتقاله نحو الأعلى.[2]

اما الاستخدام الأكبر لمنحنى لورنز هو اشتقاق معامل جيني ***Gini Coefficient*** الذي يعبر عنه بنسبة المساحة المظللة، أي المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة، الى اجمالي المنطقة تحت خط التساوي. في حين ان قيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد (1) وهي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، والصفر (0) وهي

[1]– عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] - Stephen P Jenkins, Lars Osberg.The measurement of income inequality, Economic Inequality and poverty, International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe,1991), p 15.

نقطة المساواة التامة.[1] لذلك سنعتمد على المعطيات المتعلقة بتطور عدد سكان الجزائر، إضافة الى تطور الدخل الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2016.

جدول رقم 29: تطور عدد السكان واجمالي الدخل الوطني في الجزائر 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تعداد السكان	*31.18*	*31.6*	*32*	*32.4*	*32.83*	*33.28*	*33.77*	*34.3*	*34.86*	*35.46*
الدخل الوطني	*52.08*	*53.15*	*54.57*	*65.41*	*81.81*	*98.11*	*112.35*	*133*	*169.77*	*135.9*
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
تعداد السكان	*36.11*	*36.81*	*37.56*	*38.33*	*39.11*	*39.87*	*40.6*			
الدخل الوطني	*160.82*	*197.9*	*205.18*	*205.26*	*209.16*	*161.42*	*157.48*			

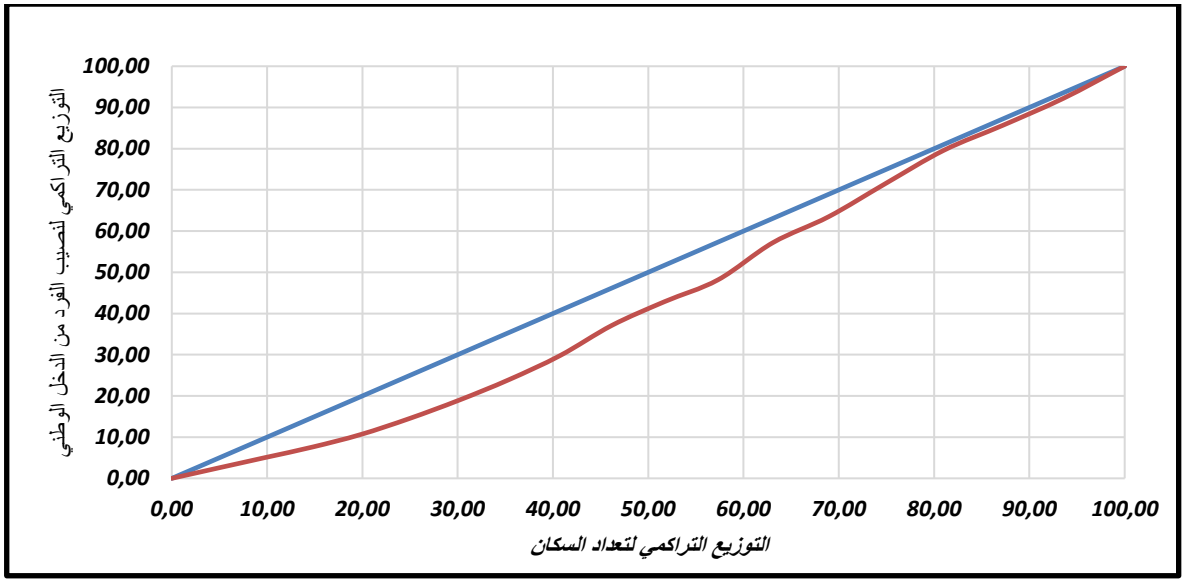
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.MKTP.CD?end=2017&locations=DZ&name_desc=false&start=2000.

بتفريغ المعطيات في ببرنامج Excel v 2013 نتحصل على الرسم البياني التالي والذي يمثل منحنى لورنز لتوزيع الدخل في الجزائر.

[1]- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق ص ص 102-103.

رسم بياني رقم 31 : منحنى لورنز لتوزيع الدخل في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04-15 ومخرجات برنامج *EXCEL v 2013*

ان الرسم البياني السابق يشير الى ان هناك تفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين، حيث ان المحور الافقي يقسم السكان الى فئات عشرية من الافقر الى الاغنى، أي من افقر 10% من السكان الى غاية اغنى 10%من السكان، نجد ان الفئة الأولى أي افقر 10% من السكان قد تحصلون على اقل من 5%من اجمالي الدخل الوطني خلال الفترة 2000-2016 في المقابل فان 10% الاغنى من السكان تحصلون على اكثر من 23 % من اجمالي الدخل الوطني التراكمي خلال نفس الفترة، وبذلك يبقى التفاوت في توزيع الثروة والدخل بارز بشكل كبير، وان الفجوة بين افقر فئات المجتمع واغنى فئاته ما زالت متسعة.

وحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2011، فقد كانت فئة تقدر بـ 0.5 % من السكان تئن تحت وطأة الفقر المدقع وتعيش بأقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، كما كانت فئة تقدر بـ 3.9 % من المواطنين تعيش بأقل من 3.20 دولارات للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوة الشرائية لسنة 2011.

بذلك يستاء العديد من المواطنين الجزائريين من عدم المساواة والاختلال الكبير في توزيع الدخل والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تهدد بتعميق الهوة بين الأكثر ثراءً والأكثر فقراً، في الوقت الذي لا يزال فيه التحرر من الريع النفطي تحديا جاثما على صدر الحكومة، لذلك من المألوف أن يُنسب اللوم إلى هشاشة الإطار المؤسساتي وضعف وتشوّه السياسات المعنية بإعادة توزيع الدخل.

إن المستوى الذي آلت إليه اللامساواة في توزيع الدخل ما هو إلا محصلة عقود من الضعف المؤسساتي والسياسات غير الحكيمة، ولا يمكن إنكار دور الفساد في تعميق الأزمة فقد اغتنى حائزو الثروات الخاصة وأصحاب النفوذ والسلطة خلال العشريات الأخيرة، لا سيما في فترات انتعاش اسعار النفط من خلال استخدام نفوذهم والحصول عى قروض بفوائد منخفضة، وهذا ما ساهم في انسلاخ جزء من الثروة العامة وانضمامها إلى ثرواتهم الخاصة.

تأكيدا لما سبق، فحسب المعطيات المتاحة وعلى قلتها حول قيمة مؤشر جيني في توزيع الدخل في الجزائر، فقد عرف هذا المؤشر تطورا خلال الفترة 1988-2011 فقد تراجع من حوالي 40.19% سنة 1988 الى حوالي 35.33% سنة 1995، ليعرف ارتفاعا سنة 2000 بقيمة 36.90% .[1]

كما انه في كثير من الأحيان يعتبر مؤشر جيني غير كافي للتعبير عم درجة اللامساواة في توزيع الدخل، لذلك يتم اللجوء الى مؤشرات إضافية مثل نسب الدخل بين الأكثر ثراءً والأكثر فقراً ضمن شرائح المجتمع، وعليه تشير التقديرات ان نسبة انفاق اغنى 20% الى افقر20% من سكان الجزائر بحوالي 5.5 مرة وذلك سنة 2013.[2]

المطلب الثالث: التفاوت الجهوي

لقد شكلت مسالة التوازن الجهوي تحديا للجزائر منذ فجر الاستقلال، فقد أشار مؤتمر طرابلس 1962إلى هذه القضية، وتكرر الأمر في الوثائق الأساسية الأخرى للدولة، على غرار الدساتير والمواثيق المختلفة، ووثائق التهيئة العمرانية المتعلقة بالمجال الوطني، لكن نظرة سريعة على المجال الجزائري، تؤكد أن الفوارق الإقليمية التي مازالت قائمة، حتى أنها زادت تجذرا، بعد أكثر نصف قرن من الاستقلال، وبالتالي فشل مساعي خلق التوازن الجهوي المنشود في المجال الجزائري[3].

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، الملحق الاحصائي رقم (7/2)، ص 391.

[2]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 35.

[3]- فاتح حاجي، " الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المجلد 15، العدد رقم 26، 2018، ص 118.

يحمل مصطلح "الجهوية" في الجزائر فهما سلبيا يميل نحو النزعة الجهوية التي تقترن بالممارسات السلبية التي ترادف تفضيل جهة على حساب جهة أخرى، أو تعني مسعى انفصالي(Régionalisme) على عكس المفهوم الذي يشير إلى طريقة لتنظيم وتهيئة المجال(Régionalisation) .[1]

لقد انصب اهتمام الجزائر بعد الاستقلال على بناء الدولة–الأمة، ولم يكن التركيز إلا على الفضاء الوطني، ووحدته، تجانسه وحدوده وتهيئة إقليمه في منحى المساواة بين المواطنين والمساواة بين المناطق أيضا، وكانت كلمة السر لتحقيق هذا الهدف هي الاندماج الوطني. هذا من جهة ومن جهة أخرى ورثت الجزائر نظاما مركزيا صارما كانت تأخذ به فرنسا الدولة المستعمرة السابقة، وقد تم توظيف المفهوم السلبي للجهوية بحجة منع تفتيت وتقسيم التراب الوطني، وبالتالي تبرير عدم الخوض في مسألة الجهوية كخيار لتهيئة وتسير وتأهيل المجال الوطني، ولأن الاختلالات المجالية إفراز للسياسة الاستعمارية متعددة الأوجه، كان يجب التصدي لها ومعالجتها، وفعلا تضمنت كل المخططات الإنمائية هدف تحقيق التوازن الجهوي من خلال انشاء اقطاب صناعية.[2]

ولأن الأمر برمته كان بين يدي الدولة المتحكم الوحيد في الاستثمارات، والمتدخل الصناعي الوحيد بواسطة الشركات الوطنية، كان ينبغي أن يساهم هذا التصنيع في تقويم التباينات الإقليمية الموروثة عن الاستعمار، إذ صيغ كأفضل عامل لسياسة التهيئة الترابية، وقد تم التعبير بوضوح عن العزم على "إعادة التوازن" بين داخل البلاد والأقاليم الساحلية، لأنه من المفروض أن يسمح المصنع بتثبيت السكان في أماكنهم وان يحد من الاكتظاظ الديموغرافي في الأقاليم الساحلية، وقد شكل هذا الحرص على الإنصاف بين الأقاليم وهذا العزم على مقاومة التباينات الإقليمية عنصرا محددا في خيارات التوطين الصناعي التي لا تتناسب بالضرورة والمقاييس المعتمدة عادة في الاقتصاد الليبرالي.[3]

غير ان المتتبع لوضع الجزائر ومنذ الاستقلال يرى بوضوح حجم التفاوت الإقليمي، حيث تعكس كل من الكثافة السكانية وتوزيع المدن والنشاط الصناعي (باستثناء قطاع المحروقات) هذا التفاوت، حيث تنخفض الكثافة السكانية وتقل المدن من الشمال في اتجاه الجنوب، كما تبين دراسة العديد من المعطيات ان المناطق الساحلية بصفة عامة وكبرى المدن بصفة خاصة والمناطق المحيطة بها في درجة ثالثة تستأثر بالقسط الاوفر من الاستثمارات رغم كل الجهود والقوانين والإجراءات لتوجيهها الى المناطق الأقل حظا، وهذا طبعا لا ينفي استفادة المناطق

[1]– فاتح حاجي، نفس المرجع، ص 119.

[2]– نفس المرجع ، ص 123.

[3]- Jean Francois Troin, Jean Bisson, et autre, Le Grand Maghreb, Armand Colin, Paris, 2006, p 189.

الداخلية بنصيب كبير، غير انه دون المطلوب ودون الإمكانيات المتاحة خاصة في الجنوب، والجدول التالي يوضح اكثر بعض مؤشرات هذا التفاوت

جدول رقم 30: بعض مؤشرات التفاوت بين أقاليم الجزائر 2016

	المساحة	النسبة	عدد السكان مليون نسمة	النسبة	الكثافة السكانية	مناطق النشاطات	المناطق الصناعية	عدد الوحدات الاقتصادية
المناطق الساحلية	102.781	%4.32	21.89	%53	213.06	291	39	634.220
الهضاب العليا	303.231	%12.73	15.7	%38	51.78	128	14	240.488
منطقة الجنوب الكبير	1.975.729	%82.95	3.71	%9	1.88	46	3	84010
الاجمالي	2.381.741	%100	41.31	%100	17.35	465	56	959718

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. - فاتح حاجي، مرجع سابق ص 125.

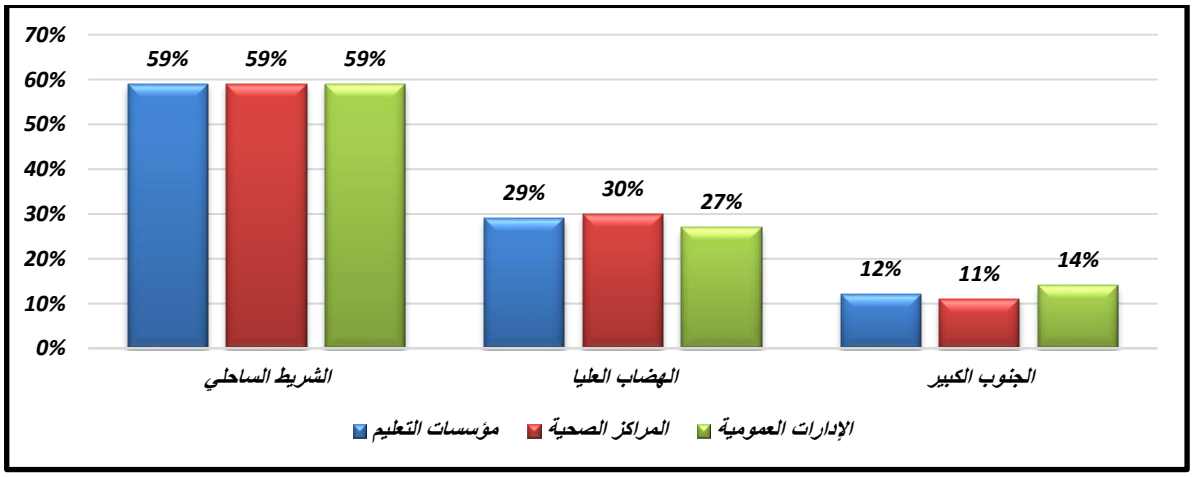
من خلال ملاحظة ارقام الجدول أعلاه يتضح جليا حجم الفوارق الجهوية خاصة بين مناطق الشريط الساحلي والمناطق الجنوبية، فالكثافة السكانية الكبيرة المتركزة في الشمال في حقيقة الامر لم تكن وليدة اليوم، وانما هي نتيجة تراكمات منذ الفترة الاستعمارية، فالاستعمار الفرنسي للجزائر كانت له المساهمة الكبيرة في تعميق التفاوت الجهوي بين أقاليم الجزائر، حيث استحوذ على اخصب الأراضي في الشمال وانشا المدن والمراكز الاستيطانية التي غطت اغلب الشريط الساحلي، واستقرت المعمرون بها، في حين اننا كلما اتجهنا جنوبا صوب الصحراء انخفض هذا التركز، وبعد الاستقلال شهدت الجزائر هجرة داخلية كبيرة اتجاه المناطق الساحلية نظرا لتوفر فرص العمل سواء في القطاع الزراعي او القطاع الصناعي الذي شهد ثورة حقيقية وذلك بإقامة اقطاب صناعية كبيرة في الشمال، الامر الذي تفاقم بشكل اكبر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، لتتحول هذه الهجرة الداخلية الى نزوح ريفي نحو المدن الكبرى خاصة الساحلية منها فنجد ان نحو 22 مليون نسمة من تعداد سكان الجزائر يقطنون الإقليم الساحلي في مساحة لا تتعدى 103 آلاف كلم2 ، أي ان 53% من سكان الجزائر منتشرون على حوالي 4% من المساحة الاجمالية، الامر الذي يخلق معه العديد من المشاكل والضغوطات السكانية بالمناطق الساحلية، تتمثل اساسا في:

- الحمولة الديموغرافية المفرطة للتجمعات السكانية، والتدهور السريع الذي تسببه هذه الحمولة على التراث العقاري خاصة في الاحياء القديمة والمراكز التاريخية مثل حي القصبة بالجزائر العاصمة؛
- تعميق حدة ازمة السكن وتكاثر البناءات الفوضوية على أطراف وداخل المدن الكبرى الساحلية، الامر الذي يؤدي الى تشويه صورة المدينة مثل ما هو الحال للعاصمة، وهران، عنابة؛
- زحف الاسمنت المسلح على مساحات شاسعة من اجود أنواع السهول الزراعية الخصبة في العالم كسهل متيجة؛

نظرا للاكتظاظ وكثرة السكان في المناطق الساحلية، تفاقمت مشكلة البطالة وانتشر الفقر وانخفضت مستويات الخدمات الامر الذي أدى الى انتشار الآفات الاجتماعية بصورة كبيرة.

كل هذه المشاكل وغيرها هي بمثابة عقبة حقيقية للتنمية، اما على الصعيد الاقتصادي فتشير ارقام الى تركز حوالي 60% من مناطق النشاطات و70% من المناطق الصناعية وحوالي 66%من الوحدات الاقتصادية في الشريط الساحلي الضيق من حيث المساحة والمكتظ بالسكان، لتقل هذه النسب في الهضاب العليا بصورة اقل، غير ان الوضع في الجنوب هو عكس الحال في الساحل، إذ لا يتواجد في المنطقة الجنوبية وعلى شساعتها سوى 10% من مناطق النشاطات و 5% من المناطق الصناعية وحوالي 9% فقط من الوحدات الاقتصادية، وهذا كله في ظل ثراء المنطقة بمختلف الموارد الطبيعية. تشير الاحصائيات كذلك الى تباين كبير في توزيع المؤسسات الخدماتية العمومية مثل المراكز الصحية، المؤسسات التعليمية ومؤسسات الإدارة العمومية كما هو مبين في الرسم البياني التالي.

رسم بياني رقم 32: توزيع المؤسسات الخدماتية العمومية في الجزائر سنة 2012



Source : Office National des Statistique. L'armature urbaine RGPH 2011, Résultats issus de l'exploitation exhaustive,

إن نسب الرسم البياني السابق تشير بوضوح الى حجم التفاوت الكبير في توزيع المؤسسات الخدماتية العمومية في الجزائر، فالشريط الساحلي الذي يعرف كثافة كبيرة لتوزيع هذه المؤسسات نظرا للكثافة السكانية الكبيرة، فان الجنوب الكبير يعرف عكس ذلك تماما، وبالتالي فان سكان هذا الاقليم يجدون صعوبة أكبر في الوصول الى الخدمات الأساسية بحكم التوزيع المتشتت للعدد السكان القليل على المساحة الشاسعة جدا.

وعليه فان مسالة التنمية المتوازنة بين مختلف جهات واقاليم الوطن هي في واقع الامر تحدي كبير بالنسبة للجزائر، خاصة وان هذه الأخيرة تعد من أبرز البلدان من حيث المساحة في العالم، إذ تحتل المرتبة الأولى عربيا وافريقيا والمرتبة العاشرة عالميا، وتتمتع بقسم مهم من الأراضي النادرة في العالم والتي تلامس الـ 30% من المخزون العالمي حسب بعض التقديرات، ولكنها في الوقت نفسه لا تتمتع بمؤشرات الإقليم المتوازن حسب احصائيات المجال.[1]

فالإمكانيات المتاحة في الجنوب تجعله إقليم ذو بعد استراتيجي في عملية التنمية، فبعض الولايات الجنوبية اكبر من مساحة العديد من الدول، الامر الذي يسمح لها بتطبيق اقتصاديات الحجم في مستوى انتاج 93 قنطار من القمح في الهيكتار الواحد مثل النموذج الفرنسي، وبعضها يتميز بما يعرف بالتربة النادرة ما يعني الإنتاج بأربعة فصول ...الخ، وفي مقابل كل هذه القدرات الإقليمية للجنوب في الجزائر والتي تعتبر فرصة حقيقية للإقلاع الاقتصادي، هناك مخاطر ربما تتحول الى نتائج قاتلة جراء غياب التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب.[2]

المطلب الرابع: تحدي الامن الغذائي

يكتسي موضوع الامن الغذائي أهمية بالغة على المستوى الدولي او الوطني على حد سواء، ذلك لارتباطه الوثيق بالاستقلال الاقتصادي و السياسي ككل، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية، والأزمات الاقتصادية العالمية وما لها من تداعيات حول ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، على غرار ازمة الغذاء التي بدأت طلائعها بالظهور سنة 1972، حيث أدى سوء الأحوال الجوية الى انخفاض الإنتاج العالمي للأغذية، وقد تفاعل هبوط الإنتاج مع انخفاض المخزون العالمي بسبب السياسات المعتمدة للدول الكبرى المنتجة للمواد الغذائية، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن الطلب المتزايد على الغذاء بسبب زيادة السكان وارتفاع الدخل الفردي حيث أدى الى تغير نمط الاستهلاك في الدول المتقدمة، مما اثار المصاعب والمشاكل

[1]- بشير مصيطفى، اقتصادنا الفرصة المتبقية، مرجع سابق، ص 115.

[2]- نفس المرجع ، ص 120.

الاقتصادية للدول النامية وزاد من حجم الفجوة الغذائية، الامر الذي عمق من حدة التبعية للدول المتقدمة، الى ان وصل الامر الى استخدام الغذاء كسلاح ضد الأنظمة السياسية في الدول النامية كأداة عقاب.

وللوقوف على حالة الجزائر في تحقيق الامن الغذائي، وجب علينا أولا تقديم بعض المفاهيم (بشكل موجز) التي لها علاقة بهذا الموضوع:

***اولا* –الامن الغذائي:**

وفقاً لتعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 فإن" **الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة**"[1]

ووفقا لمجلة The Economist & Intelligence Unit فإن مؤشر الأمن الغذائي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء.[2] ذلك يعني ان توفير الغذاء يمكن ان يتم محليا او بالاعتماد الاستيراد من الخارج.

ثانيا–الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي بانه قدرة الدولة على الاعتماد الكامل على الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج وتوفير كل احتياجاتها من الغذاء محليا دون اللجوء الى الاستيراد.[3]

ثالثا–التبعية الغذائية:

تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات افراد المجتمع من المواد الغذائية الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء الى الاستيراد لتوفير هذه المواد.[4]

رابعا–الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد ان الفجوة

[1]– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي، السودان ،2016، ص 33.

[2]– نفس المرجع، ص 33.

[3]– رزيقة غراب،" إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 13، 2015، ص 51.

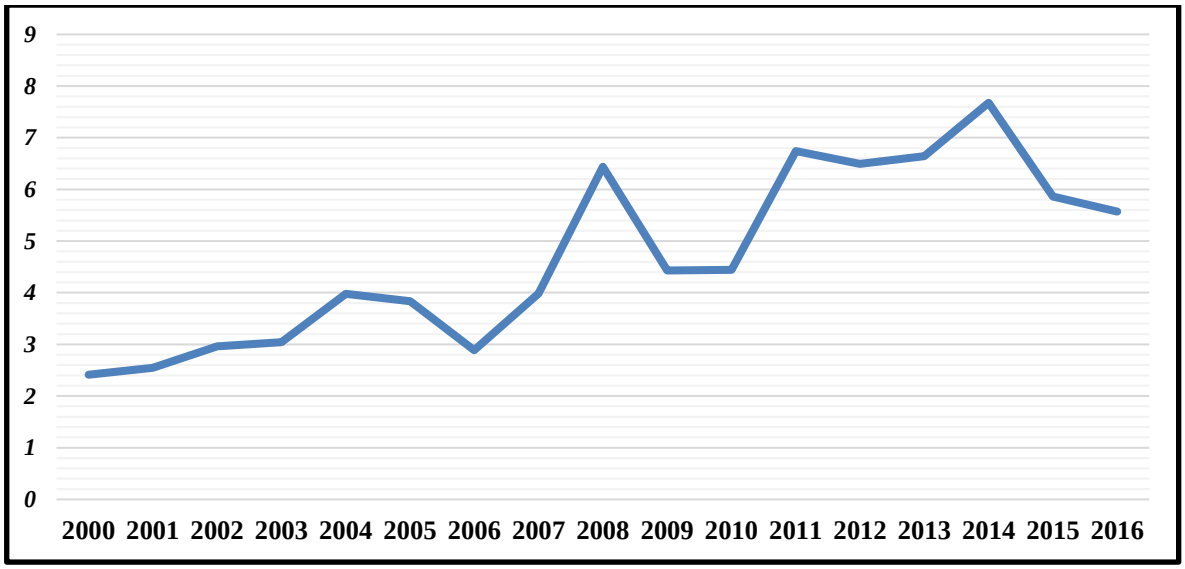
[4]– نفس المرجع، ص 52.

الغذائية تعبر عن الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات...الخ.[1]

تعاني الجزائر من مشكلة غذائية تتجلى معالمها في التبعية شبه المطلقة للخارج لتلبية احتياجات السكان من المنتجات الغذائية المختلفة، خاصة الأساسية منها ذات الاستهلاك الواسع، حيث تخصص جزءا مهما من مواردها المالية بالعملة الصعبة لاستيرادها من الخارج مما جعل فاتورة استيراد الغذاء تشهد ارتفاعا متزايدا، وذلك بسبب تفاقم الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، هذا الأخير الذي تأثر بصورة كبيرة بالارتفاع الكبير في تعداد السكان الذي كان في حدود 10 ملايين نسمة سنة 1962، الى أكثر من 41 مليون نسمة مع بداية 2016.

في ظل عجز الآلة الإنتاجية وعدم فعاليتها، تلجا الجزائر سنويا الى استيراد معظم المنتجات الغذائية الأساسية كالقمح، الحليب، البقوليات، السكر والبن...الخ، وبكميات متزايدة، لتتوسع الفجوة الغذائية لتشمل بذلك موادا غذائية كانت الجزائر الى وقت قريب تشتهر بإنتاجها بوفرة ويمكن للشكل التالي ان يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

رسم بياني رقم 33. تطور قيمة الواردات الغذائية في الجزائر 2000-2016 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد: 1-تقارير المنظمة العربية للتمية الزراعية

2-الوكالة الوطنية لترقية الصادرات http://www.algex.dz/index.php/ar

من خلال الشكل يتبين ان الواردات الغذائية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2017، إذ ارتفعت من حوالي 2.41 مليار دولار سنة 2000 الى حوالي 5.57 مليار دولار سنة 2016 أي ما يعادل زيادة

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 54.

بنسبة 130%. للإشارة فان فاتورة المواد الغذائية بدأت تعرف ارتفاعا قياسيا ابتداء من سنة 2008، حيث ارتفعت من حدود 4 مليار دولار سنة 2007 الى حوالي 6.5 مليار دولار سنة 2008 ويعزى هذا الارتفاع المفاجئ الى عاملين رئيسيين هما:

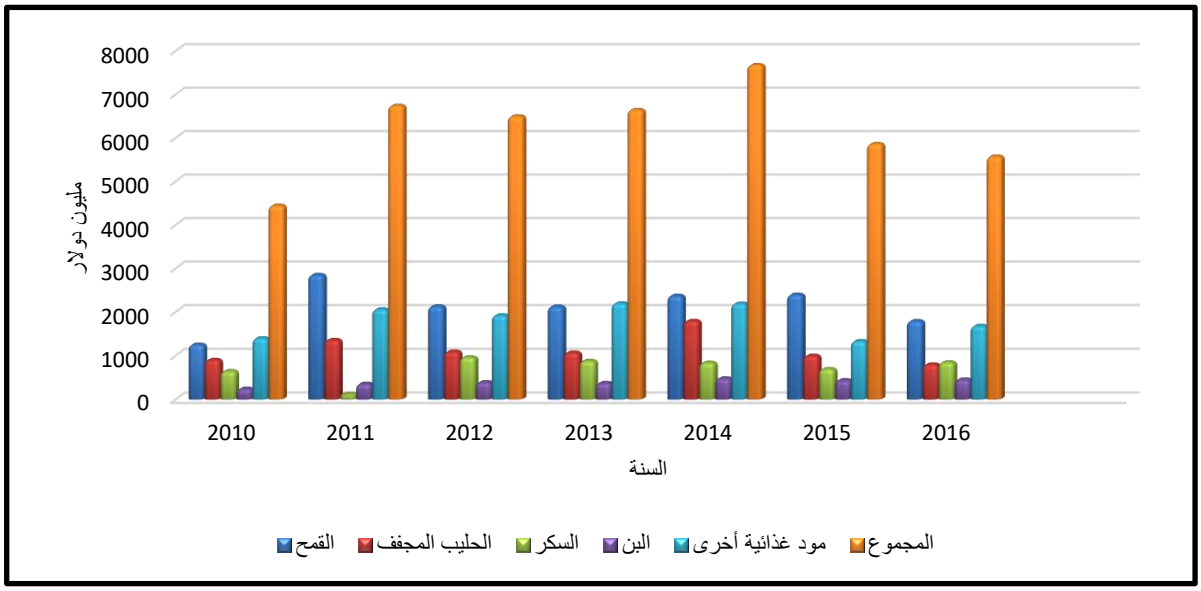
- الانتعاش الكبير التي عرفته سعار البترول خلال تلك الفترة، الامر الذي انعكس إيجابا على إيرادات الجزائر، والذي بدوره رفع من مستوى دخول الافراد وبالتالي زيادة في الاستهلاك؛
- ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية.

في سنة 2009 شهدت فاتورة الغذاء في الجزائر انخفاضا ملحوظا بنسبة 31.17% حيث انخفضت من حوالي 6.44 مليار دولار الى حدود 4.43 مليار دولار، وذلك راجع الى ظروف طبيعية بحته، حيث تشير الاحصائيات ان سنة 2009 عرفت تساقط كبير للأمطار، الامر الذي انعكس إيجابا على مختلف المحاصيل الزراعية خاصة محصول بفعل تبعية زراعة الحبوب بشكل عام لتساقط الامطار، حيث شهد الموسم الفلاحي لسنة 2009 مستوى قياسي من حيث الإنتاج الذي بلغ حوالي 61.2 مليون قنطار أي ما يعادل 6.1 مليون طن، وبالتالي تقلصت فاتورة استيراد الحبوب ومنها انخفاض قيمة الواردات الغذائية.

غير ان الوضع لم يستمر الا لسنة واحدة حيث سجلت قيمة الواردات الغذائية استقرار نسبيا مقارنة بسنة 2009 (قيمة الواردات الزراعية سنة 2010 بقيمة 4.44 مليار دولار)، لتعاود قيمة الواردات الزراعية الارتفاع ابتداء من سنة 2011 لتسجل زيادة بنسبة كبيرة تقدر بنحو 52% وذلك ما يعادل 6.74 مليار دولار، لتصل الى حدود قياسية سنة 2014 بقيمة 7.67 مليار دولار وهو اعلى مستوى بلغته قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2017. لتشهد سنة 2015 تراجعا بنسبة 23.65% وذلك بسب تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع عائدات الجزائر، الامر الذي دفع الحكومة باتخاذ إجراءات للضغط على فاتورة الغذاء، وذلك بإقرار الحكومة نظام رخص الاستيراد بهدف تقليص الواردات بصورة عامة خاصة فيما تعلق بالمنتجات الكمالية. غير ان الأرقام تشير الى الارتفاع الكبير لقيمة الواردات الغذائية خلال سنة 2016 وذلك ان الواردات من المواد الغذائية للجزائر هي مشكلة بنسبة كبيرة من المواد الغذائية الأساسية وبالتالي يتوجب على الحكومة تغطية الطلب المحلي باللجوء الى الاستيراد.

هذا وتتشكل الواردات الغذائية الجزائرية من منتجات رئيسية وحيوية تدخل ضمن القائمة الرئيسية للغذاء اليومي للمواطن الجزائري وعليه فان سلة واردات الجزائر من المنتجات الغذائية الأساسية يمكن تمثيلها في الرسم البياني الموالي.

رسم بياني رقم 34 التركيبة الأساسية لسلة غذاء الجزائر خلال الفترة 2010-2016



المصدر: *من إعداد الطالب بالاعتماد على: -تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية*

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html

من الشكل البياني أعلاه نجد ان واردات الجزائر من القمح تمثل نسبة معتبرة من اجمالي المواد الغذائية، وذلك باعتبار ان القمح من المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، وبالتالي ونظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الطلب الكبير تضطر الحكومة وفي كل سنة الى اللجوء الى الأسواق العالمية لتغطية عجز الإنتاج المحلي، فواردات القمح ارتفعت بنسبة حوالي 43% بين سنتي 2010 2016 فبعد ان كانت في حدود 1.25 مليار دولار سنة 2010 ارتفعت الى نحو 1.8 مليار دولار سنة 2016

للإشارة ان سنة 2015 عرفت ارتفاع قياسي لواردات القمح إذ بلغت حوالي 2.4 مليار دولار كأقصى قيمة خلال الفترة 2010-2016.

بالنسبة الى الحليب المجفف فقد شهد كذلك ارتفاعا في القيمة، حيث سجلت سنة 2010 واردات من هذه المادة الأساسية حوالي 902 مليون دولار، لترتفع سنة 2014 الى أكثر من 1.7 مليار دولار أي بزيادة في حدود 100%.

الامر لا يختلف عن بقية المنتجات الغذائية الأخرى كالبن والشاي وغيرهما، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2010-2016.

هذه الأرقام تشير وبكل وضوح الى حجم الخطر الذي تواجهه الجزائر في مجال توفير الغذاء، فعلى الرغم من الإمكانيات المادية والطبيعية المعتبرة إضافة الى الجهود المبذولة للنهوض بقطاع الزراعة من خلال المبالغ المالية

الكبيرة التي رصدت للقطاع من خلال البرامج التنموية، الا ان الفجوة الغذائية في الجزائر لا تزال تعرف اتساعا يوما بعد يوم، وهذا ما يشير اليه الجدول التالي.

جدول رقم 31 تطور كمية الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الغذائية	315	354.8	313	403.6	283.3	192.4	317.7
% اجمالي الصادرات	%0.69	%0.78	%0.43	%0.84	%0.45	%0.5	%1.05
الواردات الغذائية	4443	6741	6497	6644	7676	5860	5572
النسبة من اجمالي الواردات	%10.98	%14.27	%12.9	%12.11	%13.57	%11.78	%11.93
حجم الفجوة الغذائية	- 4128	- 6386.2	- 6184	-6240.4	-7392.7	-5667.6	-5254.3
معدل تغطية الصادرات للواردات	%7.08	%5.26	%4.81	%6.07	%3.69	%3.28	%5.7
معدل الفجوة الغذائية	%92.92	%94.74	%95.19	%93.93	%96.31	%96.72	%94.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010-2016

ان الوضع الغذائي للجزائر لا تحسد عليه، فمن الجدول نلاحظ ان الوتيرة التي ترتفع بها الواردات الغذائية خلال الفترة 2010-2016 ، هي وترة متسارعة ولا تعادل وتيرة الصادرات الغذائية خلال نفس الفترة، كما ان تغطية الواردات الغذائية بالصادرات منها يمثل نسبة ضئيلة جدا حيث بلغت اقصى مستوى لها سنة 2010 وذلك بمعدل 7.08% وذلك مقابل الارتفاع الكبير لفاتورة استيراد المواد الغذائية مقابل محدودية الإنتاج المحلي خاصة فيما تعلق بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك، التي لا تزال ترهق كاهل الدولة بتخصيص اغلفة مالية كبيرة بالعملة الصعبة لسد هذه الفجوة.

بصورة عامة إذا كان تطور الصادرات والواردات الغذائية يحصل بصفة متوازية، فإن ذلك لن يؤثر على موارد العملة الصعبة، وذلك لان تزايد الواردات من المنتجات الغذائية سيتم تغطيته بواسطة مداخيل الصادرات الغذائية الإضافية، إلا ان هذا ليس واقع الحال في الجزائر.

جدير بالذكر، فإن الامر الأكثر خطورة فيما تعلق بتحدي الامن الغذائي هو مسالة تركز مصادر امدادات الأغذية المستوردة، فالدولة التي تعتمد بشدة على الواردات من عدد قليل من الموردين أكثر انكشافا على المخاطر من الدولة الأقل اعتمادا على الاستيراد ومصادر امداداتها عديدة ومتنوعة، فمؤشر تركز الواردات مشابه لمعامل جيني، وفي هذا السياق تساوي قيمة مؤشر تركز الواردات الصفر اذا كانت واردات الدولة من الأغذية موزعة على العديد من المصادر وبنسب متساوية، ويساوي الواحد اذا كان مصدر المواد الغذائية واحد.

بالنسبة الى الجزائر تشير الاحصائيات الى خطورة الوضع، فنسبة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية يقدر بـ 0.62، في حين ان مؤشر تركز الواردات يساوي 0.91 وذلك كمتوسط لسنتي 2013-2014.[1]

المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية للتنمية في الجزائر

على صعيد آخر، فإن مشكلة التنمية في الجزائر لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتعدى ذلك لتشمل الجانب الاجتماعي، هذا الأخير الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز التمية، فلا يمكن الحديث عن تنمية لا تهتم بالشأن الاجتماعي للدولة، وذلك لما له من الأهمية الكبيرة، كونه يعبر عن الواقع المعاش للمواطن – إن صح التعبير-إضافة الى ذلك وهو الأهم، ان العنصر البشري يعتبر حجر الزاوية و اساس التنمية الاجتماعية، فلا يخفى عن احد حجم المعوقات والتحديات الاجتماعية التي تعيشها الجزائر، بل ما فتئت ان تتفاقم هذه المعوقات، والتي تحول دون تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: مشكلة الفقر في الجزائر

إن من المسلم به عدم وجود تعريف موحد للفقر يقبله الجميع. ففي الماضي القريب كان الفقر يعرَّف بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات. واليوم يُفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم. ويسلم هذا التعريف بالسمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، والتمييز، والضعف، والاستبعاد الاجتماعي. وهكذا يتضح أن مفهوم الفقر الذي يشمل الجانب

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأفق العربي 2030، آفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت ، لبنان، 2017، ص 87.

الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي والسياسي، وهو ما يتماشى مع العديد من أحكام القانون الدولي. كما أن هذه الحقوق غير قابلة للتجزئة بل هي مترابطة فيما بينها.

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات الإقلال من الفقر كل من السياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية. غير ان ظاهرة استفحال الفقر في الجزائر، من المؤشرات الدالة على ضعف أداء تلك السياسات في القضاء على الفقر.

وعليه سنقوم بتحليل ظاهرة الفقر في الجزائر استنادا على مؤشر الفقر البشري، والذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اقتصادية واجتماعية، بعبارة أخرى إنه يقيس ثلاثة أبعاد أساسية للحرمان البشري وهي:[1]

1-الحرمان من الحياة المديدة، ويقاس بالاحتمال عند الوالدة بعدم العيش حتى سن الاربعين.

2-الحرمان من المعرفة، ويقاس بمعدل الامية لدى البالغين.

3-الحرمان من مستوى معيشة لائق، ويعبر عنه بالمتوسط المرجح للنسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مصدر دائم للمياه، والنسبة المئوية للأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة الى أعمارهم. لذلك سنحاول من خلال الجدول التالي حساب قيمة مؤشر الفقر البشري في الجزائر اعتمادا على مصادر مختلفة.

[1]- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سبق ذكره ص 70.

جدول رقم 32: تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 2000-2016

السنة	2000	2005	2010	2015	2016
الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الاربعين	22.6	18.8	15.9	14.1	11.7
الحرمان من حياة مديدة	22.6	18.8	15.9	14.1	11.7
معدل الامية لدى البالغين أكثر من 15 سنة	30.2	27.4	22.3	19.8	12.3
الحرمان من المعرفة	30.2	27.4	22.3	19.8	12.3
السكان الذين لا يحصلون على مصدر دائم لمياه الشرب	10.2	8.8	7.6	6.5	5.8
الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لسنهم	10.2	11.4	9.25	8.6	7.2
الحرمان من مستوى معيشة لائق	10.2	14.5	8.42	7.55	6.5
مؤشر الفقر البشري	%23.74	%21.6	%17.28	%15.41	%10.75

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:1- منظمة الصحة العالمية-الإحصاءات الصحية العالمية متوفرة على الموقع

https://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/ar

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-تقارير التنمية البشرية

3 - صندوق النقد العربي –عدة تقارير

4 - قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع

https://data.worldbank.org/topic/poverty?end=2014&name_desc=false&start=2005&view=chart

من خلال الجدول أعلاه، يتضح ان نسبة الفقر البشري سنة 2000 كانت تقدر بحوالي 23.74% وهي نسبة كبيرة ، أي ان حوالي 7.4 مليون جزائري سنة 2000 كان يعاني من الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي، فعلى الرغم من ان ظاهرة الفقر بالجزائر ليست جديدة، وإنما هي ظاهرة مرتبطة بالبعد التاريخي وهي الفترة الاستعمارية، غبر ان عدد من المتغيرات ساهمت في تفاقم الفقر، فالسياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر غداة الاستقلال، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي عرفته البلاد منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي الى بداية الالفية، كانت سببا في تعزيز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

سنحاول بنوع من الايجاز تقديم اهم أسباب تفاقم ظاهرة الفقر (الفقر البشري) في الجزائر فيما يلي:

أولا: الإصلاحات الاقتصادية

إن التغيرات الهيكلية التي بدأت تطرأ على الاقتصاد الوطني منذ أواخر السبعينيات كان لها الأثر الكبير على ظاهرة الفقر في الجزائر. وما زاد من تسارع وتيرة انتشار الفقر في المجتمع الجزائري، هو الشروع في تنفيذ برامج التعديل الهيكلي، المتمثلة في شروط الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي. وهي شروط جوهرها الأساسي الضغط على الطلب، واهمها:[1]

- التخفيف من النفقات العامة والاجتماعية خاصة بلك الموجهة الى التعليم والصحة؛
- تجميد آلة التوظيف؛
- تجميد سلم الأجور وإلغاء سياسة الدعم لأسعار مواد واسعة الاستهلاك؛
- الإصلاح الجبائي وما صاحبه من رفع في الضرائب غير المباشرة للضغط على الاستهلاك؛
- التخفيض من قيمة الدينار الجزائري.

إن تطبيق تلك الشروط، كان لها الأثر الكبير والقوي على ظروف معيشة السكان، من خلال ما يلي:

- تفاقم ظاهرة البطالة، نتيجة تجميد عملية التوظيف وتسريح مئات العمال نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية العمومية؛
- انخفاض الاستهلاك الفردي، حتى شمل هذا الانخفاض المواد الأساسية؛
- اتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية، وعدم المساواة في تقاسم أعباء التقشف المفروض على المواطنين.

ثانيا: الوضع الأمني المتدهور

لقد ساهم الإرهاب والتدهور الأمني طيلة عشرية التسعينيات من القرن الماضي، في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان الارهاب السبب المباشر في تهجير الآلاف من سكان الأرياف نحو المراكز الحضرية، ليرتفع بذلك معدل فقر الحضر، كما تمخض عن ظاهرة الهجرة نحو المدن الاحياء القصديرية، الامر الذي ساعد أكثر في تفشي مختلف الآفات الاجتماعية والتي يكون مصدرها الفقر كالدعارة، بيع المخدرات والعنف ...الخ، كما

[1]- عروس الزبير، المجتمع المدني: الأداة، الراي والفقراء الجدد، **مجلة مركز البحوث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية**، الجزائر، العدد 53، الثلاثي الثالث، 2000، ص 17.

كان لنمو هذه الاحياء على اطراف المدن تأثير سلبي على المرفق و الخدمات العامة، التي أصبحت غير قادرة عل استيعاب هذا الضغط ومنه تدهور الخدمات المقدمة.

وبالتالي فان عملية الهجرة من الأرياف الى المدن خلفت تزايد عدد الفقراء، فمن كان يصنف في الريف انه غير فقير، أصبح ضمن التصنيف الحضري يعاني من الفقر المدقع، ذلك ان المهاجرين من الأرياف كان نشاطهم الأساسي مرتبط بالفلاحة والزراعة، وبالتالي فان عملية الهجرة الى المدن يترتب عن ذلك لا محالة الانقطاع عن مصدر رزقهم الرئيسي.

كذلك من الجدول نلاحظ ان معدل الفقر البشري في الجزائر عرف تراجعا على طول الفترة، لينخفض الى حدود 10.75% سنة 2016 ما يعني ان معدل الفقر البشري انخفض بنسبة 54% مقارنة بسنة 2000، ذلك ان البرامج التنموية والانفاق العمومي الكبير الذي شهدته الجزائر مدعما بانتعاش أسعار البترول، ساهم في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين بصورة نسبية، أحسن من الفترة السابقة، وبالتالي ترجع المؤشرات الجزئية التي تمثل في مجموعها مؤشر الفق البشري، كما يلي:[1]

- انخفاض مؤشر احتمال الوفاة قبل سن الاربعين من 22.6% سنة 2000 إلى حوالي 11.7% سنة 2016 وهذا الانخفاض راجع إلى تحسن الرعاية الصحية، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الامراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الاطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة؛
- تراجع النسبة المئوية لمعدل الامية لفئة المواطنين الأكبر من 15 سنة من حوالي 30.2% سنة 2000 الى نحو 12.3% سنة 2016. وذلك للأثر الإيجابي لبرنامج محو الامية الذي باشرته الجزائر مع مطلع الالفية بهدف القضاء على الامية عند الكبار؛
- انخفاض مؤشر نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مصادر دائمة للمياه من حوالي 10.2% سنة 2000 الى اقل من 6% سنة 2016 وذلك للنقلة النوعية التي عرفها قطاع الموارد المائية واستفادته من اغلفة مالية معتبرة، الامر الذي ساهم في توسيع عملية ربط العديد من المناطق بمصادر دائمة للمياه؛

[1]– حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2005–2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 158.

- كذلك الامر بالنسبة الى مؤشر عدد الأطفال الذين يعانون من انخفاض الوزن مقارنة بأعمارهم، فقد عرف تراجعا من حوالي 10.2% سنة 2000 الى حوالي 6.5% سنة 2016 نتيجة للتحسن النسبي لمستوى معيشة الاسر الجزائرية بصفة عامة خلال نفس الفترة.

صحيح ان لا أحد ينكر ان الجزائر استطاعت التخفيض من معدل الفقر البشري، وأنها تعد من بين الدول النامية القليلة التي استطاعت احراز تقدم كبير في سبيل تحقيق الهدف الإنمائي الأول وهو التخفيف من حدة آفة الفقر والجوع الى النصف، غير ان التمحيص أكثر في ظاهرة الفقر يتضح ان الجزائر تواجه تحديا حقيقيا يحول دون تحقيق تنمية حقيقية شاملة ومستديمة، يتمثل أساسا في عدم وجود خريطة للفقر في الجزائر، هذا من جهة، من جهة أخرى غياب تام لمنهجية موحدة لقياس الفقر في الجزائر. هذا بالإضافة الى ان ظاهرة الفقر في الجزائر هي نتيجة لعدد من المتغيرات الأخرى على الجزائر البدا أولا بتجفيف منابع تلك الأسباب حتى تتمكن فعلا من القضاء او على الأقل التخفيف من حدة الفقر كمشكلة البطالة، النمو السكاني الكبير، سوء توزيع الدخل والثروات وأخيرا ضعف المنظومة التعليمية بصورة عامة، والتي تعرف مخرجاتها عدم تطابق مع الواقع العملي.

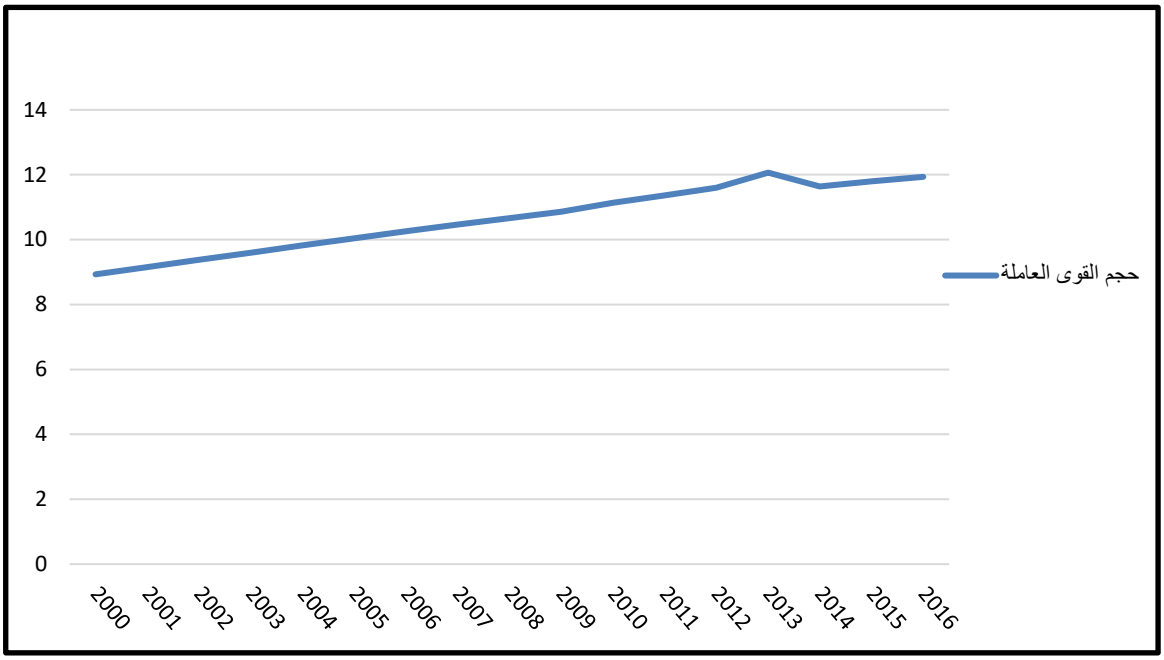
المطلب الثاني: أزمة البطالة في الجزائر

قبل الخوض في تسليط الضوء على ازمة البطالة في الجزائر، نرى من الضروري التطرق أولا الى حجم القوى العاملة للسكان في الجزائر ممن تفوق أعمارهم 15 سنة، او ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصاديا وبذلك فان القوى العاملة تمثل التعداد الإجمالي لكافة الافراد القادرين على العمل والإنتاج، بالإضافة الى تعداد الباحثين عن العمل، وتتضمن فئة القوى العاملة على اشخاص من فئات عمرية مختلفة، في حين انه يستثنى منها عدة شرائح من المجتمع كربات البيوت، الطلبة، المساجين، والعاطلين من الاشخاص ممن لا يطلبون او يبحثون عن عمل.

أولا: تطور حجم القوى العاملة

تحصي الجزائر ارتفاعا كبيرا في حجم القوى العاملة خلال الفترة 2000-2016 وذلك راجع الى الزيادة المعتبرة في تعداد السكان الإجمالي، الذي انتقل من حوالي 31.18 مليون نسمة سنة 2000، الى أكثر من 40 مليون نسمة سنة 2016، الشكل البياني التالي يوضح تطور حجم القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.

رسم بياني رقم 35 تطور حجم القوى العاملة في الجزائر 2000 – 2016 الوحدة بالمليون فرد



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

بلغ اجمالي عدد القوى العاملة في الجزائر سنة 2000 حوالي 8.93 مليون فرد، يمثلون ما نسبته حوالي 28.63% من اجمالي تعداد السكان الإجمالي، لتعرف بعدها زيادة في حجم القوى العاملة السنة الموالية، لتبلغ نحو 9.15 مليون عامل سنة 2001 وذلك ما يمثل زيادة في عدد الوافدين الجدد على سوق العمل بحوالي 227000 فرد جديد، أي نمو في حجم القوى العاملة بنسبة 2.54%.

واصل نمو حجم القوى العاملة ارتفاعه بوتيرة متزايدة لتبلغ اعلى مستوى لها سنة 2013 مسجلة حوالي 12.06 مليون فرد، يمثلون بذلك 31.46 %من التعداد الإجمالي للسكان في نفس السنة،

ومقارنة بسنة 2000 فان معدل النمو المسجل قدر بـ 35.08%، ويمكن ارجاع سبب هذه الزيادة المطردة في حجم القوى العاملة الى:

- النمو المتسارع لعدد السكان؛
- اتساع قاعدة هرم توزيع الفئات العمرية في الجزائر (اقل من 15 سنة) وبالتالي توافد اعداد كبيرة من طالبي الشغل على سوق العمل سنويا؛
- ارتفاع معدل التحصيل العلمي خاصة بالنسبة الى الاناث، الامر الذي دفع بدخول شريحة واسعة من المجتمع ضمن القوى العاملة.

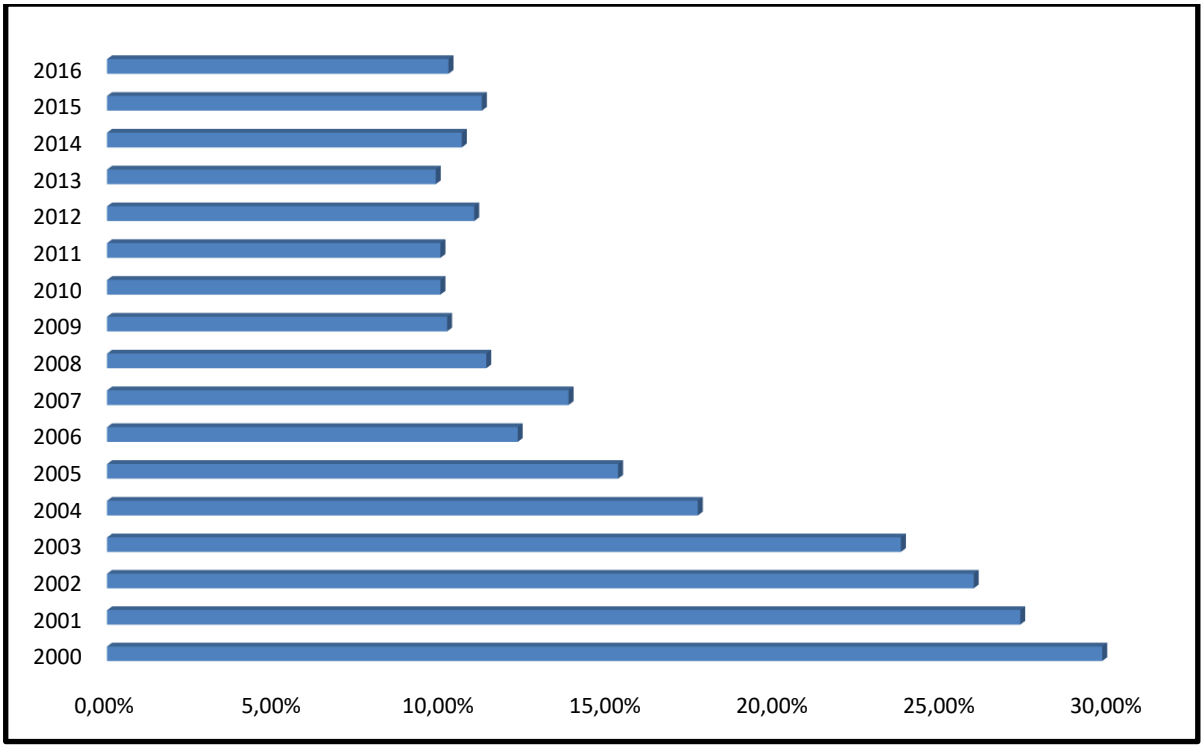
سنة 2014 سجل تراجع في حجم القوى العاملة في الجزائر إذ بلغ حجمها حوالي 11.64 مليون فرد وذلك بتراجع قدرت نسبته بـ 3.5% مقارنة بسنة 2013 ، وذلك راجع بالأساس الى تراجع قاعدة هرم توزيع السكان لصالح القمة، يعني ذلك نسبة الزيادة في الفئة العمرية اقل من 15 سنة سينخفض وبالتالي سينخفض عدد الداخلين الى الفئة العمرية الموالية (15 سنة الى 60 سنة) وهي الفئة التي تمثل القوى العاملة كما ذكرنا سالفا، في حين ان عدد الافراد الذين يدخلون الى الفئة العمرية اكثر من 60 سنة كان بنسبة اكبر وهي الفئة التي تصنف خارج القوى العاملة.

غير ان الامر لم يستمر طويلا، فخلال سنتي 2015 و2016 عاود حجم القوى العاملة الارتفاع مسجلا نمو سنة 2015 تقدر نسبته بـ 1.34% مقارنة بسنة 2014، حيث بلغ اجمالي القوى العاملة حوالي 11.8 مليون فرد سنة 2015 وحوالي 11.94 مليون فرد سنة 2016 أي بزيادة سنوية تعادل 1.17%.

ثانيا: معدل البطالة

يمكن اعتبار البطالة في الجزائر على انها ام المشاكل كلها، ذلك ان أول نتائج البطالة هو الفقر، فنتيجة التراكمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها الجزائر من العقود الأخيرة للألفية الثانية، عرفت معدلات البطالة مستويات قياسية حيث تشير الاحصائيات المتوفرة ان معدل البطالة بلغ سنة 2000 حوالي 29.77% من اجمالي القوى العاملة لنفس السنة، يعادل ذلك 2.66 مليون عاطل عن العمل. وفيما يلي شكل بياني يبين لنا تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

رسم بياني رقم 36 تطور معدل البطالة في الجزائر 2000-2016



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي-مؤشرات التنمية

من الشكل البياني ان معدل البطالة في الجزائر عرف تراجعا بين سنتي 2000 و 2016 ، حيث انخفض من حوالي 30% الى 10.2% حيث شهدت الفترة 2000 – 2006 انخفاض معدل البطالة بوتيرة كبيرة، ويرجع ذلك الى ارتفاع العرض من الوظائف والذي تزامن مع التوسع في الانفاق العمومي المتمثل في اطلاق البرامج التنموية(برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو) وما رافق تلك البرامج من إجراءات وسياسات استثنائية من خلال وضع برامج عديدة لترقية التشغيل وانشاء هياكل متخصصة لتنفيذها(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، جهاز الادماج المهني ...الخ) مما ساهم في امتصاص جزء كبير من طالبي العمل، وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية، في محاولة لخلق توازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وبذلك قدرت نسبة تراجع معدل البطالة بين سنتي 2000 و2006 نحو 58.8%.

غير ان الفترة الموالية 2007-2016 عرفت تباطء في انخفاض معدل البطالة، ففي سنة 2007 ارتفع معدل البطالة الى حدود 14 % أي بنسبة زيادة تقدر بـ 12.14% مقارنة بسنة 2006. لينخفض معدل البطالة سنة 2008 الى حوالي 11.33 %، لتعرف معدلات البطالة بعدها تذبذبا خلال الفترة 2009 و2016 تراوحت بين أدني مستوى سجل سنة 2013 بنسبة 9.82 % واعلى مستوى سنة 2015 بنسبة 11.20 %. ويعزى

هذا التذبذب في وتيرة تغير معدل البطالة خلال هذه الفترة 2007-2016 على عكس الفترة 2000-2006 التي شهدت اتجاها واحدا تمثل في تراجع معدل البطالة، الى الأسباب التالية:

- سياسة التشغيل الهشة، والتي لا تضمن الاستمرارية ولا الديمومة بسبب ارتباطها بالإنفاق العمومي والذي بدوره مرتبط بعائدات المحروقات؛
- ضعف استقطاب القطاع الخاص لليد العاملة، الامر الذي يشكل ضغوطا على القطاع العام فقط؛

تراجع وتيرة الانفاق العمومي بداية من سنة 2014 وتجميد التوظيف في القطاع العمومي في عدد من القطاعات. لقد تمكنت الجزائر من التخفيف من حدة البطالة خلال العقدين الحالي والماضي، غير ان المأزق الحقيقي يكمن في تحليلنا لمعدل البطالة، بعبارة أخرى طبيعة البطالة، لذا سنحاول اختصار اهم المشاكل الحقيقية التي تكمن وراء معدل البطالة في الجزائر من خلال ما يلي:

البطالة لدى الشباب:

يظهر التحليل المفصل لمعدل البطالة في الجزائر على طول الفترة 2000-2016، فوارق كبيرة ذلك ان فئة الشباب هي الفئة التي لها نصيب الأسد من معدل البطالة، وان هذه البطالة هي بطالة طويلة المدة، يعني ذلك ان طالبي العمل في هذه الفئة يعانون من البطالة في أكثر من سنة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 33 مؤشرات البطالة لدى الشباب في الجزائر 2009-2015

السنة	2009	2010	2012	2014	2015
نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	%43.6	%43.2	%42.3	%42.7	%42.7
نسبة العاطلين طالبي العمل اول مرة	%38	%53.4	%62.1	%62.1	%73.5
نسبة العاطلين أكثر من سنة	%66.4	%64.4	%63	%61.7	%60.8

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000-2016

إن القراءة المتمعنة في نسب الجدول السابق، تشير الى مشكلة البطالة في الجزائر مزمنة وذات طابع وبائي ، فمعدل البطالة بين الشباب وخاصة الفئة العمرية 15 – 24 سنة بلغ حوالي 42.9 %كمتوسط للفترة 2009 – 2015 وهي الاحصائيات المتوفرة، وبذلك فهي نسبة مريعة، لان اهم فئة في المجتمع سواء من حيث التعداد او من حيث القدرة على الإنتاج والابداع مهمشة وخارج الدائرة الاقتصادية، الامر الذي يعد اهدار لطاقات

الدولة، وفي الوقت نفسه خطرا على استقراره وتقدمه[1]، ففي دول الاتحاد الأوروبي مثلا، عندما يصل معدل البطالة في صفوف الشباب الى 10 % يُدق ناقوس الخطر، وتتخذ كل الإجراءات و السياسات اللازمة التي من شانها امتصاص هذا الخلل.

كذلك فان نسب الجدول تشير الى نقطة مهمة، ألا وهي النسبة المرتفعة للعاطلين طالبي العمل اول مرة، حيث بلغ متوسط السنوات المشار اليها في الجدول نحو 57.64 %، الامر الذي يعكس عدم إمكانية الاقتصاد الجزائري على تهيئة الوظائف الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف آليات توظيف هؤلاء خاصة في القطاعات كثيفة اليد العاملة.

تشير احصائيات الجدول السابق ان 63.26 % هي نسبة العاطلين عن العمل أكثر من سنة، ويمكن وصف هذه النسبة على انها عدم توفر العمل رغم استعداد الشخص لقبوله بغض النظر عن مستوى الاجر وشروط العمل، وهنا يتعطل العاملون لفترات طويلة غير محدد، وهذا النوع من البطالة هو أخطر أنواع البطالة وأكثرها شمولا ويعبر عنها بانها البطالة المزمنة.[2]

البطالة لدى الجامعيين:

تعتبر بطالة المتعلمين في الجزائر، نوع جديد وظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية، بحيث وعلى العكس مما كان متعارف عليه انه كلما ارتفع المستوى التعليمي فان ذلك يشكل فرصا أكبر للتوظيف، وبالتالي فرص اقل للوقوع في ازمة بطالة، غير ان الاحصائيات المتاحة تشير الى ارتفاع معدل البطالة وبشكل مستمر بين أوساط المتعلمين وبالأخص الجامعيين منهم أي الذين يحملون شهادات جامعية، مثلما يوضحه الجدول التالي.

[1]- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 232.

[2]- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 36.

جدول رقم 34 تطور معدل البطالة لدى الجامعيين في الجزائر خلال الفترة 2003-2016

السنة	معدل بطالة الجامعيين	السنة	معدل بطالة الجامعيين
2003	%9.48	2010	%20.3
2004	%11.42	2011	%21.4
2005	%12.09	2012	%15.2
2006	%13.37	2013	%14.3
2007	%17	2014	%16.4
2008	%22.8	2015	%14.1
2009	%21.9	2016	%14.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدة تقارير. 2010/2003

خلال الفترة 2003-2016 شهدت البطالة لدى الجامعيين تضخما متزايدا، وذلك عكس العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث كان من السهولة إيجاد وظيفة لحملة الشهادات الجامعية، وذلك للعدد القليل نسبيا للجامعيين وكذلك سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات الجامعية والتي كانت من مهام الحكومة، فقد عرفت معدلات البطالة لدى هذه الفئة ارتفاعا متزايدا، فبعد ام كانت في حدود 10 %سنة 2003 ارتفعت الى نحو 22% سنة 2009 كأعلى مستوى بلغه معدل البطالة لدى الجامعيين، ليستقر عند حدود 15% كمتوسط للفترة 2012 – 2016 وهو معدل مقلق يوحي الى العديد من الاختلالات سواء على مستوى سياسات التشغيل، او على مستوى مخرجات التعليم العالي. ويعزى هذا التضخم في معدل البطالة لدى الجامعيين الى:[1]

- التوافد المتزايد لحاملي الشهادات الجامعية خاصة تخصصات العلوم الاجتماعية، الإنسانية والاقتصادية الى سوق العمل، وذلك بمعدل أكبر من الوظائف المتاحة؛
- الاهتمام بالكم على حساب الكيف في مخرجات الجامعة الجزائرية؛
- ضعف الفعالية على مستوى الاتصال بين الجامعة وجهات التوظيف؛
- التقليل من القيمة والعزوف عن العديد من المهن من طرف الجامعيين وبالتالي تفضيل البطالة عن تلك الوظائف.

[1]- احمد جلال، طاهر كنعان، تمويل التعليم العالي في البلاد العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، قطر، 2012، ص 182.

المطلب الثالث: الامية لدى البالغين في الجزائر

تعد مشكلة الامية في الجزائر واحدة من المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية في كل مجالاتها، فالأمية الابجدية وإن كانت مظهرا سلبيا في حدود المفهوم التعليمي، إلا انها تعتبر مظهرا من مظاهر التخلف الاجتماعي بصفة عامة. فهناك علاقة عضوية بين ارتفاع نسبة التعليم بين السكان وبين التقدم، وما يؤكد هذه العلاقة هو انخفاض معدل الامية في الدول المتقدمة، وعى العكس من ذلك في الدول المتخلفة.

للإشارة فان مشكل الامية (الامية الابجدية) ليست وليدة اليوم، وانما هي نتيجة من مخلفات الاستدمار الفرنسي، حيث تشير الاحصائيات ان كل السكان تقريبا في الجزائر سنة 1830 كانوا يجيدون القراءة والكتابة، وذلك نتيجة توفر مدرستين في كل قرية، غير ان مرور 70 سنة (سنة 1901) كانت كافية للقضاء على هذا الإنجاز، حيث أصبحت نسبة المتعلمين من الجزائريين لا تتعدى 3.8% وهذا بشهادة الجنرال الفرنسي دوماس، في حين تجاوزت نسبة الامية مطلع الاستقلال 85%.[1]

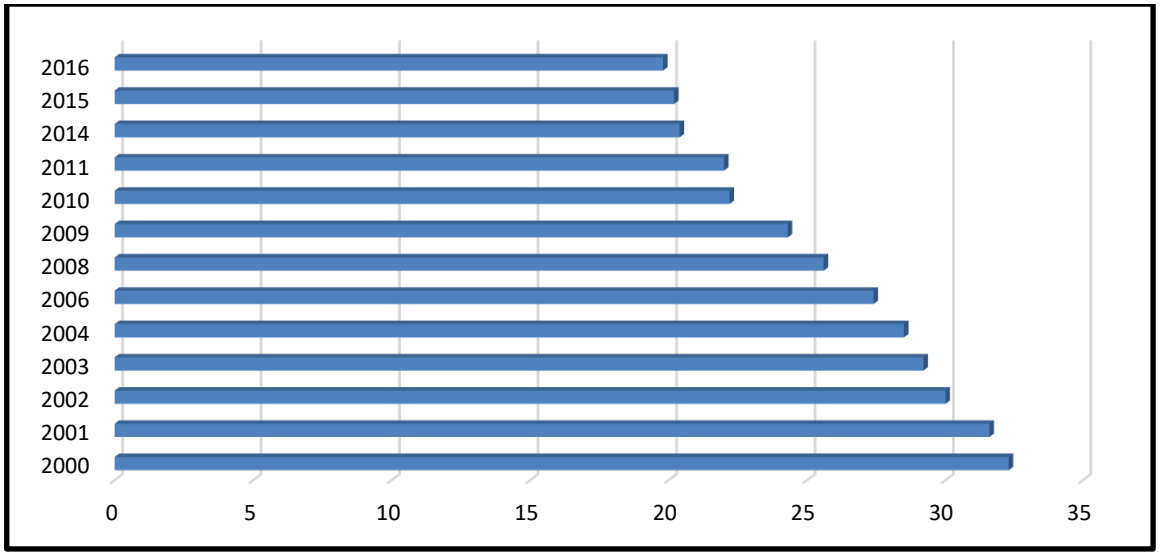
لذا في محاولة للوقوف على حجم التحدي، مع بداية هذه الالفية سنتناول نسبة الامية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

أولا: تطور معدل الامية

لقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال الى اعتماد استراتيجية وطنية من اجل القضاء او على الأقل التخفيف من حدة الامية المنتشرة في المجتمع الجزائري، غير ان الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية التي مرت بها البلاد في تسعينيات القرن الماضي كان لها أثر كبير في ارتفاع معدل الامية وبلوغها مستويات مرتفعة مع بداية الالفية الثالثة. الشكل التالي يوضح تطور معدل الامية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

[1]- تركي رابح عمامرة، مشكلة الامية في الجزائر، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 1981، ص 95.

رسم بياني رقم 37 تطور معدل الامية في الجزائر في الفئة العمرية أكبر من 15 سنة (%)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -قاعدة بيانات البنك الدولي

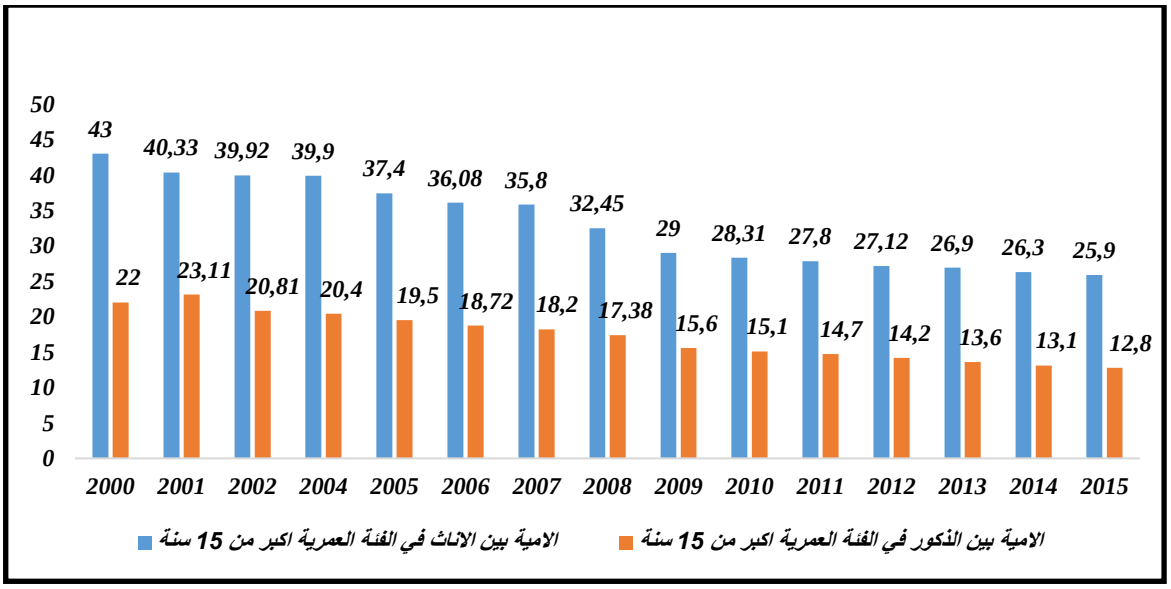
من معطيات الشكل السابق يتأكد لنا حجم الإنجاز المحقق في الجزائر، فمعدل الامية الذي كان يقدر بحوالي 32.3% سنة 2000 انخفض الى حدود 20%سنة 2016 وهذا بفضل الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر مع بداية الالفية الثالثة والمتمثلة في تكثيف الجهود لمحو الامية وتعليم الكبار، غير ان المعدل الحالي لا يزال يصنف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تعاني من عقبة الامية، فمعدل 19.8%سنة 2016 يشير الى ان اكثر من 5.17 مليون جزائري لايزال يعاني من الامية الابجدية وهو رقم ليس بالهين، ذلك ان الفرد الامي طاقة شبه معطلة، كما انه يؤثر سلبا على الإنتاجية العامة للقوى العاملة فيضعفها. كذلك يمكن القول ان ارتفاع معدل الامية يؤثر سلبا على المستوى العام لصحة المجتمع، الذي يؤثر بدوره على العملية التنموية برمتها. ونفس الشيء نلاحظه فيما يخص العلاقة بين ارتفاع الامية ومستوى الفقر، وهو الامر الحاصل في الجزائر. فلا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون القضاء على الامية بمختلف أنواعها، فالقضاء على الامية ما هو إلا مفتاح لباب الثقافة والمعرفة.[1]

[1]- لطيفة احمد السبتي، طالب عوض وراد، "عدم المساواة في التعليم بين الجنسين وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر"، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، الأردن، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 163.

ثانيا: الامية بين الاناث

لعل ما يزيد من تعميق مشكلة الامية في الجزائر ما يمكن تسميه بتأنيث الامية، ما يعني تفشي الامية بصورة أكبر بين الاناث حيث تشير الاحصائيات ان معدل الامية مرتفع بين الاناث مقارنة بالذكور وهو ما يوضحه الشكل التالي لتطور لمعدل الامية حسب الجنس في الجزائر.

رسم بياني رقم 38: تطور معدل الامية حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2015/2000



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:1-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدة تقارير؛

2 -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، متوفر على الموقع: http://www.alecso.org/newsite

من خلال الشكل نلاحظ الامية تتركز بصورة كبيرة في الوسط النسوي في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، وتركيزنا على هذه الفئة نابع من كون هذه الأخيرة هي الفئة النشيطة اقتصاديا، وبالتالي فان النسب المشار اليها لا تتعلق بمجموع كل الاناث في المجتمع.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ حجم الفوارق الكبيرة بين الجنسين، الامر الذي يعد الحلقة الأضعف في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ذلك ان المرأة في المجتمع الجزائري لديها من الإمكانيات الذاتية ما يؤهلها لتصبح عنصرا نشيطا وفاعلا في الاقتصاد الوطني، لذلك فان معدل الامية بين الاناث في الجزائر لا يزال يبلغ مستويات مرتفعة، إذ تشير الاحصائيات ان معدل الامية بين الاناث في الفئة العمرية 15 سنة فأكبر بلغت سنة 2000 نحو 43% في حين يشير نفس المعدل بالنسبة الى الذكور حوالي 22% أي ان ما يعادل ثلثي اجمالي الاميين في الجزائر هم من الاناث.

على الرغم من التحسن المسجل في تخفيض معدل الامية بصفة عامة، وبين الاناث بصورة خاصة، إذ يشير الشكل البياني السبق الى تراجع معدل الامية بين الاناث من 43% سنة 2000 الى حدود 26% سنة 2015، ونفس الامر بالنسبة الى الذكور، حيث انخفض معدل الامية من حوالي 22% سنة 2000 الى اقل من 13% سنة 2015، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الجزائر في إطار محو الامية وتعليم الكبار. إلا ان الأرقام لا تزال تصنف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تعاني من مشكلة الامية بصورة كبيرة، خاصة إذا نظرنا الى حجم المورد البشري الهام الشبه معطل، كذلك فان مشكل الامية ليس مشكل تعليمي فقط، بل إن المشكلة لها ترابط وثيق بالعديد من المشاكل التي من شانها ان تؤثر سلبا على عملية التنمية بصورة كلية كالفقر والبطالة ووفيات الأطفال ...الخ، ومن بين اهم أسباب انتشار الامية في الوسط النسوي في الجزائر:

- العادات والتقاليد والتي تعد من اهم الأسباب التي تحود دون التحاق الاناث بالتعليم، خاصة في المناطق الريفية والنائية؛
- التحيز داخل الاسر الجزائرية في تعليم الذكور على حساب الاناث؛
- غياب تحفيز الاناث على التعلم والذهاب الى المدرسة وذلك تدني او غياب المستوى التعليمي للوالدين؛
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر للإناث في بعض المناطق، وبالتالي انقطاعهن عن الدراسة؛

لذلك لا يمكن الحديث عن تفعيل مشاركة المرأة باعتبارها شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذا لا يمكن ان يحدث دون القضاء على اول أوجه الحرمان وعدم المساواة والمتمثل في الامية. كيف لا والمرأة تشكل نصف سكان الجزائر، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا، على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفه مشلول. [1]

[1]- لطيفة احمد السبتي، طالب عوض وراد، مرجع سابق ص 168.

المبحث الخامس: التحديات السياسية والامنية في الجزائر

مما لا شك فيه ان الوضع المتدهور الذي تعيشه الجزائر، والمتمثل أساسا في حالة التخلف، وبالتالي ضعف وتيرة التنمية وتشوهها في الكثير من الأحيان، لم ولن يكون سببه الوحيد هو الجانب الاقتصادي، فالأدبيات المعاصرة للتنمية بمفهومها الشامل والمستديم، تشير الى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، بين الاقتصاد والوضع الأمني ...الخ، ولا يمكن باي شكل من الاشكال الفصل بينها.

فمسيرة التنمية في الجزائر تشير وبكل وضوح الى هذا الترابط الوثيق بين الجانب الاقتصادي وباقي الجوانب الأخرى، وعليه فان أي خلل في أي جانب من شانه ان يعيق العمل التنموي ويؤدي به لا محاله الى غير الأهداف المرجوة منه. فمنذ الاستقلال تاريخ بداية مسيرة التنمية في الجزائر اثرت الجوانب السياسية والأمنية تأثيرا كبيرا على هذه المسيرة، لذا فان العديد من النقاط في تلك الجوانب تشكل تحديا حقيقيا امام الجزائر في محاولتها من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على اهم التحديات السياسية، الأمنية والإدارية في الجزائر.

المطلب الأول: التحديات السياسية للتنمية في الجزائر

إن اهم ما يمكن الإشارة اليه من تحديات سياسية والتي تعتبر عائق كبير اما العمل التنموي في الجزائر، ما سنتناوله فيما يلي:

أولا: عدم الاستقرار الحكومي

تعد مسالة الاستقرار الحكومي في أي دولة من النقطة الأساسية والجوهرية في تحقيق اهداف التنمية، فلا يمكن الحديث عن التنمية بدون استقرار حكومي، ولا هذا الأخير بدون تنمية. ولقد ارتبط الاستقرار الحكومي بمسالة الاستقرار السياسي ككل وجودا مع مجود الدولة وشغل حيزا كبيرا منذ بداية ظهور الفكر السياسي.[1]

في حين يرى **صامويل هانتنجتون** ان الاستقرار السياسي لا يعدو كونه مجرد معادلة إحصائية لها متغيرين: المؤسسية والمشاركة، بحيث كلما زادت المشاركة السياسية داخل إطار مؤسسي متطور، تزداد قدرة الافراد والجماعات داخل الدولة على التكيف والتجانس والاعتماد المتبادل، وهو ما يزيد من احتمالات الاستقرار

[1]– إسماعيل بوقرة، "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 08، الجزء 01، جوان 2017، 357.

السياسي في المجتمع. وفي هذا السياق يرى **هانتنجتون** ان عدم الاستقرار السياسي يرجع الى التغيرات الاجتماعية السريعة التي قد تحدث في المجتمع دون ان يواكبها اية تنمية او تطور في المؤسسات السياسية داخل هذه الدولة.[1]

لذلك يعتبر عدم الاستقرار الحكومي بمعنى التغير المتتابع والسريع في السلطة التنفيذية من السمات المميزة للعملية السياسية في الجزائر، فمنذ سنة 2000 الى غاية نهاية سنة 2017 استهلكت السلطة الحاكمة للبلاد أربعة عهد رئاسية إلا قليلا و20 حكومة تعاقب على رئاستها 9 رؤساء حكومات، أي بمعدل حكومة واحدة كل سنة تقريبا، للإشارة فان أقصر مدة شهدتها حكومة عبد المجيد تبون سنة 2017، حيث عين يوم 25 ماي 2017 وتم اقالته يوم 15 اوت من نفس السنة، وبذلك لم تعمر هذه الحكومة سوى لمدة اقل من ثلاث أشهر. وطيلة هذه الفترة لم تقدم هذه الحكومات حصيلة بيان السياسة العامة إلى البرلمان مثلما ينص عليه الدستور سوى 3 حكومات منها فقط.

فالسؤال المطروح هنا ما الجدوى من كل هذه التغييرات التي مست مختلف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة $2017 - 2000$؟

للإجابة على هذا التساؤل يكفي الوقوف على حجم الإنجازات التي حققتها هذه الحكومات وهؤلاء المسؤولين التنفيذيين، من سنة الى سنة، ومن شهر الى شهر تؤجل السلطة في الجزائر المواجهة المباشرة مع الواقع المتردي في كل جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية ...الخ فمنذ العام 2000 نجد ان هذه الحكومات صرفت اكثر من 800 مليار دولار على العديد من المشاريع كالبنية التحتية، السكن، تطوير الصناعة والزراعة ...الخ، لكن النتائج المحققة في الميدان كانت غير ما هو مسطر ومتوقع من هذه المشاريع، فاهم ما ميز الحكومات التي أوكلت لها مهمة تسيير هذه الموارد المالية الضخمة هو قلة التدبير وكثرة التبذير. فحسب الدكتور **بشير مصيطفى** لو أُحسن التصرف في كل تلك الموارد المالية الكبيرة، كان ليدفع بالجزائر تحقق الإقلاع الاقتصادي بحلول 2019، ثم الصعود الاقتصادي في 2030، وأخيرا التطور في آفاق 2050[2]، او على الأقل كان ليخرج الاقتصاد الجزائري من مازق الارتهان الى برميل النفط وتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في المواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالحليب والقمح.

[1]- شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015، ص 50.

[2]- بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية ، مرجع سابق، ص 95.

فخلال سنوات ما عُرف بالبحبوحة المالية التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بلغ احتياطي الصرف حوالي 200 مليار دولار، غير ان افتقار الحكومات المتعاقبة الى القيادة الرشيدة والمساءلة والرقابة، ضُيعت الكثير من الأموال في مشاريع عديمة الجدوى، وبمجرد تراجع أسعار النفط سرعان ما تقلص حجم احتياطي الصرف بوتيرة سريعة وصلت الى حدود 3 مليار دولار شهريا.

بهذا نكون قد توصلنا الى إجابة الى السؤال السابق، فالتغييرات الكبيرة التي رافقت الجهاز التنفيذي في الجزائر منذ العام 2000 الى غاية 2017 لم تكن بدافع الكفاءة المهنية ولا الاحترافية في معالجة قضايا ومشاكل القطاع، فعند كل تغيير أو تعديل حكومي تتردد أسئلة باتت من الثوابت، تتعلق أساسا بالمعايير التي يعتمد عليها في انتقاء الأسماء التي تكلف بالحقائب الوزارية، سواء الجدد أم أولئك الذين سيثبتون في مناصبهم أم الذين سيغادرون،

ما يجب أن يكون هو أن الوزراء الذين نجحوا إدارة مهامهم كما يجب، يفترض استمرارهم في قطاعاتهم أو تدويرهم بناء على ما أبرزوه من إمكانات قد تفيد قطاعات وزارية أخرى، أما المغادرون فيفترض أن يكونوا أولئك الذين فشلوا في امتحان النهوض بقطاعاتهم، هذه قاعدة عامة يجب ألا يختلف فيها اثنان. غير أن المسألة ليست كذلك في الجزائر، فالعديد من التعديلات أو التغييرات الحكومية، لم تتم وفق هذا المنطق إذ يمكن القول إن الوزراء المغادرين ليس بالضرورة أن جميعهم رسبوا في اختبار أداء المهام التي أوكلت إليهم، كما أن الوزراء الذين تم تجديد الثقة فيهم، ليس بالضرورة أنهم نجحوا جميعا في إدارة قطاعاتهم بالشكل المأمول، لأن هناك وزراء سابقين فشلوا، بل وغرقوا في قضايا فساد إلى رقابهم ومع ذلك بقوا ينتقلون من وزارة إلى أخرى.

ثانيا: ازمة الشرعية السياسية

تقوم الشرعية السياسية في اية دولة على فكرة الحق في الحكم، وهي فكرة مؤداها ان يحظى النظام الحاكم بالرضا والتأييد من جانب الجماهير باعتباره صاحب الحق في الحكم. حيث يذهب البعض في تعريفه للشرعية السياسية للقول بانها قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطنين بان النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء.[1]

[1]- شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص 58.

إن جوهر الشرعية السياسية يتلخص في القبول الاجتماعي ببنية السلطة، أي القبول والطاعة والرضا من جانب المحكومين للنظام الحاكم في دولة ما، اعتقادا منهم بان هذا النظام يعد مناسبا وجديرا بالحكم، وذلك استنادا الى سياساته وممارساته وأداء وظائفه.[1]

إن النظام السياسي في الجازر ورغم أسس الشرعية السياسية التي تبناها في مرحلته الأولى، والقائمة أساسا على خمسة مرتكزات هي الثورة، الدين، تحقيق الاندماج، السياسة الخارجية وأخيرا التنمية، إلا انه وفي فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس ولم يستطع تحقيق التنمية الامر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لا سيما في احداث 5 أكتوبر 1989 ثم ما واكب ذلك من احداث متعاقبة.

لم يخرج النظام السياسي في الجزائر عن قاعدة عدم الشرعية خلال الفترة 2000-2016 فلم تعد تسعفه شرعيته التاريخية ولا شرعيته الثورية ولا الدستورية أمام إخفاقاته في تحقيق الأهداف التي يطالب بها الجزائريون على راس هذه المطالب هو تحسين الظروف المعيشية، وما الاحداث التي وقعت سنة 2011 او م سمي بثورة الزيت والسكر، الا تعبير شعبي عن الأوضاع المزرية وعدم الثقة في النظام السياسي القائم.

ثالثا: ازمة المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أرقي تعبير عن الديمقراطية، كما انها تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية، وهي لا تمثل غاية بل هدفا ووسيلة، فهي هدف لان الحياة الديمقراطية ترتكز على اشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي الدؤوب لتحقيق مصالحه، وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.[2]

وبالتالي فان ازمة المشاركة السياسية تعني عدم انخراط فئات عريضة من المواطنين ومشاركتهم في عملية صنع القرار، كما ترمز الى عدم وجود ميكانيزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.[3]

إن الواقع السياسي في الجزائر يؤكد وجود ازمة حقيقية سببها غياب المشاركة في الحياة السياسية، فنجد ان فئة الشباب والتي تتبر أكبر فئة في المجتمع الجزائري تعزف عن المشاركة السياسية، وذلك إما ان النظام القائم عاجز

---

[1]- نفس المرجع، ص 59.

[2]- نبيل علي دريس، الديمقراطية التشاركية – مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص 08.

[3]- حسين عبد القادر، "الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية – الواقع والمأمول"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 11، 2017، ص 167.

عن احتواء هذه الفئة، او أن تطلعات وآمال فئة الشباب لا تستجيب الى ما تقدمه مختلف الحكومات من برامج خاصة فيما تعلق بالتنمية والاهتمام بهذه الشريحة، في حين تتمثل اهم مظاهر عدم المشاركة السياسية فيما يلي[1]:

- غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي؛
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة او من اجل الحصول على الريع الانتخابي؛
- المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من الاهتمام بما يجري في المجتمع السياسي؛
- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية (الأحزاب والجمعيات) أو في المؤسسات الرسمية كبقاء نفس الأشخاص والسياسات؛
- عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي؛
- ضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية؛
- ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين؛
- المقاطعة الانتخابية.

[1]- نوال مغزيلي،" ازمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب"، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد الثاني افريل 2017، ص 251.

المطلب الثاني: استفحال الفساد في الجزائر

في ورقة السياسة الرسمية الصادرة في سنة 1998 بعنوان مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بانه إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص، سواء عن طريق الرشوة او الابتزاز او استغلال النفوذ او المحسوبية او الغش او تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات او عن طريق الاختلاس.[1]

وعادة ما يندرج الفساد ضمن فئتين شاملتين هما: [2]

1. **الفسادين الكبير والصغير**: يمكن ان يحدث الفساد على مستويات مختلفة، تتراوح من الفساد الصغير او الفساد الإداري او البيروقراطي الذي يحدث على ابسط مستويات التعامل بين المواطنين والشركات والموظفين العموميين كما هو الحال في خدمات الرعاية الصحية والتعليم والإدارة العمومية، الى الفساد الكبير الذي يتضمن الرشوة او اختلاس مبالغ مالية كبيرة من قبل شخصيات في اعلى مستويات الهرم الحكومي؛
2. **الفساد السياسي**: وهو الفساد الأكثر خطورة، حيث يتمثل في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ او تعزيز الموقع في السلطة، او لإثراء الذات او كليهما. ويعزى الفساد السياسي الى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات وتخصيص الموارد الأساسية للدولة. ومن بين الاشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، تزوير الانتخابات، القيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، إضافة الى سوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.

إن ظاهرة الفساد في الجزائر أصبحت من الظواهر التي يعيشها المواطن الجزائري يوميا في حياته لدرجة كاد تخرج عن نطاق التحكم، حيث تتناول قنوات الاعلام المختلفة والجرائد اليومية المحلية وحتى الأجنبية منها في بعض الأحيان قضايا فساد بالجملة في الجزائر، فمن الفساد الصغير الذي هو مستشري بصفة كبيرة في الإدارات العمومية، الى الفساد السياسي في اعلى هرم السلطة، ولعل اهم سبب في اتساع فجوة حالة التخلف في الجزائر سببها الفساد بصورة عامة. فمنظمة الشفافية العالمية تعتبره من أكبر التحديات التي تواجه عالنا الحديث، فهو

[1] - UNDP Corruption and Development, Combating Corruption for Poverty Reduction, Achieving Millennium Development Goals and Promoting Sustainable Development.New Yourk, 2008, p 06.
[2] - ibid, p 08

يقوض الحكم الصالح، ويشوه السياسة العامة، ويدفع الى إساءة توزيع الموارد والثروة، ويضر بالقطاع الخاص وتنميته، كما يلحق أكبر الضرر بالفقراء.[1]

وللوقوف على درجة تفشي الفساد في الجزائر يكفي التمعن في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وذلك خلال الفترة 2000 – 2016

جدول رقم 35: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	***السنة***
2.8	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	***قيمة المؤشر***
111	92	99	84	97	97	88	***الترتيب العالمي***
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	***السنة***
34	36	36	36	36	2.9	2.9	***قيمة المؤشر***
108	88	88	88	105	112	105	***الترتيب العالمي***

Source *:* Trancparency International, Corruption Perceptions Index, Reports 2003-2016

- **ملاحظة:** منذ تاريخ نشر اول تقرير حول مؤشر مدركات الفساد الى غاية سنة 2011 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 كدرجة عالية من تفشي الفساد، و10 كدرجة عالية لانعدام الفساد، وابتداء من سنة 2012 تغير هذا المؤشر ليصبح يأخذ القيم من 0 الى 100 لكن بنفس المبدأ.

نلاحظ من الجدول ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي من حيث مستوى انعدام الفساد، فخلال السنوات 2005/2004/2003 كان ترتيب الجزائر 88 ثم 97 ثم 97 على الترتيب في حين ان قيمة مؤشر مدركات الفساد تراوحت بين 2.6 و2.8 وهو دليل على ان الفساد مستشري بقوة في الجزائر وذلك لاقترابه من الحد الأدنى.

سنة 2006 عرفت الجزائر تقدمها في الترتيب لتحتل بذلك أحسن مرتبة على طول الفترة 2016/2003 وهي المرتبة 84 عالميا من بين 163 دولة وقيمة المؤشر 3.1 من 10 غير انه لا يزال يشير الى درجة الفساد الكبيرة

[1]- داوود خير الله، مرجع سابق. ص

التي تعرفها الجزائر خلال هذه الفترة 2006/2003، وما ميز هذه الفترة في الجزائر العديد من فضائح الفساد من الوزن الثقيل والتي تورط فيهه عدد كبير من المسؤولين الحكوميين واهم هذه الفضائح:

- فضيحة انهيار بنك الخليفة والتي حدثت سنة 2003 اين تورط فيها عدد من المسؤولين الحكوميين والوزراء وكبدت الخزينة العمومية ما يفوق 1.7 مليار دولار؛
- فضيحة البنك التجاري والصناعي حيث كبدت المعاملات المشبوهة خزينة الدولة ما يفوق 126 مليون دولار وذلك سنة 2003؛
- فضيحة البنك الوطني الجزائري او ما يعرف عند الجزائريين بفضيحة عاشور عبد الرحمن، الذي اختلس مبلغ قيمته 3200 مليار سنتيم وذلك سنة 2005.
- توالت بعد ذلك قضايا الفساد في الجزائر، خاصة فيما تعلق بالفساد السياسي، اين تورط وزراء ومسؤولين سامين في الحكومة الجزائرية بقضايا تجاوز التحقيق فيها المحاكم الجزائرية، ليتعداها الى المحاكم الأجنبية والدولية. بذلك تواصل احتلال الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر مدركات الفساد في العالم خلال الفترة 2016/2007 حيث تراوح ترتيب الجزائر خلال الفترة 2016/2007 بين 88 و112، الجدول السابق يشير الى ان أدني ترتيب للجزائر في مؤشر مدركات الفساد العالمي كان سنة 2011 اين احتلت الجزائر المرتبة 112 من بين 183 دولة. وقد تزامن مع هذه الفترة قضايا فساد عديدة أهمها:

- **فضيحة الطريق السيار شرق/غرب**: انطلق المشروع نهاية 2006 على ان تكتمل الاشغال بعد أربعة سنوات بتكلفة اجمالية قدرت بـ 6 مليار دولار، غير ان المشروع فاقت 9 سنوات والتهم أكثر من 11 مليار دولار، في حين ان العديد من المقاطع منه لا تستجيب الى المعايير الدولية ولا الى ما هو محدد في دفتر الشروط، حيث تشير التحقيقات ان عدد من المسؤولين الحكوميين خاصة في وزارة الاشغال العمومية متورطين في قضايا رشوة بمبالغ طائلة مقابل منح الصفقة لبعض الشركات الأجنبية.

- **فضيحة سوناطراك**: تعد الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات المعروفة اختصارا بـ"سوناطراك" من أكبر الشركات الجزائرية، وهي شركة حكومية تأسست مباشرة بعد استقلال الجزائر سنة 1962، كما أنها من أبرز المساهمين في الاقتصاد الجزائري. لكن الشركة التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ارتبط اسمها بعدد من الفضائح:

- أولها كان سنة 2010 وتعلق الامر بإبرام الشركة الوطنية صفقات مشبوهة مع أربع شركات اجنبية، تورط في القضية 19 متهما بينهم كبار المسؤولين في الشركة، أبرزهم المدير العام آنذاك وإثنين من أبنائه، وقدر مبلغ الصفقة المشبوهة حوالي 1100 مليار سنتيم، كان المستفيد الأول منها أبناء المدير العام للركة الوطنية.

- ثاني فضيحة فساد ما اصطلح على تسميتها " سوناطراك 2 " والتي تورط فيها وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل وعدد آخر من المتورطين في قضايا فساد مالي، قدرتها السلطات السويسرية بحوالي 200 مليون أورو كرشوة فقط.

قضايا الفساد هذه هي في حقيقة الامر إلا قطرة من كاس، فقضايا الفساد والمتمثلة في الاختلاسات والرشاوي والمحاباة والمحسوبية ...الخ كثيرة وعديدة في الجزائر، فمثل هذه التصرفات وغيرها هي ما فوت على الجزائر فرصة النهوض وتحقيق تنمية شاملة مستديمة.

ففي دراسة قامت بها منظمة الشفافية الدولية بشراكة مع البارومتر الافريقي للفساد وشركاء وطنيون لشبكة البارومتر العربي خلال الفترة بين 2014 و2015 على مجموعة من الدول، من بينها الجزائر وتوصلت الدراسة الى ان: [1]

- 51% من الجزائريين يرون ان الفساد بشتى انواعه قد عرف ارتفاعا بين سنتي 2012 و2013؛
- 45%من الجزائريين يرون ان المسؤولين الحكوميون ومسؤولي الضرائب وهيئات الحكم المحلية هم الأكثر فسادا؛
- 69%من الجزائريين يرون ان الحكومة تفتقد الى الجدية والإرادة في مكافحة الفساد؛

14% من مستخدمي الإدارة العمومية دفعوا رشوة خلال 12 شهرا السابقة للدراسة؛

- 50% من الجزائريين يرون انهم غير قادرين على مجابهة الفساد؛
- 30% لا يقومون بالتبليغ عن مظاهر الفساد خوفا من العواقب الانتقامية.

[1]- منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-42.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

من غير المقبول او المعقول ان تتم عملية التنمية بمعزل عن الجوانب الأمنية، ذلك انه لا يمكن ان تكون هناك نمية حقيقية إذا لم يكن هناك امن حقيقي، هذا الأخير الذي يتعدى مفهومه النظرة التقليدية والمرتبطة فقط بالجانب العسكري فقط، بل يشمل كل الجوانب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى بيئية.

من بين التحديات التي تواجهها الجزائر مع بدية الالفية الثالثة والتي زادت حدتها مؤخرا هو التحدي الأمني. يتحدد الأمن الوطني لأي بلد بالجغرافيا والتاريخ، وبحكم الموقع المركزي للجزائر في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها فضاءين ضخمين، الأول بحري شمالا وهو المتوسط والثاني بري جنوبا والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها الوطني منكشفا على كل الجبهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية.[1]

لذا سنحاول تلخيص اهم التحديات الأمنية للجزائر فيما يلي:

أولا: التوتر الأمني في الحدود الجزائرية/المالية

إن الجيل الرابع من الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، اللاجئون والجريمة المنظمة أربع تهديدات على الأقل تحدد مسار الاستقرار والأمن الجزائري، خاصة لما ترتبط هذه التهديدات مع منطق اللاحدود في منطقة جد حساسة بالنسبة للجزائر، ألا وهي منطقة التماس جزائرية/ ليبية/ مالية/ نيجيرية، وهي الحساسية التي تأخذها من الطابعين المغاربي والساحلي والأوضاع التي تشهدها المنطقتين من جهة، ولكونها منطقة يقطنها الطوارق الذين لا يؤمنون بوجود حدود سياسية لهذه الجماعات ومنطق اللاحدود الذي تحاول فرضه على الدول الأربعة السابقة من جهة أخرى[2].

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، وهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، وانطلاقا من وجوب احترام مبدأ عدم المساس بالحدود وفي ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى موقفين:

- موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقيه في الصحراء الكبرى؛

[1] – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

[2] – فارس لونيس، امن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية–دراسة حالة الطوارق، **مجلة الدراسات البحثية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد 06، افريل 2017 ،ص 85.

- وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية.

بين هذا الموقف وذاك يبقى كل من الموقفين يمثل تهديد لوحدة الدولة وأمنها، خاصة إذا كانت هذه الجماعات مدعمة من طرف قوى خارجية (فرنسا).

تؤكد الأدبيات الأمنية التي تُعني بشؤون الجماعات المتطرفة، أنه في ضوء هشاشة المنظومة الأمنية في مالي بل وانهيارها، سيتصاعد نشاط هذه الجماعات الموجهة ضد الجزائر، وهو ما يعني أن الجزائر ستعاني وتواجه تحديات أمنية مركبة، وفي ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر (تورطوا في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها)، وفي أحيان أخرى أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) الامر الذي فتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت الجزائر تكرس جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد.[1]

ثانيا: انعكاسات الانفلات الأمني في ليبيا على الجزائر

منذ بداية العام 2011 والذي اصطلح على تسميته بعام الربيع العربي تعيش ليبيا حالة من الحرب على أكثر من جبهة، إذ يتصارع المسلحون والساسة على السيطرة على البلاد، والذي أسفر عن قتل الرئيس الليبي في 20 أكتوبر 2011، أضف إلى ذلك دخول عدد من الدول على خط النزاع المسلح والتدخل لإدارة الملف الليبي كل وفق مصلحته الاستراتيجية في هذا البلد، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة.[2]

تمتد الحدود الجزائرية /الليبية على مسافة 982 كلم من الحدود المكشوفة والشاسعة وبفعل الاحداث المتصاعدة في ليبيا أصبح أمن الحدود الجزائرية مع الجارة الشرقية يواجه العديد من المخاطر والمتمثلة في تغذية منابع الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة[3].

[1] – فارس لونيس، مرجع سابق. ص 86

[2]– اوشريف يسرى، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 210.

[3] – نفس المرجع، ص 211.

لعل ابلغ مثال عن حجم التهديد الأمني الذي يواجه الجزائر ما حدث في جانفي 2013 في الجنوب الجزائري بمنطقة عين آمناس قرب الحدود الجزائرية الليبية وتحديدا بالمركب الغازي **تيقنتورين** (40 كلم عن الأراضي الليبية) الذي يعد أكبر مركب للغاز الطبيعي المسال على مستوى الوطن والذي تم إنشاؤه سنة 2006، حيث يتم استغلاله بالشراكة مع كل من **سوناطراك** الجزائرية، **بريتيش بيتروليوم** البريطانية و **ستات اويل** النرويجية، أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة في ليبيا، فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 134 عاملا من عدة جنسيات اجنبية كرهائن فضلا عن احتجاز حوالي 600 جزائري، والذي اسفر عن مقتل 38 رهينة إضافة الى توقف الإنتاج بالمركب بسبب تضرر أجزاء منه جراء عمليات التخريب.

لا يمكن باي حال من الأحوال النظر الى هذا الحادث على انه تهديد أمنى وفقط، فمركب تيقنتورين يعد موردا استراتيجيا بالنسبة لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، حيث يضمن 12 % من صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا خاصة إلى إيطاليا عبر أنبوب النقل الذي يربط البلدين عبر البحر، وذلك بطاقة انتاج يومية تقدر بـ 9 ملايير متر مكعب من الغاز الطبيعي، وبالتالي فتوقف المركب عن الإنتاج يعني تراجع مداخيل الجزائر، وبالتالي تهديد خطير للمورد الرئيسي لمداخيل الجزائر القائم اقتصادها على الريع، فضلا على ان عملية صيانة المركب كلفت الجزائر حوالي 80 مليون دولار.[1]

ثالثا: التوسع في الانفاق العسكري على حساب قطاعات اخرى

تأسيسا لما سبق ونتيجة لتوسط الجزائر أكثر المناطق هشاشة امنية في المنطقة، دفع بها الى تعزيز قدراتها الأمنية وذلك للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية، وبذلك أصبحت الجزائر من بين أكثر دول العالم من حيث الانفاق العسكري، إذ تشير المعلومات الصادرة عن معهد إستوكهولم لأبحاث السلام ان الجزائر تحتل مراتب متقدمة من حيث الانفاق العسكري ليس فقط عربيا او افريقيا بل على المستوى العالمي، ويمكن للجدول التالي ان يوضح لنا تطور حجم النفقات العسكرية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.

[1] – محمد سالم، الجزائر تمسح آثار هجوم تيقنتورين الإرهابي، **مجلة العين الإخبارية**، متوفر على الموقع: https://al-ain.com/article/212136 تاريخ الاطلاع: يوم 2017/03/16 على الساعة 13:12.

جدول رقم 36 تطور حجم النفقات العسكرية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016 مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم النفقات	2.65	2.71	2.65	3.02	3.16	3.24	3.80	4.43
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم النفقات	4.81	5.09	7.29	7.67	8.28	9.54	9.98	10.21

Source : Stockholm International Peace Research Institute, Military Expenditure , SIPRI Military Expenditure Database. 2016.p p 09-48.

الجدول أعلاه يشير الى حجم الاغلفة المالية الضخمة التي تخصصها الجزائر سنويا للإنفاق العسكري حيث ارتفعت النفقات العسكرية من 2.65 مليار دولار سنة 2001 الى أكثر من 10 مليار دولار سنة 2016 يعني ذلك نمو في النفقات العسكرية بنسبة 285%، وهذا ما تشير اليه التقارير الصادرة عن معهد إستوكهولم لأبحاث السلام، وبذلك فالجزائر ضمن قائمة أكثر 15 دولة عبر العالم تعرف ارتفاعا لافتا في مشتريات السلاح، خلال الفترة 2006 – 2015، فعلى الرغم من التراجع افي حجم المداخيل التي تأثرت بانخفاض سعر برميل النفط ابتداء من سنة 2014، إلا ان انفاقها العسكري لم يتأثر بذلك، بل ارتفع ليتجاوز حدود 10.2 مليار دولار سنة 2016 .

لا أحد يمكنه انكار وجود آثار إيجابية عند تعزيز القوة العسكرية والامنية لأي بلد، غير أن التوسع في الانفاق العسكري يخلف وراءه تبعات سلبية كبيرة خاصة إذا كانت الدولة نامية. إن ارتفاع النفقات العسكرية في الجزائر نتيجة التحديات الأمنية التي تواجهها كان على حساب العديد من القطاعات الأخرى وبالتالي تعطيل المسار التنموي بشكل عام، وذلك لعدة اعتبارات منها: [1]

- التوسع في الانفاق العسكري والأمني هو إنفاق على قطاع غير منتج، خاصة في حالة الجزائر؛
- لقد حددت الأمم المتحدة النسبة المقبولة من الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 4% للدول النامية، غير ان الامر في الجزائر تجاوز 6.4% سنة 2016 في حين بلغت نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حوالي 4%لنفس السنة؛

[1] - Stockholm International Peace Research Institute, Military Expenditure , SIPRI Military Expenditure Database

- إن استمرار اتجاه ميزانية الجزائر نحو العسكرة هذا يؤكد على سيطرة البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري على حساب المقاربة التنموية، وذلك لعدم وجود توازن بين الانفاق على الجانب الأمني والجوانب التنموية الأخرى.

المطلب الرابع: التحديات البيئية في الجزائر

يعد موضوع البيئة من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام الدول في الوقت الحاضر، حيث فرض نفسه على جدول الاعمال العالمي وأصبح موضوعا رئيسيا للعلاقات الدولية، وذلك للصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية. وتعود أولى الاهتمامات بهذه العلاقة وبشكل جدي على الصعيد العالمي الى مطلع سبعينيات القرن الماضي تحت راية الأمم المتحدة في مؤتمر استوكهولم سنة 1972، في محاولة ترمي الى تحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من كل الجوانب.[1]

وقد تعززت هذه العلاقة من خلال التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**" المعروف باسم تقرير **برونتلاند** نسبة الى المشرفة على ذلك التقرير رئيسة وزراء النرويج **غرو هارلم برونتلاند**.

وبتاريخ سبتمبر من العام 2000 وهو تاريخ الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في ثمانية اهداف إنمائية والتي اتفقت كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول العام 2015، حيث أولى الهدف السابع منها اهتماما كبيرا للبيئة تحت هدف كفالة الاستدامة البيئية، هذا الأخير الذي كان أساسه كلا من مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 بالبرازيل والذي يعتبر اول مؤتمر عالمي حول التنمية والبيئة تحت عنوان " قمة الأرض"، ثم مؤتمر كيوتو " بروتوكول كيوتو" والذي عقد باليابان سنة 1997، حيث يمثل خطوة تنفيذ لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) .[2]

منذ قمة جوهانسبرغ في عام 2002، كثفت الجزائر أنشطتها في مجال البيئة والتنمية المستدامة، حيث أعطت دورا بارزا للجوانب الاجتماعية والبيئية في هذا المجال باختيار النماذج الاجتماعية. وبذلك تم سن عدة قوانين حول حماية البيئة وتكثيف حملات التوعية البيئية والحفاظ على المياه والغابات وعلى النظم الإيكولوجية الحساسة (الخط الساحلي والسهول والصحراء) والتنمية الريفية وإزالة التلوث الصناعي وحماية التراث الأثري والتاريخي

[1] - Catherine Aubertine. Franck Dominique Vivien. Le Développement Durable, La Documentation Française. France.2006. p 49
[2] - ibid, p 50.

والثقافي، وبالتالي فإن الجزائر لديها ترسانة قانونية كبيرة تهدف إلى حماية البيئة (الماء والهواء والتربة). كما أن لديها العديد من المؤسسات التي تهتم بالبيئة.

غير ان واقع البيئة في الجزائر لا تعكسه جهود الجزائر في كفالة الاستدامة البيئة، من خلال كل الأطر القانونية والمؤسساتية والتي من شانها الحد او على الأقل التقليل من مظاهر التلوث في الجزائر التي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا وعقبة امام تحقيق التنمية، وتتمثل مظاهر هذا التحدي فيما يلي:

1-التصحر

لقد بات التصحر يمثل تهديدا حقيقيا للمجال السهبي الواسع وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، وقد أوضحت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أن حوالي 69% من مساحة السهوب مهددة بالتصحر، ذلك لتأثير عدة عوامل كالجفاف والأنشطة البشرية كالضغط الزراعي أي زراعة التربة بزراعات تفوق قدرتها الإنتاجية، ثم إن هذه المنطقة لا تتحمل أكثر من 4 ملايين رأس من المواشي لكن الاحصائيات تشير ان المنطقة تحتوي على أكثر من 10 ملايين راس من المواشي.[1]

وبهذا يمثل التصحر مشكلة بيئية تهدد ما يقارب ثلاث ملايين يعيشون في المناطق السهبية، وتتجلى مظاهر هذه المشكلة في تدهور الغابات، وبيئة مناطق البادية، انجراف التربة وزحف الرمال، وبالتالي فان الكثير من الأرضي الزراعية أصبحت مهددة وآيلة للزوال بفعل التصحر.

2-تدهور التنوع البيولوجي

تعد الجزائر من البلدان الغنية بالموارد الحيوانية و النباتية الهامة، غير أن هذه الموارد تعرف تدهورا مستمرا، و يرجع ذلك أساسا للنمو الديمغرافي و الضغوط المختلفة على الموارد الطبيعية التي يترتب عنها إتلاف مأوى الحيوانات ، هذا إضافة الى المساهمة البشرية في قطع السلسلة الغذائية والتي تؤدي إلى الانقراض التدريجي لعدد كبير من الأنواع الحيوانية كالفهد و الضبع و أسد الأطلس و المها والغزال ...الخ، وأبلغ مثال على هذا التدهور ما يحدث في الجنوب الجزائري من إبادة جماعية لقطعان الغزال والأروي النادرة و المحمية عالميا بموجب اتفاقيات دولية، تحت مظلة الصيد المنظم من طرف امراء الخليج. والجدول التالي يوضح مختلف التهديدات البيئية في التي تواجهها عديد المناطق الايكولوجية الطبيعية في البلاد.

[1] – الطاهر ابراهيمي، في سبيل مقاربة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر، منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 73.

جدول رقم 37 الأنظمة البيئية الطبيعية في الجزائر واهم عوامل تدهورها

الأنظمة البيئية	اتجاهات التنوع البيولوجي	اهم عوامل التدهور
البحري	تقلص محتمل	طرق الصيد، التلوث الكيميائي، رمي النفايات، تسربات النفط من الناقلات ...الخ
الساحلي	تراجع مخزون الاسماك	المخلفات الصناعية والحضرية، الصيد المفرط، السياحة الفوضوية، الاستخراج العشوائي للرمل ...الخ
الغابات	تراجع	حرائق، غياب التسيير الغابي، الرعي المفرط، الانجراف، الصيد المحظور وغيره ...الخ
المناطق السهبية	تراجع	جفاف، انجراف هوائي ومائي، الرعي الجائر، ظاهرة الملوحة، التصحر ...الخ
المناطق الصحراوية	تراجع	جفاف حاد، انجراف هوائي، الرعي الجائر، تلوث الواحات، الصيد المحظور، مخلفات الشركات البترولية.
المناطق الرطبة	تراجع	ضخ غير مراقب للمياه، التلوث، استغلال مفرط للموارد...الخ
المناطق الجبلية	تراجع	الرعي المفرط، الصيد الجائر، شق الطرق ...الخ

المصدر: رابح حمدي، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2016، ص 297.

3-محدودية المياه العذبة وتلوث الساحل

تبقى مسالة الموارد المائية من بين المسائل التي تشكل انشغالا كبيرا في الجزائر لان 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، ولكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الامطار التي تستقبلها الاحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا، ضف الى ذلك فان الترسب في خزانات السدود على وجه التحديد يعتبر مشكلة بيئية رئيسية حيث يصل ترسب الطمي الى اكثر من 90% في بعض السدود، في الوقت الذي تعتبر تقنيات إزالة تلك الترسبات دون المستوى المطلوب، كما ان الموارد المائية المتاحة بصورة عامة في الجزائر تعاني من التبذير والاستعمال غير العقلاني خاصة في الزراعة.[1]

[1] – المجلس العربي للمياه، التقرير الثاني للوضع المائي في المنطقة العربية، سيدار، الأردن، 2012، ص 88.

4- تلوث الهواء

يبرز التلوث الهوائي في المدن الكبرى كمشكلة خطيرة، حيث تعاني الكثير من المدن الجزائرية على غرار العاصمة تحديدا من التلوث الهوائي المشبع بالغازات والشوائب والمعلقات الهوائية والانبعاثات التي تؤدي الى مستويات تركيز جوية تفوق في الغالب معايير منظمة الصحة العالمية، كما يشكل التوسع الحضري والتصنيع وإنتاج الطاقة المصادر الرئيسية لمشاكل تلوث الغلاف الجوي.[1]

إن من اهم مصادر تلوث الهواء في الجزائر هي عمليات توليد الطاقة ومعامل تكرير البترول والمصانع والانبعاثات الصادرة من مركبات النقل والمواصلات والتي تتجه الى الازدياد المطرد، وتعتبر انبعاثات الغازات العادمة من المركبات أكثر مصادر التلوث الهوائي شيوعا في الجزائر حيث تشكل 90% من انبعاثات اول أوكسيد الكربون لأسباب تتعلق بالصيان السيئة وقدم العربات واستخدام الوقود ذو النوعية الرديئة إضافة الى الإدارة غير الرشيدة لأنظمة المرور والطرقات.

[1] -مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، الوضع البيئي في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2003، ص 116.

خلاصة:

لقد سعت الجزائر ومنذ فجر الاستقلال الى محاولة النهوض بالتنمية وتحسين الظروف المعيشية المزرية كنتيجة للاستدمار، الذي خلف وراءه العديد من المشاكل، هذه المحاولة بنيت على اختيار أيديولوجية اشتراكية والتي لم يكن اختيارها اقتصاديا بحت، بل كان على خلفيات سياسية، حيث اعتمد الجزائر على تطوير الصناعات الثقيلة في محاولة لدفع كل القطاعات التابعة ومنها تحقيقي التنمية، غير ان التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي أدى بهذه المحاولة الى الفشل. لتتخلى الجزائر عن الأيديولوجية السابقة وتتبنى نظام اقتصاد السوق، وهو الاختيار الوحيد امامها تلك الفترة.

مع بداية الالفية الثالثة واجهت الجزائر تحديات كبيرة، ورثتها عن الفترة السابقة، وكمحاولة تنموية ثانية قامت الجزائر بإطلاق عدد من البرامج التنموية مستغلة بذلك الارتفاع الكبير والقياسي لأسعار النفط، غير ان الانفاق الحكومي الكبير المتمثل في إطلاق العديد من البرامج، والذي افتقد الى الرشادة في الانفاق فوت على الجزائر استغلال تلك الفوائض المالية الاستغلال الأمثل، خاصة وان التركيز لم يتمحور حول تنمية المورد البشري الذي اضحى عصب التنمية في المفهوم الحديث. وما زاد من تشويه هذه المحاولة التنموية استفحال كل مظاهر الفساد، لتدخل الجزائر من جديد نفق تحديات تنموية من نوع مستعصي تراكم على المشاكل السابقة كالفقر، البطالة، الامية، ارتهان الاقتصاد الوطني لسعر البترول ...الخ.

الخـاتمـة

الخـــاتمة

لقد عرفت التنمية ثورة حقيقية من حيث المفهوم، إذ لم تعد تقتصر على الجوانب المادية والمتمثلة في عدد من المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على مدى تقدم الدولة او تخلفها، بل تجاوز هذا المفهوم تلك النظرة الضيقة الى مؤشرات أخرى، شملت كل الجوانب المحيطة بالإنسان اقتصادية، اجتماعية، سياسية، امنية ...الخ، وبذلك أصبح محور التنمية يتركز حول الانسان، فالتنمية الحقيقية هي تنمية الانسان، ومن اجل الانسان. فلا بد ان تكون مشاركته فيها أساسية، وتأخذ هذه المشاركة أشكالا كثيرة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية...الخ فرأس المال البشري أصبح يساهم بنسبة كبيرة في أداء النمو، أما الباقي فيساهم به رأس المال المادي، لذلك قد تكون نفقات التعليم والصحة كبيرة، إلا أن تكلفة الجهل والحرمان بكل صورها لا حدود لها.

بدأت الدول العربية أولى محاولات التنمية منذ نيلها الاستقلال السياسي، في محاولة منها النهوض بالوضع المتردي الذي ورثته عن الاستدمار، والذي مس كل الجوانب، وفعلا استطاعت العديد من الدول العربية تذليل تلك العقبات وحققت العديد من الإنجازات التي ساهمت في تحسين ظروف المعيشة للمواطن العربي، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي. غير أن الوتيرة المتسارعة لمفهوم التنمية، وقصور نظرة الدول العربية لهذا المصطلح، جعل الدول العربية تتخلف عن مواكبة الدول المتقدمة، الامر الذي وضعها أمام تحديات جديدة أفرزتها التطورات والأحداث العالمية، خاصة مع بداية الالفية الثالثة.

لا أحد يمكنه إنكار حجم الإنجازات والتطور الذي عرفته الدول العربية مقارنة بالقرن الماضي، خاصة النفطية منها، حيث استغلت بعض الدول النفطية تلك الطفرة النفطية في تحسين المؤشرات الاقتصادية للتنمية، إذ توسع الانفاق العمومي في تلك الدول إلى مستويات قياسية ربما لم تعرفها حتى الدول المتقدمة، الامر الذي انعكس إيجابا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن غياب نظرة استشرافية للتطورات المتسارعة، وضعف الاستثمار في رأس المال البشري، إضافة الى التدخلات الأجنبية في الشأن العربي، وضعف العمل الإنمائي العربي المشترك، وضع الدول العربية في موقف لا تحسد عليه، إذ أن جزء كبير من شعوب الدول العربية لا تزال تعاني من غياب حياة كريمة.

إن غياب الإرادة السياسية المشتركة للنهوض بالوضع المتردي الذي تعيشه الدول العربية في مجال التنمية، إضافة الى النظرة القطرية للدول العربية خاصة النفطية منها، فوت على المنطقة فرص إنمائية كبيرة، تؤهلها لاحتلال مراكز متقدمة في مجال التنمية، وبالتالي تمتع شعوب المنطقة بحياة كريمة لا تقتصر على الجانب المادي.

كغيرها من الدول العربية، سعت الجزائر ومنذ فجر الاستقلال الى تبني نموذج للتنمية، كان يعتقد انه السبيل الوحيد لأحداث القطيعة مع الظروف المزرية لـ 132 سنة من الاستدمار، غير ان سوء استغلال الإمكانيات

المادية، وضعف الاستثمار في راس المال البشري أجهض تجربة التنمية، التي كانت مبنية على أسس أيديولوجية اشتراكية.

مع منتصف عقد ثمانينيات القرن الماضي، دفعت الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجزائر الى حافة الانهيار، وذلك ما ترجمه الشعب بالخروج الى الشارع في 05 أكتوبر 1988 كتعبير عن الوضع المتردي، وكمحاولة من اجل التدارك عملت السلطة وصانعي القرار على تغيير الأيديولوجية، وإيمانا منهم أن الخلل في التوجه السابق، تم تبني الاختيار الليبيرالي المناقض تماما للتوجه الاشتراكي، لعله يأتي بنتيجة مُرضية غير أن التطورات المتسارعة التي شهدتها الجزائر بدء بإلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 أدخلها في دوامة العنف المسلح، وما زاد من تدهور الوضع التنموي التراجع الكبير لأسعار النفط، ومنه إيرادات الجزائر.

لقد أفرزت تلك الظروف عددا من التحديات أمام عملية التنمية في الجزائر ، الوضع الذي حتم عليها فتح العديد من الجبهات بهدف التخفيف من وطأتها على الأقل، فباشرت بإطلاق عدد من البرامج والمخططات التنموية، بدء ببرنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 ، وما ساعد الجزائر في تفعيل تلك البرامج هو المستوى الكبير والقياسي الذي عرفته إيرادات المحروقات، الامر الذي ساعدها في تحقيق العديد من الإنجازات في مجال التنمية تركزت أساسا حول الجانب الاجتماعي الذي كان يعرف تدهورا كبيرا قبل بداية الالفية الثالثة، إضافة الى مشاريع البنية التحتية.

إن المحاولة التنموية الثانية للجزائر، والتي قامت أساسا حول التوسع في الإنفاق الحكومي، حققت العديد من الإنجازات، كالتخفيض من معدلات الفقر، الامية، البطالة، تطوير البنية التحتية ...الخ، غير أن النتائج المحققة خلال هذه الفترة كانت اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها دون تطلعات الموطنين، حيث لا يزال الفقر مستشري بين شرائح كبيرة في المجتمع، إتساع الفوارق بين طبقات المجتمع، تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه ...الخ. وبذلك يمكن القول أن الجزائر من خلال هذه المحاولة التنموية استطاعت تحقيق عدد من الأهداف، غير أنها افرزت في المقابل مجموعة من المشكلات التي ما فتئت تتفاقم.

اختبار الفرضيات:

- يمكن القول أن الدول العربية تواجه عدد محدود من التحديات المشتركة، لكن على الرغم من القواسم المشتركة التي تجمعها، إلا أنها تواجه عددا كبيرا من التحديات المختلفة وغير المتجانسة، وذلك بحكم طبيعة الاختلافات الهيكلية لاقتصادات الدول العربية؛
- على الرغم من العائدات النفطية والفوائض المعتبرة التي حققتها الدول العربية مع بداية الالفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية، غير انها لم تستطع استغلال تلك الفوائض لتحقيق تنمية إنسانية مستديمة؛
- على عكس بعض الدول العربية النفطية التي استطاعت تنويع اقتصاداتها والاستفادة من الفوائض المالية في مجال التنمية خاصة الجانب الاجتماعي منها، لا تزال الجزائر تعاني من العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية ...الخ والتي كان من الممكن تجاوزها لو أُحسن التصرف في عائدات النفط بصورة أكثر عقلانية؛
- يمكن القول أن الجزائر لم تستطع أن تلحق بركب الدول التي حققت تنمية إنسانية مستديمة، تشمل كل جوانب، في الوقت نفسه ليست من الدول التي فشلت فشلا ذريعا في تحقيق التنمية، بحكم الإنجازات والاهداف المحققة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- لا تزال الدول العربية تواجه العديد من المعوقات على اختلاف أنواعها، ويبدو انها لم تستفد من تجارب بعض الدول النامية، والتي كانت في مدة غير بعيدة تصنف اقل من الدول العربية من حيث الأداء الاقتصادي، ولا تمتلك من المقومات ما تمتلكه الدول العربية، لكنها استطاعت الخروج من مستنقع التخلف لتصنف ضمن قائمة الدول الصاعدة ومثال عن هذه الدول تركيا؛
- إن التنمية ليست سلعة يمكن استيرادها من الغرب، وإنما هي عملية حضارية تتطلب تكاتف كل الجهود، وتبنى على أساس مقومات الامة، وبالتالي فان النماذج المستوردة من الغرب لا يمكن التنبا بنجاحها في الدول العربية إلا إذا تم تكييفها مع قيمنا الحضارية؛

- إن المأزق الحقيقي للتنمية والوضع المستعصي في الجزائر هو نتيجة قصور تعاملنا مع التنمية كعملية مبنية على رؤية فكرية واضحة واهداف محددة، بل تحولت التنمية كأداة لإضفاء شرعية النظام السياسي، وأجندة لشراء السلم الاجتماعي؛

الاقتراحات:

من خلال تتبع هذه الدراسة التحليلية والتي تطرقت الى موضوع التحديات التنموية في الدول العربية للألفية الثالثة بالإشارة الى حالة الجزائر، نرى انه يمكن الخروج ببعض المقترحات تتمثل فيما يلي:

- تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وذلك من خلال تعزيز التجارة العربية والاستثمارات العربية البينيين؛
- وضع نموذج انمائي عربي مشترك يلائم المقومات الحضارية العربية، ويشكل سد امام مد الأفكار الغربية؛
- إشراك الشعوب العربية في وضع خطط التنمية؛
- الاهتمام أكثر بجودة التعليم في الدول العربية، التي لا تزال تهتم بالكم على حساب الكيف؛
- تغليب مصلحة الامة العربية على المصالح القطرية الضيقة؛
- تركيز جهود التنمية في الجزائر على راس المالي البشري؛
- وضع استراتيجية للتنمية الإنسانية المستديمة محددة المعالم في الجزائر، لا تخضع الى اجندات الاستحقاقات الانتخابية.

آفاق الدراسة:

من خلال مسار دراستنا الحالية والتي تناولت مختلف التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر والدول العربية يمكن لنا أن نورد بعض الاقتراحات وآفاق الدراسة التي يراها الباحث جديرة بالاهتمام لما لها من أثر على المجال الاقتصادي والتنموي وهي:

- تعزيز العمل الإنمائي العربي المشترك لمواجهة معوقات التنمية في الدول العربية.
- تصورات لنموذج تنموي عربي نابع من المقومات الحضارية للدول العربية.
- فتح المجال لمناقشة مواضيع متعلقة بالتنمية بصفة شاملة في اطارها الاجتماعي والاقتصادي المستديم، ولا بد من التركيز البحثي في هذا الموضوع المتغير.

قائمة المراجع

أولا – المصادر

- القران الكريم

ثانيا –القواميس والموسوعات

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1986.
2. محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

ثالثا –المراجع باللغة العربية

أ –الكتب

1. أحمد عراف العساف ، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان–الأردن، ط1، 20110.
2. إسماعيل محمد صادق ، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة الأولى، 2012
3. بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، سلسلة صناعة الفذ، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017.
4. بلقاسم حسن محمد بهلولي ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999.
5. بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012
6. تركي رابح عمامرة ، مشكلة الامية في الجزائر، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 1981
7. جمعة حجازي ، الامية في الوطن العربي تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2008
8. حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.
9. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصاديا. سياسيا. اداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
10. حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربي، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، 2005.
11. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

12. رضا عبد السلام ، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005.
13. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2001.
14. سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من اجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012.
15. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
16. سناء الخولي ، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
17. الشعيبي عزمي ، الفساد السياسي في العالم العربي، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2014.
18. صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2006.
19. الطاهر سعود ، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2006
20. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
21. عبد العزيز قاسم حرب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، 2011.
22. عبد الفتاح الرشدان ، العمل الإنمائي العربي المشترك وسبل تدعيمه، دار المنير للنشر والتوزيع، الرياض، ط 2، 2003.
23. عبد الفتاح الرشدان، العمل الإنمائي العربي المشترك وسبل تدعيمه، دار المنير للنشر والتوزيع، الرياض، ط 2، 2003.
24. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
25. عدنان داود لعذاري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
26. فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي _حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
27. مالكوم جبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

28. مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
29. محمد خميس زوكة ، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
30. محمد عامر طارق عبد الرؤوف ، إيهاب عيسى المصري، البطالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
31. محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
32. محمد موسى حربي عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، عمان –الأردن، ط1، 2014
33. محمود شيماء محي الدين ، تداول السلطة و الاستقرار السياسي في افريقيا، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015.
34. محي الدين عمرو ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
35. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، ط1 ، الأردن ، 2007
36. المدني توفيق ، سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2011
37. مصيطفى بشير ، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، سلسلة صناعة الغد، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.
38. مطاوع محمد ، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
39. مهندس عاطف هلال، الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر 2001
40. موسشيت دوجلاس ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية، القاهرة–مصر، ط 1، 2000.
41. نبيل علي دريس ، الديمقراطية التشاركية – مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001
42. نوري إسراء علاء الدين ، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2007.
43. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009
44. نوفل أحمد سعيد ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، الطبعة الثانية، 2010.

45. هلال علي الدين ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
46. هلال علي الدين ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
47. هني احمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 1993.
48. الهواري محمد ، القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر، 2008.
49. الهيتي صبري فارس ، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط 1، 2013.
50. وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
51. يعقوب أبو يوسف ، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

ب. المجلات و الدوريات

1. الباروني إلياس أبو بكر ، لقمان طيب محمود، الإرهاب تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، جامعة ملايا، ماليزيا، المجلد 3، العدد2، 2017.
2. بلخير آسية ، الوطن العربي ومواجهة الفقر، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 439، سبتمبر، 2015.
3. بن حميدة هشام ، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن الغذائي، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 75، 2016.
4. بولكعيبات ادريس ، تجربة الجزائر في التنمية. قراءة في الانتقال من نموذج الى نموذج مضاد، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري . قسنطينة. الجزائر. العدد 17. جوان 2017.
5. جنان احمد، سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 24، ديسمبر 2014.
6. حاجي فاتح ، الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق، **مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، المجلد 15، العدد رقم 26، 2018.
7. حداد مناور فريح ، نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 21، العدد الأول، 2005.

8. حسين عبد القادر ، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية – الواقع والمأمول، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 11، 2017،

9. خلدون عدرة، المشروع الصهيوني-الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم السياسية**، جامعة دمشق، المجلد 31، العدد الأول، 2015

10. خليل، عبد القادر رميدي عبد الوهاب ، سليمان بوفاسة، انعكاسات برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على الحد من الفقر في الجزائر للفترة 2001-2009 ، **مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع**، العدد رقم 24، أكتوبر 2013

11. خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، **مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية**، المجلد رقم 01، العدد رقم04، 2012.

12. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة **أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010

13. السبتي لطيفة احمد ، طالب عوض وراد، عدم المساواة في التعليم بين الجنسين واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، الأردن، المجلد 04، العدد 02، 2017.

14. سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، "واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد رقم 06، جوان 2017.

15. عروس الزبير، المجتمع المدني: الأداة، الراي والفقراء الجدد، ، **مجلة مركز البحوث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية، الجزائر**، العدد 53، الثلاثي الثالث، 2000،

16. عيسى محمود ضياء الدين ، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، **مجلة آفاق عربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، مصر، العدد الأول، مارس، 2017

17. غراب رزيقة ، إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، **مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 13، 2015.

18. لحيلح الطيب، محمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولة القياس، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.

19. لعفيفي فتحي ، فراغ السلطة في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم 317 جويلية، 2005

20. مصيطفى عبد اللطيف و بن سانية عبد الرحمان ، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و الاقتصاد الإسلامي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي – غرداية، الجزائر، العدد 12، 2011.

21. المعهد العربي للتخطيط، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، **مجلة جسر التنمية**، الكويت، العدد 121، 2015.

22. مغزيلي نوال، ازمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف المعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد الثاني افريل 2017.

23. مولاي حاج مراد ، واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، 2016

24. وقرة إسماعيل ، الاستقرار السياسي واثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة ، الجزائر، العدد 08، الجزء 01، جوان 2017.

ج. الرسائل و الاطروحات

1. – بوخاري عبد الحميد،" الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2010/2009.
2. بلحناشي زليخة ، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.
3. بلخير آسية ، "الوطن العربي ومواجهة الفقر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 439، سبتمبر، 2015
4. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر تونس المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
5. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

6. الدرمكي علي بن سلمان بن سعيد ، التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، سلطنة عمان، 2012
7. دغجوقة محمد حميد ، ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
8. زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
9. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية-حالة الجزائر، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012،
10. سلاطني هاجر، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014
11. علام عثمان، تحويل التنمية في الدول الإسلامية-حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013.
12. عميرات عبد الحكيم، التنمية ومشروع التغريب قراءة تحليلية سوسيولوجية لبعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.
13. الفايز مها حابس، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي، السودان نموذجا-أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
14. فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية في المجتمعات النامية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والديموغرافيا، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة،2005/2004.
15. كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان،2013.
16. نعمون وهاب، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2016

17. نويصر بالقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011

18. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

د. الملتقيات و الندوات

1. – جبار سعاد، ماحي سعاد، الطاقة في الجزائر، موارد وإمكانيات مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.

2. – عبد الله الشواورة، أهمية كفاءة النقل والخدمات اللوجيستية في تعظيم التجارة العربية البينية، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الثاني.

3. – ماجد عبد الله المنيف، منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك، مداخلة مقدمة الى ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2010.

4. بشير خليفة الزعبي، خالد محمد السواعي، عيد علي الزيود، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الأول.

5. طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة، إشكالية قياس وتقسيم ظاهرة الفقر في الدول العربية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014.

6. عامر باكير، طالب عوض، تطور التجارة العربية البينية، مداخلة مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 22/20 سبتمبر 2004، الجزء الأول.

7. العبادي عبد السلام داود ، ندوة التنمية من المنظور الاسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الجزء الثاني.

8. عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر ،2008.
9. فالي نبيلة ، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.
10. فريحة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الأمن الغذائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 15/14 ديسمبر 2014.
11. فويري ابراهيم ، خصائص وقسمات الرسالة الإعلامية والإسلامية وطرق مواجهة التحديات، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للإعلام الإسلامي، جاكرتا، إندونيسيا، ديسمبر 2013
12. لطفي عادل ، تأثير قضايا النوع الاجتماعي على تنمية قدرات ومهارات المرأة العربية، ورقة مقدمة في الندوة القومية حول واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب، منظمة العمل العربية، 2015
13. المنيف ماجد عبد الله ، منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك، مداخلة مقدمة الى ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2010.

هـ. التقارير الرسمية:

1. – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
2. – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016 – 2000.
3. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي، السودان ،2016 خير الله داوود، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ماي 2014 .
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015/2005
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.2000
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.2001

7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003
9. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2004
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006
12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2007
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010
16. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011
17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012
18. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2013
19. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014
20. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015
21. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016
22. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017.
23. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل،2017، ص5، منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، بارومتر الفساد العالمي، برلين، المانيا، 2016.
24. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-أوبيك، التقرير الإحصائي السنوي، 2016.
25. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الامية في الوطن العربي، الجمهورية التونسية، 2017.
26. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المرصد العربي للتعليم، معطيات عامة حول التعليم في الوطن العربي، تونس 2017.
27. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016.
28. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2007.
29. منظمة العمل العربية، التقرير الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مصر، 2015.
30. منظمة العمل العربية، التقرير الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مصر، 2015

31. منظمة العمل العربية، واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب المهني، ندوة علمية من إعداد عادل لطفي، مصر، 2015.

32. منظمة العمل العربية، واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب المهني، ندوة علمية من إعداد عادل لطفي، مصر، 2015.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les Ouvrages

1. Amartya Sen Development As Freedom, Anchor Group, New York. USA .2011.
2. Barbara Ingham, Economics And Development, Mcgraw Hill Book, New York, USA,4th Edition,2013.
3. Bernard Schwengler, Problèmes Economiques Contemporains, De Boeck Supérieur, Paris, 2017,
4. Doron Acemoglu ,Introduction To Modern Economic Growth , Department Of Economics, Massachusetts Institute Of Technology .USA. 1edition.2007.
5. E.Wayne Nafziger ,Economic Development ,Cambridge University Press ,United Kingdom ; 4th Edition .2006
6. Geneviève Ferone , Dominique Deleas Etoube ,Ce Que Développement Durable Veut Dire, Edition D'organisation ,Paris ;France ,2em Edition, 2005.
7. Ghazi Omar Tadmouri,The Arab World, For Arab Genomic Studies. United Arab Emirates 2008
8. Jean Francois Troin, Jean Bisson, Et Autre, Le Grand Maghreb, Armand Colin, Paris, 2006.
9. Jean Françoise La Marandais, Martine Peyrard Moulard, Chômage: La Courbe Qui Ne Voulait Pas S'inverser, L'Harmattan, L'Ecole-Polytechnique, Paris, 2016.
10. Joseph S.Tulchi,Democratic Governance And Social Inequality,Lynne Rienner Publishers, USA,2006.
11. Termod Hermansen, Development Poles And Development Centres In National And Regional Development, United Nations Research Institute For Social Development, Geneva, 1986
12. Stephen P Jenkins, Lars Osberg.The Measurement Of Income Inequality, Economic Inequality And Poverty, International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe,1999.

13.Victor Essimble, Armes Légères Et Groupes Armés En Afrique Subsaharienne, L'Harmattan, L'Ecole-Polytechnique, Paris, 2013.
14. W.W. Rostow, The Stages Of Economic Growth,A Non-Communist Manifesto, Cambridge University Press, USA, 1991, Chapter 2,The Five Stages Of Growth

B. Les Thèse

- *Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, Thèse de Doctorat en Science Economiques, Université Paris 1, Panatheon Sorbonne, France, 2013*

C. les Rapports officiels

1. Boudia Sidi Mohamed, L'étude Du Gisement Eolien En Algérie, Centre De Développement Des Energies Renouvelables, Bulletin Des Energies Renouvelables N43, 2017.
2. Centre De Développement Des Energies Renouvelable, La Principale Caractéristique Des Energies Renouvelable En Algérie, 2017
3. Chems Eddine Chitor, Lamia Bensari, Sarah Khirani, L'hydrogène Comme Secteur Energétique, Perspectives Energétique A L'Horizon Les 2020 dans Un Contexte Déglobulisation Planétaire ? 5éme Journée De L'énergie, Ecole National Polytechnique, 16 Avril 2011.
4. d'Energie, Energie Solaire, Agence National de Développement de l'Investissement,2015.
5. Edward Aloysius, Poverty and income distribution in Arab World , Wiley-Blackwell, Université du Michigan, 2009.
6. ESCWA, Demographic Profile Of The Arab Region Realizing The Demographic Dividend, UN, Bierut, 2016
7. Food And Agriculture Organization Of The United Nations. Strategic Works Of FAO
8. Institute For Economics And Peace, Measuring And Understanding The Impoct Of Terrorism, Global Terrorism Index, 2016, Sydney.
9. International Gas Union, World LNG Repot.2017 Barcelona. Spain.
10. International Labor Organization.Report World Employment, Social Outlook. Geneva
11. International Lobor Organization, Global Employment Trends, Geneva, 2015
12. Niranjan Sarangi, Economic Growth, Employment And Poverty In Developing Economies, ESCWA. UN. 2015.

13. OECD, .The Contribution Of Services To Development And The Role Of Trade Liberalisation And Regulation,UK,27March.2008
14. Office National Des Statistique. L'armature Urbaine RGPH 2011, Résultats Issus De L'exploitation Exhaustive,
15. OPEC .Annual Statistical Bulletin.Vienna.2017UNDP Corruption And Development, Combating Corruption For Poverty Reduction, Achieving Millennium Development Goals And Promoting Sustainable Development.New Yourk, 2008,
16. Trancparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, 2016
17. United Nation. The Millennium Development Goal Report.2012.

خامسا: المواقع الاليكترونية:

1. -إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربي-إنجليزي، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، ص79، متوفر على الموقع:
https://www.boulrmkahel.yolasite.com/resources/20%المصطلحات/السياسية20%
2. http://www.ektebsa7.com/1933-2/arabworld-map
3. إبراهيم غرايبة، العمل العربي الإقليمي. الحوافز والمعوقات، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الانترنت: متوفر على الموقع :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b09acf77-f3e3-491e-9c22-a1b8530ac697
4. *إبراهيم غرايبة،" العمل العربي الإقليمي. الحوافز والمعوقات"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الانترنت: متوفر على الموقع:*
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b09acf77-f3e3-491e-9c22-a1b8530ac697
5. أحمد صلاح النجار، مخططات التقسيم، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 32، متوفر على الموقع :
http://www.alkashif.org/html/centre/32/06.pdf.
6. بخاري عبلة عبد الحميد ، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، محاضرات في الاقتصاد الإقليمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، ص44، متوفر على الموقع:
http://www.kou.edu.sa/files/0002132/subjects/ed2.pdf

7. بيانات وزارة المالية متوفر على الموقع
http://www.mf.gov.dz/rubriques/9/Publications
8. داوود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ماي 2014 متوفر على الموقع :
https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2014/0
9. سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 18.مقالة منشورة على شبكة الأنترنت على الموقع :
http://www.iepdia.com/arab/iopcontent/uploads/2013/09
10. سهام أمسفرو، مفاهيم ملتبسة الحضارة والنهضة والمدنية، مقال منشور في شبكة الأنترنت تاريخ التصفح:2015/08/10 على الساعة 15.27 على الموقع الإلكتروني
http://www.feker.net/ar/2012/07/29-11503.
11. الصكوك الدولية لحقوق الانسان، الأمم المتحدة، ص 56، تاريخ الاطلاع: 2016/04/12 متوفرة على الموقع: *https://www2.ohchr.org/english/bodies/icm-mc/docs/8th/HRI.GEN.1.Rev9_ar.doc*
12. فويري ابراهيم ، خصائص وقسمات الرسالة الإعلامية والإسلامية وطرق مواجهة التحديات، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للإعلام الإسلامي، جاكرتا، إندونيسيا، ديسمبر 2013.
13. - - https://www.start.umd.edu/gtd/about
14. - https://economicsandpeace.org/abou
15. - https://librory.duke.edu/data/about
16. - The world Bank, The Global Economy.com,2016 Available at : https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stabilit
17. http://marsad.alecso.org
18. http://www.bostan.egyscholars.com/socialstudies5.content_enricinform-waterresimport.htm.
19. http://www.dsps.unibo.it/it/dipartimento/letture-ix-summer-school-cispea-2013/the-five-stages-of-growth-a-summary-di-w.-w.-rostow
20. https://data.worldbank.org/indicator/ The World Bank,World Development Indicators.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: تطور عدد سكان الدول العربية 2000 – 2016 *ألف نسمة*

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	4,85	5,75	6,69	6,99	7,42	8,11	8,8	9,95	10,52
الامارات	2,99	4,1	8,2	8,361	8,442	8,53	8,625	8,718	8,81
البحرين	0,63	0,889	1,229	1,195	1,209	1,25	1,315	1,358	1,404
تونس	9,55	10,29	10,566	10,674	10,78	10,9	11,01	11,154	11,299
الجزائر	30,41	32,9	35,978	36,717	37,5	38,3	39,11	39,963	40,6
جيبوتي	0,68	0,778	842	865	889	914	939	965	992
السعودية	20,47	23,32	27,41	28,173	28,9	29,6	30,34	31,062	31,787
السودان	31,08	35,39	41,709	43,048	35,06	36,2	37,29	38,449	39,645
سورية	16,32	18,26	20,619	21,124	21,38	21,8	22,17	22,568	22,978
الصومال	9,59	10,082	10,594	10,699	10,81	10,9	11,02	11,13	11,24
العراق	24,08	27,963	32,49	33,339	34,2	35,1	36	36,936	37,896
عمان	2,4	2,509	2,773	3,295	3,623	3,86	3,993	4,159	4,414
قطر	0,614	1,715	1,715	1,733	1,833	2	2,216	2,438	2,613
القمر	0,552	692	692	708	725	742	760	779	798
الكويت	2,17	3,582	3,582	3,697	3,823	3,97	4,091	4,239	4,411
لبنان	3,73	3,772	3,772	3,776	3,78	3,78	3,788	3,793	3,798
ليبيا	5,6	7,774	7,774	8,026	8,286	8,55	8,83	9,115	9,41
مصر	63,97	78,685	78,685	80,53	82,31	84,6	86,81	88,958	91,155
المغرب	28,28	32,182	32,182	32,579	32,98	33,4	33,77	34,125	34,487
موريتانيا	2,64	3,362	3,362	3,443	3,527	3,61	3,7	3,79	3,882
اليمن	17,46	23,154	23,154	23,833	24,53	25,2	25,96	26,698	27,46

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2000–2016

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	8,5	12,6	26,5	28,9	31,0	33,6	35,9	37,6	38,7
الامارات	104,3	180,6	286,2	348,5	373,4	388,6	402,0	370,3	365,9
البحرين	8,0	13,5	25,7	28,8	30,7	32,5	33,4	31,1	31,9
تونس	21,5	32,3	44,0	45,8	45,0	46,2	47,5	43,1	42,1
الجزائر	54,8	103,1	161,2	200,2	209,0	209,7	214,0	165,2	156,1
جيبوتي	556,0	709,0	1,1	1,2	1,4	46,2	1,6	1,7	1,8
السعودية	189,5	328,2	528,2	671,2	735,0	746,6	756,4	654,3	646,4
السودان	13,4	35,2	79,8	68,2	62,3	64,0	78,3	97,0	116,1
العراق	21,0	36,2	117,1	157,4	185,9	207,1	192,8	154,0	158,1
عمان	19,5	31,1	58,6	67,9	76,6	78,7	81,0	69,8	66,3
قطر	17,8	44,5	125,1	167,8	186,8	198,7	206,2	164,6	152,5
القمر	202,0	387,0	528,0	548,0	571,0	619,0	660,0	686,0	708,0
الكويت	37,7	80,8	115,3	154,1	173,9	173,7	164,2	114,5	110,9
لبنان	17,3	21,5	38,4	40,1	43,8	46,0	47,8	49,4	50,7
ليبيا	34,6	47,6	68,8	32,1	79,8	51,9	27,3	20,7	17,4
مصر	99,6	89,5	218,4	235,9	279,3	288,5	305,6	332,7	268,1
المغرب	38,5	62,3	93,1	101,4	98,2	106,7	110,1	101,2	103,6
موريتانيا	1,1	1,9	4,3	5,2	5,3	5,6	5,3	4,8	4,7
اليمن	10,9	19,1	30,9	31,1	34,7	34,7	34,0	24,0	15,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 3 الدين الخارجي العام القائم في ذمة الدول العربية **الوحدة مليار دولار**

	2012	2013	2014	2015	*2016
الدول العربية المقترضة	**181,261.7**	**200,731.5**	**200,762.1**	**207,122.2**	**232,334.0**
الأ ر د ن	6,947.1	10,189.5	11,310.0	13,226.1	14,505.6
تونـــــس	24,609.0	26,184.0	29,044.0	28,349.0	29,204.0
الجزائـــــر	3,676.0	3,397.0	3,735.0	2,046.0	3,849.0
جـيبوتـي	729.0	705.3	885.1	1,217.0	1,621.0
الســـودان	42,047.0	44,379.0	43,660.0	43,884.0	45,395.8
سوريـــة	...	...	...	...	...
الصومـــال	...	...	...	...	...
عمـــان	3,538.4	3,865.0	3,926.2	3,298.5	4,020.0
القمـــر	251.2	100.0	120.4	132.7	140.0
لبنـــان	24,131.0	25,842.0	25,331.0	26,775.0	27,795.0
مصـــر	38,823.7	45,752.2	41,324.1	47,792.3	67,322.6
المغـــرب	25,222.0	28,801.0	30,752.0	30,385.0	30,940.0
موريتانيـا	4,047.5	4,270.4	3,406.1	3,132.1	2,300.0
اليمـــن	7,239.8	7,246.1	7,268.2	6,884.5	5,241.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 4نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي **الوحدة نسبة مئوية**

	2012	2013	2014	2015	*2016
الدول العربية المقترضة	**20.5**	**21.9**	**20.9**	**22.4**	**26.8**
الأ ر د ن	22.4	30.3	31.5	35.2	37.5
تونـــــس	54.6	56.6	61.1	65.7	69.4
الجزائـــــر	1.8	1.6	1.7	1.2	2.4
جـــيبوتـــي	53.9	48.5	55.7	71.7	88.8
الســـــودان	67.4	69.3	55.7	45.2	39.4
سوريـــــة	...	...	...	...	...
الصومـــــال	...	...	...	...	...
عمـــــان	4.6	4.9	4.8	4.7	6.1
القمـــــر	44.0	16.2	18.2	19.4	19.8
لبنـــــان	55.0	56.2	53.0	54.2	54.8
مصـــــر	13.9	15.9	13.5	14.4	25.1
المغـــــرب	25.7	27.0	28.0	30.2	29.9
موريتانيـــا	76.9	75.7	63.4	65.3	48.8
اليمـــــن	22.6	20.9	21.4	28.6	34.5

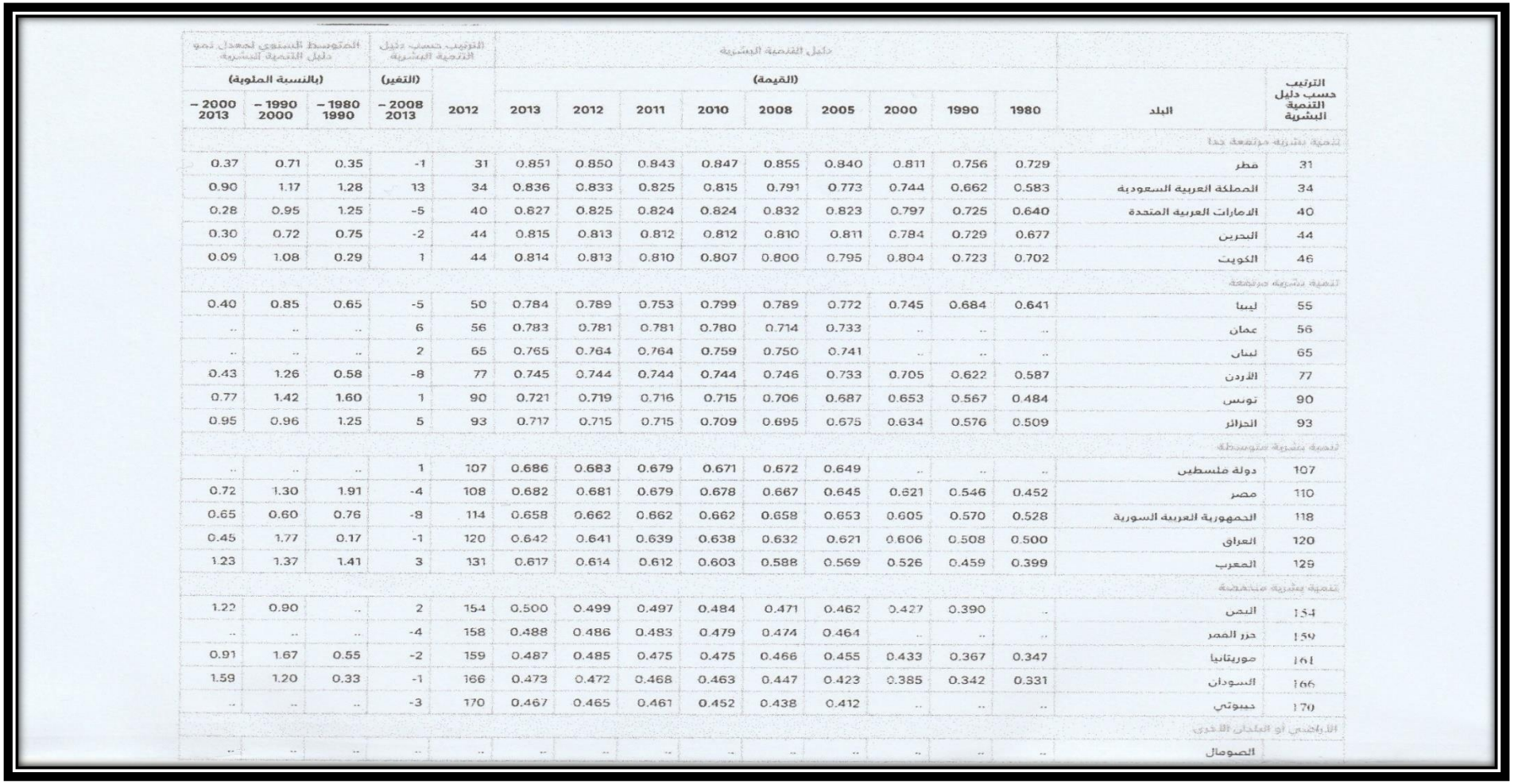
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 5نسبة الدين الخارجي الى الصادرات **الوحدة نسبة مئوية**

	2012	2013	2014	2015	*2016
الدول العربية المقترضة	**5.0**	**4.7**	**5.8**	**7.9**	**9.7**
الأ ر د ن	5.5	5.9	8.2	14.6	16.6
تونـــــس	11.8	9.3	8.1	9.5	12.5
الجزائـــــر	1.1	0.8	0.4	1.2	0.9
جـــيبوتـــي	9.6	9.3	10.1	14.4	19.6
الســـــودان	4.9	3.3	2.5	9.1	1.8
سوريـــــة	...	...	...	...	...
الصومـــــال	...	...	...	...	...
عمـــــان **	0.8	1.0	0.9	1.2	1.1
القمـــــر	13.3	4.8	2.7	10.8	13.0
لبنـــــان	17.1	15.9	19.4	20.1	22.8
مصـــــر	6.4	6.9	12.1	12.3	16.3
المغـــــرب	6.3	7.2	5.8	7.0	9.9
موريتانيـــا	5.1	5.5	4.2	5.2	9.9
اليمـــــن	2.7	2.7	3.8	24.7	38.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 6 تطور مؤشر التنمية في الدول العربية



الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	البلد	دليل التنمية البشرية (القيمة)										الترتيب حسب دليل التنمية البشرية (التغير)	المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
		1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2012	– 2008 2013	– 1980 1990	– 1990 2000	– 2000 2013
تنمية بشرية مرتفعة جدا															
31	قطر	0.729	0.756	0.811	0.840	0.855	0.847	0.843	0.850	0.851	31	-1	0.35	0.71	0.37
34	المملكة العربية السعودية	0.583	0.662	0.744	0.773	0.791	0.815	0.825	0.833	0.836	34	13	1.28	1.17	0.90
40	الامارات العربية المتحدة	0.640	0.725	0.797	0.823	0.832	0.824	0.824	0.825	0.827	40	-5	1.25	0.95	0.28
44	البحرين	0.677	0.729	0.784	0.811	0.810	0.812	0.812	0.813	0.815	44	-2	0.75	0.72	0.30
46	الكويت	0.702	0.723	0.804	0.795	0.800	0.807	0.810	0.813	0.814	44	1	0.29	1.08	0.09
تنمية بشرية مرتفعة															
55	ليبيا	0.641	0.684	0.745	0.772	0.789	0.799	0.753	0.789	0.784	50	-5	0.65	0.85	0.40
56	عمان	..	..	..	0.733	0.714	0.780	0.781	0.781	0.783	56	6	..	..	..
65	لبنان	..	..	..	0.741	0.750	0.759	0.764	0.764	0.765	65	2	..	..	..
77	الأردن	0.587	0.622	0.705	0.733	0.746	0.744	0.744	0.744	0.745	77	-8	0.58	1.26	0.43
90	تونس	0.484	0.567	0.653	0.687	0.706	0.715	0.716	0.719	0.721	90	1	1.60	1.42	0.77
93	الجزائر	0.509	0.576	0.634	0.675	0.695	0.709	0.715	0.715	0.717	93	5	1.25	0.96	0.95
تنمية بشرية متوسطة															
107	دولة فلسطين	..	..	..	0.649	0.672	0.671	0.679	0.683	0.686	107	1	..	..	..
110	مصر	0.452	0.546	0.621	0.645	0.667	0.678	0.679	0.681	0.682	108	-4	1.91	1.30	0.72
118	الجمهورية العربية السورية	0.528	0.570	0.605	0.653	0.658	0.662	0.662	0.662	0.658	114	-8	0.76	0.60	0.65
120	العراق	0.500	0.508	0.606	0.621	0.632	0.638	0.639	0.641	0.642	120	-1	0.17	1.77	0.45
129	المغرب	0.399	0.459	0.526	0.569	0.588	0.603	0.612	0.614	0.617	131	3	1.41	1.37	1.23
تنمية بشرية منخفضة															
154	اليمن	..	0.390	0.427	0.462	0.471	0.484	0.497	0.499	0.500	154	2	..	0.90	1.22
159	جزر القمر	..	..	..	0.464	0.474	0.479	0.483	0.486	0.488	158	-4	..	..	..
161	موريتانيا	0.347	0.367	0.433	0.455	0.466	0.475	0.475	0.485	0.487	159	-2	0.55	1.67	0.91
166	السودان	0.331	0.342	0.385	0.423	0.447	0.463	0.468	0.472	0.473	166	-1	0.33	1.20	1.59
170	جيبوتي	..	..	..	0.412	0.438	0.452	0.461	0.465	0.467	170	-3	..	..	..
الأراضي أو المناطق الأخرى															
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 7 بعض المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%) 2015		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%) 2015			عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة		عدد الممرضات لكل 100,000 نسمة		عدد السكان مقابل كل سرير	
	(%) 2015												
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	2010	2015	2010	2015	2010	2015
ر د ن	7.5	13.5	69.7	30.3	98	98	98	64	64	96	105	521	538
مـــارات	3.5	9.4	72.3	27.7	98	95	98	147	171	226	336	935	870
حريـــن	5.0	10.6	63.3	36.7	99	99	99	210	276	410	521	588	493
ونـــس	7.0	13.3	56.7	43.3	97	77	90	121	168	325	325	478	472
جزائـــر	7.2	8.1	78.8	21.2	98	88	95	156	183	253	244	582	617
يبوتـــي	10.6	14.1	63.9	36.1	73	22	61	21	21	51	51	704	704
ســعودية	4.7	5.4	74.5	25.5	100	100	100	244	260	474	540	467	454
ســودان	8.4	11.4	21.4	78.6	44	13	24	35	(2) 42	44	95	1190	1235
ســورية	3.3	5.3	46.3	53.7	96	95	96	157	133	191	198	645	658
ســومـال	(1) 3.0	(1) 2.4	(1) 45.0	(1) 55.0	52	6	23	3	3	8	8	(1) 1429	1149
عـــراق	5.5	6.0	60.3	39.7	86	82	85	78	84	149	178	769	725
مـــان	3.1	6.0	89.8	10.2	97	95	97	190	**214**	432	**465**	556	**643**
سطيـــن	(2) 10.9	11.0	43.3	56.7	100	100	100	208	167	182	291	769	780
طـــر	2.2	5.8	85.7	14.3	100	100	100	403	213	617	618	819	833
ئمـــر	6.7	13.1	32.9	67.1	50	30	40	(2) 19	(2) 20	(1) 70	(1) 70	(1) 454	(1) 454
ويـــت	3.0	5.8	85.9	14.1	100	100	100	167	242	443	587	541	490
نـــان	5.9	10.7	47.6	52.4	100		100	320	307	272	330	290	351
بيـــا	5.0	4.3	73.5	26.5	97	96	97	200	200	710	660	270	270
صـــر	5.5	4.7	38.2	61.8	98	94	96	113	82	201	144	1923	2111
غـــرب	5.9	5.6	33.9	66.1	85	63	75	61	65	90	91	1176	1533
ريتانيـا	3.8	7.3	49.6	50.4	51	9	27	(2) 9	(2) 10	(1) 67	(2) 70	(1) 1892	(1) 2500
يمـــن	5.6	3.9	22.6	77.4	93	34	53	27	30	53	73	1428	1408

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي

ملحق رقم 8 مؤشرات حول البطالة في الدول العربية

الدولة	السنة	معدل البطالة	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة الإناث بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة
الاردن	2016	15.5	2,009	311	13.8	24.8	29.5	51.0	41.1	47.6	47.0
الامارات * (1)	2016	3.6	6,329	228	2.8	9.6	33.3	33.8	4.6	76.6	
البحرين * (2)	2016	1.3	756	10	0.5	4.3	19.8	54.0	2.2		
تونس	2016	15.5	4,056	630	12.5	23.2	42.9	40.0	41.7	53.1	71.9
الجزائر	2016	10.4	12,585	1,309	8.3	16.3	36.6	42.7	14.3	62.1	60.8
جيبوتي	2016	6.6	318	21	6.1	7.6	40.0	62.2			
السعودية * (3)	2016	5.7	13,129	752	2.5	21.1	56.4	36.9	63.3	90.4	19.0
السودان	2016	13.3	11,862	1,578	11.3	19.2	47.8	36.4	22.9	60.7	56.0
سورية	2016	50.0	4,943	2,472	50.9	37.1	10.9	73.0	9.4	70.0	
الصومال	2016	6.6	3,214	213	6.3	7.4	34.7				
العراق	2016	16.4	9,449	1,550	13.7	26.8	29.1	18.0			
عمان* (4)	2016	2.1	2,115	44	1.0	10.5	64.9	28.9	36.9	80.2	
فلسطين (5)	2016	26.9	1,341	360	18.9	29.5	34.4	38.9	39.2	52.5	25.6
قطر* (6)	2016	0.7	1,626	11	0.1	1.0	21.9	32.4	39.8	81.5	34.6
القمر	2016	20.0	278	56	18.3	23.6	36.2	30.0		47.6	
الكويت * (7)	2015	2.2	2,091	46	1.2	4.4	59.4	33.2	12.4		53.5
لبنان	2016	6.4	2,159	138	5.4	11.0	42.8	51.2	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2016	19.2	2,367	455	21.0	18.0	24.7			98.0	
مصر	2016	13.2	30,787	4,064	9.6	24.7	43.2	53.9	27.9	74.3	68.1
المغرب	2016	9.4	11,669	1,105	8.9	10.9	30.6	22.5	18.9	51.9	65.9
موريتانيا	2016	11.7	1,186	138	10.8	13.6	35.9				
اليمن	2016	70.0	8,224	5,757	84.6	28.4	10.5	58.0	12.2		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملحق الاحصائي